

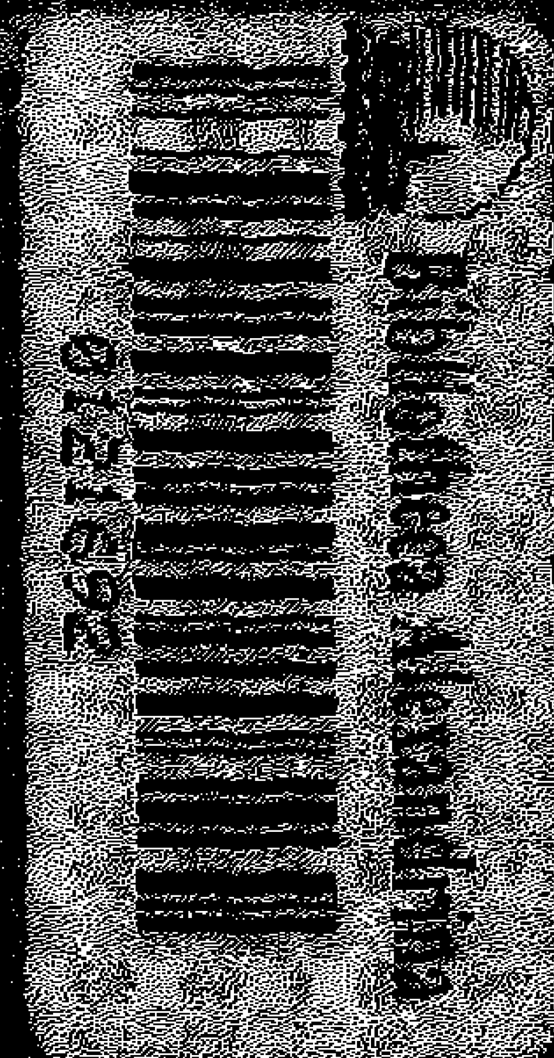
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

امتطاء النمر

تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة

تحرير

فيبي مار و وليم لويس



ترجمة

عبدالله جمعة الحاج

امتطاء النمـــر

Phebe Marr and William Lewis,
Riding the Tiger: The Middle East Challenge After the Cold War
Westview Press, Inc., Boulder Colorado, 1993

الطبعة الأولى ١٩٩٦

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص.ب. : ٤٥٦٧

أبو ظبي

الإمارات العربية المتحدة

هاتف: ٧٢٢٧٧٦ ـ ٩٧١٢

فاكس: ٧٦٩٩٤٤ ـ ٩٧١٢



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

دراسات مترجمة ٢

امتطاء النمر

تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة

تحرير

فيبي مار و وليم لويس

ترجمة

عبدالله جمعة الحاج

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشىء مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في ١٤ أذار/ مارس ١٩٩٤ بهدف إعداد البحوث والدراسات الأكاديمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. ويسعى المركز لتوفير الوسط الملائم لتبادل الآراء العلمية حول هذه الموضوعات من خلال قيامه بنشر الكتب والبحوث وعقد المؤتمرات والندوات. كما يأمل مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية بأن يسهم بشكل فعال في دفع العملية التعليمية والتنموية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

يعمل المركز في إطار ثلاثة مجالات هي مجال البحوث والدراسات، ومجال إعداد وتدريب الكوادر البحثية، ومجال خدمة المجتمع، وذلك من أجل تحقيق أهدافه المتمثلة في تشجيع البحث العلمي النابع من تطلعات واحتياجات المجتمع، وتنظيم الملتقيات الفكرية، ومتابعة التطورات العلمية، ودراسة انعكاساتها، وإعداد الدراسات المستقبلية، وتبني البرامج التي تدعم تطوير الكوادر البحثية المواطنة، والاهتمام بجمع البيانات والمعلومات وتوثيقها وتخزينها وتحليلها بالطرق العلمية الحديثة، والتعاون مع هيئات الدولة ومؤسساتها المختلفة في مجالات الدراسات والبحوث العلمية.

المحتويات

تمهيد ٧

المقدمة، وليم لويس وفيبي مار ١١

الفصل الأول:

موسكو والشرق الأوسط خلال التسعينيات، ملفين جودمان ٢٥

الفصل الثاني:

النفط في التسعينيات، سيطرة الخليج، وليم رامسي ٥٧

الفصل الثالث:

التوازن العسكري: متغير أم ثابت، وليم لويس ٨٥

الفصل الرابع:

الصراع العربي ـ الإسرائيلي في التسعينيات:

احتمالات التسوية، وليم كوانت ١٢١

الفصل الخامس:

الخليج العربي بعد العاصفة، فيبي مار ١٤١

الفصل السادس:

المخاطر التي تهدد استقرار الشرق الأوسط في التسعينيات:

الاقتصاد والسكان والمياه، توماس ناف ١٧٣

الفصل السابع:

ما وراء الجغرافيا السياسية: إنهاء الصراع العرقي والمذهبي

في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، عبد العزيز سعيد ٢٠٥

الفصل الثامن:

الحركات الإسلامية وتحقيق الديمقراطية

وسياسة الولايات المتحدة الخارجية، جون إسبوزيتو ٢٣٢

الفصل التاسع:

استراتيجيات لحقبة محاطة بالشك:

برنامج عمل السياسة الأمريكية، فيبي مار ٢٦١

تمهيد

هذا الكتاب ثمرة جهد مشترك بين مجموعة صغيرة من خبراء الأمن القومي العاملين في معهد الدراسات الاستراتيجية القومية التابع لجامعة الدفاع الوطني، وبين مسؤولين حكوميين مكلفين بدراسة قضايا السياسة الدفاعية والخارجية، وأكاديميين لديهم خبرة طويلة في شؤون الشرق الأوسط. وفي السنوات الماضية كان هؤلاء الأكاديميون والمحللون السياسيون والمخططون العسكريون يركزون على أثر ثلاثة أحداث جوهرية في الأهداف والمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط. وهذه الأحداث هي انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي وقيام صدام حسين بغزو الكويت، وهو ما أدى إلى نشوب حرب الخليج الثانية. وقد شارك مؤلفا هذا الكتاب في العديد من الملتقيات الأكاديمية الرامية إلى سبر غور العلاقات الأمريكية مع دول الشرق الأوسط، ودارت بينهما مناقشات فكرية أثرت الدراسات التي أعدها كل منهما.

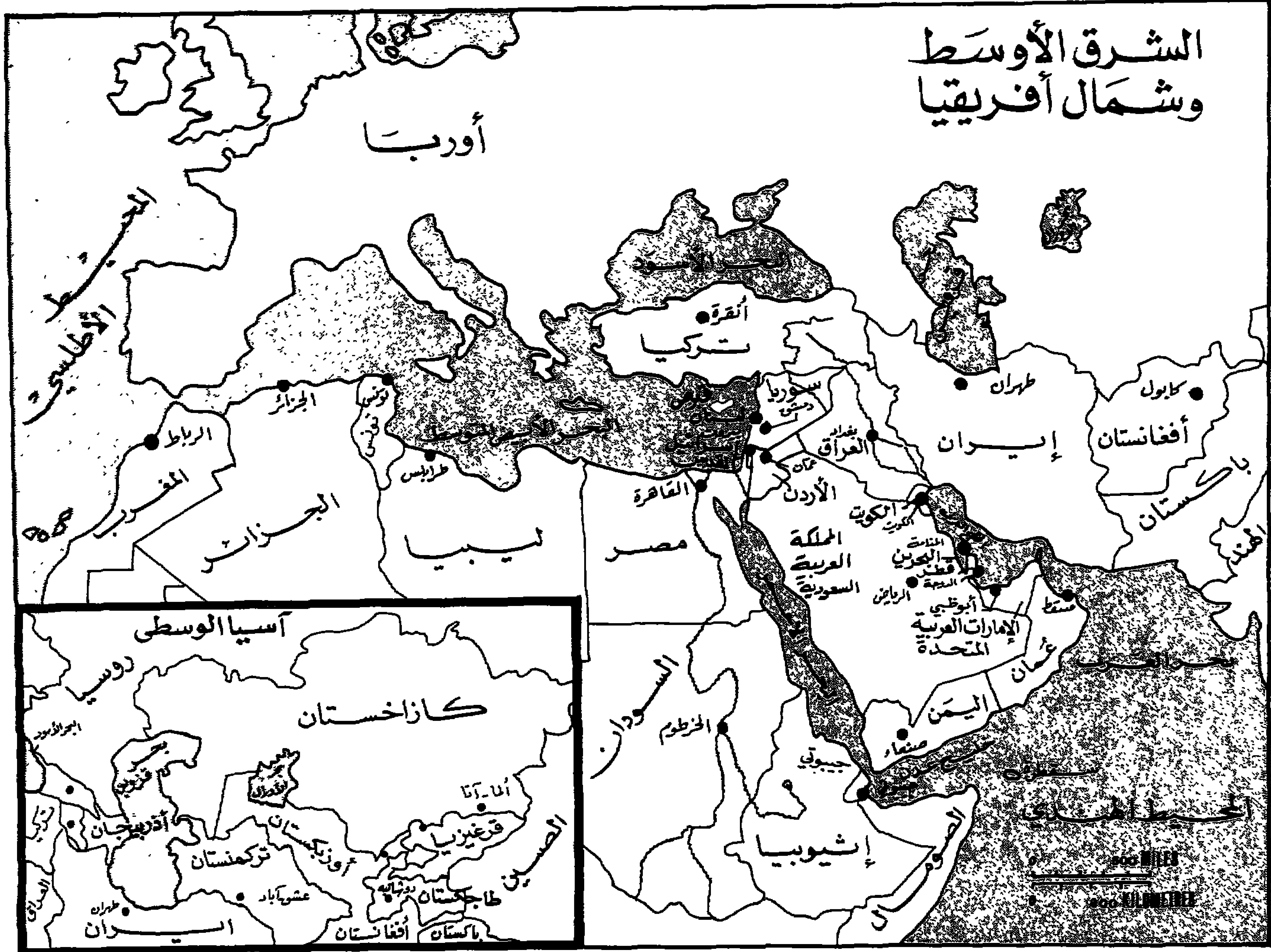
ويخلص المؤلفان إلى القول إن هذه الأحداث الدراماتيكية قد حجبت القوى الأساسية الفاعلة في الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا منذ عدة عقود ماضية. وتعتقد مجموعة المحللين والخبراء الأكاديميين المشاركين في إعداد هذا الكتاب أنه يجب على صانعي القرار الأمريكيين التركيز على هذه القوى لدى صياغة السياسة الإقليمية للعقد المقبل. إذ إن أحداثاً عدة وقعت في الحقبة التي تلت حرب الخليج الثانية، وعلى رأسها انهيار الاتحاد السوفيتي وبدء عملية سلام جادة بين العرب والإسرائيليين، وظهور دول إسلامية جديدة في آسيا الوسطى والقوقاز، أتاحت الفرصة أمام الولايات المتحدة للقيام بمبادرات سياسية جديدة في المنطقة تشمل شمال أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا. ويجب أن تقود هذه التحديات والفرص الجديدة إلى إعادة النظر في المصالح الأمريكية التقليدية في ضوء نشوء بيئة عالمية أكثر فوضوية وتعقيداً. وسيعمد هذا الكتاب إلى تعريف القوى التي يحتمل أن تحدد شكل المنطقة في العقد المقبل وسيطرح برنامجاً سياسياً للتسعينيات.

ومع أن كلا المؤلفين قد ساهم في هذه الدراسة، إلا أن إنجاز هذا الكتاب بنجاح هو ثمرة الجهد الفكري لعدة مشاركين قدموا عصارة علمهم وإلمامهم بمجموعة

متنوعة من فروع المعرفة الأكاديمية، وخبرتهم الواسعة في شؤون أجزاء مختلفة من منطقة الشرق الأوسط المتسمة بالتنوع. لذا نتوجه إليهم بالشكر الجزيل على ما أبدوه من صبر وأناة واستعداد لإجراء تنقيحات ضرورية حتمتها الأحداث والتطورات المتلاحقة. أضف إلى ذلك أن هذا الكتاب ما كان ليصدر لولا المساندة القوية التي قدمها لنا مدير معهد الدراسات الاستراتيجية القومية الدكتور ألفن بيرنشتاين ونائبه الدكتور ستيورات إي. جونسون، اللذان شكّل حماسهما وتشجيعهما خير معين لنا. كما أننا نتوجه بالشكر إلى جميع العاملين في المعهد المذكور على مؤازرتهم لنا، ونخص بالذكر ليندا تشامبرز على سعة صدرها ومساعدتها في إعداد العديد من النسخ النهائية للكتاب.

وجرياً على العادة والعرف المعمول بهما، فإن الموقعين أدناه يتحملان كامل المسؤولية عن إعداد الدراسة وترابطها وجودتها. كما أن الأفكار والمعلومات الواردة في هذا الكتاب تخص المؤلفين وحدهما، ولا تعكس آراء جامعة الدفاع الوطني أو مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية أو وزارة الدفاع الأمريكية أو حكومة الولايات المتحدة.

فيبي مار
وليم لويس


الشرق الأوسط
وشمال أفريقيا
أوربا
المحيط الأطلسي
الرباط
المغرب
الجزائر
الجزائر
تونس
طرابلس
ليبيا
القاهرة
مصر
أنقرة
تركيا
سوريا
دمشق
بغداد
العراق
عمان
الأردن
الكويت
المنامة
البحرين
قطر
الدوحة
الرياض
المملكة العربية السعودية
أبوظبي
الإمارات العربية المتحدة
مسقط
عمان
اليمن
صنعاء
جيبوتي
الخرطوم
السودان
إثيوبيا
الصومال
المحيط الهندي
طهران
إيران
كابول
أفغانستان
باكستان
الهند
آسيا الوسطى
روسيا
كازاخستان
البحر الأسود
بحر قزوين
بحر أورال
أذربيجان
تركمنستان
أوزبكستان
ألما-آتا
قرغيزيا
الصين
طاجكستان
دوشانبه
عشق آباد
طهران
العراق
ايران
أفغانستان
باكستان

المقدمة

لمحة تاريخية

كان التدخل الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط خلال القرنين التاسع عشر والعشرين خاضعاً لسيطرة المنظمات الدينية والخيرية والأكاديمية. فقد نزل أتباع الكنيسة المشيخية البروتستانتية أولاً في لبنان (كان آنذاك جزءاً من سوريا) في عشرينيات القرن التاسع عشر حيث أسسوا فيما بعد الجامعة الأمريكية في بيروت. وفي أواخر القرن التاسع عشر أنشأت البعثات التبشيرية التابعة للكنيسة الإصلاحية في الخليج العربي سلسلة من الإرساليات التي امتدت من العراق إلى عُمان.

وقبل نشوب الحرب العالمية الثانية انحصر الاهتمام الرسمي بمنطقة الشرق الأوسط، بشكل أساسي، في الدفاع عن المصالح التجارية وخاصة النفط. وشهد الشرق الأوسط فترة قصيرة حافلة بالاهتمامات الاستراتيجية خلال الحرب العالمية الأولى عندما انقطعت الإمدادات النفطية القادمة من الشرق الأوسط عن الحلفاء. وكانت الولايات المتحدة في تلك الفترة هي المنتج الرئيسي للنفط في العالم، وبذلك أصبحت آنذاك الممون الرئيسي لجهود الحلفاء في الحرب. وبرزت المصالح الاستراتيجية مرة أخرى خلال الحرب العالمية الثانية، وللأسباب نفسها تقريباً. ولكن في الفترة الفاصلة تقلص حجم الاهتمام الرسمي بالمنطقة، فلم يتعد ضمان حصول شركات النفط الأمريكية على المزايا التنافسية نفسها التي كانت تحصل عليها شركات النفط الأوربية.

وخلال الحرب العالمية الثانية تغير تقدير الأهمية الجيوستراتيجية للمنطقة بشكل جذري. فقد أخذ المخططون العسكريون الأمريكيون والبريطانيون ينظرون إلى منطقة الشرق الأوسط على أنها مسرح مهم للعمليات الميدانية يمكن أن يشكِّل منطلقاً لإيصال قوات الحلفاء إلى جنوب أوربا، فضلاً عن كونها جسر عبور للإمدادات العسكرية التي تحتاجها القوات المسلحة السوفيتية بشكل ملح. ولتحقيق كلا الهدفين كان من

الضروري إيجاد نوع من التسوية مع القادة الوطنيين في شمال أفريقيا والشرق الأدنى وإيران. وكان جميع تلك المناطق لا يزال خاضعاً للوصاية أو النفوذ الأوربي. وبتوجيه من الرئيس فرانكلين روزفلت منحت الضمانات الأمريكية المتعلقة بالحريات السياسية بعد الحرب، في محاولة مبكرة للموازنة بين المصالح الاستراتيجية والقيم الديمقراطية.

وحظي الشرق الأوسط بأهمية استراتيجية أعظم خلال الفترة التي وصفها أحد الباحثين الأمريكيين بأنها «فترة السلم الطويلة»[1]. فقد خلقت الحرب الباردة ضرورات الحصول على تسهيلات عسكرية في المنطقة، وتشكيل تحالفات من قبل الولايات المتحدة، وقيام واشنطن بتقديم الإمدادات العسكرية لحلفائها المفضلين. ومع نهاية الخمسينيات كان للولايات المتحدة حضور عسكري واسع في المنطقة. وكان للمرتكزين السياسي والعسكري لاستراتيجيتها محور شمالي ومحور جنوبي. وقد شمل المحور الشمالي كلا من اليونان وتركيا وإيران ـ وكانت طهران بمثابة مركزه الأساسي ـ أما المحور الجنوبي فقد شمل المملكة العربية السعودية وأثيوبيا.

وفي هذه الأثناء، نتج عن تأييد الولايات المتحدة القوي لقيام إسرائيل واعتراف الأمم المتحدة بها عام ١٩٤٨، نشوء علاقة مع هذه الدولة الواقعة في شرق البحر المتوسط، والتي أصبحت ركناً من أركان السياسة الأمريكية منذ ذلك الوقت. وقد تعززت هذه العلاقة بدعم إسرائيل استناداً إلى الروابط الثقافية والقيم الديمقراطية المشتركة، وتزايد التعاون الاستراتيجي بعد حرب عام ١٩٦٧. غير أن تأييد الولايات المتحدة لإسرائيل أدى إلى نشوء احتكاكات مستمرة مع الدول العربية التي عارضت الاعتراف بإسرائيل، وعقّدت تلك الحالة محاولات الولايات المتحدة تقوية علاقاتها الاستراتيجية مع العالم العربي.

مصالح الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة

كانت حقبة الحرب الباردة هي التي تبلور فيها التعريف «التقليدي» الحالي لمصالح الولايات المتحدة في المنطقة، وتلك المصالح هي:

- احتواء امتداد النفوذ السوفيتي في المنطقة.
- دعم سيادة إسرائيل وأمنها.
- الحصول على النفط بأسعار معقولة بناء على تزايد اعتماد الغرب واليابان على النفط الوارد من الخليج العربي وشمال أفريقيا.

- استقرار الدول العربية وغيرها من الدول الإقليمية الصديقة التي كانت تسهيلاتها العسكرية ودعمها السياسي أمرين ضروريين لاحتواء الاتحاد السوفيتي.

- الوصول إلى المنطقة لضمان التجارة الآمنة.

عززت أحداث السبعينيات هذه المصالح وجعلتها موجِّهة للسياسة الأمريكية. وعندما أنهت بريطانيا جميع مسؤولياتها الدفاعية في الخليج، وبدأت شركات النفط الأجنبية تخسر امتيازاتها النفطية تدريجياً، أصبحت مصلحة الولايات المتحدة النفطية استراتيجية علاوة على كونها اقتصادية. ومع تورط الولايات المتحدة في فيتنام، اعتمد الرئيس ريتشارد نيكسون استراتيجية قوامها تقديم الأسلحة إلى الحلفاء الإقليميين المستعدين لتقوية قدراتهم الدفاعية الذاتية. وعندما أبدى شاه إيران رغبته في القيام بدور «الشرطي» في الخليج العربي، قبلت واشنطن ذلك. وأطلق قرار رئاسي أمريكي صدر عام ١٩٧٢ إشارة البدء في تنفيذ برنامج ضخم لبيع الأسلحة إلى إيران، لكنه سعى إلى خلق توازن في تسليح الجانب العربي من الخليج، ببيع الأسلحة إلى المملكة العربية السعودية، وهو ما عُرف باسم سياسة «العمودين». وكان العراق في تلك الفترة معادياً نسبياً للمصالح الغربية.

إلا أنه مع نهاية السبعينيات بدأت الافتراضات التي بنيت عليها تلك السياسة في التداعي. فقد فشلت سياسة «العمودين» في الحؤول دون الغزو السوفيتي لأفغانستان عام ١٩٧٩، وفي منع قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ التي أوصلت آية الله الخميني إلى السلطة، وأدت إلى انهيار أحد العمودين الأساسيين. وفي العام التالي دفع اندلاع الصراع المسلح بين إيران والعراق الخليج إلى حافة عدم الاستقرار مهدداً بانقطاع إمدادات النفط الحيوية عن الغرب. ومع نهاية الثمانينيات، أدت الانتفاضة الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة إلى تحطيم شعور اللامبالاة تجاه احتلال إسرائيل لتلك المناطق، ودشنت عملية إعادة التفكير في الصراع العربي ـ الإسرائيلي. واكتسب «التفكير الجديد» حول المنطقة زخماً باعتلاء ميخائيل جورباتشوف السلطة وبحثه الدؤوب عن أرضية مشتركة مع الغرب، وما تلا ذلك من إعادة ترتيب استراتيجية الولايات المتحدة تجاه الاتحاد السوفيتي. وبنهاية الثمانينيات انتهت الحرب الباردة، وفي عام ١٩٩١ انهار الاتحاد السوفيتي. وفي خضم تلك الأحداث المفاجئة لم يعد احتواء النفوذ السوفيتي هدفاً سياسياً ـ عسكرياً.

بيئة ما بعد الحرب الباردة

لقد كان من النتائج الجانبية لانفجار الاتحاد السوفيتي من الداخل وانهيار حلف وارسو، نشوء بيئة جديدة للسلام العالمي. فإن أكثر من أربعة عقود من الاستقرار الأوربي القائم على القطبية الثنائية تراجعت أمام المنافسات العرقية والأزمات المتفاقمة في شرق أوربا ووسطها ـ حيث تمثل الحروب الأهلية البربرية في الاتحاد اليوغسلافي السابق صورة مصغرة عنها. وقد سعت الهيئات الأوربية الغربية من حلف شمال الأطلسي، والجماعة الأوربية، واتحاد غرب أوربا، ومؤتمر الأمن والتعاون الأوربي، إلى حل تلك المشاكل، إلا أن الحصيلة كانت بروز إشكالية. وكان من الواضح أن أوربا أخذت تصبح منطقة عدم استقرار متزايد، يعكس قدرتها المتناقصة على الاضطلاع بأعباء رئيسية في المناطق الجغرافية المجاورة لها، كالشرق الأوسط وجنوب غربي آسيا. وحتى الاتجاه إلى الوحدة الأوربية في العام ١٩٩٢ شهد تباطؤاً بالتصويت الهامشي في كل من الدانمارك وفرنسا على معاهدة ماستريخت، تلك الأداة التي صممت لتقريب موعد الوحدة المالية والسياسية إلى نهاية التسعينيات.

غالباً ما درجت الحكومات الأوربية الغربية على الاختلاف مع الولايات المتحدة في فهمها للتحديات الأساسية التي تواجه المصالح الغربية في الشرق الأوسط. ويعكس هذا الاختلاف تنوع المصالح والأهداف السياسية الخاصة بكل طرف. ففي أثناء تشكيل تحالف عسكري تحت قيادة الولايات المتحدة للتعامل مع الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠، أوحت الصعوبات الاقتصادية في الولايات المتحدة وأوربا بأنه من الصعب تحقيق استجابة مماثلة في المستقبل فيما لو اقتضتها الظروف. وفيما تسعى الحكومات إلى التوصل لحلول لشؤون الاقتصاد والأمن القومي، يمكن أن يطفو على السطح كثير من الاختلافات التاريخية التي تعكس مداخل متباعدة في التعامل مع أولويات الأمن الإقليمي. ففي منطقة البلقان، على سبيل المثال، تميل روسيا وأوكرانيا إلى تأييد الصرب، فيما تنحاز ألمانيا إلى كرواتيا وسلوفينيا. وقد أخذت تتكشف ترتيبات مماثلة في الشرق الأوسط مع انتهاء مرحلة الثنائية القطبية واكتمال تفكك الاتحاد السوفيتي. فعلى سبيل المثال، تسعى سوريا، التي اعتمدت سابقاً على تحالفها مع موسكو، إلى إيجاد روابط جديدة للحصول على الأسلحة والمساعدات الاقتصادية. بينما تسعى كل من تركيا وإيران إلى مد نفوذهما إلى جمهوريات آسيا الوسطى السوفيتية سابقاً. ويسعى العراق وليبيا، اللذان صارا منبوذين في المنظومة الدولية، وراء ارتباطات سياسية واقتصادية حيثما يمكن لهما الحصول عليها.

ويطرح العالم الجديد متعدد الأقطاب مسائل مهمة أمام دبلوماسية الولايات المتحدة لكونها «القوة العظمى» الوحيدة المفترضة. فهل سيرغب الأوربيون المنغمسون بشدة في مشاكل قارتهم، بالمشاركة في بعض أعباء المحافظة على الاستقرار خارج منطقة حلف شمال الأطلسي؟ وهل تكون دبلوماسية التحالفات عاملاً فعالاً في التعامل مع الأزمات التي تنشأ بسرعة؟ وهل ستستمر الأمم المتحدة في العمل تحت قيادة القوى الصناعية كما كان الحال أثناء حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، أم تعاد صياغة دورها ضمن خطوط أكثر انسجاماً مع اهتمامات الدول النامية؟

حقائق إقليمية حتمية جديدة

إن زوال القوة والنفوذ السوفيتيين من الشرق الأوسط وجنوب غربي آسيا ـ في الوقت الراهن ـ أخذ يتمخض عن نتائج أخرى. كما أن ضمور التحالفات والضمانات الأمنية في مرحلة ما بعد الحرب أخذ يولد حوافز جديدة لدى بعض الدول لتقوية ترساناتها العسكرية عن طريق الحصول على أسلحة الدمار الشامل. ويتفق معظم الخبراء على أن تراكم الأسلحة المتطورة، سواء أكانت تقليدية أم غير تقليدية، سيفاقم الشعور بعدم الاستقرار في المنطقة، ويجعل إدارة الأزمة أكثر صعوبة. وفي الوقت نفسه، طفت على السطح مشاعر عرقية وقومية وطائفية كانت ساكنة لفترة طويلة. فلم تعد الحدود القومية تحظى بقدسية عظيمة، وأخذت المجموعات المنشقة تنظر إليها بشكل متزايد على أنها عوائق أمام تحقيق المنفعة القصوى من المشاعر العرقية القومية العميقة لدى كثير من المجموعات، بما فيها الأكراد في كل من العراق وتركيا، والصحراويون في الصحراء الغربية، وفلسطينيو «الشتات»، بالإضافة إلى العديد من المجموعات العرقية في آسيا الوسطى والقوقاز.

وستشكل الأنماط الديمغرافية الآخذة في البروز بشمال أفريقيا والمناطق المشابهة تحدياً آخر للاستقرار والنظام. كما أن إدارة النمو السكاني، بما في ذلك استراتيجيات تخصيص الموارد، والتعليم، والخدمات الاجتماعية، تستنزف طاقات الكثير من الحكومات. وقد أدى ذلك في بعض الحالات إلى تنامي الضغط في سبيل إعادة توزيع المواقع التقليدية للقوة السياسية. وفي أماكن أخرى حلت القيم التقليدية الإسلامية محل الأيديولوجيات العلمانية ذات الأصول الغربية. وبرز مخرج جديد لأولئك الذين لا يجدون الراحة في مجتمعاتهم التقليدية. فالهجرة من البلاد الفقيرة كالمغرب والجزائر ومصر وتركيا إلى الأقطار الأوربية الأكثر رخاء المطلة على طول الساحل الشمالي للبحر

المتوسط آخذة بالتنامي، ويمكن أن يخلق معدلها الحالي صعوبات سياسية وثقافية واقتصادية للحكومات المضيفة في العقد القادم. وقد عملت اتجاهات الهجرة كحافز لإنشاء تحالفات بين الأحزاب السياسية اليمينية في فرنسا وإيطاليا وألمانيا.

وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فشلت الحكومات في التعامل بكفاءة مع المشكلات الداخلية الضاغطة، مما أثار استياء قطاعات واسعة في هذه المجتمعات الأقل ثراء، ودفعها إلى المطالبة بالإصلاح السياسي، وفي بعض الأحيان إلى تغيير جذري بين جمهور الناخبين الشرق أوسطيين. وغالباً ما انعكس ذلك في ظهور حركات الصحوة الإسلامية. وقد سعى الإسلام المتشدد، في مظهره الأكثر تطرفاً، إلى قلب سلطة الحكومة عبر تكتيكات عنيفة. وتتخذ هذه الظاهرة الاحتجاجية، التي توصف غالباً خطأ على أنها حركات أصولية، أشكالاً متعددة. وفي بعض المجتمعات تعبر الصحوة الدينية عن نفسها أساساً في المجال الاجتماعي. وفي مجتمعات أخرى يتم السعي إلى التغيير عن طريق المشاركة في اللعبة الانتخابية، وخاصة في مصر والأردن. وفي أماكن أخرى كالجزائر وتونس، ترفض الأنظمة العسكرية السماح بممارسة العملية الديمقراطية دون اتباع سياسات تستثني مشاركة الأحزاب الدينية. ولا بد من الإيضاح هنا بأن الجماعات الإسلامية المتشددة لا تشكل حركة واحدة متماسكة. كما أن الأعداد المتزايدة من الملتزمين بالتعاليم الإسلامية ليسوا جميعاً متطرفين.

تنظر أغلبية شعوب الشرق الأوسط بعين الشك إلى القوى الخارجية ونفوذها، وهو شك له جذور تاريخية عميقة. فقد أدت فترة الاستعمار الغربي الطويلة وما تلاها من تنافس في إطار الحرب الباردة وسياسة التدخل الأجنبي، بالإضافة إلى الصعوبات الاقتصادية والسياسية الراهنة، إلى إثارة الشكوك حول أهداف التدخلات الأجنبية ونواياها. ومن الأمور المزعجة بوجه خاص الإحساس بالتبعية الذي تشعر به بعض دول الشرق الأوسط، والتوزيع غير العادل للموارد في المنطقة، والشعور بأن القوى الاقتصادية تقف في صالح الأوربيين والأمريكيين الأغنياء ضد مصالح العرب والأتراك والإيرانيين. ويزداد عدم الارتياح من النفوذ الغربي مع الشعور بالخجل والحرمان والاستغلال على أيدي قوى أجنبية أكثر قوة.

الفرص المتاحة للتغيير

لا تحمل جميع مؤشرات التغيير عوامل سلبية، بل هناك بعض العوامل الإيجابية التي تشمل ما يلي:

- بدأت بعض الحكومات في الشرق الأوسط تشعر بأن الأرضيات السياسية تتغير، في الوقت الذي تلح فيه القوى الشعبية على إعادة توزيع السلطة لدفع الأنظمة السياسية نحو الانفتاح. ففي عام ١٩٨٩ جرت في الأردن انتخابات حرة نسبياً للمرة الأولى منذ عقدين من الزمن. وسمح فيها للأحزاب الإسلامية المنتخبة باحتلال مقاعدها في البرلمان. وسمحت مصر بالتعددية الحزبية باستثناء الأحزاب الدينية، لكنها تحتفظ بنوع من السيطرة على الانتخابات. وفي أعقاب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، سمحت الكويت بعودة مجلس الأمة، وأجريت انتخابات في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ وذلك لأول مرة منذ عام ١٩٨٦، رغم أن حق الانتخاب كان محدوداً جداً.
- أخذت الأيديولوجيا، وبخاصة ذات المنحى الاشتراكي، تفسح الطريق للبراجماتية. فبعض الحكومات تعيد هيكلة اقتصادياتها لجذب الاستثمارات الغربية وخصخصة المشاريع التي تملكها الدولة. وفي عام ١٩٨٩ تم تشكيل الاتحاد المغاربي الذي يتكون من المغرب والجزائر وتونس وموريتانيا وليبيا، بغية تمكين تلك الدول من التنافس اقتصادياً مع أوربا الأكثر توحداً بعد عام ١٩٩٢.
- وفي أعقاب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، أبدت دول عربية رغبة أعظم في التوصل إلى تسوية مع إسرائيل. وخفت حدة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، كما وضح من عودة مصر إلى جامعة الدول العربية رغم قيامها بتوقيع معاهدة سلام مع إسرائيل، وقبول منظمة التحرير الفلسطينية بحق إسرائيل في الوجود، والشروع في حوار حول سلام عربي ـ إسرائيلي تحت رعاية الولايات المتحدة وذلك خلال عام ١٩٩١ ـ ١٩٩٢. وعكس الفوز الذي حققه حزب العمل في الانتخابات الإسرائيلية في نيسان/أبريل ١٩٩٢ رغبة الرأي العام الإسرائيلي في مزيد من المرونة تجاه قضية السلام مع خصومه.

تقدم هذه البيئة السياسية الجديدة للولايات المتحدة فرصة فريدة لمراجعة استراتيجيتها في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب غربي آسيا وإعادة صياغتها. غير أن هناك اعتبارين رئيسيين يجب أن يلطفا من أي إعادة نظر في هذا الموضوع.

الاعتبار الأول هو أن النظام العالمي الجديد يأتي في وقت تحتاج فيه مشاكل الولايات المتحدة الداخلية إلى مزيد من الوقت والعناية والموارد، مما قد يحول دون حدوث مغامرات جذرية جديدة في مجال السياسة الخارجية، أو وضع مخططات كبيرة لإعادة تشكيل النظام السياسي الدولي. ثانياً، إن كثرة القضايا التي يعالجها هذا الكتاب، وهي قضايا مزمنة في الغالب وصعبة التغيير، لا بد أن تخلق شعورا بمحدودية قدرة صانعي القرار. وإن تجاهل تعقيدات تلك المشاكل، وسيكولوجية شعوب المنطقة بعد فترة الاستعمار، هو بمثابة امتطاء نمر، وخداع للذات، واتباع سبيل الفشل السياسي.

القضايا التي تشغل الولايات المتحدة

لقد طلب من المؤلفين المشاركين في هذا الكتاب دراسة الطرق التي يمكن أن يؤثر بها الوضع الدولي الجديد في مصالح الولايات المتحدة وسياساتها في الشرق الأوسط، وهي المنطقة التي تعرف بشكل إجمالي على أنها تمتد من شمال أفريقيا إلى آسيا الوسطى ومن تركيا إلى الخليج العربي، ومعالجة العديد من التساؤلات الحرجة. ما التحديات التي تواجه الولايات المتحدة، وما الفرص المتاحة لها في المنطقة خلال العقد القادم؟ وهل تغيرت المصالح التقليدية للولايات المتحدة؟ وإذا ما كان الأمر كذلك فبأي وجه؟ وما اتجاهات السياسة التي تبدو مناسبة في بيئة جديدة ومتغيرة؟ وللاضطلاع بهذه المهمة، قام المؤلفون بتقصي البيئة الأمنية الجديدة في الشرق الأوسط من خلال ثلاث نقاط أساسية مختلفة هي: الوضع العالمي، والوضع الإقليمي، والقوى الإقليمية والمحلية التي يمكن أن تؤثر في الاستقرار الإقليمي.

البيئة العالمية الجديدة

يبدأ الكتاب على المستوى العالمي بتفحص النقطتين التقليديتين المركزيتين في السياسة الأمريكية في المنطقة، وهما التهديد السوفيتي والوصول إلى موارد النفط.

لقد كان انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة أهم تغيّر جذري طرأ على البيئة الدولية. فما الذي تنبىء به هذه التغيرات بالنسبة إلى روسيا، الوريث الرئيسي للاتحاد السوفيتي السابق، وهي تفصل أبنيتها البيروقراطية والعسكرية عن محمياتها السابقة في القوقاز وآسيا الوسطى؟ وكيف ستؤثر منطقة آسيا الوسطى، التي تعتبر منطقة عازلة، في علاقات روسيا مع المناطق الواقعة إلى الجنوب؟ وهل تتابع روسيا تعاونها مع الولايات المتحدة كما تجلى خلال حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، وعملية

السلام العربية ـ الإسرائيلية؟ أو هل تتوقع الولايات المتحدة تجدد التنافس، وإن يكن بصورة أقل خطراً، بينها وبين غريمها السابق في المنطقة؟ وفوق هذا وذاك، هل ستكون روسيا راغبة في احتواء انتشار الأسلحة وقادرة على ذلك، حتى وإن جاء هذا الاحتواء على حساب مصالحها الاقتصادية؟ يقوم ملفين جودمان باستعراض تلك القضايا وما يمكن أن تعنيه بالنسبة إلى روسيا والشرق الأوسط فيما ترسم موسكو علاقة جديدة مع الولايات المتحدة ومع جيرانها في الجنوب.

إن الوصول إلى مصادر النفط في المنطقة بأسعار معقولة طالما اعتبر من المصالح الرئيسية للولايات المتحدة، وهي مصلحة يشاركها فيها المجتمع الدولي. وقد بينت حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ أن هذه المصلحة الأمنية العالمية يمكن أن يهددها التقلب السياسي في المنطقة. وهناك تساؤلات أخرى عديدة نسوق منها الآتي: ما الدور الذي سيلعبه نفط الخليج في الاقتصاد العالمي في العقد القادم؟ وهل سيزيد اعتماد الغرب، وبخاصة الولايات المتحدة، على هذا المصدر أم سيقل؟ وكيف يمكن حماية مصالح المنتجين والمستهلكين وضمان تدفق شحنات النفط في الوقت نفسه؟ ويتناول وليم رامسي التحديات التي تواجه الاعتماد المتبادل بين الغرب ومنتجي النفط في الشرق الأوسط، ويحدد عوامل العلاقات المستقبلية. ويشير رامسي بوضوح إلى أن المصالح الاقتصادية الغربية ستبقى مرتبطة بشكل حيوي بهذه المنطقة خلال العقد القادم.

بيئة الأمن الإقليمي

بعد ذلك يُلقي ثلاثة من المؤلفين نظرة على ميزان القوى المتغير في الشرق الأوسط وجنوب غربي آسيا، وعلى احتمالات إيجاد الحلول السلمية للصراعات المزمنة. فليس هناك صراع إقليمي أطول من الصراع بين العرب وإسرائيل. فقد تفجرت الحروب العربية ـ الإسرائيلية بانتظام رتيب، إن لم يكن مأساوياً، مرة كل عشر سنوات منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية في الأعوام ١٩٤٨ و١٩٥٦ و١٩٦٧ و١٩٧٣ و١٩٨٢. ويشق وليم كوانت طريقه بيسر عبر مستويات الخلاف المتعددة التي يقوم عليها هذا الصراع ليبين أن إرث الحرب يمكن أن يتراجع ببطء أمام حل الصراع في المنطقة. ولم تتضح الحصيلة بعد، لكن التوصل إلى حلول ترضي جميع الأطراف سيؤثر بشكل جوهري في فرض السلام الإقليمي وتوازن القوى في المنطقة. وعلى العكس من ذلك فإن الفشل في التوصل إلى مثل هذه الحصيلة سيؤثر بشكل سلبي في كل مصالح الولايات المتحدة الإقليمية تقريباً ويرفع عتبة الصراع العسكري.

إن المسرح الثاني للحروب التي جرت حديثاً في المنطقة هو الخليج العربي الذي شهد حرباً دامت ثماني سنوات بين العراق وإيران (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨)، وحرباً أخرى قصيرة، ولكنها شديدة، بين العراق وتحالف يضم أربعاً وثلاثين دولة في عام ١٩٩١. فما فرص قيام سلام دائم بين العراق وإيران؟ وبين العراق والكويت؟ وهل ستجد هذه المنطقة الشديدة الأهمية بالنسبة لازدهار الاقتصاد العالمي طرقاً لإيجاد حلول سلمية للخلافات الحدودية والصراعات الأيديولوجية، وتطلعات الهيمنة والسيطرة على إنتاج النفط فيها وتسعيره؟ أو هل ستستمر هذه المسائل في الإبقاء على التوتر في المنطقة وتورط الولايات المتحدة فيها بوجود سياسي وعسكري مطرد؟ لقد فشلت عاصفة الصحراء، كما توضح فيبي مار، في حل المشاكل الأساسية للصراع في الخليج، وهو ما يجعل مستقبل المنطقة غير واضح إلى حد كبير. وقد تكون إدارة الأزمة أقصى ما تستطيع الولايات المتحدة تحقيقه فيما تعمل على خفض التوترات المزمنة.

ليس هناك شيء أكثر تأثيراً في ميزان القوة الإقليمي، وأشد خطراً من انتشار أسلحة الدمار الشامل وأنظمة إطلاقها المتقدمة. وتلك إحدى القضايا التي تأثرت سلباً بانهيار الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج الثانية سنة ١٩٩١. فروسيا والدول التي استقلت حديثاً عن الاتحاد السوفيتي السابق، والتي يمتلك بعضها أسلحة نووية، قد لا تستطيع السيطرة على انتشار تلك الأسلحة في منطقة الشرق الأوسط. وربما تكون حرب الخليج، بعرضها الدراماتيكي لفعالية الأسلحة المتطورة تكنولوجياً، قد أعطت زخماً متجدداً للطلب على مثل هذه التكنولوجيا. وبذلك تتضح الحاجة إلى أنظمة ضبط فعّالة. فما احتمالات تطور مثل هذه الأنظمة؟ وما الاتجاه الذي يجب أن تتخذه عملية الحد من انتشار الأسلحة؟ وما الدور الذي ستلعبه صفقات بيع الأسلحة التقليدية في ميزان القوى الإقليمي خلال العقد القادم؟ هل ستثبّت ذلك الميزان أم أنها ستقوض أنظمة الضبط؟ ويتصدى وليم لويس للإجابة عن هذه التساؤلات، ولطرق تغيير نظم ضبط التكنولوجيا، لتصبح ذات فعالية طويلة المدى. ويشير لويس إلى أن الفشل في تقييد الانتشار لن يؤثر في التوازن الإقليمي فحسب، وإنما سيجعل أيضاً أي نزاعات مقبلة، بما فيها تلك التي يحتمل أن تتورط فيها الولايات المتحدة، نزاعات أشد فتكاً.

القضايا الاجتماعية والاقتصادية والأيديولوجية

وفي نهاية المطاف، يتفحص المؤلفون جملة من القوى، داخل النطاق القومي وخارجه، التي يمكن أن تؤدي إلى زعزعة استقرار منطقة الشرق الأوسط، ولكنها

تفتح في الوقت نفسه المجال أمام احتمالات جديدة بحدوث تغييرات إيجابية. وربما تطرح تلك القوى أمام الولايات المتحدة أهم التحديات التي ستواجهها في العقد القادم: كيف يمكن تشجيع التغييرات الإيجابية مع التقليل في الوقت نفسه من احتمالات الاضطراب والعنف. وثمة ثلاثة جوانب إشكالية حرجة يبحثها هذا الكتاب.

أولاً، مسألة احتمال زيادة تردي الأوضاع الاقتصادية في مناطق شمال أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب غربي آسيا. ويوضح لنا توماس ناف كيف سيضغط الانفجار السكاني الحالي على الموارد الاقتصادية الشحيحة في دول حوض البحر المتوسط، وهذه الدول مثقلة أصلاً بالديون والمشاكل الاقتصادية الهيكلية. وقد يصبح تناقص موارد المياه أمراً حرجاً في العديد من الدول خلال هذا العقد، مما يضيف مشكلات جديدة إلى الأعباء الاقتصادية. ويتصدى الفصل الخاص بهذا الموضوع لتساؤلات عدة ذات علاقة مباشرة بالسياسة الاقتصادية. كيف يمكن أن تؤثر تلك الاتجاهات في الاستقرار في دول رئيسية في المنطقة تعتمد الولايات المتحدة على دعمها وعلى التسهيلات التي تقدمها؟ وكيف يمكن التخفيف من الإجحاف في توزيع الموارد ومن العجز في حقبة من التقشف العالمي؟ وما الدور الذي تستطيع الولايات المتحدة القيام به مع كل ما تعانيه من عجز مالي؟

ليس هناك قوة أكثر تفجراً من الوعي العرقي والطائفي يمكن أن تؤدي إلى انفجارات محلية وعدم استقرار إقليمي. فالنشوء المفاجىء لثماني دول جديدة (ست منها مسلمة واثنتان مسيحيتان) على التخوم الشمالية لجنوب غربي آسيا، أعطى دفعة قوية لنزعة حق تقرير المصير في أوساط العديد من الأقليات التي تعيش في جنوب منطقة الشرق الأوسط. وتُظهر النزاعات الحدودية في مقاطعات الاتحاد السوفيتي السابق الطبيعة التدميرية لهذه التوجهات، وأشرسها ما يجري في يوغسلافيا. ولا يوجد توجه بعد الحرب الباردة، أكثر قدرة على تغيير شكل المنطقة أو توزيع السلطة، من النزعة إلى حق تقرير المصير على أساس عرقي. كما أن له قدرة قوية على جلب التدخلات الغربية والأمريكية العسكرية وغير العسكرية، كما يوضح مثال العراق فيما بعد الحرب. ويعالج عبد العزيز سعيد المشاكل المعقدة والمتداخلة الخاصة بهذه المسألة. وما يمكن أن تعنيه الإجابات بالنسبة لسياسة الولايات المتحدة في المنطقة. وفوق هذا كله يركز سعيد على سؤالين رئيسيين هما: أي قدر من الأهمية يجب أن تُعطيه الولايات المتحدة لمسألتي حقوق الإنسان وحق تقرير المصير في تصورها للنظام العالمي الجديد؟

وأي قدر من الأهمية يجب أن تعطيه للاعتبارات الجيوستراتيجية والاستقرار الإقليمي، التي من دونها لا يمكن المحافظة على بعض المصالح الأمريكية على الأقل؟

وأخيراً يعرض جون إسبوزيتو للتحديات الأيديولوجية الجديدة في فترة ما بعد الحرب الباردة في الشرق الأوسط. فانحسار القومية العربية وغيرها من التوجهات الفكرية ذات الأسس الغربية، فتح المجال أمام مفاهيم جديدة مرّت بمخاض عسير. وتأتي على رأسها الصحوة الإسلامية. ويرى البعض في هذه القوة الجديدة المتعددة الوجوه تهديداً للقيم الغربية. ويرى فيها البعض الآخر محاولة محلية لإصلاح المجتمع المسلم. ومهما تكن النظرة إلى الموضوع فإن الحركات الإسلامية تُشكل تحدياً لأنظمة الحكم القائمة، بما في ذلك بعض الأنظمة التي تساند الولايات المتحدة والسياسات الغربية في المنطقة. فما الموقف الذي يجب أن تتخذه الولايات المتحدة من تلك الحركات؟ وهل هناك إمكانية لقيام تعاون مع بعض عناصر الصحوة الدينية؛ وإذا كان الأمر كذلك، فكيف؟ وما جوانب الخطر الحقيقية التي يمكن أن تشكلها تلك الحركات على المصالح الغربية؟ وما الخيارات التي تملكها الولايات المتحدة لمواجهة التحديات؟ وفي الوقت نفسه تواجه الولايات المتحدة فرصة جديدة تتمثل في الاندفاع نحو الديمقراطية التي ينتشر تأثيرها في المنطقة ببطء. فكيف يمكن أن تتفاعل الحركة الناشئة الداعية إلى مجتمعات أكثر انفتاحاً مع الصحوة الإسلامية؟ وفوق كل شيء، كيف يجب أن تتعامل الولايات المتحدة مع الصراع بين «التغيير الديمقراطي» و«المصالح الأمنية الجيوستراتيجية»؟ إن هذه الاهتمامات والتناقضات الظاهرية المثارة قد أفرد لها فصل يجمع بين النزعتين الأيديولوجيتين.

متطلبات سياسة الولايات المتحدة

تحدد فيبي مار في خلاصتها الاتجاهات المعقدة والمتباينة الواردة في الكتاب، وتضعها في سياق سياسي، فتشير إلى المواقع التي ستواجه فيها الولايات المتحدة الفرص، والمواقع التي يتوجب عليها فيها التصدي للتحديات التي تهدد الوضع الراهن. ففي منطقة متعددة الأوجه وسريعة التغير لا يمكن لاستراتيجية واحدة أن تكلل بالنجاح. وفي محاولة لبلورة بعض الاتجاهات المتعلقة بالسياسة، يتطرق الفصل الختامي لثلاثة أسئلة جوهرية. كيف تأثرت مصالح الولايات المتحدة بتحولات ما بعد الحرب الباردة التي طرأت على البيئة الأمنية الدولية والإقليمية؟ وما مقدار الزعامة التي ترغب الولايات المتحدة بممارستها، ومدى قدرتها على ذلك في حقبة من التقشف

وإعادة ترتيب الاقتصاد في الداخل؟ وإلى أي مدى يتوجب على الولايات المتحدة صياغة قائمة جديدة من الأولويات؟ وما الشكل الذي ستأخذه تلك الأولويات في منطقة ذات ذاكرة تاريخية طويلة تحاول أن تكيف ذاتها مع حقبة من التغيرات العميقة والمفاجئة؟

الفصل الأول

موسكو والشرق الأوسط خلال التسعينيات

ملفين جودمان Melvin Goodman*

أثار إحلال كومنولث الدول المستقلة الجديد محل الاتحاد السوفيتي جدلاً واسعاً حول مستقبل العلاقات الدولية. ويدور النقاش جزئياً حول التصورات المتعلقة بطبيعة هذا الكومنولث الذي لا يشكل دولة، ولكنه ستار لتكتل هش يجمع بين جمهوريات عليها أن تحدد المسؤولية عن حدودها وثروتها وجيشها وممتلكاتها العسكرية. وقد استثنت الاتفاقية التي شكلت هذا الكومنولث الكثير من تلك المسائل بالإضافة إلى المسألة الأكثر خطورة التي تواجه الدول الأعضاء الإحدى عشرة والمتعلقة بانهيار اقتصادها المشترك. وما لم يعالج قادة الجمهوريات، وخاصة روسيا وأوكرانيا، هذه المسائل فإنهم لن يوفروا إلا قليلاً مما يستدل به على السياسات الخارجية والأمنية الجديدة الخاصة بالكومنولث.

وخلال السنوات القليلة القادمة سيكون قادة الكومنولث مشغولين بمواجهة كل هذه المسائل. لقد اتفقوا على تنسيق السياسات الاقتصادية والخارجية، ولكن مشرّعي الجمهوريات غير الروسية تعهدوا «بالتشاور» فقط فيما يتعلق بالسياسة الخارجية وليس «التنسيق». واختلفت الجمهوريات الثلاث الكبرى (روسيا وأوكرانيا وكازاخستان) علانية حول مسائل رئيسية تتعلق بالأمن القومي، بما فيها حماية الحدود، والسيطرة على الموجودات العسكرية. فأوكرانيا تعارض موضوع الحماية المشتركة للحدود الخارجية للكومنولث، كما أعلن قادتها أنها لن تشارك في الكومنولث إلا إذا بقي اتحاداً فضفاضاً وليس دولة جديدة.

لقد كانت استجابة دول الشرق الأوسط والخليج العربي سريعة تجاه خسارتها للاتحاد السوفيتي كمصدر رئيسي للمساعدات، وتراجع النفوذ الجغرافي والسياسي

لروسيا. فسمحت سوريا للولايات المتحدة بمحاولة التوسط في تسوية سلمية مع إسرائيل في محادثات مدريد، كما سمحت لليهود السوريين بالهجرة. ودخلت سوريا أيضاً في حوار مباشر لم يسبق له مثيل مع إسرائيل حول مرتفعات الجولان. وقررت إيران إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين الذين كانت تحتجزهم. ويبدو أن إسرائيل أدركت أن نهاية «التهديد» السوفيتي يزيد من نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة بما في ذلك تأثيرها في عملية اتخاذ القرار الإسرائيلي. كما سهل انتهاء الحرب الباردة على الولايات المتحدة تشكيل ائتلاف عربي خلال عمليتي درع الصحراء وعاصفة الصحراء.

تركة جورباتشوف

لقد كان الرئيس السابق جورباتشوف مسؤولاً أكثر من أي فرد من أبناء جيله عن قدر أكبر من التغييرات التي طرأت على الساحة الدولية في العقد الماضي. فقد أدرك أن سباق التسلح مع الولايات المتحدة يدفع بالاتحاد السوفيتي إلى الإفلاس، ولا يوفر فرصاً سياسية أفضل على الساحة الدولية. فانتهج استراتيجية تراجعية أنهت الروابط السوفيتية بأوربا الشرقية وبالدول الرئيسية التابعة له في العالم الثالث. وخفض جورباتشوف من حجم المخاطرة التي كان يتحملها الاتحاد السوفيتي جراء مؤازرته للعراق وليبيا وسوريا وسحب آلاف الخبراء والمستشارين السوفييت من الشرق الأوسط.

عندما يشرع الكومنولث في مناقشة المسائل المتعلقة بالأمن القومي والسياسة الخارجية فإن المصالح القومية الروسية الجديدة ستبدأ بالتبلور تدريجياً. ويبدو من المؤكد أن القادة السلافيين في روسيا وأوكرانيا وروسيا البيضاء سيستمرون في انتهاج استراتيجية جورباتشوف بالتراجع عن منافسة الولايات المتحدة والانسحاب من أوربا الوسطى وتهدئة النزاع على الحدود الصينية ـ السوفيتية، وترك دول العالم الثالث وشأنها. وستجعل مسألة «الأزمة المدنية» في الكومنولث هذا التراجع غير قابل للانعكاس على المدى القريب، وستعيد مسائل الحد من التسلح ونزع السلاح إلى صلب العلاقات مع الولايات المتحدة. وستصبح القوات العسكرية الروسية الجديدة أقل تهديداً للشرق والغرب، حيث أنها ستوضع ولأول مرة في التاريخ تحت سيطرة مدنيين منتخبين.

لقد كان جورباتشوف ووزير خارجيته السابق إدوارد شيفرنادزه مسؤولين عن

التخلي التام عن السياسات الخارجية السوفيتية السابقة وعن البحث عن سياسة خارجية أكثر استقراراً وأكثر قابلية للتنبؤ بآثارها على الساحة العالمية. كما أنهما غيرا مجمل عملية صنع القرار المتعلق بصياغة الأمن القومي والسياسات الخارجية. ومن خلال وضعهما أهدافاً أكثر تواضعاً، جعلا صورة الكرملين مقبولة في المجتمع الدولي. وأدت تلك التغيرات إلى إنهاء النزاعات بين الشرق والغرب، وساهمت في إيجاد مكان لجورباتشوف في التاريخ، لكنها لم تنقذه من التغيرات الجذرية التي ألمت ببلاده.

وسيحاول قادة الكومنولث الجدد، وخاصة في روسيا وأوكرانيا، متابعة تلك السياسات، وسيفيدنا الزمن فيما إذا كانت تصوراتهم المختلفة للمصلحة القومية ستعيق تشكيل السياسة الخارجية للكومنولث وتحديد مجالها. لقد أظهر الرئيس الروسي بوريس يلتسين بأنه شديد الاندفاع ومتقلب، ولكنه في الوقت نفسه قادر على التوصل إلى حلول وسط حول المسائل العسكرية والاستراتيجية الحساسة. ومع ذلك فإنه يواجه أول معارضة ترفع شعار روسيا أولاً يقودها نائبه الذي يعارض سياسة التوفيق. وقد حذر نائب الرئيس في مناسبات عدة من أن جهود بلاده للسيطرة على الموجودات العسكرية الروسية خلقت وضعا متفجراً وأن الوقت قد حان لروسيا لكي تتخلى عن كونها «بقرة يحلبها كل من يرغب»[1]. واتخذ رئيس البرلمان الروسي أيضاً موقفاً متشدداً فيما يتعلق بالمسائل القومية والاقتصادية والأمنية تجاه الجمهوريات غير الروسية. وسيقود العنف المستمر في أرمينيا وأذربيجان وجورجيا إلى تزايد ضغط المحافظين على الرئيس يلتسين لتجنب تقديم تنازلات إلى من يدعون «الديكتاتوريين الصغار» في الجمهوريات غير الروسية. وهذه المشاكل الداخلية، فضلاً عن المعارضة الآتية من الناقمين من أعضاء الحزب الشيوعي، والمؤسسة العسكرية، يمكن أن تعقد جهود روسيا لانتهاج سياسة توفيقية تجاه جيرانها في الشرق الأوسط، والتحقق من بقاء مشاكل انتشار الأسلحة النووية تحت السيطرة وخاصة على الحدود الجنوبية.

لقد كانت الأزمة الاقتصادية السوفيتية سبباً رئيسياً لانسحاب الاتحاد السوفيتي الاستراتيجي من العالم الثالث، وخاصة تقليص تدخله في الشرق الأوسط. وللمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية يشهد الإنتاج النفطي السوفيتي تناقصاً، حتى اشتكى كبار مديري الصناعة الدفاعية من اضطراب مشاريعهم، ومن خسارتهم للعمالة الفنية الماهرة. ومع استمرار تدهور وضع المستهلكين، ومع محاولة الكومنولث تنظيم الأمور، تبقى هناك المشكلات الموروثة عن نظام أعلن اليوم عن إفلاسه. وإذا ما ثبت أن التنبؤات المتعلقة بنقص الأغذية صحيحة، فمن الممكن حدوث المزيد من أعمال

العنف. وفي تغير دراماتيكي آخر أصبحت روسيا من المتلقين لقدر كبير من المساعدات من العالم الثالث، بما في ذلك دول الخليج العربية الغنية بالنفط.

بعد عام ١٩٨٥، اتجه الاتحاد السوفيتي إلى تليين سياساته على الساحة الدولية، وخاصة فيما يتعلق بالمواقف المتصلبة تجاه إيران وإسرائيل وباكستان. وعندما تم تعيين إدوارد شيفرنادزه وزيراً للخارجية في تموز/يوليو ١٩٨٥، تتابعت المشاريع التوفيقية واحداً تلو الآخر. فقد أعلن قرار الانسحاب من أفغانستان عام ١٩٨٨. وفي العام نفسه تعاون السوفييت بشكل غير معلن مع الولايات المتحدة لحل المشاكل في أفريقيا وآسيا وأمريكا الوسطى والخليج العربي.

كانت جهود السوفييت لتقليص دورهم العسكري في العالم الثالث جزءاً من حملة جورباتشوف الرامية إلى التقليل من الاعتماد على القوة العسكرية. ومنذ عام ١٩٨٥ تراجعت مكانة المؤسسة العسكرية السوفيتية، وتضاءل دورها في عملية صنع القرار، وانخفض الإنفاق على الدفاع والتسلح. وتمت إزاحة القادة العسكريين الكبار في عام ١٩٨٧، وتلا ذلك تطهير آخر بعد فشل انقلاب آب/أغسطس ١٩٩١.

وخفضت موسكو من الدور العسكري لقواتها في الشرق الأوسط والخليج العربي، ولم تبد أي رغبة في توسيع عملية نشر قواتها العسكرية إلى المناطق البعيدة، وقصرت مهمة قواتها في المياه الدولية على عمليات الاستطلاع فقط. ولم يحاول الاتحاد السوفيتي إيجاد بدائل للقواعد العسكرية التي خسرها في مصر والصومال خلال السبعينيات، أو تطوير التسهيلات الفقيرة التي كانت تستخدمها قطعه البحرية في اليمن وسوريا. وقد أوحت الرغبة في التفاوض مع الولايات المتحدة حول الإجراءات البحرية لبناء الثقة وإدخال القوات البحرية في مفاوضات الحد من الأسلحة الاستراتيجية والتقليدية بأن الروس يريدون الاعتماد على اتفاقيات نزع الأسلحة للحد من تفوق البحرية الأمريكية، وأنهم لا يستطيعون تحمل المنافسة البحرية.

وانخفضت بشدة المساعدات العسكرية للعالم الثالث، خاصة للشرق الأوسط والخليج العربي. ويعود السبب في ذلك جزئياً إلى تراجع مشتريات أنظمة الأسلحة والاهتمام بشراء قطع غيار وذخيرة أقل كلفة. كما أن تزايد مديونية العالم الثالث، ووقف إطلاق النار بين العراق وإيران كانا عاملين آخرين في تناقص اتفاقيات الأسلحة مع الدول التي تدور في فلك الاتحاد السوفيتي. وسوف تؤدي حاجة سوريا إلى الاستثمار في اقتصادها لتقليص الفرص أمام شحنات الأسلحة الروسية، كما أن هبوط

إيرادات الدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط يمكن أن يساهم في خفض المبيعات العسكرية خلال التسعينيات. وبالإضافة إلى تخفيض النشاطات والمساعدات العسكرية فإن الروس سوف يقللون من المساعدات الاقتصادية المقدمة لحلفائهم السابقين في العالم الثالث.

حرب الخليج والعمل الجماعي الروسي ـ الأمريكي

خلال المراحل الأولى لأزمة الخليج الثانية عام ١٩٩٠ تريثت موسكو في دعم المبادرات الدبلوماسية للولايات المتحدة وما صاحبها من بناء لقوات التحالف. وأرسلت الحكومة السوفيتية في مناسبات عديدة مسؤولاً رفيع المستوى إلى بغداد على أمل أن تستطيع كسب سمعة دولية لمحاولتها إيجاد تسوية للأزمة عن طريق المفاوضات. وبعد الحرب، ضغطت موسكو على العراق للاستجابة لأعمال التفتيش التي تقوم بها الأمم المتحدة ولإجراءات الرقابة الهادفة إلى إنهاء برامج الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية في العراق.

وقد رأى معلق صحيفة الإزفستيا، ألكساندر بوڤين، أن هذه الأزمة لو حدثت قبل عام ١٩٨٥، لكان السوفييت تبنوا موقف الحياد الودّي وتعاملوا بسلبية مع ظهور قوات الولايات المتحدة في المنطقة[٢]. وأضاف بأن الولايات المتحدة كانت ستقوم من جانبها باتهام السوفييت بدعم العدوان والتساهل مع النظام الإرهابي في بغداد. ولكن عوضاً عن ذلك قامت موسكو بمؤازرة الأهداف السياسية والدبلوماسية للولايات المتحدة، فأدانت الغزو وعلقت الإمدادات العسكرية لبغداد وطالبت بالانسحاب العراقي غير المشروط.

لقد برر السوفييت تخليهم عن العراق بأسباب أخلاقية وأمنية، وأشاروا إلى أنهم يقومون بحماية علاقاتهم المركزية مع الولايات المتحدة. وقام جورباتشوف بوصف الغزو العراقي بأنه انتهاك «لكل ما يعلق عليه المجتمع الدولي من آمال في سعيه إلى وضع الحضارة على طريق التنمية السلمية»[٣]. وقد أوضح المعلق الموثوق فيه، ستانيسلاف كوندراشوف، قائلاً «إن التضحية بالعلاقات مع ديكتاتور آخر» يؤكد التزام موسكو «التخلي عن المواجهة مع الغرب... وخاصة مع الولايات المتحدة»[٤]. وفي المقابل وافقت الولايات المتحدة على الاعتراف بوجود صلة بين إنهاء أزمة الخليج الثانية وإيجاد حل للتوترات العربية ـ الإسرائيلية. وأشار بيان أمريكي ـ سوفيتي مشترك في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ إلى أن الجهود لحل المسائل الإقليمية المزمنة ستتكثف بعد

انتهاء أزمة الخليج الثانية. وقد وفى وزير خارجية الولايات المتحدة جيمس بيكر بالالتزام الأمريكي عن طريق طلب المشاركة السوفيتية في مبادرته المتعلقة بالشرق الأوسط في صيف عام ١٩٩١. وكان قرار موسكو بوضع سفينتين حربيتين في الخليج في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ مؤشراً قوياً على رغبة يلتسين في مؤازرة المبادرات الأمريكية المستمرة ضد العراق.

«التوجهات الجديدة» لموسكو في الشرق الأوسط

خلال السنوات القليلة الماضية انتهجت موسكو سياسات مرنة بشكل متزايد تجاه مجموعة واسعة من المسائل الإقليمية، وأعلنت عن وجود خلافات بينها وبين حلفائها العرب، كليبيا وسوريا، حول الإرهاب والتوازن العسكري والعلاقات السياسية مع إسرائيل. كما أن تركيز موسكو على أوضاعها الاقتصادية الداخلية وعلى الحاجة إلى تحسين علاقات الشرق بالغرب سوف يستمر خلال التسعينيات، وسوف يحتّم استمرار التأكيد على التعاون بدلاً من الصراع. وقد أوضح التصرف السوفيتي خلال حرب الخليج بأن موسكو تريد السير قدماً في طريق التعاون الأمني المستمر مع الولايات المتحدة، وهذا هو مفتاح السياسة الدولية المرتبطة بالبريسترويكا، وسوف يؤدي انشغال الرئيس بوريس يلتسين بانعدام الاستقرار الداخلي إلى توفير حرية أكبر للولايات المتحدة لتحقيق مصالحها في الشرق الأوسط.

الانفتاح على إسرائيل

وقد أشارت جاليا جولان إلى أن تحركات موسكو نحو الانفتاح على إسرائيل في العام ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦ تمثّل «اتجاهاً جديداً» في السياسة السوفيتية، وجهداً مدروساً من قبل جورباتشوف لتوسيع الخيارات السوفيتية في الشرق الأوسط(٥). وقد كان جورباتشوف أول أمين عام للحزب الشيوعي يسعى إلى تعميق الروابط مع إسرائيل، ويقدم تنازلات لتعزيز المرونة الإقليمية لموسكو ومصداقيتها الدولية. لقد قامت موسكو بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل عام ١٩٦٧ خلال حرب الأيام الستة استجابة للضغط العربي، ولدعم مصداقيتها التي فقدت بنجاح إسرائيل المذهل ضد مناوئيها العرب الذين يزودهم الاتحاد السوفيتي بالسلاح. غير أن هذه الخطوة وضعت موسكو في موضع غير مؤات تجاه الولايات المتحدة فيما يتعلق بالوساطة في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وساهمت في ركود الموقف السياسي السوفيتي في الشرق الأوسط.

وعندما وصل جورباتشوف إلى سدة الحكم عام ١٩٨٥ أوضح بجلاء أن المصالح السوفيتية، وليست العربية، هي التي ستملي جدول أعمال السياسة الخارجية لموسكو، حتى في المجالات التي كانت تمثل فيها سابقاً لحلفائها. وتحرك جورباتشوف بسرعة لتوسيع الحوار الدبلوماسي مع إسرائيل، فأجاز عقد لقاءات غير رسمية بين سفراء سوفييت وإسرائيليين في باريس وواشنطن في صيف عام ١٩٨٥، وسمح لكل من بولندا والمجر بترتيب إنشاء أقسام لرعاية المصالح في إسرائيل في البداية، ثم أجاز إقامة علاقات دبلوماسية كاملة معها(٦).

وفي خطوة أخرى لوضع الأساس لإعادة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل قرر الوفد السوفيتي في الأمم المتحدة الامتناع عن التصويت على قرار يدعو لطرد إسرائيل من الأمم المتحدة في عام ١٩٩١، وذلك ضمن المحاولة العربية السنوية لطرد إسرائيل من هذا المحفل الدولي. وكانت تلك خطوة ذات مغزى في ابتعاد الاتحاد السوفيتي عن الانحياز التلقائي إلى الدول العربية الراديكالية، وخاصة ليبيا وسوريا، وشكلت نهاية لدور موسكو في الحملة الهادفة إلى نزع الشرعية عن إسرائيل في المنظمات الدولية المختلفة. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٢ قام نائب الرئيس الروسي ألكسندر روتسكوي بزيارة إسرائيل حيث التقى إسحاق شامير رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك.

قضية هجرة اليهود السوفييت

في إيماءة لكل من إسرائيل والغرب، سمح الاتحاد السوفيتي بزيادة الهجرة اليهودية بشكل ملحوظ. ففي العامين ١٩٨٧ و١٩٨٨ سُمح لأكثر من ٢٨٠٠٠ يهودي سوفيتي بالمغادرة، وهو ما أشار إلى تحول في السياسة ربما كان موجهاً نحو العلاقات السوفيتية مع الولايات المتحدة أكثر من العلاقات مع إسرائيل. وفي عام ١٩٨٩ غادر الاتحاد السوفيتي ما يزيد على ٧٠٠٠٠ يهودي، وهو أعلى مستوى للهجرة اليهودية منذ إنشاء إسرائيل قبل أكثر من أربعين عاماً، وزاد عدد المهاجرين على ٢٠٠٠٠٠ في عام ١٩٩١. وقادت تلك التطورات الرئيس جورج بوش إلى الإعلان عن أن القيود التجارية التي فرضتها الولايات المتحدة أساساً كرد انتقامي على القيود التي كان يضعها الاتحاد السوفيتي على هجرة مواطنيه، وخاصة اليهود منهم، يمكن أن تُرفع عندما يضفي السوفييت الصفة القانونية على سياستهم الجديدة للهجرة، وأنه يمكن أن يصادق على منح الاتحاد السوفيتي وضع الدولة الأولى بالرعاية في مجال التجارة.

لقد عبرت كل الدول العربية في الواقع عن غضبها من تسارع الهجرة اليهودية من

الاتحاد السوفيتي السابق إلى إسرائيل، لكن موسكو كانت تصر على أن روسيا ستسمح بحرية الهجرة لجميع مواطنيها. ورغم أن معظم المهاجرين الجدد استقروا داخل حدود إسرائيل ما قبل ١٩٦٧، فإن المسؤولين العرب أبدوا مخاوفهم من أن تزيد موجة الهجرة اليهودية من الاستيطان في القدس الشرقية والضفة الغربية. وتتركز المخاوف العربية على التأثير المحتمل لتلك الهجرة في المواطنين الأصليين حيث تبطل أثر النمو السكاني المرتفع بين الفلسطينيين وربما أدت إلى دفعهم للهرب إلى الأردن. ويدرك القادة العرب جيداً أن رغبة موسكو في زيادة الهجرة اليهودية خلال أسوأ فترات العنف التي تشهدها الانتفاضة يشكل دليلاً قوياً على تصميم جورباتشوف على السعي لتحقيق المصالح القومية السوفيتية بصرف النظر عن الحساسيات العربية.

وفي عام ١٩٩١، أي بعد ست سنوات من إعادة الحوار الدبلوماسي بين الاتحاد السوفيتي وإسرائيل، قام الطرفان بإعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما، ومن ثم تحقق تعهد جورباتشوف بإعادة الروابط في سياق سياسة التعاون مع الولايات المتحدة لحل الخلافات الإقليمية. وكانت موسكو قد مهدت الطريق لإقامة روابط دبلوماسية بالموافقة على تبادل القنصليات العامة عام ١٩٩٠، والتراجع عن دعم قرار الأمم المتحدة الذي يساوي الصهيونية بالعنصرية. وفي عام ١٩٩٠ قام جورباتشوف أيضاً باستغلال حفل الذكرى الخمسين للمذبحة التي ارتكبها النازيون ضد اليهود في بابي يار بأوكرانيا لإدانة «بذور الحقد» المعادية للسامية(٧). كما وافق جورباتشوف على قيام رحلات جويّة مباشرة من موسكو إلى إسرائيل لنقل المهاجرين اليهود، تلك الخطوة التي سمح بها يلتسين أيضاً.

تحسن الروابط مع مصر

أعطى جورباتشوف، بعد فترة وجيزة من وصوله إلى السلطة، إشارات حول رغبته في تحسين العلاقات مع مصر، التي كانت عودتها التدريجية إلى الحظيرة العربية متوافقة مع جهود موسكو لتشجيع موقف عربي أكثر توحداً تجاه الصراع مع إسرائيل. وشجعت موسكو بشكل خاص عودة العلاقات بين مصر وسوريا عام ١٩٩٠، مما قدم خدمة للأهداف السوفيتية الرامية إلى إضفاء المزيد من الشرعية على جهود القاهرة لتوطيد العلاقات في الشرق الأوسط، وإنهاء عزلة دمشق الدبلوماسية.

ومنذ أن تولى حسني مبارك الرئاسة في مصر، طرأ تحسن فاتر على العلاقات السوفيتية ـ المصرية حتى عام ١٩٨٧. لقد سمح مبارك بعودة السفير السوفيتي إلى

القاهرة في منتصف عام ١٩٨٥، ولكن في الوقت نفسه لم تشهد العلاقات سوى تقدم محدود. وكان أحد المعوقات الرئيسية لتحسن تلك العلاقات الاختلاف على شروط تسديد مصر لديونها العسكرية الكبيرة للاتحاد السوفيتي. فمنذ عام ١٩٧٧ رفضت مصر تسديد الدفعات المستحقة، وجعلت موسكو من التسديد شرطاً مسبقاً لتزويد مصر بقطع الغيار اللازمة للأسلحة والمعدات السوفيتية الصنع، وتحسين العلاقات التجارية[٨]. وفي عام ١٩٨٧ وافقت موسكو على شروط مصر المتعلقة بالتسديد، بما في ذلك فترة سماح مدتها ست سنوات، وشروط ميسرة للتسديد على فترة عشرين عاماً[٩]. وبعد وقت قصير من تلك الاتفاقية قام الطرفان بالتوقيع على اتفاقيات اقتصادية ثنائية جديدة واستأنفا محادثاتهما بشأن الإمدادات العسكرية، وقاما بإعادة فتح القنصليات[١٠].

ابتعاد موسكو عن العرب الراديكاليين

منذ نيسان/أبريل ١٩٨٧، عندما أبلغ جورباتشوف حافظ الأسد صراحة بأنه لا يوجد حل عسكري للصراع العربي ـ الإسرائيلي (وذلك رفض ضمني لجهود الأسد لتحقيق التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل) أوضح الروس بشكل جلي أن مصالح الاتحاد السوفيتي، لا مصالح العرب، هي التي تملي جدول أعمال السياسة الخارجية لموسكو. وقد أحدث هذا التوجه الجديد قلقاً بالغاً في أوساط الزعماء العرب الذين اعتمدوا على الدعم السوفيتي السياسي والاقتصادي والعسكري. فهؤلاء لم يعودوا راضين عن مرونة موسكو فيما يتعلق بعملية السلام، وعن توسع اتصالاتها بإسرائيل، وعن سياستها تجاه هجرة اليهود السوفييت، وعن تراجع استعدادها لبيع أسلحتها بأسعار مخفضة.

قامت مجموعة من الدول العربية الراديكالية بتعديل سياساتها، وتحركت لدعم مواقعها الإقليمية، ومرد ذلك جزئياً على الأقل، تبدل تصورها للمصداقية الروسية. وكان قرار سوريا بإعادة العلاقات مع مصر عام ١٩٩٠ أهم إعلان عن المنحى الجديد. وقامت ليبيا بتحسين الروابط مع مصر كما سعت لإقامة علاقات أقوى مع جاراتها من دول المغرب. وأعلن اليمن الجنوبي الوحدة مع اليمن الشمالي بالإضافة إلى قيامه بتحسين علاقاته مع عُمان.

وتشعر منظمة التحرير الفلسطينية بالقلق بشأن مستقبل الالتزام الروسي والأوربي الشرقي نحوها. فقد كانت الأنظمة الشيوعية في أوربا الشرقية تدعم المنظمة بقوة، وتقدم إليها المال والسلاح والتدريب والدعم السياسي. ولا تنظر منظمة التحرير

الفلسطينية بعين الرضى إلى الهجرة اليهودية إلى إسرائيل، وتعاون دول أوربا الشرقية في تسهيل الهجرة. كما أن المنظمة تشعر بالامتعاض من تحسن العلاقات بين إسرائيل ودول أوربا الشرقية، ولا يمكنها بعد الآن الاعتماد على تلك الدول لدعم موقفها في الأمم المتحدة. وخلال التسعينيات سينخفض مستوى المساعدات الاقتصادية التي تقدمها روسيا وأوربا الشرقية، ونتيجة لذلك سيتراجع نفوذ موسكو في المنطقة بدرجة أكبر.

توجهات جديدة في الخليج العربي

الحرب الإيرانية ـ العراقية

لقد عقّدت الحرب الإيرانية ـ العراقية التي استمرت عشر سنوات الجهود السوفيتية الرامية إلى إقامة علاقات جيدة مع كل من طهران وبغداد والمحافظة عليها. وخلال فترة الحرب ضغط السوفييت باتجاه إيجاد نهاية سريعة للعمليات الحربية، ودعموا بقوة قرار الأمم المتحدة رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٨٧ الداعي إلى إنهاء الحرب، وراوغوا بشأن فرض العقوبات التي نص عليها القرار لأنهم لم يكونوا يرغبون في استعداء إيران.

أيدت موسكو جهود الأمم المتحدة للتوسط في إيجاد حل للصراع. فمارست الضغط بالتناوب على كل من طهران وبغداد لحل خلافاتهما. وفي عام ١٩٩٠ اقترح السوفييت عقد اجتماع لوزراء خارجية كل من الاتحاد السوفيتي وإيران والعراق في موسكو بغية تسهيل الوساطة(١١). ورحّب كل من العراق وإيران بالمبادرة، وأجريا محادثات مباشرة في جنيف في تموز/يوليو ١٩٩٠، وهي الأولى منذ قرار وقف إطلاق النار عام ١٩٨٨(١٢).

وقد أدى وقف إطلاق النار وموت آية الله الخميني سنة ١٩٨٩ والانسحاب السوفيتي من أفغانستان إلى تحسن العلاقات الروسية ـ الإيرانية. فصبر موسكو على ممارسات إيران المعادية للسوفييت، كإيقاف شحنات الغاز الطبيعي، وإغلاق القنصلية السوفيتية في رشت، وطرد موظفي السفارة السوفيتية، إلى جانب التوجه البراجماتي نحو إيران الذي تبناه شيفرنادزه بعد تعيينه وزيراً للخارجية بدلاً من جروميكو، كل ذلك أعطى ثماره.

وفي كانون الثاني/يناير ١٩٨٩، أي قبل ستة أشهر من وفاته، أرسل آية الله الخميني رسالة استرضاء إلى جورباتشوف (وهي رسالته المكتوبة الوحيدة إلى زعيم

أجنبي) امتدح فيها الزعيم السوفيتي «على مواجهته الحقائق» وقيامه بمراجعة الأيديولوجيا[١٣]. وبعد هذا بوقت قصير أصبح شيفرنادزه أول وزير خارجية سوفيتي يزور طهران خلال سبعين عاماً. وأعطت زيارة رئيس مجلس الشورى الإيراني (الرئيس الحالي) هاشمي رفسنجاني، إلى موسكو في حزيران/ يونيو ١٩٨٩ زخماً جديداً للعلاقات الثنائية، إذ تم التوقيع على العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية. ووفقاً لتلك الاتفاقيات تقوم طهران بشراء الآلات والمعدات والتكنولوجيا لإعادة بناء اقتصادها، وتتلقى موسكو شحنات جديدة من الغاز الطبيعي[١٤]. ونصت اتفاقيات لاحقة على التبادل السياحي، وتوسيع الروابط الثقافية والسفر عبر الحدود.

كان أهم الوثائق الموقعة «إعلان المبادىء» الذي تضمن موافقة سوفيتية على «التعاون مع الجانب الإيراني فيما يتعلق بتعزيز قدرات إيران الدفاعية»[١٥]. ولم يشر الإعلان إلى نوع المعدات العسكرية التي قد تكون موسكو مستعدة لتقديمها، ولكن جورباتشوف أكد في إجابة على سؤال موجه له من نائب في مجلس السوفييت الأعلى بأنه اتخذ قراراً أساسياً ببيع الأسلحة. وقد دافع الرئيس السوفيتي عن تلك المبيعات باعتبارها جزءاً من السياسة السوفيتية العامة لبيع الأسلحة، وقال إنها لا تتعارض مع الجهود الرامية إلى تأمين مناخ سلمي عالمي. وصرح متحدث باسم وزارة الخارجية في آذار/ مارس ١٩٩٠ بأن الهدف من تلك المبيعات هو إعادة الروابط العسكرية التي كانت سائدة قبل عام ١٩٨٢؛ وفي وقت لاحق من تلك السنة بدأت موسكو بتسليم طائرات ميج ـ ٢٩ المقاتلة إلى إيران[١٦]. ونتيجة لذلك أصبحت موسكو مصدر السلاح الرئيسي لطهران خلال العام ١٩٩٠ ـ ١٩٩١، وذلك مقارنة بعدم وجود أية شحنات أسلحة ما بين العامين ١٩٨٤ ـ ١٩٨٧. وأصبحت إيران أكبر المشترين بالعملة الصعبة للمعدات العسكرية الروسية في العالم الثالث، مما أدى إلى تزايد طلب دول الخليج العربية على الأسلحة الأمريكية.

التودد إلى الدول الخليجية المحافظة

حاول الروس بطرق شتى تحسين علاقاتهم مع دول الخليج العربية المحافظة، كما فعلوا في دول العالم الثالث الأخرى. وقد أدت طروحات «التفكير الجديد»، بالإضافة إلى الدبلوماسية الفعالة والموقف العام الأكثر التزاماً بقضايا الخليج، إلى مساعدة موسكو على تحسين صورتها. واستفاد الاتحاد السوفيتي من تبدل المفهوم السائد بين دول الخليج حول التهديد السوفيتي. فقبل الغزو العراقي للكويت، كانت دول الخليج تنظر إلى

إيران بوصفها التهديد الأكبر لاستقرارها. ونظراً لانخفاض الوجود البحري للولايات المتحدة في الخليج فقد بقيت هذه الدول غير متيقنة تماماً من التزام الولايات المتحدة بمصالحها، وخاصة فيما يتعلق بالحاجة المعلنة للمعدات العسكرية المتقدمة[١٧]. وعملت موسكو على إحداث تغيير إيجابي في تفهم دول الخليج بانسحابها من أفغانستان، واتخاذها موقفاً عسكرياً متحفظاً خلال الحرب الإيرانية ـ العراقية، وبذلها جهوداً للتوسط في الصراع بين بغداد وطهران.

ومنذ العام ١٩٨٧، تزايدت الاتصالات الروسية بجميع الدول المحافظة في الخليج وتم توسيع العلاقات مع معظمها. فقد أقامت كل من عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي في خريف عام ١٩٨٥، وأقامت قطر علاقات معه عام ١٩٨٨. وتجدر الاشارة إلى أن العلاقات السوفيتية مع عمان لم تتطور بشكل ملحوظ، ولكن تم الكثير من الاتصالات بين الاتحاد السوفيتي السابق ودولة الإمارات العربية المتحدة، وتوصل الطرفان إلى العديد من الاتفاقيات. فقد منحت دولة الإمارات قرضاً لموسكو، وناقشت معها موضوع شراء أنظمة أسلحة، وسمحت لسفن الأسطول السوفيتي بزيارة موانىء الإمارات[١٨]. وقام وفد عسكري روسي بزيارة الإمارات في نيسان/ أبريل ١٩٩٢. وجاءت تلك الزيارة كجزء من الجهود الرامية إلى زيادة مبيعات الأسلحة لدول الخليج للحصول على العملات الصعبة.

وكانت للموافقة السوفيتية على تأجير ثلاث ناقلات نفط للكويت في عام ١٩٨٧ أهمية خاصة، وذلك لأنها شكلت المشاركة السوفيتية الأولى في دور يتعلق بأمن الخليج. وتلا ذلك قرار الولايات المتحدة برفع علمها على إحدى عشرة ناقلة نفط كويتية وحماية تلك الناقلات بواسطة أكثر من ٣٠ قطعة عسكرية بحرية في الخليج. وكان الحشد العسكري الأمريكي الكبير في المنطقة عملاً لم تتمكن موسكو من التنبؤ به، مما دفع إدوارد شيفرنادزه الى انتقاد القيادة العليا في بلاده عام ١٩٨٨، لفشلها «في التنبؤ بالوجود العسكري الواسع للولايات المتحدة في منطقة الخليج»[١٩]. وقد أبرز انشغال موسكو بخفض الوجود البحري الأمريكي في الخليج في تلك الفترة الموقف السوفيتي الضعيف هناك. وأدت نجاحات الولايات المتحدة العسكرية في الخليج إلى تزايد الجهود السوفيتية الرامية إلى استخدام الحد من التسلح البحري كوسيلة لتقليص وجود واشنطن في المنطقة.

ومن التكتيكات التي استخدمها جورباتشوف لدفع مصالح بلاده مع دول الخليج إلى الأمام، عرض تعاون موسكو مع منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك)، لتثبيت

أسعار النفط وإبقاء الإنتاج منخفضاً. وقد أبدى السوفييت تلك الرغبة خلال الزيارات التي قام بها كل من وزير النفط السعودي ووزير النفط الإيراني إلى موسكو خلال الثمانينيات. وكان لزيارة الوزير السعودي أهمية خاصة لأنها مثلت إحدى الزيارات القليلة التي قام بها مسؤول سعودي إلى موسكو، لأن العلاقات الدبلوماسية كانت مقطوعة بين البلدين منذ خمسين عاماً. وكانت حاجة موسكو إلى التكنولوجيا الغربية وإلى تمويل الاستثمار في حقولها النفطية، يحتم الحد من المنافسة الروسية مع الولايات المتحدة في الخليج. فمعظم جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق ستظل معتمدة على المساعدة الغربية في المدى المنظور نظراً لعدم كفاءة صناعة الطاقة لديها والهدر فيها.

وسيشجع هبوط مستوى الإنتاج النفطي الروسي التعاون المستمر مع أوبك بما في ذلك احتمال بذل الجهود للتعاون حول مبيعات الشحنات النفطية وتسعيرها للمستهلكين الأوربيين. وكان وزير النفط الروسي بالوكالة فاجيت ألكبيروف قد صرح بأنه يتوقع أن ينخفض الإنتاج النفطي الروسي إلى أدنى مستوى له خلال ستة عشر عاماً، بمعدل يقل عن عشرة ملايين برميل في اليوم عام ١٩٩٢[٢٠]. ويتوقع أن تهبط الصادرات النفطية الروسية إلى مليوني برميل في اليوم، بعد أن كانت ثلاثة ملايين برميل في اليوم عام ١٩٩٠، مما يعني خسارة كبيرة للعملات الصعبة. ومن المفترض أن تتطلع موسكو إلى إيجاد ترتيبات في الشرق الأوسط لمبادلة منظومات الأسلحة بالنفط مع إيران والسعودية.

وفي أعقاب الغزو العراقي للكويت تزايدت الاتصالات الروسية مع السعودية وأدت إلى إعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما. وقبل حرب الخليج قام وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل بزيارة إلى الاتحاد السوفيتي كرئيس لوفد مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وفي المقابل، قام مسؤول في وزارة الخارجية السوفيتية، فلاديمير بولياكوف، بزيارة الرياض، حاملاً معه رسالة من جورباتشوف، وبذلك أصبح أول مسؤول سوفيتي يقوم بزيارة رسمية إلى السعودية بعد أكثر من خمسين عاماً[٢١]. واستضافت السعودية لقاء تم بين نائب وزير الخارجية السوفيتي يولي فورونتسوف والمجاهدين الأفغان عام ١٩٨٨، وأعقب ذلك لقاء فورونتسوف مع الملك فهد، وبذلك يصبح أول مسؤول سوفيتي يلتقي ملكاً سعودياً خلال خمسين عاماً. وفي آذار/مارس ١٩٩٠ قام بولياكوف بزيارة الرياض مرة أخرى. وكان الغرض من الزيارة هذه المرة شرح السياسة السوفيتية من هجرة اليهود[٢٢].

غير أن الاختلافات بين الجانبين لا تزال مستمرة. فقد غضبت موسكو من قيام

السعودية بشراء صواريخ متوسطة المدى من الصين عام ١٩٨٨، وكذلك من اعترافها العاجل بالحكومة الأفغانية المؤقتة عام ١٩٨٩. وكان السعوديون غير مسرورين من بيع الاتحاد السوفيتي طائرات سوخوي ـ ٢٤ إلى ليبيا، ومن انتقاد السوفييت لهم نتيجة لشرائهم طائرات تورنادو من بريطانيا. وكانت السعودية تنتقد موسكو على طريقة معاملتها للمسلمين في الاتحاد السوفيتي سابقاً والتي تفاقمت بالأحداث الأخيرة في أذربيجان وطاجكستان.

آثار تفكيك الكتلة السوفيتية

إن للتغيرات التي تجتاح دول الكومونولث والدول غير السوفيتية الأعضاء في حلف وارسو السابق آثاراً مهمة في الشرق الأوسط، وخاصة في الدول الحليفة لموسكو ومنظمة التحرير الفلسطينية، وكل ما يمكن أن تنتظره تلك الجهات هو تراجع الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري من قبل الكرملين. ومن الواجب هنا إعادة تعريف المنطقة ذاتها بسبب ظهور ست دول إسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز. وكما أن إسرائيل والدول العربية المعتدلة التي ترتبط بعلاقات مع الغرب تعتقد بأن الموارد الاقتصادية الغربية ستتحول إلى أوربا الشرقية، فإن الدول العربية الراديكالية ومنظمة التحرير الفلسطينية تتوقع تراجعاً شديداً في المساعدات التي تتلقاها من السوفييت منذ منتصف الخمسينيات.

لقد قامت الحكومات الجديدة في الدول غير السوفيتية الأعضاء في حلف وارسو بتغيير سياستها تجاه الشرق الأوسط. فجميع الدول الحليفة لموسكو في أوربا الشرقية باستثناء رومانيا قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل عام ١٩٦٧ وذلك تضامناً مع موسكو والدول العربية. وفي الوقت الراهن يقيم جميع تلك الدول علاقات دبلوماسية كاملة مع الحكومة الإسرائيلية. وتراجعت شحنات الأسلحة من أوربا الشرقية إلى الشرق الأوسط عام ١٩٨٩، على غرار تراجع الشحنات السوفيتية، ومرد ذلك، لحد كبير، إلى انخفاض المبيعات لكل من إيران والعراق، واتجاه تشيكوسلوفاكيا إلى تحويل مصانعها الحربية إلى مصانع تنتج بضائع استهلاكية. فقد كان هناك طلب شديد على العربات المدرعة والمدفعية التشيكية في الشرق الأوسط. وتبدو منظمة التحرير الفلسطينية بشكل خاص، مرشحة لفقدان مصدر رئيسي للأسلحة ولتدريب قواتها العسكرية، وسوف تخسر المجموعات الفلسطينية الأكثر تطرفاً قواعد تدريب في ألمانيا الشرقية السابقة وبولونيا. ووفقاً للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية الذي يتخذ من

لندن مقراً له، فإن سوريا خسرت ألف مستشار عسكري سوفيتي عام ١٩٨٩ ومزيداً منهم عام ١٩٩٠[٢٣].

العامل الإسلامي

يعني إنشاء الكومونولث الجديد أنه لن تكون لروسيا حدود مشتركة مع الدول الإسلامية في الشرق الأدنى والخليج، وذلك للمرة الأولى منذ قيام الثورة البلشفية. وسوف تجد الجمهوريات المستقلة في أذربيجان وكازاخستان، وتركمانستان وأوزبكستان وقرغيزيا وطاجكستان أن هناك منافسة بين روسيا وإيران والسعودية وتركيا على النفوذ في منطقة تحتوي على موارد طاقة هائلة ومنشآت وأسلحة ذرية. وسيكون محط اهتمام روسيا النفوذ العلماني التركي والنفوذ الإسلامي الإيراني. فباستثناء الطاجيك، الذين يعتبرون فارسيين من الناحية العرقية، فإن الحزام الإسلامي السوفيتي السابق يتكون من شعوب تركية كالأذربيجانيين والكازاخستانيين والقرغيزيين والتركمان والأوزبك وغيرهم. ولكن الرابطة التركمانية قوة ثقافية وليس لها دور كحركة سياسية إقليمية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن تصاعد أعمال العنف العرقي في جمهورية قرغيزيا الواقعة في آسيا الوسطى عام ١٩٨٩ اندلع في يوم عودة جورباتشوف من قمة عقدت في واشنطن، ليجد الرئيس نفسه في مواجهة أزمة محلية أخرى. لقد نتج عن ذلك العنف سقوط ما يزيد على مائة قتيل، وألف جريح، وتوّج جولة أخرى من المواجهات في آسيا الوسطى، حول ملكية الطحن وتوزيع الأرض والمياه[٢٤]. وقد أرسل يلتسين القوات الروسية إلى طاجكستان بسبب نشوب قتال تسبب في سقوط ما يزيد على ألف قتيل عام ١٩٩٢.

يعيش حوالى ستة ملايين أذربيجاني على جانبي الحدود الأذربيجانية ـ الإيرانية، وقد أوضحت موسكو وطهران بأنه لا مصلحة لهما في استغلال انعدام الاستقرار والنزعات الانفصالية في المنطقة[٢٥]. وأشار الإيرانيون علانية إلى أنهم لن يستغلوا المشكلات الروسية الداخلية، وأوضحوا بأن «القومية المتطرفة» لن تخدم مصالح كل من إيران وروسيا[٢٦]. ويمكن الافتراض بأن بعض المسلمين يرغبون في استغلال القضية الأذربيجانية لنشر الصحوة الإسلامية في المنطقة.

إن ظهور خمس دول إسلامية جديدة في آسيا الوسطى (كازاخستان، وأوزبكستان وتركمانستان وطاجكستان وقرغيزيا) سوف يعقّد عملية صنع القرار الروسي في

المنطقة. فهذه الدول الجديدة ضعيفة من الناحيتين السياسية والاقتصادية، ويمكن أن تساهم في مزيد من التفكك داخل روسيا ذاتها. فهناك ما يزيد على عشرة ملايين نسمة من أصول روسية في المنطقة، أي نحو خُمس العدد الإجمالي للسكان البالغ خمسين مليون نسمة. وتدرك هذه الدول ضعفها، ولذلك كانت من أشد الداعمين لقيام «اتحاد» من الجمهوريات على أثر المحاولة الانقلابية في آب/أغسطس ١٩٩١. وكانت الأكثر تأييداً للكومنولث الذي تشكل في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ في أعقاب تفكك الاتحاد السوفيتي. وجدير بالذكر أن التقارير بشأن الصحوة الإسلامية مبالغ فيها، لكن بعض النشطين السياسيين الإسلاميين أخذوا يتحدون حكومتي أوزبكستان وطاجكستان.

سوف تظل روسيا عاملاً رئيسياً في المنطقة، فكل تلك الدول ترتبط بنوع من الاتفاقيات الدفاعية مع روسيا. وبقيت قرغيزيا الجمهورية السوفيتية السابقة الوحيدة التي لم تنشيء جيشاً خاصاً بها، مفضلة توقيع اتفاقية مع روسيا في شباط/فبراير ١٩٩٢، تنص على التعاون الدفاعي. ويوجد أكثر من ٢٠٠٠٠ جندي من دول الكومنولث على الأراضي الطاجيكية، وفي أيار/مايو ١٩٩٢ انضمت كازاخستان إلى روسيا وأربع دول أخرى صغيرة من الكومنولث في معاهدة للدفاع المشترك. وقامت أوزبكستان وتركمانستان بتوقيع اتفاقين أمنيين ثنائيين منفصلين مع روسيا، ووافقت تركمانستان على السماح لروسيا بمساعدتها في إنشاء قوات مسلحة خاصة بها. غير أن استمرار وجود القوات الروسية على تلك الأراضي قد يبدو نوعاً من الاحتلال الأجنبي في نظر الدول الإسلامية في الشرق الأوسط والخليج.

لقد اعتبرت هذه المنطقة لوقت طويل على أنها «تجربة مأساوية» للحكم السوفيتي حيث توجد الكوابيس البيئية العديدة، وأدنى معدل لخريجي المدارس الثانوية، وأقل نسبة من المتحدثين بالروسية بين المجموعات العرقية الرئيسية في الاتحاد السوفيتي السابق. ويبلغ معدل الوفيات بين الأطفال في آسيا الوسطى ضعف المعدل في روسيا. ويزيد على الضعفين بين سكان الأرياف، كما أن نسبة الوفيات بين الأمهات في آسيا الوسطى أثناء الولادة تزيد كثيراً عن النسبة عند الأمهات في روسيا. ولم يكن على زعماء الدول الإسلامية الرئيسية في الشرق الأوسط والخليج سوى إلقاء نظرة عبر الحدود للحصول على دليل على فشل النظام الشيوعي.

لقد كان الدين دائماً عاملاً رئيسياً في الحسابات السياسية للنخب الحاكمة في آسيا الوسطى، وتعقّد القوى الخارجية الدور السياسي الإسلامي في المنطقة. ويبقى القادة الروس بشكل خاص حذرين من التنافس الإسلامي على النفوذ في المنطقة بين إيران

وتركيا والسعودية وباكستان. وهناك أيضاً تقارير عن أن القائد الأفغاني قلب الدين حكمتيار يقوم بتسليح الجماعات الإسلامية في طاجكستان، وأن المقاتلين الأفغان ضالعون في القتال الدائر في الجزء الجنوبي من البلاد. وسيكون من الصعب على روسيا توطيد دعائم الاستقرار السياسي في آسيا الوسطى قبل أن تستقر الأحداث في أفغانستان وتنتهي الحرب الأهلية الأفغانية.

قضايا عقد التسعينيات

سوف يستمر انشغال موسكو بإعادة البناء الداخلي في السنوات القادمة. ولكي تركز على مشاكلها الداخلية فإنها تفضل وجود بيئة دولية هادئة وعلاقات ثنائية مستقرة مع الغرب، وخاصة مع الولايات المتحدة. وستتناقص أهمية العالم الثالث بالنسبة إليها، ولن تخلق النزاعات في العالم الثالث سوى مشكلات قليلة أمام صانعي القرار الروس. ولا ريب في أن موسكو ستعطي أولوية لتهدئة التوترات الإقليمية ومنع تفاقمها الذي قد يؤدي في أسوأ الحالات إلى مواجهة مع الولايات المتحدة.

وستتحقق مصالح موسكو بشكل أفضل في عقد التسعينيات بإحراز تقدم في عملية السلام العربي ـ الإسرائيلي والحد من الأسلحة في المنطقة. ولكي يتحقق التقدم على أي من الصعيدين يجب أن يحظى بدعم الولايات المتحدة. وعلى المدى المنظور ستركز موسكو جهودها على تحسين علاقاتها الثنائية مع جميع دول المنطقة، وعلى البحث لنفسها عن دور في عملية السلام. ولتشجيع هذه العملية لم يصبح الروس أكثر مرونة بالنسبة إلى بعض القضايا التي تهم الولايات المتحدة وإسرائيل فحسب، بل بالنسبة إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة (بالتسليم بإمكانية قيام اتحاد فيدرالي مع الأردن)[٢٧]. لقد أصبح يلتسين أقل تعصباً لكل تلك القضايا مقارنة بمواقف الزعيم السوفيتي الأسبق ليونيد بريجينيف الذي كان مستاء من هيمنة واشنطن على عملية السلام خلال السبعينيات.

ويمكن أن نتوقع من موسكو تقديم مجموعة واسعة من التدابير المتعلقة بمشاركة الأمم المتحدة في حل الصراعات الإقليمية خلال التسعينيات، وذلك للحد من احتمالات حدوث احتكاك بين روسيا والولايات المتحدة. فمنذ عام ١٩٨٧، فضلت موسكو قيام الأمم المتحدة بدور مركزي في حل النزاعات، فدعت إلى زيادة استخدام المراقبين العسكريين وقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة للفصل بين الأطراف المتحاربة والتوسط في حل الخلافات. وقامت موسكو بدفع متأخرات مساهماتها المالية

للأمم المتحدة، وهي تقوم الآن تدريجياً بدفع المساهمات التي تخلفت عن سدادها لقوات حفظ السلام الدولية. وقد تقدمت موسكو باقتراح لسحب جميع الأساطيل الأجنبية من الخليج عام ١٩٨٧ وإنشاء أسطول تابع للأمم المتحدة، ولكن ذلك يعود إلى وجود بضع سفن حربية سوفيتية فقط في الخليج بالمقارنة مع ثلاثين سفينة حربية للولايات المتحدة[٢٨].

وتفضل موسكو استخدام أعضاء مجلس الأمن الدائمين كضامنين للأمن الإقليمي، وفي عام ١٩٨٩ اشتركت لأول مرة مع الولايات المتحدة في تبني قرار للأمم المتحدة. وتمكن الروس إلى حد بعيد من إيجاد إجماع عريض في الأمم المتحدة على إعطاء دور أكثر فعالية للأمين العام للأمم المتحدة في حل الخلافات والتعاون مع المنظمات الإقليمية لخلق بيئة ملائمة للمفاوضات. وبهذه الطريقة يمكن احتواء الخلافات بين الدول رغم أنه سيكون من الصعب إيجاد حل للعنف العرقي والإرهاب الدولي.

لقد تزايدت رغبة موسكو في تجنب الصراع في الشرق الأوسط نظراً لحاجتها الى وجود قوات حفظ السلام في مناطق قريبة من الحدود الروسية، وخاصة في آسيا الوسطى والقوقاز. وتقوم قوات المظلات الروسية والعربات المدرعة بحراسة شوارع منطقتين ووديانهما في جورجيا، فارضة بذلك سلاماً هشاً بين الجيش الجورجي والثوار الانفصاليين. ويقوم الجيش الروسي الرابع عشر بحراسة ضفتي نهر يفصل بين الجيش المولدوفي والميليشيا التابعة لمنطقة ترانزدنيستر المأهولة بسكان روس وأوكرانيين. وقد توسط المفاوضون الروس أصلاً في اتفاقات عديمة الجدوى لوقف إطلاق النار في جورجيا مع الأقليات الأبخازية والأوستيانية فضلاً عن مولدوفا. وفي آسيا الوسطى اشتبكت القوات الروسية مع المقاتلين الطاجيك القادمين من أفغانستان المجاورة الذين يحاولون مساندة إخوانهم المسلمين في تعميق حرب أهلية تزداد شراسة في طاجكستان.

إن الصراع الدائر في طاجكستان سياسي في جوهره، ولكنه ذو ارتباط قوي بالإسلام والعداوات التقليدية. ويلاحظ أن نفوذ الجماعات الإسلامية المتطرفة في صفوف المعارضة آخذ في الازدياد، وتتلقى تلك الجماعات الدعم والتأييد من دعاة الصحوة الإسلامية في أفغانستان وإيران. فقد زودت أفغانستان، التي توجد فيها أقلية طاجيكية كبيرة، المعارضة بالسلاح ودربتها. ولا يوجد عدد كاف من القوات الروسية على الحدود الطاجيكية ـ الأفغانية لمنع تهريب الأسلحة. وقد بادرت جمهوريات آسيا الوسطى المجاورة، بما فيها أوزبكستان، وكازاخستان وقرغيزيا، التي تخشى امتداد الاضطرابات عبر حدودها، إلى طلب مساعدة روسية. وأصدرت تلك الدول بياناً

مشتركاً في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ تحذر فيه من «انتهاك الحدود الجنوبية للكومنولث، أو السماح بتفاقم الحرب الأهلية في طاجكستان التي تهدد الأمن في بلداننا وتزعزع الاستقرار السياسي في المنطقة»[٢٩].

الحؤول دون حدوث الأزمات

إن مصلحة موسكو في الحد من وجودها العسكري في المنطقة، وتقليل خطر المنافسة بينها وبين الولايات المتحدة هي مسألة أكثر إلحاحاً من البحث الطويل الأمد عن تسويات سلمية. فخلال زيارة الرئيس المصري مبارك إلى موسكو في أيار/مايو ١٩٩٠، أعلن جورباتشوف أن الاتحاد السوفيتي مستعد لـ «الحد» من مبيعات الأسلحة إلى المنطقة على أساس «المعاملة بالمثل»، واعتبر تخفيض الأسلحة إلى مستوى «الكفاية الدفاعية» عنصراً أساسياً لأية تسوية سلمية في المنطقة[٣٠]. وكانت تلك أول مرة يعرض فيها زعيم سوفيتي صراحة الحد من مبيعات السلاح السوفيتي إلى الشرق الأوسط، رغم أن شيفرنادزه كان قد صرح في القاهرة عام ١٩٨٩ أن «القدرات العسكرية» في المنطقة تفوق بكثير «وزنها الاقتصادي والديمغرافي الحقيقي»[٣١]. وقد تساءل المسؤولون والنواب الروس عن تأثير مبيعات موسكو العسكرية في الاستقرار الإقليمي، وانتقدوا السياسات التسليحية لكل من العراق وليبيا وسوريا.

وتشكل مسألة خفض مبيعات السلاح الروسي إلى الشرق الأوسط مؤشراً آخر على الرغبة في التخفيف من الالتزامات تجاه الأنظمة الحليفة وإحياء النقاش حول إدارة المنافسة في العالم الثالث. وقد تحاول روسيا خفض التسلح في العالم الثالث إلى مستوى «الكفاية الدفاعية». وإذا ما حدث ذلك، فإن موسكو قد تسعى إلى استصدار بيان سياسي مع الولايات المتحدة لوضع قيود على مبيعات السلاح إلى الدول الأجنبية. وترغب روسيا أيضاً في الانضمام إلى نظام الحد من انتشار تكنولوجيا الصواريخ وذلك لدعم الجهود الدولية للحد من انتشار الأنظمة الصاروخية في العالم الثالث.

خلال الثمانينيات، كان الاتحاد السوفيتي في طليعة موردي الطائرات المقاتلة وصواريخ أرض ـ جو والسفن الحربية والدبابات، والمدفعية، إلى الشرق الأوسط[٣٢]. ومنذ عام ١٩٨٥ تراجعت شحنات الأسلحة السوفيتية إلى العالم الثالث، وخاصة الشرق الأوسط. وفي العام ١٩٩٠ أصبحت الولايات المتحدة أكبر مورد للأسلحة إلى العالم الثالث. وتراجعت قيمة شحنات الأسلحة السوفيتية إلى ليبيا من ٩ مليارات دولار أمريكي بين عامي ١٩٨١ و١٩٨٥ إلى ٣,٥ مليار دولار بين عامي ١٩٨٦

و١٩٨٩. وتراجعت قيمة شحنات الأسلحة إلى سوريا من ١٠ مليارات دولار إلى ٥,٥ مليار دولار، وإلى العراق من ٢٨ مليار دولار إلى ١٨ مليار دولار خلال الفترة ذاتها[٣٣]. واستمرت روسيا مصدراً رئيسياً لثمان من أكبر عشر دول مستوردة للسلاح في العالم الثالث، لكن جميع تلك الدول ما عدا إيران تلقت خلال عام ١٩٩١ كمية من الأسلحة أقل مما حصلت عليه في الأعوام السابقة. غير أن تساؤلات طُرحت في الولايات المتحدة حول قدرة حكومات روسيا ودول الكومنولث الأخرى على السيطرة على اتفاقيات بيع الأسلحة الخاصة التي ترتبها، بشكل غير رسمي، المؤسسات العسكرية فضلاً عن مديري الصناعات المنتجة للأسلحة العسكرية الواقعين تحت الضغوط. وهاتان الفئتان الأخيرتان حريصتان على الحصول على العملات الصعبة لتوفير الاعتمادات الإضافية التي تقدمها وزارات الحكومات المدنية.

وتشير تجربة موسكو في المواجهات الإقليمية السابقة إلى أن حلفاءها ضغطوا عليها للحصول على دعم قتالي مباشر لم تكن مستعدة لتقديمه. ويمكن أن تصبح إدارة الأزمات أكثر صعوبة، وعامل الوقت أكثر إلحاحاً، مع حصول الدول الإقليمية على أسلحة أكثر تطوراً وأشد فتكاً. ومما يثير السخرية بشكل خاص أن الدول الرئيسية في هذه المناطق أخذت تحصل على صواريخ بالستية متوسطة المدى، فيما اتفقت الولايات المتحدة وروسيا في معاهدة الصواريخ النووية متوسطة المدى على إزالة هذه الأسلحة من أوربا.

الدور العسكري الروسي

إن خفض النفقات الروسية في العالم الثالث لا يعني أن الدول العربية لن تستطيع البتة الحصول على الأسلحة الروسية. ففي كلمة له أمام المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعي السوفيتي سنة ١٩٨٨، شدد بريماكوف على أن الاتحاد السوفيتي «لم يتخل مطلقاً عن تعاطفه مع قوى التقدم أو تقديم الدعم الفعلي لها» وأنه «خصم حازم لكل المحاولات التي تستهدف تصدير الثورة المضادة إلى البلدان التي وصلت فيها القوى التقدمية إلى السلطة»[٣٤]. لذلك فإن موسكو ستواصل استعمال إمكانياتها العسكرية لحماية المكاسب التي تحققت في إيران وسوريا.

إن مبيعات الأسلحة الروسية سوف تبقى من حقائق الحياة في العالم الثالث، وخاصة في الشرق الأوسط، فالمبادلات بالعملات الصعبة مع إيران وليبيا ستموّل بعض أوجه برنامج التحديث الاقتصادي لروسيا. وقد اشترت ليبيا مقاتلات قاذفة من

نوع سوخوي ـ ٢٤ عام ١٩٨٩. وتسود المعدات السوفيتية الأقدم في كثير من ترسانات الأسلحة في العالم الثالث. وتم تعويض بعض التراجع في مبيعات الأسلحة إلى المنطقة عن طريق شحنات الأسلحة إلى إيران (مثل الطائرات المقاتلة ميج ٢٩ والمدفعية ذاتية الحركة).

ومن المحتمل أن تؤدي اتفاقيات الأسلحة التقليدية في أوربا إلى إضافة آلاف الطائرات القتالية والمروحيات الهجومية والدبابات والعربات المدرعة الخفيفة وقطع مدفعية الميدان إلى مخزونات دول العالم الثالث. وسوف تؤدي تدابير الحد من التسلح والتخفيضات من جانب واحد إلى خفض الأسعار، مما يجذب بعض الدول المدينة كمصر وإيران. فإيران تحتاج إلى تحسين قدراتها الدفاعية ضد العراق، والهند تحتاج إلى رفع كفاءة قواتها المدرعة فيما لو حدث قتال مع باكستان. وعلى العكس من ذلك سيتم التدقيق في مشتريات الأسلحة من قبل الدول التي تواجه مشاكل اقتصادية كاليمن، وذلك رغبة في التوفير، لأن هناك حاجة للمزيد من الموارد لدعم التنمية الداخلية. وقد تؤدي معاهدة الأسلحة التقليدية في أوربا إلى توافر مزيد من المعدات الأمريكية لدول مثل إسرائيل ومصر والمغرب وتونس.

وتأمل موسكو، كما هو متوقع، في أن تؤدي مساعدة إيران إلى الرد على بوادر حديثة على وجود حوار غير مباشر وغير معترف به ـ ولكنه معتدل وغير استفزازي ـ بين واشنطن وطهران. فبروز حجة الإسلام هاشمي رفسنجاني كقطب أول بين أقرانه في القيادة الإيرانية، يقلق الروس بسبب رغبته في تحسين العلاقات الإيرانية مع الغرب، وتأييده لحل الخلافات مع الولايات المتحدة. وكانت تنحية مير حسين موسوي من السلطة، حين ألغي منصب رئيس الوزراء الذي كان يشغله، نكسة أخرى نظراً لدعمه للروابط مع روسيا وأوربا الشرقية ومعارضته لتطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة. لقد نجحت موسكو في عقد اتفاقيات عسكرية واقتصادية مع إيران، بما في ذلك التنقيب المشترك عن النفط في بحر قزوين، ولكنها تدرك أن طهران لا تستطيع حل مشاكلها الاقتصادية دون الحصول على التكنولوجيا ورأس المال من الغرب. لقد أصبحت إيران أكبر المشترين للمعدات العسكرية الروسية بالعملة الصعبة، وفي السنين الأخيرة أنفقت خمسة مليارات دولار أمريكي على مشترياتها من الدبابات والصواريخ والطائرات من الصين وكوريا الشمالية وروسيا.

الدلالات بالنسبة إلى الولايات المتحدة

منذ فشل الانقلاب السوفيتي في صيف عام ١٩٩١ وتفكك الاتحاد السوفيتي نفسه بعد عدة شهور، خفضت موسكو من الاعتماد على النفوذ العسكري في الشرق الأوسط والخليج العربي. ويعود السبب في ذلك إلى رغبتها في التعاون مع الولايات المتحدة في مجموعة واسعة من القضايا. فبالإضافة إلى إطلاق يد واشنطن في الخليج، فإن الروس تبادلوا العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل وحسنوا علاقاتهم الثنائية مع الدول العربية المحافظة. وفي مقابل رغبة إسرائيل في حضور مؤتمر للسلام، أعادت موسكو علاقاتها الدبلوماسية الكاملة معها في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١. وحثّت موسكو جميع الأطرف المتصارعة في لبنان على الاعتدال، وعملت علانية على منع استخدام الإرهاب من قبل الأطراف المختلفة في المنطقة، ورفضت الاستمرار في تحقيق التوازن العسكري لسوريا في صراعها مع إسرائيل.

لقد كانت الإدانة السوفيتية للإرهاب في الشرق الأوسط والخليج مؤشراً قوياً على سياسة جديدة تجاه المنطقة تحت قيادة جورباتشوف. وجاءت نقطة التحول عام ١٩٨٦ عندما شجبت موسكو قيام الفلسطينيين باختطاف طائرة ركاب مدنية أمريكية نتج عنها مقتل أكثر من عشرين شخصاً. وأوضح بيان لوكالة تاس السوفيتية «بأنه لا يوجد أي مبرر لهذا العمل أو لأولئك الذين قاموا به مهما كانت الدوافع التي قادتهم إليه»[٣٥]. وقد وصف جينادي جراسيموف، الناطق باسم وزارة الخارجية السوفيتية الهجوم الفلسطيني على سفينة ركاب يونانية عام ١٩٨٨، وتفجير حافلة مدنية إسرائيلية بأنها أعمال «إرهابية»[٣٦]. كما أن موسكو تعاونت مع الحكومة الإسرائيلية عام ١٩٨٩ بعد اختطاف طائرة ركاب مدنية سوفيتية إلى تل أبيب؛ وأشار نائب مدير المخابرات السوفيتية (كي جي بي) الجنرال فيتالي بونوماريف إلى رغبة الكي جي بي في التعاون مع أجهزة مخابرات أخرى في مسائل من هذا القبيل. وأجاز يلتسين خاصة تعاون المخابرات الروسية مع وكالة الاستخبارات المركزية (سي آي إيه) في سبيل منع الأعمال الإرهابية أو الكشف عنها. وإثر ذلك بدأت الاتصالات بين مسؤولين من جهازي استخبارات البلدين.

لقد قامت روسيا فعلياً بتخفيض نشاطاتها العسكرية في المنطقة، وخاصة الدعم العسكري لحلفائها. فتراجع مستوى عمليات القوات البحرية والجوية وتواجدها في الشرق الأوسط في السنوات القليلة الماضية. وتم سحب عدد كبير من المستشارين، وخفض الانتشار البحري في البحر المتوسط بدرجة كبيرة، كما تم خفض التدريبات

المشتركة مع القوات البحرية للدول العربية. وتعني مسألة تخفيض بيع الأسلحة إلى المنطقة الاستمرار المتزايد في خفض أعداد المستشارين المرسلين إليها، وقد أعلنت موسكو في أيار/ مايو ١٩٩٠ أنها ستحد من مبيعات الأسلحة إلى المنطقة بشكل أكبر إذا ما أبدت الولايات المتحدة رغبة مماثلة في هذا المجال. ودعا جنرال سوفيتي إلى «تخفيض جذري» لمبيعات الأسلحة وفرض «حظر» على التكنولوجيا الثنائية الاستخدام من أجل الحد من «التهديد القادم من الجنوب»(٣٧).

ويريد يلتسين أن تقوم الأمم المتحدة ومجلس الأمن بدور مركزي في حل الصراع في المنطقة. وقامت موسكو بدفع حصتها في نفقات القوات الدولية في لبنان (يونيفل) وقوات حفظ السلام في مرتفعات الجولان. وأعاد يلتسين تأكيد دعوة جورباتشوف لإعطاء الأمم المتحدة دوراً في التثبت من التقيد باتفاقات إقليمية للحد من التسلح والتحقيق في الإرهاب الدولي، ووضع معايير لحقوق الإنسان. وقام السوفييت بالمصادقة على قرار الأمم المتحدة رقم ٥٩٨ القاضي بإنهاء الحرب الإيرانية ـ العراقية، والدعوة لإحياء لجنة الأركان العسكرية لكي تقوم بتنفيذ سلسلة من القرارات المتعلقة بالغزو العراقي للكويت. وقد أظهر يلتسين دعماً كبيراً لإجماع واسع في الأمم المتحدة حول إعطاء دور أكثر فعالية للأمين العام في حل الخلافات والتعاون مع المنظمات الإقليمية لخلق بيئة أفضل للمفاوضات، بالإضافة إلى دعم الجهود الدولية لنزع أسلحة العراق النووية والكيماوية والبيولوجية.

ولا شك أن موسكو ستواصل إعطاء أولوية قصوى لتوطيد دعائم السلام الدولي، وتوسيع علاقات التعاون الاقتصادي الدولية، وسوف تمتنع عن القيام بأية جهود تهدف إلى تقويض مواقع الولايات المتحدة عن طريق استغلال عدم الاستقرار الإقليمي. وكتب مسؤول في وزارة الخارجية عام ١٩٩٠ يقول «إذا ما تعارضت المصالح السوفيتية مع مصالح الولايات المتحدة، فإنه يجب علينا أن نسعى إلى التوصل لقرار مشترك. أما في الحالات الأخرى فيجب ألاّ تشغلنا مصالح الولايات المتحدة»(٣٨). وسوف تواصل موسكو بكل طاقتها السعي لإيجاد حلول سياسية للمشاكل الإقليمية، وستقوم بتشجيع حلفائها على اتخاذ مواقف معتدلة لكي لا تتعرض المصالح الأوسع للخطر.

إن منطقتي الشرق الأوسط والخليج العربي ستحتفظان بأهميتهما لدى موسكو نظراً لقربهما ولثرواتهما وللأخطار التي تشكلها التوترات المزمنة. وبينما أدى تقدم المفاوضات إلى تراجع أخطار الحرب؛ فإن الصراع العربي ـ الإسرائيلي يبقى عصيّاً على الحل، وفي غياب التسوية، فإن الوضع سيبقى سريع التقلب. فالدول العربية ليست

نداً لإسرائيل، ولكن انتشار الأسلحة النووية والكيماوية في المنطقة يزيد من الخطر المحتمل لأي اشتباك ثانوي.

ورغم انحسار خطر المواجهة العالمية فإن إدارة الأزمات قد تصبح أكثر صعوبة، وعامل الوقت قد يصبح أكثر الحاحاً مع شعور الدول الإقليمية التي تحصل على أسلحة معقدة وفتاكة بأن الخوف من التدخلات الأجنبية لم يعد يقيد حركتها؛ وما الغزو العراقي للكويت، وإن كان خطأ في التقدير، إلا دليل على ما نقول. لكن بروز تفكير سياسي جديد لا يعني مطلقاً أن مصالح الولايات المتحدة وروسيا ستتطابق تماماً. وكما نبّه ستانيسلاف كوندراشوف فإن مصالح الدولتين ليست متماثلة:

> تريد أمريكا السيطرة على منطقة غنية بالنفط، ومع ذلك لا تزال المصالح الإسرائيلية أكثر أهمية لديها من مصالحها مع بقية دول المنطقة، حيث تقع استراتيجياً بالقرب من الاتحاد السوفيتي، فما الذي تغير في مبادىء السياسة الأمريكية هذه؟ إنها لا تزال تعتمد على القوة، وعلى التعهد باستخدام تلك القوة في صالح السلام والاستقرار. ولا توجد أسس للشك في صدق تلك التعهدات، ولكن واشنطن تحتفظ بحقها في تحديد ماهية مصالح السلام والاستقرار. وبالرغم من مستوى التعاون الذي تم التوصل إليه بين واشنطن وموسكو، فإن سياسات البلدين ليست متطابقة. ولا يمكن أن تكون كذلك[٣٩].

غير أن التفكير السياسي الجديد لا يعني أن موسكو لم تعد تؤمن بأن توسيع وجودها العسكري في العالم الثالث سيوفر لها أمناً سياسياً أكبر، أو أنه يجب عليها أن تقف ضد كل خطوة تخطوها الولايات المتحدة. وخلافاً لبريجنيف، فإن يلتسين والقادة الروس الجدد ليسوا راغبين في إرسال سيل من الأسلحة إلى مناطق الاحتكاك. بل إن يلتسين ـ على غرار جورباتشوف، الذي دعا إلى القيام بجهود جماعية لنزع فتيل النزاعات ـ قام بمتابعة تلك الجهود[٤٠]. ويستند منطقه في تأييد التسويات الإقليمية إلى العمل على ألا تؤدي النزاعات المحلية إلى «حدوث مواجهة» أو زيادة التوتر بين القوى الكبرى. وسيبقى ذلك مطلباً روسياً أساسياً في المستقبل فيما تسعى موسكو إلى إعادة بناء هياكلها السياسية والاقتصادية الممزقة. ونتيجة لذلك سيزداد نفوذ الولايات المتحدة وثقلها في المنطقة.

توقعات التسعينيات

في التحليل النهائي، لا يعتقد يلتسين بأن الوجود العسكري المكثف في الشرق الأوسط وجنوب غربي آسيا يضمن قدراً أكبر من الأمن السياسي لأيٍّ من روسيا أو حلفائها. وخلافاً لبريجنيف، فإنه يفضل إرسال المزيد من الأسلحة إلى دول العالم الثالث التي تستطيع دفع ثمنها، والقليل منها إلى الدول التي لا تستطيع ذلك. وطالما بقي الاقتصاد الروسي في أزمة، حيث يتناقص الإنتاج بمعدل متسارع، ويفلت التضخم من عقاله، وتنشغل الجمهوريات السابقة في صراع سياسي محتدم، فإن على موسكو أن تنتهج سياسات توفيقية على حدودها. وإذا ما تواصل هذا التوجه خلال التسعينيات، فإنه سوف يغير من أنماط المبيعات الروسية إلى حد كبير. وسوف تلقى الدول التي لديها العملة الصعبة كإيران والسعودية اهتماماً أكبر من قبل تجار الأسلحة الروس، فيما ستلقى الدول التي تمتلك قليلاً من العملة الصعبة كمصر وسوريا قدراً أقل من الاهتمام.

وخلافاً لبريجنيف، فإن يلتسين غير راغب في إرسال كميات غير محدودة من الأسلحة إلى مناطق الاحتكاك في الشرق الأوسط. وفي عام ١٩٨٧، قام سلفه جورباتشوف بتأييد فكرة الجهود الجماعية «لنزع فتيل النزاعات في كل مناطق العالم الساخنة» مفضلاً دوراً أكثر فعالية للأمم المتحدة في هذا السبيل[٤١]. وتم تبرير تأييد جورباتشوف للتسويات الإقليمية عبر الأمم المتحدة، كما حصل في أفغانستان، أو عبر وساطة الولايات المتحدة، كما حدث في أنجولا، على أنها وسيلة لضمان ألا تؤدي النزاعات الإقليمية إلى «حدوث مواجهة» بين القوى الكبرى[٤٢]. وكتب نائب مدير المعهد الأفريقي في عام ١٩٨٨ قائلاً إن المساعدات العسكرية لم تؤدِ إلى خلق حلفاء يعول عليهم، وأن الخلافات الإقليمية لم تنتهِ بانتصارات واضحة[٤٣]. وقام جورباتشوف بتذكير الحاضرين أثناء حديثه في الأمم المتحدة عام ١٩٨٨ في الذكرى السنوية لبيرل هاربر بأن «ناقوس كل صراع إقليمي يدق لنا جميعاً. وهذا القول صحيح إلى حد كبير، لأن تلك الصراعات تدور في العالم الثالث الذي لديه، غير هذه الصراعات، الكثير من المشاكل والمعضلات وعلى نطاق لا يمكن إلا أن يقلقنا جميعاً»[٤٤].

إن التركيز الروسي على التعاون مع الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط هو أفضل وسيلة لدى موسكو لحماية مصالحها في المنطقة، الأمر الذي يبشر بمزيد من

التعاون الدبلوماسي خلال التسعينيات. وتشاطر موسكو الولايات المتحدة رغبتها المعلنة في الحد من التسلح في المنطقة، وهي مهتمة بشكل أساسي بمشكلة انتشار الأسلحة النووية.

إن التأييد الروسي لقرار الأمم المتحدة رقم ٦٧٨ الذي ينص على تقييد قدرات العراق العسكرية النووية والكيماوية، هو إيذان بدعم روسيا لتقييد الانتشار النووي في العالم الثالث. وتشير مقدرة العراق على تطوير برنامج سري لمعالجة البلوتونيوم إلى أن الأنظمة الدولية لمنع الانتشار النووي مثل MTCR (نظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ) ومجموعة لندن لتصدير المواد النووية، أنظمة غير كافية. وتبدي موسكو رغبة في الانضمام إلى هاتين الجهتين وتشعر بضرورة تطوير أنظمة للسيطرة على نظم الأسلحة التقليدية المتطورة كالقنابل العنقودية والقذائف دقيقة التوجيه وصواريخ كروز.

وعلى غرار أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢ التي أقنعت القوتين العظميين بضرورة إعادة «المارد النووي إلى قمقمه»، فقد يؤدي الغزو العراقي للكويت إلى إحياء فكرة نظام أمن جماعي، ويتيح الفرصة للأمم المتحدة لوضع مثل هذا النظام. وليس من باب الصدفة التاريخية المحضة أن توقع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على اتفاقيتي الحظر الجزئي للتجارب النووية والخط الساخن، إثر أزمة الصواريخ الكوبية. لقد لاحظ المعلق السياسي السوفيتي فيودور بورلاتسكي أن أزمة الصواريخ الكوبية كانت «شيئاً سيئاً تمخضت عنه نتيجة جيدة جداً، هي الخطوة الأولى نحو التفكير الجديد تجاه بعضنا بعضاً»(٤٥). وسيسجل الخليج مساهمة مشابهة ليس فيما يتعلق بحل الأزمة فقط، بل بمنع حدوثها أيضاً، إذا ما أدرك قادة العالم الثالث الذين لهم مطامح عالمية بأن حقبة جديدة من التعاون الروسي ـ الأمريكي ستحد من فرص تهديد الاستقرار الإقليمي.

وسيكون مؤتمر السلام الذي بدأ عام ١٩٩١ اختباراً آخر لاهتمام موسكو المعلن بإقناع سوريا بتبني موقف أكثر مرونة تجاه المحادثات مع إسرائيل. إن موقف موسكو حتى الآن يشير إلى رغبتها بلعب دور الوسيط بين سوريا من جانب وإسرائيل والولايات المتحدة من جانب آخر. غير أن عدم الاستقرار الداخلي الروسي على الصعيدين السياسي والاقتصادي أضعف نفوذ موسكو في الشرق الأوسط. ونتيجة لذلك سيسهل على الولايات المتحدة ضمان تعاون موسكو فيما يخص العملية السلمية الجارية بمؤازرة من الولايات المتحدة. وعلى موسكو أن تدرك أن دمشق لم توافق على التفاوض مع إسرائيل بسبب الضغط الروسي، بل لأن السوريين اضطروا إلى تحسين

علاقاتهم مع واشنطن بسبب انهيار الاتحاد السوفيتي الذي كان السند السابق لهم. وطالما بقي التعاون مع الولايات المتحدة على رأس جدول أعمال موسكو الدولي، فمن المرجح أن يبقى الروس راغبين في التعاون سياسياً ودبلوماسياً مع واشنطن. وإلى أن يقف الروس على أقدامهم مرة أخرى وتسيطر سياسة قومية روسية على تفكير الكرملين، ستظل يد الولايات المتحدة طليقة نسبياً في الشرق الأوسط.

ومن أعظم المخاطر التي تهدد العلاقات الأمريكية ـ الروسية في الشرق الأوسط والخليج نزعة واشنطن إلى المغالاة في تقدير الذات حيال موسكو. وسوف يستمر وجود قدر كبير من المعارضة المحافظة. والمتشددة ضد يلتسين ودعاة الإصلاح الآخرين. ونتيجة لذلك فإن التجولات العدوانية التي تقوم بها الغواصات الأمريكية قرب المياه الإقليمية الروسية، ومقاومة واشنطن لبيع الأسلحة الروسية إلى تركيا والدول العربية المحافظة، والجهود المبذولة للتصدي لبيع محركات الصواريخ الروسية المتطورة إلى هيئة الفضاء الهندية، كل ما سبق سيزيد من الضغوط التي يمارسها الجناح اليميني على حكومة يلتسين. ويمكن خدمة مصالح الولايات المتحدة بشكل أفضل ببذل جهود حذرة لإعطاء روسيا إشعاراً مسبقاً حول الانتشار العسكري الأمريكي في المنطقة، وتنسيق الجهود لاحتواء صدام حسين.

وإذا كانت حرب الخليج عام ١٩٩١ محكاً للعلاقات الأمريكية ـ الروسية المستقبلية، فإنه يبدو أن حكومة يلتسين ملتزمة بحل الأزمة ومنع حدوثها. فللمرة الأولى منذ أزمة السويس عام ١٩٥٦، لا تدعم روسيا والولايات المتحدة حلفاء مختلفين في نزاع شرق أوسطي. وللمرة الأولى منذ حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧ لا تعرض موسكو حمايتها الدبلوماسية والسياسية على حليف عربي لها. ويشير التزام بوريس يلتسين المستمر بالتحالف الدولي في الخليج إلى أن موسكو ستستمر في بذل الجهود لتعزيز علاقاتها مع الغرب، وخاصة الولايات المتحدة.

لقد تسبب إنشاء كومنولث الدول المستقلة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١ في صدمة سياسية في أوراسيا ما لبثت أن أحدثت تغيرات راديكالية في السياسة العالمية. وسوف يؤدي ضعف موسكو السياسي والاقتصادي إلى تعاظم اعتمادها على المساعدة الغربية وتقلص تواجدها ونفوذها في العالم الثالث، وخاصة في الشرق الأوسط. وعلى المدى القريب، لن يكون الروس عاملاً رئيسياً في المنطقة، ويمكن الافتراض بأنهم سيستمرون في تأييد إجراءات التعاون مع الولايات المتحدة لحل الخلافات في المنطقة بين العرب والإسرائيليين. ونتيجة لذلك سيكون للولايات المتحدة حرية أكبر في

التعامل مع الشرق الأوسط، ولكن يتعين عليها أن تراقب عن كثب الجهود الروسية لبيع أنظمة الأسلحة مقابل العملات الصعبة، وخاصة إلى إيران والأنظمة المحافظة في الخليج العربي.

غير أن الإلغاء الفجائي في آخر لحظة للرحلة التي كان من المقرر أن يقوم بها يلتسين إلى اليابان في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢، يدل على أن الحكومة الروسية ستقوم بحماية مصالحها الاستراتيجية، وأن بروز القوى القومية الروسية أدى إلى تضخم أهمية الاعتبارات الاستراتيجية. وقد يضطر يلتسين إلى التوصل إلى تسوية مع أسوأ العناصر في حكومته، مثلما فعل جورباتشوف في العامين ١٩٩٠ و١٩٩١، حتى لو أدى ذلك إلى خسارة المساعدات الاقتصادية من الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى. وثمة كثير من الروس الذين ما زالوا يتحسّرون على خسارة الإمبراطورية، وقد يدفع إلحاحهم موسكو إلى حماية الأقليات الروسية المنتشرة في الكومنولث، وخاصة في آسيا الوسطى في وجه الأغلبيات الإسلامية.

ويقتضي غموض الموقف في آسيا الوسطى والقوقاز من يلتسين وخلفائه المباشرين مراقبة الأحداث عن كثب في كل من إيران وأفغانستان. فمبيعات السلاح الروسية إلى إيران والتي تهدف إلى شراء تعاون طهران في المسائل الحدودية يمكن أن تؤدي إلى مشاكل مع الولايات المتحدة. وقد تعيد الاشتباكات العسكرية الروسية مع القوات الأفغانية ذكريات أليمة عن الغزو السوفيتي عام ١٩٧٩، وقد تؤدي إلى مضاعفات مع واشنطن. لقد دفعت موسكو ثمناً دولياً باهظاً لتدخلها في أفغانستان، ولكن مواجهة البديل المتمثل بالنفوذ الإسلامي المتشدد في آسيا الوسطى قد تستدعي الوجود العسكري الروسي لحماية حدود الكومنولث. ومن الواضح أن روسيا تنشد الاستقرار والتقدم في الشرق الأوسط، وكذلك في علاقات الشرق بالغرب بشكل عام، ولكن هناك العديد من المتغيرات المستقلة التي ستخلق صعوبات للقيادة في موسكو.

الهوامش

(١) *Pravda*, February 23, 1991, p.5; *Izvestia*, April 29, 1992, p.3.

(٢) *Izvestia*, April 11, 1991, p.5.

(٣) *Pravda*, September 11, 1990, p.5.

(٤) *Izvestia*, August 15, 1990, p.3.

(٥) Galia Golan, «Gorbachev's Middle East Strategy», *Foreign Affairs* 66, no.1 (Fall 1987), p.41.

(٦) *Davar* (Israel), February 14, 1987.

(٧) *TASS*, October 17, 1990.

(٨) Karen Dawisha, «The Soviet Union in the Middle East: Great Power in Search of a Leading Role», in *The Soviet Union in the Third World*, E.J. Feuchtewanger and Peter Nailor, eds. (New York: St. Martin's Press, 1981), p.126.

(٩) Middle East News Agency (MENA), Cairo, March 23, 1987.

(١٠) *TASS*, October 26, 1987.

(١١) *TASS*, January 10, 1990.

(١٢) Youssef M. Ibrahim, «Iran-Iraq Talks Produce Progress on Ending Long Confrontation», *New York Times*, July 4, 1990, p.1.

(١٣) Tehran Radio, January 8, 1989.

(١٤) Tehran Domestic Service, June 13, 1989.

(١٥) *TASS*, June 22, 1989.

(١٦) *TASS*, March 1, 1990.

(١٧) للكويت علاقات دبلوماسية قديمة مع الاتحاد السوفيتي السابق، ولطالما ناصرت المصالح السوفيتية في المنطقة. ولموسكو سفارة كبيرة في الكويت، وكانت تزود الكويت بالأسلحة منذ بداية السبعينيات. وقد أقامت البحرين وعمان والإمارات العربية المتحدة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي عام ١٩٨٥ .

(١٨) *Krasnaya Zvezda*, October 25, 1988.

(١٩) *Vestnik Ministerstbva Inostrannykh Sel SSSR*, August 1988, no. 14, pp. 27-46.
تقرير وزير الخارجية شيفرنادزه إلى وزارة الخارجية.

(٢٠) Steven Prokesch, «Soviets Estimate Oil Production Will Drop in 1991», *New York Times*, August 31, 1991, p.7.

(٢١) *TASS*, February 22, 1988.

(٢٢) Ibid.

(٢٣) *Kuwait KUNA*, March 6, 1990.

(٢٤) Youssef M. Ibrahim, «Arabs Fear End of Cold War», *New York Times*, March 6, 1990, p.1.

(٢٥) يمكن إرجاع الحرب الباردة الى الرفض السوفيتي عام ١٩٤٥ للانسحاب من أذربيجان الإيرانية، حيث أنشأ ستالين جمهوريتين تابعتين على الحدود السوفيتية والحدود الإيرانية. وقد أدى اقتراح الرئيس الأمريكي هاري ترومان باستخدام القوة إلى الانسحاب السوفيتي، وأخلت إيران بوعدها بتقديم

امتيازات سياسية واقتصادية للسوفييت في المنطقة. وشكل ذلك أول إخفاق في سلسلة الإخفاقات التي مني بها ستالين في دعم الكفاح التحرري في العالم الثالث. انظر:
Alvin Z,Rubinstein, *Moscow's Third World Strategy* (Princeton: Princeton University Press, 1988), pp. 82-84.

(٢٦) *Tehran Times*, January 8, 1990, p.3.

(٢٧) *Pravda*, February 24, 1989, p.3.
إن خطاب وزير الخارجية شيفرنادزه في مقر الحزب الوطني الديمقراطي بمصر في ٢٣ شباط/ فبراير ١٩٨٩ يضم أوسع وصف لنظرة القيادة السوفيتية لشكلية المفاوضات حول تسوية سلمية بين العرب وإسرائيل.

(٢٨) David Shipler, «Soviet Links Iran Embargo to U.N. Force», *New York Times*, December 17, 1987, p.5.

(٢٩) *TASS*, September 29, 1992.

(٣٠) *Pravda*, May 16, 1990, p.5.

(٣١) *Izvestia*, February 24, 1989, p.3.

(٣٢) Richard F. Grimmett, «Trends in Conventional Arms Transfers to the Third World by Major Supplier, 1982-1989» (Washington, D.C: Congressional Reference Service, 1990), p.63.

(٣٣) Ibid., p 7.
إن الشرق الأوسط وجنوب آسيا هما أكبر أسواق السلاح في العالم الثالث، حيث حصلا على ثلثي مبيعات الأسلحة في الأعوام ١٩٨٦ ـ ١٩٨٩. وأكثر من ثلث هذه الأسلحة جاء من الاتحاد السوفيتي السابق.

(٣٤) *Pravda*, July 2, 1988, p.5.

(٣٥) *Pravda*, September 7, 1986, p.5.

(٣٦) *TASS*, October 5, 1988.

(٣٧) Major General Vadim Makarevsky, «The Threat from the South», *New Times*, August 21-27, 1990, p.12.

(٣٨) Andrey Kolosov, «Reexamining Policy in the Third World», *Mezhdunarodnaya Zhizn*, April 1990, no.4, pp. 37-45.

(٣٩) Stanislav Kondrashov, «Together Against the Aggressor. What Then?», *Izvestia*, August 15, 1990, p.5.

(٤٠) *Pravda*, September 17, 1987, p.3.

(٤١) *Pravda*, September 17, 1986, p.5.

(٤٢) Mikhail Gorbachev, *Perrestroika: New Thinking for Our Country and the World*, (New York: Harper and Row, 1987), p.176.

(٤٣) *Izvestia*, February 4, 1988, p.5.

(٤٤) *Pravda*, December 8, 1988, p.1.
خطاب جورباتشوف في الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة

(٤٥) *Izvestia*, September 11, 1990, p.5.

قراءات مقترحة

Campbell, Kurt M., and MacFarlane, S.Neil, ***Gorbachev's Third World Dilemmas***, London: Routledge, 1989.

Duncan, Raymond W., and Ekedahl, Carolyn McGiffert, ***Moscow and the Third World Under Gorbachev***, Boulder, Colo: Westview Press, 1990.

Golan, Galia, ***Soviet Policies in the Middle East***, Cambridge: Cambridge University Press, 1990.

Goodman, Melvin A., *Gorbachev's Retreat: The Third World*, New York: Praeger, 1991.

Goodman, Melvin A., ***The End of Superpower Conflict in the Third World***, Boulder, Colo.: Westview Press, 1992.

Rubenstein, Alvin Z., ***Moscow's Third World Strategy***, Princeton: Princeton University Press, 1990.

الفصل الثاني

النفط في التسعينيات: سيطرة الخليج

وليم سي. رامسي William C. Ramsay

نظراً لتدني كلفة إنتاج النفط في دول الخليج وضخامة احتياطياتها، فإن هذه الدول ستتمتع بسيطرة في سوق توريد الطاقة العالمية في التسعينيات أكبر مما كانت تتمتع به خلال الثمانينيات. وبالإضافة إلى ذلك فإنها ستستمر في توسيع جهودها الحالية لشراء المصافي ومنشآت التسويق في الخارج وبنائها، وذلك في محاولة لتأمين الأسواق لمنتوجاتها الخام في الأقطار المستهلكة.

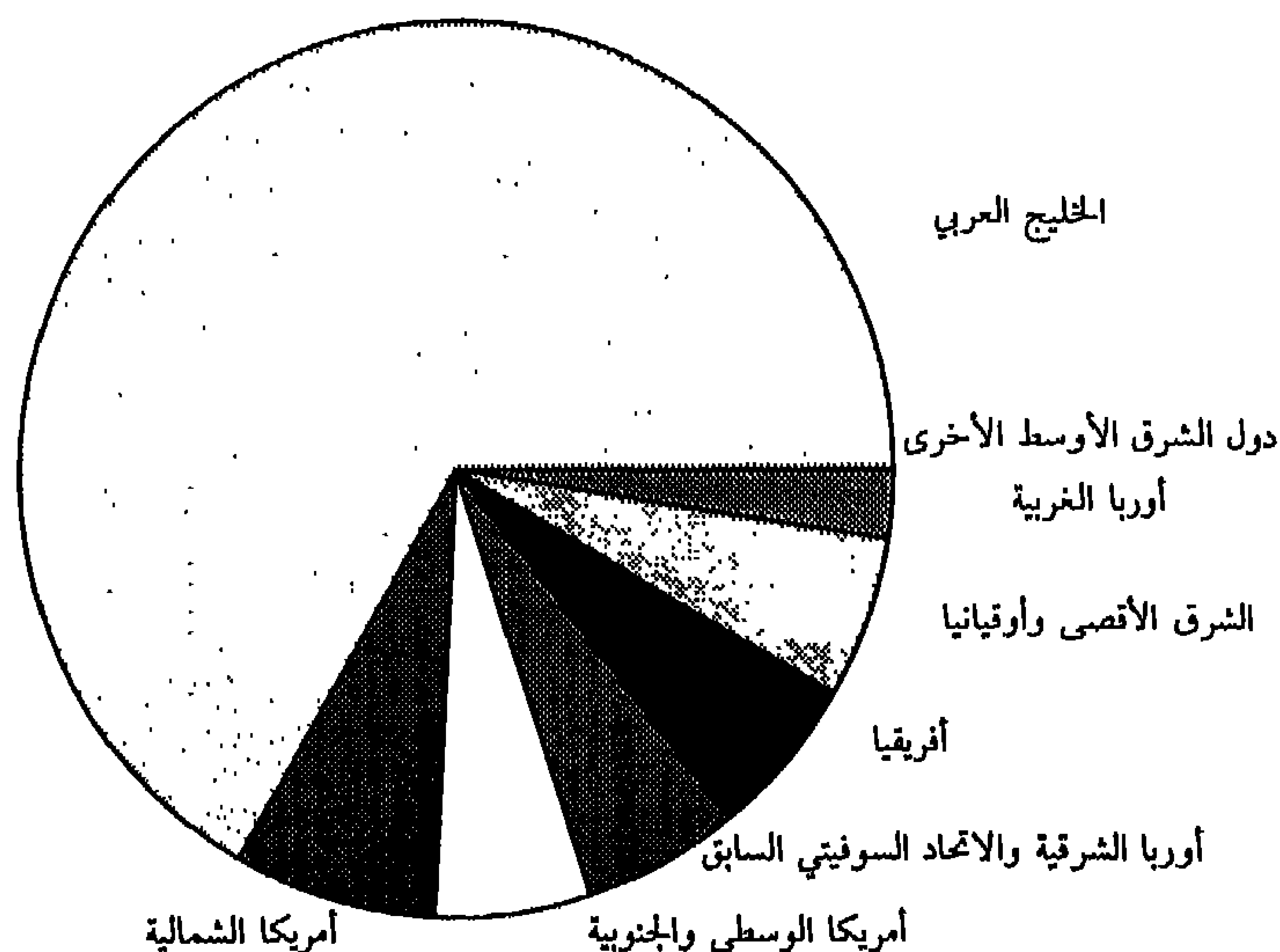
ويعني هذا بالنسبة إلى الولايات المتحدة والأقطار الغربية الأخرى أن اعتمادنا في الطاقة على دول الخليج سيزداد بالنسبة إلى النفط الخام والمنتجات المكررة على حد سواء. وفي المقابل فإن دول الخليج أخذت تصبح أكثر اعتماداً على الاقتصادات الغربية لضمان استقرار اقتصادياتها ونموها. ولكن هذا الاعتماد المتبادل المتزايد قد لا يكون كافياً لضمان أمن طاقتنا كما اتضح بجلاء من غزو صدام حسين للكويت في ٢ آب/ أغسطس ١٩٩٠. ولحسن الحظ أو لسوئه، بالنسبة الى صانعي القرار، فإن المستهلكين لم يشعروا سوى بتأثير محدود من جراء أزمة الخليج الثانية. لذلك قد يكون من الصعب طرح قضايا أمن الطاقة أمام الرأي العام غير المقتنع أصلاً بوجود مشكلة.

إن الطاقة بكل أشكالها أمر حيوي جداً للولايات المتحدة. فهذا البلد يعتمد بشكل ملحوظ على النفط كمصدر للطاقة، وخاصة كوقود للنقل. لذلك فإن سلامة الإمدادات النفطية للولايات المتحدة أمر حيوي لاستمرارية قوتنا الاقتصادية والعسكرية. لقد تأثرت سياستنا الخارجية والاقتصادية والعسكرية لسنوات عديدة بأهمية إمدادات النفط الواردة من الخليج، وستبقى كذلك مستقبلاً.

تركز قوة السوق في الخليج

شهد العقد الماضي دخول منتجين جدد للنفط الخام من خارج أوبك إلى السوق وانتزاعهم قسماً مهماً من حصتها فيه (زادت البرازيل على سبيل المثال إنتاجها بمقدار ٢٢٧٪ في الفترة الممتدة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٩، وقفز إنتاج الدانمارك بنسبة قدرها ١٨١٧٪ في الفترة نفسها). وفي عام ١٩٨٠ وفرت أوبك ما يزيد على ٤٥٪ من الإنتاج العالمي للنفط، وفي عام ١٩٨٩ جاء نحو ٣٨٪ من نفط العالم من أوبك. ومن المرجح بالمقابل أن تشهد التسعينيات تركز قوة السوق في أيدي خمسة أو ستة من منتجي أوبك. فبعد بضع سنوات ستكون السعودية والعراق والكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة وفنزويلا، وربما إيران، الدول التي لديها طاقات فائضة (القدرة على زيادة إنتاجها بشكل كبير دون مزيد من الاستثمار الرأسمالي) أو إمكانيات مهمة لتطوير مثل تلك القدرة. وبالفعل، فإنه من الممكن تصور أن يكون لكل من السعودية وإيران وفنزويلا فقط القدرة على تلبية الزيادة على الطلب العالمي من النفط بحلول منتصف العقد. ولعل العراق والكويت، لن تكون لديهما ـ بسبب إعادة بناء اقتصادهما ـ طاقة إضافية حتى وقت متأخر من هذا العقد. فالدولتان اللتان مزقتهما الحرب ستنتجان كل ما تستطيعان إنتاجه من النفط للحصول على العوائد اللازمة لإعادة البناء ودفع تكاليف الحرب.

يحتوي الخليج على حوالى ٦٦٪ من مخزون النفط العالمي المعروف والقابل للاستخراج، ولا يوجد سوى ٢,٦٪ في الولايات المتحدة، و١,٩٪ في أوربا الغربية (انظر الشكل ٢ ـ ١ والجدول ٢ ـ ١)[1]، ويملك المنتجون الخمسة الكبار في الخليج مجتمعين كميات من النفط تكفي عند تطويرها لتزويد السوق العالمية بها، طوال قرن آخر على الأقل بمعدلات الإنتاج الحالية. والأهم من هذا أن المنتجين في الخليج يوفرون كل الطاقة الإنتاجية العالمية الفائضة تقريباً في أعقاب أزمة الخليج الثانية، ومعظمها يأتي من السعودية.



الشكل البياني رقم ٢ ـ ١

□ **الخليج ومنه:**

السعودية ٢٥٧,٦ مليار
العراق ١٠٠,٠ مليار
الإمارات العربية ٩٨,١ مليار
الكويت ٩٧,١ مليار
إيران ٩٢,٩ مليار

□ **أمريكا الشمالية ومنها:**

المكسيك ٥٦,٤ مليار
الولايات المتحدة ٢٦,٥ مليار

□ **أمريكا الوسطى والجنوبية ومنها**

فنزويلا ٥٨,٥ مليار

□ **أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي ومنها:**

الاتحاد السوفيتي ٥٨,٤ مليار

□ **أفريقيا ومنها:**

ليبيا ٢٦,٨ مليار

□ **الشرق الأقصى ومنه:**

الصين ٢٤,٠ مليار

□ **أوربا الغربية ومنها:**

النرويج ١١,٥ مليار

الخليج ودول الشرق الأوسط الأخرى
أوربا الغربية
الشرق الأقصى وأوقيانيا
أفريقيا
أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق
أمريكا الشمالية
أمريكا الوسطى والجنوبية

الشكل ٢ ـ ١ : احتياطيات النفط الخام العالمي المقدرة في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٠. بلغ إجمالي الاحتياطات المقدرة ما يزيد على ألف مليار برميل.

المصدر: U.S. Department of Energy/Energy *Information Administration, International Energy Annual 1989* (Washington, D.C.: Government Printing Office), Table 35, p.21.

الجدول ٢ ـ ١ : احتياطيات النفط الخام العالمي التقديرية حسب المنطقة (بمليارات البراميل)

المنطقة	مليار برميل
الخليج العربي	
السعودية	٢٥٧,٦
العراق	١٠٠,٠
الإمارات العربية المتحدة	٩٨,١
الكويت	٩٧,١
إيران	٩٢,٩
أمريكا الشمالية	
المكسيك	٥٦,٤
الولايات المتحدة	٢٦,٥
أمريكا الوسطى والجنوبية	
فنزويلا	٥٨,٥
أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق	٥٨,٤
أفريقيا	
ليبيا	٢٢,٨
الشرق الأقصى	
الصين	٢٤,٠
أوربا الغربية	
النرويج	١١,٥

المصدر: **U.S. Department of Energy/Energy Information Administration, *International Energy Annual 1989* (Washington, D.C.: Government Printing Office), Table 35, p.21.**

لا يمكننا أن نتوقع اكتشافات نفطية رئيسية جديدة في المستقبل يمكن أن تعكس هذا الاتجاه. فإنتاج النفط وصل إلى ذروته أو أنه في طريقه للوصول إليها في الحقول الكبرى في الولايات المتحدة وبحر الشمال وكندا والمكسيك. وبالفعل فإنه من المتوقع أن ينخفض إنتاج النفط الخام لدى الدول غير الأعضاء في أوبك عام ١٩٩١ للسنة الثالثة على التوالي. ويعود ذلك إلى حد كبير إلى الهبوط المستمر في إنتاج الاتحاد السوفيتي السابق.

ومع زيادة احتياطيات الدول المنتجة في الخليج وطاقاتها الإنتاجية خلال العقد القادم، فإن إنتاج النفط العالمي سيصبح مركزاً بشكل متزايد في المنطقة. وخلال

السنوات الخمس أو العشر القادمة قد يصل إجمالي حصة الخليج من إنتاج النفط الخام العالمي إلى ما بين ٤٥ و٥٠٪ (يبلغ المستوى الحالي ٢٦٪)[٢].

وماذا عن مصلحة المستهلكين؟

يمكن القول، مبدئياً على الأقل، إن هذا التركيز لقوة السوق في يد قلة من المنتجين في الشرق الأوسط ربما يكون في مصلحة المستهلكين. فهذه الأقطار القليلة ذات الطاقات الاحتياطية الفائضة هي الأكثر اهتماماً بتوفير أسعار نفط مستقبلية معقولة للمحافظة على أسواقها على المدى الطويل. فالانخفاض المستمر في أسعار النفط بعد عام ١٩٨١ ـ وخاصة انهيار الأسعار عام ١٩٨٦ بنسبة ٥٠٪ تقريباً عن أسعار ١٩٨٥ ـ أجبر كبار منتجي أوبك على إدراك أمرين: أن المحافظة على ارتفاع أسعار النفط بصورة مصطنعة تضر بقدرة النفط التنافسية إزاء مصادر الطاقة الأخرى على المدى الطويل، وتشجع على تطوير موارد النفط خارج أوبك.

ومع تزايد نفوذ منتجي النفط الخليجيين داخل أوبك، مصحوباً بارتفاع حصتهم من إنتاجها، وتحوّل أوبك التدريجي إلى كتلة نفوذ خليجية بالدرجة الأولى، فلا بد أن نرى توجّهاً مستمراً من قبل هؤلاء المنتجين الكبار نحو سياسات تسعير معتدلة. لقد أتيحت للعراق فرصة خلال صيف عام ١٩٩٠ لاستلام زمام قيادة سياسة التسعير لدى أوبك من السعوديين، ولكن صدام حسين دمر تلك القدرة على دفع الأسعار إلى أعلى داخل أوبك، عندما قام بغزو الكويت.

والآن فإن السعوديين هم الذين سيتولون مجدداً زمام القيادة. وتعتبر اتفاقية الإنتاج غير الرسمية التي عقدها أعضاء أوبك في آذار/مارس ١٩٩١ نصراً واضحاً للسعودية الواثقة من نفسها ولسياسات الأسعار السعودية المعتدلة. فالرياض التي اكتسبت ثقة جديدة بعد خروجها منتصرة من حرب الخليج سنة ١٩٩١ نبهت بحزم «الدول الفقيرة» داخل أوبك بأن السعودية وأصحاب الاحتياطيات الضخمة الآخرين من منتجي أوبك لن يتحملوا بعد الآن أعباء مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية. ولم تحقق السعودية أسعاراً معتدلة فقط، بل حققت أيضاً حصة نسبية أكبر من إنتاج أوبك، ومشاركة متساوية بتحمل عبء دعم أسعار أوبك. وكانت النتيجة إيقاف العمل بأسعار أوبك التي ارتفعت بصورة مصطنعة، وإيقاف مخططها لتوزيع الحصص في المستقبل القريب كوسيلة أساسية لتحويل الثروة من المنتجين والمستهلكين الكبار إلى المنتجين الصغار الذين لديهم كثافة سكانية عالية ويرزحون تحت ديون خارجية ضخمة. ودول الخليج

ليست غافلة عن أن ذلك سيفاقم التفاوت في الدخل، ولكن يبدو أنها غير واثقة من كيفية التعامل مع تلك المشكلة، أو ما إذا كان بالإمكان التعامل معها أصلا.

وحتى إيران، العضو التقليدي في أوبك، التي كانت تفضل في السابق رفع الأسعار، أخذت تؤيد اعتدال الأسعار حالياً لتشجيع نمو الاستهلاك العالمي للنفط. وفيما يحاول العراق استرداد عافيته الاقتصادية، تحاول إيران تعزيز موقعها الجديد الذي احتلته في أعقاب الحرب كثاني أكبر قوة نفطية في أوبك والخليج. غير أنه ينبغي على إيران الاعتدال في تصرفاتها، والانضمام من جديد إلى المجتمع الدولي قبل أن تتمكن من اجتذاب القروض والمعدات والتكنولوجيا والأسواق الغربية التي تحتاج إليها للبدء في إعادة تنظيم أوضاعها الاقتصادية المهملة منذ فترة طويلة. وتخطط إيران عن طريق المساعدة الأجنبية لزيادة طاقة إنتاجها إلى ٥ ملايين برميل في اليوم عام ١٩٩٣ (ولعل هذا الرقم مبالغ فيه) بدلاً من إنتاجها الحالي الذي يصل إلى ٣,٥ مليون برميل في اليوم[٣]. وتبقى الشكوك السياسية في التعامل التجاري مع إيران قائمة. فمن غير الواضح إلى أي مدى يشعر المجتمع الإيراني وتركيبة قواه بالرغبة في الاعتدال والتواصل مع المجتمع الدولي.

الاستثمار في التكرير والتسويق: دافع أقوى على الاعتدال

إن استثمارات كبار منتجي أوبك في التكرير والتسويق تبقى عوامل إضافية تدفع هؤلاء المنتجين عموماً إلى رفع الأسعار بصورة معتدلة على المدى الطويل[٤]. وبدمج أنشطة التكرير والتسويق تضمن دول أوبك الأسواق العالمية لنفطها الخام، وتصبح لديها مصلحة في استمرار نمو الاقتصاد العالمي دون أن يعيقه ارتفاع أسعار الطاقة. عندئذ يحصل المستهلكون، إلى حد ما، على إمدادات من النفط الخام والمنتجات المكررة يمكن الاعتماد عليها. وتمر سوق النفط العالمية الآن بفترة انتقالية رئيسية نحو صناعة أكثر تكاملاً يمكن أن تشبه، بمرور الوقت، حال «الأخوات السبع» السابقة على وجود أوبك. و«الأخوات السبع»، هن شركات النفط الدولية الرئيسية السبع التي اكتشفت حقول نفط الخليج قبل الستينيات. والفارق الرئيسي هذه المرة أن دول أوبك تعتبر الآن من بين أكبر اللاعبين. ففي بداية الثمانينيات انتقلت دول أوبك، ذات الاحتياطيات الضخمة، إلى مجال تكرير النفط وتسويقه داخل الدول المستهلكة، في محاولة لوقف الخسائر التي لحقت بحصصها من السوق النفطية في تلك الدول. ويسعى المنتجون الرئيسيون في أوبك الآن إلى توجيه معظم إنتاجهم النفطي السنوي في المستقبل إلى

مرافق التكرير والتسويق التي يملكونها، سواء كان ذلك في بلادهم أو في خارجها.

وعلى رغم توقعات نمو الطاقة التكريرية لدول أوبك ووجودها في مجال التكرير والتسويق في كل الأسواق، فإن الأرقام ما زالت صغيرة. فإجمالي تصدير المنتجات من الخليج يبلغ الآن نحو مليوني برميل يومياً، من دون طاقة العراق والكويت، مقارنة بطاقة تصديرية كانت تقدر بـ٣,٢ مليون برميل يومياً في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٠. وتعتبر فنزويلا رائدة دول أوبك فيما يتعلق بأعمال التكرير والتسويق، إذ تملك ٣٪ من الطاقة التكريرية للعالم الحر في الداخل، و١,٢٪ في الخارج. وفي المرحلة التي سبقت تدمير صدام حسين لقطاع النفط الكويتي، وقصف الحلفاء الجوي للمصافي العراقية، كانت نحو ٨٪ من الطاقة التكريرية للعالم الحر موجودة في دول الخليج[٥].

إن ملكية المنتجين الخليجيين لمصافي النفط الأجنبية والمشاركة الفعالة فيها تقتصر حتى الآن على الكويت والسعودية، وهي تمثل أقل من ١٪ من قدرة العالم الحر الإجمالية. وتسيطر الكويت على نحو ١٪ من طاقة التكرير الأوربية الغربية، بينما تمثل المشاركة السعودية في حقوق ملكية المصافي الأمريكية نحو ٢٪ من مجمل طاقة التكرير في الولايات المتحدة.

شركات نفط دول أوبك الوطنية: تحفّز للنمو

وفقاً لمسح أجرته مجلة Petroleum Intelligence Weekly، تصنف أربع شركات نفطية وطنية في دول أوبك بين أكبر عشر شركات نفط في العالم على أساس احتياطيات النفط والغاز والإنتاج ومبيعات المنتجات وطاقة التكرير. وقد أصبحت أرامكو السعودية أضخم شركة نفط في العالم عام ١٩٨٩، مع بدء تشغيل (Star Enterprises)، وهو مشروع مشترك مع تكساكو الأمريكية لإنتاج ٦٠٠ ألف برميل من النفط في اليوم. وكانت تلك الخطوة السعودية الأولى، وربما ليست الأخيرة، نحو التكامل الدولي لصناعاتها النفطية. وفي الواقع أثارت أزمة الخليج الثانية عام ١٩٩٠ اهتمام المنتجين بالحصول على مزيد من الفوائد الإضافية من إنتاجهم الخام، وبمحاولة سد النقص الحاصل في السوق، الذي نشأ عن غياب تصدير منتجات المصافي الكويتية المتقدمة.

ولا تقوم السعودية بزيادة طاقة مصافيها الداخلية فقط، ولكنها أيضاً تفكر، كما تشير التقارير، في عقد صفقة مع ثلاث شركات يابانية إضافة إلى شركة كالتكس البترولية لبناء مصفاتين، واحدة في اليابان والأخرى في السعودية. وتتم دراسة

مشروعات مماثلة في كوريا الجنوبية وأوربا الغربية.

ورغم المشاكل الإدارية والمالية التي تواجهها شركة النفط الوطنية الإيرانية، فإنها تأتي مباشرة بعد شركة النفط الفنزويلية (PDVSA) لتحتل المرتبة الخامسة بين شركات النفط العالمية، وتسعى إيران، الخارجة من عزلتها الاضطرارية التي دامت عدة سنوات، وراء مشاريع تكرير مشتركة على الصعيدين الداخلي والخارجي مع دول مختلفة كباكستان ورومانيا. وعلى سبيل المثال، تجري طهران حالياً محادثات مع شركاء أجانب محتملين حول مشروع ضخم مشترك لإقامة مصفاة تصدير في منطقة تجارية حرة أنشئت حديثاً في جزيرة قشم الواقعة على مدخل الخليج العربي.

وقد ذهبت شركة البترول الكويتية، التي تحتل المرتبة العاشرة بين شركات النفط العالمية، إلى أبعد مما ذهبت إليه زميلاتها الأخريات في أوبك، ولعل ذلك مؤشر على ما سيحدث مستقبلاً، فشركة البترول الوطنية الكويتية تسوق منتوجاتها ذاتياً عبر أربعة آلاف محطة توزيع مملوكة لها بالكامل في شتى أنحاء أوربا (تحت الشعار التجاري - Q 8). وتقوم بأعمال التنقيب والتطوير حول العالم أيضاً، بالإضافة إلى امتلاكها لأسطولها الخاص من ناقلات النفط.

وربما تجبر حرب الخليج منتجي النفط، الذين يمتلكون احتياطيات نفطية هائلة ويحتاجون إلى سيولة نقدية، على قبول المشاركة الأجنبية في استخراج النفط فيما يحاولون تسريع الخطط لزيادة طاقتهم الإنتاجية. فهذا درس تعلمه الكثير من المنتجين الصغار خلال السنوات العجاف في منتصف الثمانينيات. ومع الدعوة العلنية التي أطلقتها الحكومة الإيرانية لقيام تعاون دولي لتنمية حقول النفط والغاز البحرية والبرية، فإنه من الممكن أن تصبح إيران واحدة من أفضل الدول داخل أوبك ـ على مدى السنوات القليلة القادمة ـ التي يمكن للشركات الأجنبية أن تشاركها في رأس المال المطلوب لزيادة الطاقة الإنتاجية. ويتباحث الإيرانيون فعلاً مع العديد من الشركات الأجنبية حول إمكانية القيام بمشاريع مشتركة تتعلق بإنتاج النفط والغاز قبالة الساحل الإيراني المطل على الخليج. والخلاصة أن شركات النفط الوطنية في أوبك تقوم فعلياً الآن بالعمل في أسواق الولايات المتحدة وأوربا الغربية، وتلك العمليات في نمو مستمر. وذلك يعزز أمن الطاقة الأمريكي من منظور سياسة الطاقة. فقطع إمدادات النفط عن الغرب يعني أن دول الخليج تقوم بالإضرار بمصالحها الاقتصادية ذاتها.

التنمية: طريق ذو اتجاهين

سوف تستمر الولايات المتحدة وأوربا في جذب المستثمرين الخليجيين ولو لمجرد ضخامة حجم أسواقها، على الرغم من التوقعات بحدوث كساد نسبي في استهلاك الطاقة على المدى القصير. وسوف تقدم هاتان المنطقتان أيضاً المال والتكنولوجيا والمعرفة الإدارية اللازمة لتوسيع الطاقة الإنتاجية لمنطقة الخليج. ولكن ستزداد أهمية اليابان والشرق الأقصى كأسواق ومصادر تمويلية وتقنية. وتركز السعودية على اليابان، ولكن قد تتيح تايلند وكوريا الجنوبية وأندونيسيا وغيرها من الدول حديثة التصنيع مجالات ممتازة للاستثمار الخليجي في التكرير والتسويق. وتشهد الدول الأخيرة أسرع نمو للطلب العالمي على النفط، وتقوم أيضاً بفتح أبوابها للشركات الأجنبية الراغبة في مساعدتها في أن تصبح مراكز رئيسية لتكرير البترول والصناعات البتروكيماوية ومراكز للتوزيع للمناطق السريعة النمو في جنوب شرق آسيا وحوض المحيط الهادي. ويقوم بعض المنتجين الخليجيين، مدعومين باحتياطياتهم النفطية الضخمة وخبراتهم التسويقية، بالتنافس مع الكبار على أسواق المنتجات في كل من الهند الصينية وحوض المحيط الهادي.

هل ستضمحل روسيا؟

تبدو احتمالات زيادة التجارة والنشاطات الاقتصادية بين دول الخليج والاتحاد السوفيتي السابق والصين وأوربا الشرقية غير مؤكدة في المرحلة الحالية. فجميع الدول التي كانت تنتهج التخطيط المركزي، تواجه مشاكل اقتصادية عميقة حالياً. ومشاكل الطاقة فيها ـ انعدام الكفاءة والهدر والتسعير غير الواقعي وسوء توزيع الموارد ـ ما هي إلا أعراض لمصائبها الأكبر. ومن غير المتوقع أن يصبح الاتحاد السوفيتي السابق مستورداً للطاقة بالكامل، لكن قد يكون على الدول الأخرى ذات الاقتصادات السابقة المركزية التخطيط، أن تتنافس في الأسواق العالمية للحصول على موارد أخرى (بما في ذلك نفط الخليج) إذا ما انخفض مستوى التصدير من دول الاتحاد السوفيتي السابق إلى تلك الدول نتيجة لانخفاض الإنتاج.

ويمكن أن تلعب دول الخليج دوراً في إعادة بناء اقتصاديات الطاقة في تلك الدول. فلدى المنتجين الخليجيين المال والخبرة التجارية لتحديد شكل التطورات في مجال الطاقة. ولديهم أيضاً النفط ليحل محل موارد دول الاتحاد السوفيتي السابق التي

فقدتها أوربا الشرقية. وعندما يعاد بناء اقتصاديات دول الاتحاد السوفيتي السابق، فإن الجهود الخليجية للتوسع في أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق قد تكافأ بتطوير الإنتاج الداخلي ومرافق التكرير وزيادة الصادرات الخليجية. لقد أبدى كل من الكويت وإيران اهتمامات بالمجر ورومانيا، كما قامت إيران بعدة مبادرات دبلوماسية واقتصادية نحو جيرانها الشماليين. ولكن حجم المهمة هنا ضخم جداً. فبالنظر إلى التفاوت الاقتصادي والسياسي بين الاتحاد السوفيتي السابق والصين ودول الخليج، فإن الكويتيين وغيرهم قد يسعون إلى المشاركة مع الآخرين في تحمل المخاطر، بما في ذلك الشركات الأمريكية، لو أتيحت لهم فرص كبيرة حقاً في تلك المناطق.

ويمكن القول إن دول الخليج تفضل أن تراقب تراجع إنتاج النفط الروسي واستبدال نفطها به في الأسواق العالمية. غير أن ذلك يتسم بقصر النظر. فإذا أخذنا في الاعتبار البنية التحتية النفطية القائمة، والاحتياطيات الهائلة في الاتحاد السوفيتي السابق وباقي المنطقة، فسوف تكون عملية التجديد وإعادة التأهيل أقل تكلفة من بناء خطوط أنابيب جديدة ومصاف وما شابه ذلك، ناهيك عن تطوير الطاقة الإنتاجية الجديدة اللازمة لسد النقص في الإنتاج الروسي. ومن المرجح أن يكسب كل من يملك حصة في منشآت النفط في الاتحاد السوفيتي السابق عوائد مالية كبيرة على المدى الطويل.

دروس الكويت لجيرانها

قبل أزمة الخليج الثانية كانت الكويت الدولة الوحيدة من بين دول الخليج التي تستطيع تكرير ما يزيد على نصف إنتاجها السنوي من النفط الخام، وذلك باستخدام مصافيها الخاصة داخل البلاد وخارجها. لكن بقاء الكويت الاقتصادي خلال الاحتلال العراقي لأراضيها، تبعاً لاتساع عمليات التكرير والتسويق لديها وتنوع استثماراتها الخارجية، أعطى درساً قوياً للدول التي تعتمد على النفط الخام. ففي أوائل عام ١٩٩٠ كانت السعودية تكرر حوالى ٣٨٪ فقط من إنتاجها الخام، مقارنة بنسبة ٥٧٪ للكويت و١١٤٪ لفنزويلا. ولكن ما أن يتمكن المنتجون الخليجيون من احتكار سوق النفط الخام العالمية، فإن بإمكاننا أن نتوقع منهم محاولة فعل الشيء نفسه بالنسبة للمنتجات المكررة إن لم يكن في هذا العقد، فخلال العقد القادم.

ومن الممكن توقع فترة نشطة من الاندماجات والامتلاكات النفطية الدولية في المستقبل، فيما يسعى المنتجون لتغطية خسائرهم المحتملة في العمليات الإنتاجية

بالأرباح الناتجة عن التكرير. وفي ظل سوق عالمية شديدة التقلب على الأرجح، فإن الشركات الدولية ـ الحكومية منها والخاصة ـ لن تستطيع الاستمرار إلا إذا توافر لديها ذلك النوع من المرونة. وقد يتمتع منتجو النفط الخليجيون بميزة عبر سيطرتهم على تجارة النفط الخام الآخذة في النمو، وعبر امتلاكهم الأموال اللازمة للاستثمار في إنشاء مصافي تكرير جديدة مصممة للوفاء بمتطلبات المحافظة على البيئة. وقد يكون ذلك سبباً في ظهور بعض المشكلات التجارية والاستثمارية الصعبة، المشابهة للمخاوف من تملك اليابانيين العقارات في الولايات المتحدة، ولكن الواقعية الاقتصادية سوف تتغلب على الأرجح على النزعة القومية.

تزايد الطلب العالمي: تكلفة التصنيع

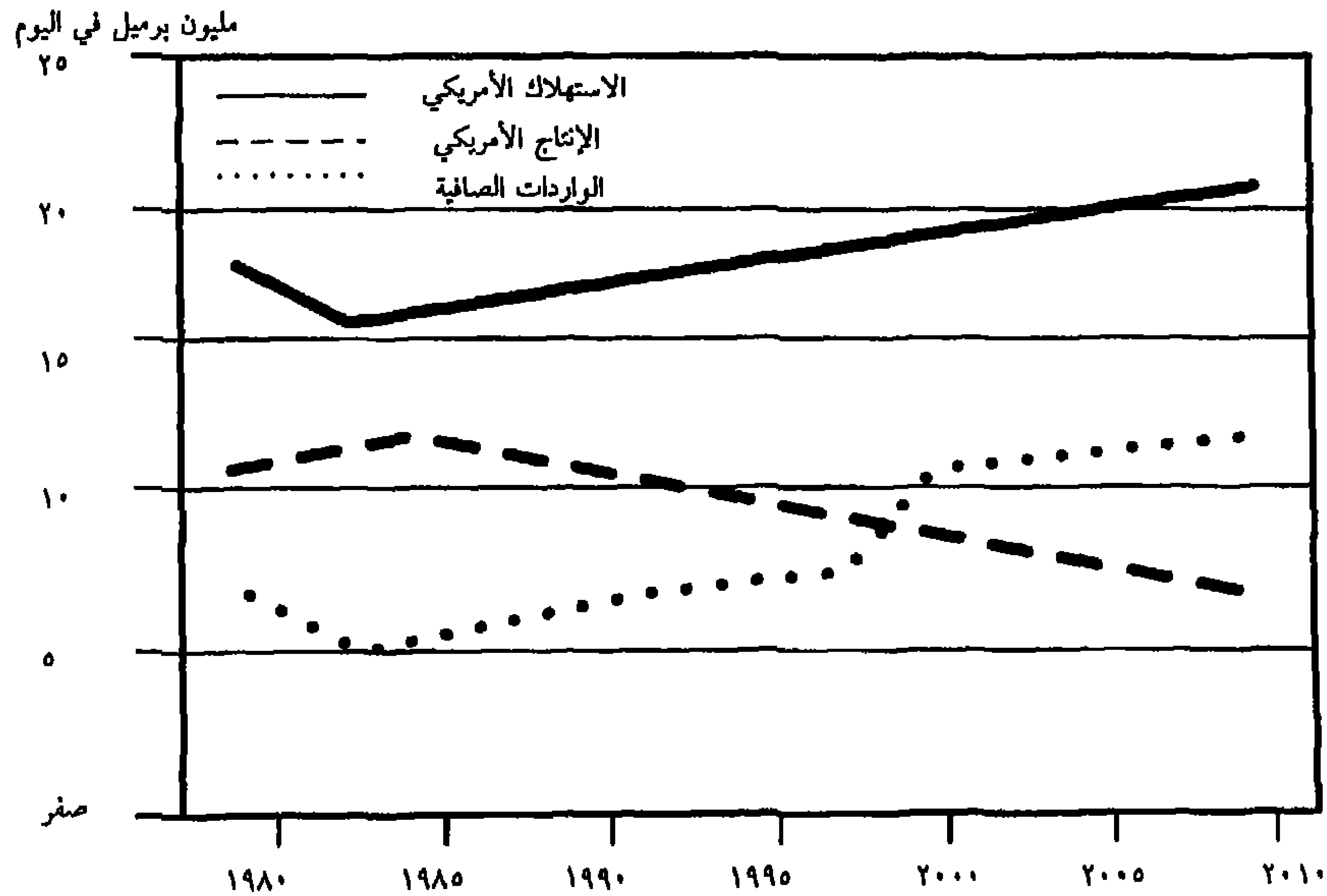
يدرك هؤلاء المنتجون، الذين يقودون الاتجاه نحو التكرير والتسويق، أن سوق النفط في عقد التسعينيات ستبقى سوقاً تقودها المنتجات النفطية (أي أنها ستكون محكومة بارتفاعات في الطلب على منتجات مثل البنزين والبتروكيماويات) ويشجعها نمو الطلب العالمي على النفط. ومن المعروف جيداً أن للولايات المتحدة شهية هائلة للنفط، وأن إنتاجها المحلي قد تناقص. ويأتي ما يقارب ٥٨٪ من إجمالي الزيادة في واردات الولايات المتحدة من النفط الخام منذ عام ١٩٨٥ من الخليج. وبعبارة أخرى، تعود نصف الزيادة التي طرأت على إنتاج النفط في الخليج منذ عام ١٩٨٥ إلى ارتفاع الواردات الأمريكية[٦]. لقد وفر المنتجون الخليجيون ٦٪ تقريباً من واردات النفط الإجمالية الأمريكية، وحوالي ٢٪ من إجمالي استهلاكها من النفط الخام عام ١٩٨٥. وساهم منتجو النفط الخليجيون، وخاصة السعودية والعراق، في تزويد الولايات المتحدة بأكثر من ٣٠٪ من وارداتها عام ١٩٩٠، ويمثل ذلك كمية مساوية تقريباً لما تستهلكه الولايات المتحدة (انظر الجدول ٢ ـ ٢). وهذه الدول وحدها لديها الطاقة الإضافية للوفاء باحتياجات الولايات المتحدة المتزايدة.

في عام ١٩٨٨ تجاوزت السعودية كلاً من كندا وفنزويلا لكي تصبح أكبر مزود للولايات المتحدة بالنفط الخام ومشتقاته. وساهمت السعودية في ذلك العام بتصدير ما يزيد على ١٥٪ من واردات الولايات المتحدة، ويشكل ذلك خمسة أمثال ما صدرته لها عام ١٩٨٥. ومن المنظور السعودي فإن الولايات المتحدة تستحوذ الآن على ٢٠٪ من إنتاجها من النفط الخام والمشتقات المكررة.

الجدول ٢ ـ ٢: زيادة واردات الولايات المتحدة النفطية حسب الجهة المصدرة في الفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٩٠ (الواردات بالنسبة المئوية).

الجهة المصدرة	١٩٨٥	١٩٩٠
الخليج العربي		
العراق	١,٤٤	٨,٧٢
الكويت	٠,١٢	٠,٧٨
السعودية	٤,١٢	٢٠,٢٨
دول الخليج الأخرى	١,٩٤	٠,٧٨
المجموع	٧,٦٢	٣٠,٥٦
بقية العالم		
أنغولا	٣,٢٥	٤,٠٠
كندا	١٤,٦٢	١٠,٩١
كولومبيا	٠	٢,٣٨
المكسيك	٢٢,٣٤	١١,٦٩
نيجيريا	٨,٧٥	١٣,٣٠
المملكة المتحدة	٨,٦٨	٢,٦٣
فنزويلا	٩,٥٦	١١,٣٠
دول اخرى	٢٥,١٨	١٣,٢٣
المجموع	٩٢,٣٨	٦٩,٤٤

المصدر: U.S. Department of Energy/Energy Information Administration *Petroleum*, June 1991 (Washington, D.C.: Government Printing Office), Table 5.3, pp. 8-15.



الشكل ٢ ـ ٢ الميزانية العمومية للنفط ١٩٨٠ ـ ١٩٩٠ مع توقعات حتى سنة ٢٠١٠.

وتبقى الولايات المتحدة أكبر سوق للطاقة في العالم، رغم ركود الطلب على النفط فيها عام ١٩٨٩، وتناقص الطلب عليه في النصف الأول من عام ١٩٩٠، إذ تستهلك ربع إجمالي إنتاج العالم كل عام. ويذهب ما يقارب ١٢٪ من ذلك الربع مباشرة إلى خزانات وقود السيارات في الولايات المتحدة[٧]. وتشعر الولايات المتحدة بالرضى نتيجة لانخفاض أسعار البترول منذ عام ١٩٨٣. فقد اختفت الطوابير الطويلة في محطات وقود السيارات، وحل محلها وهم الوفرة والرخص الدائمين، فماذا كانت النتيجة؟ لقد تقلصت العائدات النفطية منذ انهيار أسعار النفط عام ١٩٨٦، وارتفع الاستهلاك النفطي للولايات المتحدة بنسبة ١١٪ منذ عام ١٩٨٣، بعد الانخفاض الذي بلغ ١٩٪ في الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٣ (انظر الشكل ٢ ـ ٢)[٨]. ولو أضفنا تلك الحقائق إلى انخفاض إنتاج النفط محلياً بمقدار ١٥٪ فإنه يمكن للمرء أن يدرك لماذا ارتفعت الواردات الصافية السنوية بنسبة ٦٦٪ منذ عام ١٩٨٣. وقد نمت الواردات بنسبة ١٠٪ تقريباً من ١٩٨٨ إلى ١٩٨٩ فقط مع بدء انخفاض إنتاج حقول ألاسكا، ورغم هبوط الطلب بنسبة ٢,٥٪، فقد استمر نمو الواردات في النصف الأول من عام ١٩٩٠ بنسبة ٨,٧٪ في الفترة نفسها[٩].

وما لم تتغير تلك التوجهات عن طريق التشريعات الخاصة باستخدام بدائل للوقود أو فرض ضرائب على الاستهلاك، أو بتجدد مبادرات المحافظة على البيئة، أو عن طريق إيجاد وسائل فعالة تحول دون زيادة الأسعار، فإن الولايات المتحدة ستبقى السوق الرئيسية النامية للمنتجين الخليجيين. ويبدو أن الماضي القريب، بما في ذلك المعارضة القوية من جانب إدارتي بوش وريجان لفرض رسوم على الواردات النفطية وفرض ضرائب على الاستهلاك، ناهيك عن سن قوانين جديدة، يعمل على التخفيف من أثر تلك العوامل.

وماذا عن بقية العالم؟

إن الولايات المتحدة ليست وحدها. فبقية دول العالم تبتلع أيضاً البراميل الإضافية التي تنتجها أوبك بمعدلات لا نظير لها. فأوربا تتصرف على غرار الولايات المتحدة في الوقت الراهن، وإن كان نمو الطلب أبطأ، لكن اعتمادها على الواردات، تاريخياً، أشد من اعتماد أمريكا. فالدول الأوربية الأعضاء في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) تستورد الآن ٦٤٪ من نفطها، ويأتي ٤٥٪ من وارداتها النفطية من منطقة الخليج[١٠]. وسيظل النفط الأجنبي يشكل ما يقارب ١٠٠٪ من الاستهلاك

النفطي الياباني، ويأتي ٦٥ ـ ٧٠٪ منه من الخليج. وقد ارتفع الطلب الياباني بنسبة ٥٪ خلال العامين ١٩٨٨ و١٩٨٩ بسبب إلغاء أنظمة سوق وقود السيارات اليابانية الداخلية ومشكلات مفاعلات الطاقة النووية.

ويمكن القول بشكل مطلق إن أسواق منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي ستبقى الأهم بالنسبة إلى الرخاء الاقتصادي لمنتجي الخليج مع اقتراب القرن الحالي من نهايته. ولكن الطلب العالمي على الطاقة، الذي كان يتزايد بنسبة ١ ـ ٢٪ سنوياً قبل أزمة الخليج الثانية، سيرتفع بمعدلات أعلى بسبب زيادة ٤ ـ ٥٪ على الطلب في الدول الحديثة التصنيع في الشرق الأقصى والدول الأقل نمواً. وتساعد الأسعار المعتدلة للنفط على تسارع النمو الاقتصادي في تلك المناطق، ويؤدي هذا بدوره إلى تزايد الطلب على النفط. وستحاول الدول ذات الاحتياطيات الضخمة والقلقة على مستقبل النفط الخام، على المدى الطويل، إبقاء الإنتاج عالياً والأسعار منخفضة لكي تضمن تحقيق ذلك النمو السريع. وإذا ما بقيت الأسعار مستقرة فستشهد دول كتايلند وكوريا الجنوبية على سبيل المثال، نمواً سنوياً للطلب على النفط يزيد على ١٠٪ في قسم كبير من العقد الحالي.

غيوم جديدة: التطورات في أوربا الشرقية

تزايدت الواردات النفطية لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD من الاتحاد السوفيتي السابق بشكل عام خلال الثمانينيات. وكان معظم تلك الزيادة من النفط الخام الذي بلغت نسبته ٨٠٪ في الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨. ولكن نشأت مشاكل في الإنتاج عام ١٩٨٩ مسببة انخفاضاً في الصادرات السوفيتية النفطية إلى دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي بلغت نسبته ١٣٪. ومنذ ذلك الوقت انخفض الإنتاج بشكل متسارع، ويقدر أن يصل متوسطه إلى ٧,٤ مليون برميل في اليوم عام ١٩٩٢. وسوف يؤدي المزيد من الانخفاض في الصادرات النفطية للاتحاد السوفيتي السابق إلى تعجيل العودة إلى سوق يسيطر عليها البائعون.

توجد عوائق كثيرة في المستقبل أمام إنتاج النفط في الاتحاد السوفيتي السابق. فالدول الجديدة تفتقر إلى المعدات الحديثة وطرق الإدارة الفعالة. والبنى التحتية لقطاع النفط إما متخلفة أو مهترئة، وتحتاج مصافي النفط فيها إلى تجديد شامل. ويعاني كثير من حقول النفط الأكثر إنتاجاً في الماضي من هبوط إنتاجها ومن كونها واقعة في مناطق تواجه اضطرابات شعبية. وتعتبر اقتصادات دول الاتحاد السوفيتي السابق من بين أقل

الاقتصادات كفاءة في استخدام الوقود في العالم، فضلاً عن فقدان الأمل بحدوث تحسن.

ومما يزيد من تعقيد الأوضاع النفطية في دول الاتحاد السوفيتي السابق أن الطلب الداخلي على النفط سيرتفع مع تزايد الاهتمام بقطاع المستهلكين. فعدد السيارات على سبيل المثال يتزايد بسرعة كبيرة. ومن الممكن أن تصبح هناك حاجة إلى استيراد كميات كبيرة من المنتجات المكررة في المستقبل، ما لم يرتفع استغلال طاقة منشآت التكرير بشكل كبير (حيث بلغت ٧٦٪ عام ١٩٨٥)[١١]. وهكذا فإن على دول الاتحاد السوفيتي السابق أن تخفض مستوى صادراتها تماشياً مع انخفاض الإنتاج، كي لا يعاني الطلب المحلي من النقص.

وربما تضيف الأحداث في أوربا الشرقية ضغطاً على موارد النفط المستقبلية. فتأمين إمدادات نفطية كافية قد يكون أحد المشاكل الاقتصادية الرئيسية التي ستواجهها أوربا الشرقية في المستقبل. وقد بدأت دول الاتحاد السوفيتي السابق في تسوية جميع الحسابات مع الدول الاشتراكية بعملات قابلة للتحويل، مما رفع تكلفة النفط الأوكراني والروسي المرسل إلى دول أوربا الشرقية، وأدخل أوربا الشرقية إلى الأسواق الدولية الحرة كمنافس على شراء النفط الخليجي. فالعودة إلى اقتصاديات السوق في أوربا الشرقية، والنهوض الاقتصادي سيزيدان في نهاية المطاف من طلب تلك الدول على النفط كما هو الحال بالنسبة إلى دول العالم الثالث.

الإمدادات النفطية المستقبلية: ليس هناك شيء مؤكد

ما الذي تعنيه هذه الاتجاهات بعيدة المدى بالنسبة إلى المستهلك؟ والأهم من ذلك، ما هي الانعكاسات على مصالح أمن الطاقة في الولايات المتحدة؟ لقد أشرنا سابقاً إلى أن الاعتماد المتبادل المتزايد بين المنتج والمستهلك سيقلل إلى حد ما من احتمال حدوث انقطاع حاد في الشحنات النفطية من دول أوبك لأسباب سياسية. ويجب أن يدرك المنتجون بشكل أكبر أن الزيادة الكبيرة في الأسعار ستؤدي فقط إلى تدني ربحية صناعة النفط بشكل عام، بما في ذلك حصتهم منها. وحتى لو تعزز الموقف في السوق بزيادة الاعتماد العالمي، فإن المنتجين الخليجيين سيعملون على المحافظة على تدني الأسعار لضمان محافظة مليارات البراميل المتواجدة لديهم من النفط على قيمتها لسنوات طويلة قادمة، بدلاً من رفع الأسعار وإجبار المستهلكين على زيادة فعالية استخدام الطاقة والبحث عن مصادر جديدة لها.

لكن، لا يوجد «شيء أكيد» فيما يتعلق بالنفط. فهناك الكثير من الأمور التي يصعب تقدير أهميتها والتي سوف تؤثر ـ في السنوات القادمة ـ في كيفية توافر النفط في السوق العالمية، مثل عدم الاستقرار السياسي في الدول الرئيسية المنتجة، والمخاوف البيئية، وتداعي البنية التحتية للنقل، وزيادة طاقة أوبك الإنتاجية، وطلب أوربا الشرقية على النفط، والتطورات الحاصلة في الاتحاد السوفيتي السابق، ونمو الحاجة إلى الاستيراد في الدول الأقل نمواً التي تتميز بالدينامية، والاكتشافات النفطية الرئيسية الجديدة، والتقدم التكنولوجي والتغيرات في ظروف الاستثمار لدى الدول المنتجة.

ومن «التساؤلات» الهامة التي تطرح في عقد التسعينيات، ذلك التساؤل الخاص بكيفية تصرف منتجي الخليج الكبار إزاء ارتفاع حصتهم من السوق النفطية العالمية. فالحقيقة التي لا يمكن الهروب منها أن أكبر الدول المنتجة للنفط في العالم تقع في منطقة غير مستقرة تاريخياً. وعلينا أن نتذكر بأننا عموماً نجد أن السياسة وليس النفط هي التي تحكم التطورات في الخليج. وما الغزو العراقي للكويت إلا أحدث المؤشرات على أن دول الخليج أبعد من أن تكون مجموعة متماسكة. فهذه الدول تتجه بشكل واضح نحو تحقيق برامجها الوطنية الخاصة بها كل على حدة. ونادراً ما تندرج بالكامل ضمن أي من الفئتين المعتدلة المحافظة أو المتشددة الراديكالية. فالنزاعات حول الانقسامات الدينية العميقة، والاختلافات الجوهرية في المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والحدود التي لم ترسم أبداً بشكل واضح عن طريق اتفاقيات دولية، كل ذلك سوف يطفو على السطح من حين لآخر، ليساعد على إشعال نزاعات قديمة. وهذا الواقع ينطبق على التسعينيات ولم يتغير منذ سقوط الدولة العثمانية.

وحتى دون وقوع أزمة الخليج الثانية، فقد كان من المتوقع تعاظم البناء العسكري في الخليج خلال التسعينيات مضيفاً تعقيدات لاحصر لها إلى سرعة التقلب في المنطقة. فالخلافات حول مكامن النفط والغاز الممتدة بين بلدين أو أكثر، مثل حقل الرميلة الضخم المشترك بين الكويت والعراق، أو حقل غاز القبة الشمالي الذي تطالب بملكيته كل من قطر وإيران، أو حتى النزاع القطري ـ البحريني حول بعض الجزر، كل هذه الأمور تشكل مصدراً دائماً للتوتر. إن تنافس الطموحات السياسية والقيادية بين عمالقة النفط، إيران والعراق والسعودية، للتأثير في سياسات منطقة الخليج، كان عاملاً أساسياً في تغير التحالفات والنزاعات السياسية في المنطقة.

المثال الأخير: العراق مقابل الكويت

أشارت أزمة الخليج الثانية بجلاء إلى عمق اختلاف الأهداف والخطط بين دول المنطقة. فقد أدت حاجة العراق إلى العوائد، على المدى القصير، للتصادم مع استراتيجية الكويت بعيدة المدى بهدف تحقيق أقصى عائد ممكن. فالكويت، على خلاف جاراتها الأكثر اعتماداً على النفط، كانت تستطيع تحمل عائد أقل لتنشيط الطلب العالمي الضعيف على النفط. ويقال إن الكويت ـ باتباعها لبرامجها وخططها الوطنية المتعلقة بنضوب النفط ـ ساهمت في تخفيض عوائد النفط العراقية أوائل العام ١٩٩٠ بنسبة ٢٠٪ مقارنة بمستويات عام ١٩٨٩.

إن للعراق مصدراً واحداً للحصول على النقد الأجنبي وهو النفط. وكان صدام حسين بحاجة إلى زيادة عوائد النفط لتحقيق طموحاته السياسية، التي تتطلب المحافظة على رضا عناصر رئيسية من المجتمع العراقي عبر النمو الاقتصادي، فيما يحول دون نمو المؤسسات الديمقراطية. وكانت مبيعات النفط أيضاً هي (جواز مرور) صدام حسين للحصول على الشرعية الدولية. فالعوائد النفطية المتزايدة كانت مطلوبة لإعادة بناء اقتصاد دمرته حرب استمرت ثماني سنوات ونصف السنة، وتوفير فرص عمل لشعب فتي، وشراء أسلحة لحماية حدوده على الجانب الإيراني المعادي. وهكذا كان صدام بتهديده للكويت يتصرف تبعاً لدوافع تتعلق بمصالحه الشخصية.

أدى الزخم الأولي لتهديدات صدام إلى قيام «الدول الفقيرة» في الأوبك بثورة ضد هيمنة المعتدلين على المنظمة. فباتهام الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة (وضمناً السعودية) بالإساءة إلى مصالح المنتجين الآخرين، ضرب صدام على الوتر الحساس للمنتجين من داخل أوبك وخارجها من ذوي الاحتياطيات المنخفضة، والمثقلين بالديون. وقد قويت منزلته داخل المنطقة ولدى منتجي النفط الآخرين حول العالم بغض النظر عن كيفية شعور الآخرين بعدم الارتياح من تكتيكاته.

النظر إلى المستقبل

لو أن صدام حسين توقف عند هذا الحد، لكانت نظرة الولايات المتحدة إلى السوق النفطية مختلفة، ولكانت مسألة أمن شحنات النفط خلال التسعينيات مختلفة تماماً عما هي عليه اليوم. فمع اختتام أوبك للمؤتمر الوزاري الناجح الذي عقد في تموز/يوليو ١٩٩٠، كان بإمكان صدام أن يجعل الأمور أكثر صعوبة، ولكن غير مستحيلة في

النهاية، أمام منتجي أوبك المعتدلين للسيطرة على الأسعار المستقبلية، وعلى سياسات الإنتاج لدى المجموعة. فقد تمكن في الواقع من إعطاء الداعين إلى رفع الأسعار زخماً جديداً غير متوقع، دافعاً السعر إلى أعلى قبل عدة سنوات من الموعد المتوقع لارتفاعه في هذا العقد. وبدا التهديد العراقي باستخدام القوة وكأنه سيظل سيفاً مسلطاً فوق رؤوس المشاركين في اجتماعات كل من أوبك ودول الخليج لعدة سنوات قادمة. ولو أن «الشرطي صدام» استطاع أن يسيطر على مخالفي حصص الإنتاج في أوبك، لكان من الممكن أن تدفع الولايات المتحدة سعراً أعلى للبترول يقرب من ٢٥ دولاراً أمريكياً للبرميل الواحد. وكان من الممكن أن يبقى القلق على إمدادات الطاقة وأمنها مؤجلاً بالنسبة إلى معظم البلدان والحكومات المستهلكة للنفط.

ولو استطاع العراق زيادة طاقته الإنتاجية بما يعطي صدام حسين المرونة لتحقيق أقصى العائدات غير متجاوز حصته الإنتاجية، أسوة بجيرانه الجنوبيين، لكان من المرجح أن يفقد دعاة رفع الأسعار قائدهم بانضمامه إلى المعسكر الآخر. وقد كان بعض المحللين قبل أزمة الخليج الثانية مباشرة يقدرون احتمال حدوث نقص حاد في شحنات نفط الشرق الأوسط خلال التسعينيات بأقل من ١٪.

وباجتياحه للكويت، وضع صدام حسين مسألة إحساس المستهلكين بالأمان على المدى البعيد موضع تساؤل، لا مسألة إمدادات الطاقة فحسب. ووقعت الموازين الاقتصادية والاستراتيجية والسياسية في الشرق الأوسط وتلك التي تربط بين دوله والغرب، فريسة لمحاولة صدام حسين بسط هيمنته على منطقة الخليج. وبات من الواضح أنه مع وجود أشخاص على شاكلة صدام، فإن «البترودولارات» التي استخدمها السعوديون والمنتجون الآخرون لتحسين الأوضاع المعيشية وخلق مجتمع الرفاه في بلدانهم، والمساعدة على دفع التوسع الاقتصادي العالمي خلال العشرين عاماً الماضية، كان يمكن أن تصبح لدى منتجين آخرين «بترودولارات إرهابية»، إذ استخدم صدام حسين ومؤيدوه مكاسب النفط لديهم لتمويل عملياتهم العدوانية، وعمليات الإرهابيين الآخرين في كل مكان.

واتخذت الولايات المتحدة، والأمم المتحدة خطوة جبارة، ومؤلمة دون شك، لإعادة العلاقات الأمنية إلى طبيعتها في المنطقة. وقد نجح الحلفاء في إبقاء كميات لا سابق لها من الثروة النفطية، ومن ثم القوة، بعيدة عن متناول رجل أثبت مراراً وتكراراً أنه ليس أهلاً للثقة.

الشعور الزائف بالأمن

ربما تكون الولايات المتحدة قد نجحت في إيقاف نزعات صدام حسين العدوانية، غير أن الأخطار بالنسبة إلى الأمم المستهلكة للنفط ليست باقية فقط، ولكنها قد تتفاقم في السنوات القادمة. فمع أن الطلب العالمي على نفط أوبك بلغ حوالي ٢٣ مليون برميل في اليوم (بزيادة نحو ٢٪ سنوياً)، ومع أن أوبك تملك طاقة إنتاجية متواصلة قدرها ٢٦ مليون برميل في اليوم تقريباً، فقد يقترب اليوم الذي يمكن فيه للطلب العالمي أن يفوق معظم طاقات المنتجين[١٢]. وحيث تتزايد كمية النفط الخليجي المرتبط باحتياجات مصافي التصدير ومنشآت البتروكيماويات في المنطقة ذاتها، فإن النفط الخام المتوافر للمبيعات الفورية في العالم سيقل. وحتى قبل أزمة الخليج الثانية كانت الولايات المتحدة تشهد بعض الاختناقات قصيرة الأمد، سواء أكانت حقيقية أم متصورة، في إمدادات العالم المتناقصة من الخام اللاكبريتي الخفيف الغني بالمكوِّنات، مما يؤدي إلى زيادة تقلب الأسعار في الأسواق العالمية. وفي غضون سنوات قليلة قد تشهد الولايات المتحدة تناقصاً في الإمدادات الكافية، قد يؤدي إلى تكرار ارتفاعات الأسعار الهائلة في السبعينيات وأوائل الثمانينيات.

والأسباب هنا واضحة. فاستمرار تدني أسعار النفط (قبل أزمة الخليج الثانية وبعدها)، يزيد من سرعة اعتماد الولايات المتحدة على واردات النفط بتقليص الحوافز لأعمال التنقيب والتطوير الجديدة لأنها غير مجدية اقتصادياً، ويقلل من زخم الدعوة إلى التحفظ. كما أن اقتصاديات الدول الحديثة التصنيع والدول الأقل نمواً تنمو دون إعارة اهتمام بتحسين فعالية الوقود أو بناء مخزون احتياطي، أو إيجاد مصادر للطاقة البديلة. وأوربا الشرقية ليست الآن في وضع اقتصادي يمكنها من الاستثمار في مجالات أمن الطاقة، ولعلها لن تكون قادرة على ذلك في المستقبل القريب.

في الوقت نفسه تحد القضايا البيئية والاضطرابات العمالية من استخدام الفحم. وتبقى الطاقة المائية الكهربائية محدودة بسبب نقص الاستثمارات في هذا المجال خلال العقد المنصرم. كما أن عقدة الخوف من كارثة نووية، والمقولات المعروفة رمزاً باسم (نيمبي) والتي تعني «ليس في عقر داري» (Not In My Back Yard) قد أوقفت تطوير توليد الطاقة النووية في معظم البلدان. وربما يكون الغاز الطبيعي مصدر الطاقة الرئيسي الوحيد المتبقي لإسعاف الولايات المتحدة مؤقتاً إلى أن يتم تطوير بدائل اقتصادية مناسبة. وهنا أيضاً ربما تواجه الولايات المتحدة صعوبات، لأن الإنتاج قد وصل إلى ذروته ولا مجال لزيادته.

دروس من أزمة الخليج الثانية

من أهم الدروس الأساسية المستقاة من أزمة الخليج الثانية أن ارتفاع مستويات واردات النفط لا تعني ضمناً هشاشة وضع المستورد تجاه انقطاع تدفقه. فتنوع موارد العالم وتزايد مخزونات الحكومات (خاصة احتياطي النفط الاستراتيجي للولايات المتحدة) وآليات الاستجابة السريعة لانقطاعات إمدادات النفط، خفضت كثيراً من مخاطر الانقطاعات الفعلية.

وطوال العقد الماضي، انشغلت الدول الأعضاء في المنظمة الدولية للطاقة في تهيئة أنفسها لانقطاعات محتملة في الإمدادات. وتمخض عن ذلك التوصل إلى ترتيبات للتشاور عن كثب، أثبتت على نحو حاسم فاعليتها خلال أزمة الخليج الثانية. وقد تحسن خلال العقد الماضي نظام المشاركة الخاص بالمنظمة الدولية للطاقة، بحيث أصبح متاحاً للاستخدام في حال حدوث انقطاع رئيسي طويل في الإمدادات. غير أن المنظمة الدولية للطاقة، تقديراً منها للتأثيرات الخطرة المحتملة حتى للانقطاعات الصغيرة، أعدت في الآونة الأخيرة إجراءات للسحب المنسق المتعدد الجوانب والسريع من الاحتياطيات النفطية لمواجهة أي انقطاع يطرأ، بغض النظر عن حجمه. وتلك الإجراءات التي كانت جاهزة عندما بدأت المعارك في ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩١، كانت تتضمن السحب السريع من الاحتياطي، معززاً بتدابير أخرى مثل التحول إلى أنواع أخرى من الوقود وتقليص الطلب. وكان مأمولاً أن تعوض تلك التدابير إلى حد كبير عن أي انقطاع متوقع في الإمدادات النفطية الفعلية.

وبعد شهور من الاستعدادات المكثفة وتحليل قوى السوق، اتفق أعضاء المنظمة الدولية للطاقة في ١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩١ على أن تطرح المنظمة ٢,٥ مليون برميل من النفط يومياً إلى السوق العالمية بمجرد أن تبدأ المعارك في الخليج. وكان من المقرر أن يتم تحصيل نسبة ٨٠٪ من تلك الكمية من الاحتياطيات الاستراتيجية، والبقية عن طريق الاقتصاد في الاستهلاك.

لقد أثبتت العلاقات الثنائية القوية التي تربط الولايات المتحدة بالأقطار الرئيسية المنتجة أهميتها في تغطية الفجوة التي نشأت عن الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة في ٦ آب/ أغسطس ١٩٩٠ على صادرات الكويت والعراق من النفط البالغة ٤,٣ مليون برميل يومياً. وفي غضون أشهر قليلة استجابت السعودية، وعملياً كل المنتجين في العالم، لنداءات الولايات المتحدة لزيادة إنتاجهم إلى أقصى حد ممكن في سبيل منع

حدوث اضطراب مطول وخطير في النظام الاقتصادي العالمي. لقد كانت تلك المناسبة واقعة غير مسبوقة لتوافق المصالح بين منتجي النفط ومستهلكيه. فلم يشهد العالم في أعقاب الحرب العالمية الثانية سابقة عملت فيها الأمم عن قرب مع بعضها بعضاً لمنع وقوع كارثة اقتصادية كانت على وشك الحدوث، وكان من الواضح أنها ليست في صالح المنتجين ولا المستهلكين، صغاراً كانوا أم كباراً.

وكانت النتيجة حدوث أزمة كان فيها النقص المادي الفعلي محدوداً في كل الأسواق، باستثناء نقص الكميات الفورية في بعضها. ولم يقف المستهلكون في طوابير طويلة انتظاراً للحصول على الوقود، ولم يقنن الوقود، كما لم يجبر المستهلك على دفع زيادات خيالية على أسعار النفط. وبما أن الأمور جرت على ما يرام، فإنه سيصبح من الصعب إقناع المستهلكين بأن أمن الطاقة مصدر قلق دائم.

تأثيرات السعر تربك إدارة الأزمة

غير أن ارتفاع الأسعار إلى ما فوق ٤٠ دولاراً أمريكياً في منتصف تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٠ ـ لا بسبب أي نقص فعلي بل لتوقع حدوث انقطاعات مستقبلية ـ أظهر كيف أن سوق النفط العالمية أصبحت عرضة للتأثر الشديد باضطراب الأسعار نظراً للتقلبات الجامحة نتيجة للمضاربات في البورصة. ومع ارتفاع الواردات وتركزها في الشرق الأوسط، ازداد خضوع المستهلكين لتأثيرات الانقطاع، المتعمد أو العرضي، على الأسعار، وذلك في إطار سوق عالمية متقلبة تستجيب فوراً للأحداث العالمية. وليس من الضروري فعلاً أن يكون الانقطاع أكثر من مجرد تهديد محتمل لكي يتسبب في أزمة أسعار.

لو قامت دول الخليج بتوسيع طاقاتها التكريرية عالمياً إلى درجة تمكنها من التأثير في أسعار التكرير والتسويق والعرض، فإن الأخطار الاقتصادية ستتعاظم. ومن المعروف، إضافة إلى ذلك، أن الخليج يحتوي على ٣٠٪ من احتياطيات الغاز الثابتة في العالم[١٣]. وسوف يكبر هذا الرقم مع استمرار التنقيب، حيث ستستأثر دول الخليج مع نهاية القرن الحالي بقسم كبير من تجارة الغاز العالمية أيضاً.

إن تكامل أسواق الطاقة العالمية يعني حدوث هزات في الأسعار بغض النظر عن السرعة التي يمكن بها تعبئة الإمدادات البديلة. وقد تتمكن الولايات المتحدة مستقبلاً من تجنب طوابير السيارات التي تنتظر للحصول على الوقود كما حدث عام ١٩٧٤،

ولكنها لا تستطيع تجنب ارتفاع السعر. فالأحداث العالمية يتردد صداها بسرعة في الأسواق الفورية والآجلة والمستقبلية التي ظهرت بسرعة خلال العقد الماضي في كل من نيويورك ولندن وسنغافورة وغيرها. وغالباً ما يكون الخوف من أي اختناق في واحدة من أسواق الخام العالمية سبباً كافياً لجعل السوق تدخل في موجة شراء محموم. وعلى سبيل المثال لم تؤد مسائل مثل التلوث النفطي الذي حدث في ألاسكا في ربيع عام ١٩٨٩، وما تلا ذلك من حوادث في المنشآت النفطية للمملكة المتحدة في بحر الشمال إلى حدوث أية مشاكل حقيقية في العرض، لكن الخوف من حدوث نقص في الأسواق كان كافياً لرفع أسعار مؤشر أمريكي مهم هو خام غرب تكساس المتوسط بنسبة ٢٦٪ بين ٢٠ آذار/مارس و٢٠ نيسان/أبريل عام ١٩٨٩. ولذلك لم يكن من المستغرب أن يؤدي الخوف من هجمات عراقية على حقول نفط مهمة في السعودية، أو على شبكات نقله، إلى دفع المستهلكين والمكررين في مختلف أرجاء العالم إلى بناء مخزونات احتياطية ضخمة خلال خريف عام ١٩٩٠.

كلما تزايد اعتماد اقتصاديات الولايات المتحدة على النفط، زادت قابلية تأثرها بتقلبات الأسعار. فعلى مستوى الواردات الصافية في مرحلة ما قبل أزمة الخليج الثانية عام ١٩٩٠، كانت زيادة كل دولار على سعر برميل النفط الخام تمثل عبئاً إضافياً على اقتصاد الولايات المتحدة وزيادة إضافية في التحويلات المالية إلى موردي النفط قدرها ٦,١ مليون دولار يومياً. وحتى لو لم تستورد الولايات المتحدة قطرة واحدة من النفط، فإن اقتصاديات الأسواق الغربية يعتمد بعضها على البعض الآخر بحيث أن انقطاع الإمدادات عن الدول التي تعتمد بكثافة على النفط المستورد، كأوروبا الغربية واليابان، سوف يكون له أثر سلبي في مستويات التصدير والأسعار والإنتاج الإجمالي والوظائف في الولايات المتحدة.

الاستعداد لمواجهة وضع غامض

لكن هل تمكنت الحكومات المستهلكة من إدارة أزمة الخليج بشكل جيد؟ ولو بقيت الأسعار خلال السنوات القليلة القادمة أدنى مما كانت ستؤول إليه في ظل سياسات رفع أسعار أوبك بقيادة صدام حسين، فهل سيزداد شعور المستهلكين الزائف بالأمان؟

رغم أنه من المرجح أن يصبح المنتجون أكثر واقعية في تصرفاتهم، مما كانوا عليه في الماضي، فإن الدرس المستفاد من حرب الخليج الثانية هو أن أموراً لا يمكن التنبؤ

بها وغير متوقعة يمكن أن تحدث. وأنه من حسن الحظ أن مصالح المنتجين والمستهلكين تتطابق حالياً. ولكن على المستهلكين أن يدركوا تماماً أن المنتجين في الوقت الراهن يسعون وراء مصالحهم الخاصة بتأييدهم ارتفاعاً معتدلاً للأسعار يهدف إلى رفع الطلب العالمي على النفط، في مقابل أنواع الوقود الأخرى، وزيادة حصة أوبك في سوق النفط العالمية. ولا تستطيع الولايات المتحدة الافتراض بأن هذا التوافق للمصالح الذي لم يسبق له مثيل في فترة ما بعد الحرب سوف يستمر بشكل دائم، أو أن الضغوط السياسية أو الاقتصادية في الخليج، على المدى القصير، لن تظهر ثانية وتتجه بأوبك نحو رفع الأسعار.

غير أنه يجب على الولايات المتحدة ألا تركن إلى الاعتقاد بأن سياسة الطاقة وحدها، أو بعض المستويات السحرية من الاعتماد على الاستيراد، ستشكل وقاية ضد حدوث انقطاعات في الإمدادات المستقبلية أو ضد هزات الأسعار. فسياسات الطاقة القومية القوية يمكن أن تقلص بشكل هامشي من اعتماد الولايات المتحدة على نفط الشرق الأوسط، ولكن لا يمكن لتلك السياسات أن تبدل الحقائق الراسخة بأن اعتماد الولايات المتحدة على الاستيراد آخذ بالازدياد، وأن سياسات الطاقة لن تؤدي إلى التقليل من احتمال حدوث أزمة خليج أخرى في وقت ما. فذلك قد يحدث مرة أخرى في الواقع، ولا يستطيع أحد الآن معرفة الشكل الذي سيكون عليه الخليج في العقد القادم. ولكن من الواضح جداً أن على الولايات المتحدة وحلفائها بعد انتصارهم في الحرب أن يسعوا من أجل الحفاظ على السلم الذي أعقب الحرب. ويعني الحفاظ على السلام إصلاح الخلل في التوازنات الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية في المنطقة. ولا يعتقد أحد أن تحقيق هذا الأمر سيكون سهلاً أو سريعاً. فمما لا شك فيه أن أزمة الخليج الثانية أثارت غضباً في منطقة الشرق الأوسط من الممكن أن يبقى لسنوات طويلة قادمة.

إن ما تستطيع الولايات المتحدة وحلفاؤها القيام به هو تشجيع دول المنطقة التي تعيش في سلم مع بعضها البعض، وتنفق ثرواتها النفطية بطرق خيِّرة. ويجب علينا جميعاً أن ندعم أولئك القادة الذين لا يركزون على تمويل المغامرات الطائشة، وإنما ينكبون على رفع مستوى رفاهية شعوبهم. ويجب تقوية الروابط الأمنية الإقليمية، كما يجب أن تبادر شعوب المنطقة نفسها ـ بمساندة المجتمع الدولي ـ إلى إصلاح الخلل الاقتصادي الواضح بين أقطار الشرق الأوسط. ومن الممكن لمجلس تعاون خليجي

أكثر نشاطاً أن يوفر منبراً محتملاً وجاهزاً لتحقيق الاستقرار في منطقة الخليج. كما يمكن أن تكون الجامعة العربية قوة فعالة في معالجة مشاكل تفاوت الثروة.

ويجب على الولايات المتحدة وحلفائها العودة إلى تشجيع الاعتماد المتبادل بين المستهلكين والمنتجين، كما يجب عليها أن تكون حريصة على ألا تثير رد فعل يدعو إلى سياسات الحماية وكره الأجانب فيما يتعلق بارتفاع الواردات والاستثمارات الخليجية. فإلى جانب الإساءة إلى العلاقات مع دول صديقة موردة للطاقة، فإن ذلك سيسيء أيضاً إلى النمو الاقتصادي للولايات المتحدة. وعلى الولايات المتحدة أن تقيم علاقات ثنائية مع دول الخليج الصديقة وترعى هذه العلاقات بعناية، وأن تبقي الأبواب مفتوحة للاستثمارات الخليجية المستقبلية في التكرير والتسويق. ورغم أن البعض يرى أن مخاطر الاعتماد المتبادل ترجح كفة البديل، أي الاستقلال في مجال الطاقة، إلا أن تكلفة تحقيق ذلك الاستقلال، إذا كان يمكن تحقيقه أصلاً، ستكون مدمرة للنمو الاقتصادي المستقبلي للولايات المتحدة.

إن تحويل الثروة من المستهلكين إلى المنتجين العرب في العقد القادم نتيجة مبيعات النفط الإضافية سوف يخلق أيضاً فرصاً للتصدير أمام الدول ذات الاقتصادات المتقدمة. وسيكون الأمر متروكاً للولايات المتحدة لإيجاد الطرق الكفيلة بالاستفادة من تلك الأسواق الأكثر ضخامة. وكما أن الولايات المتحدة تستمر في الترحيب بالنفط والاستثمارات الأجنبية، فإنه من الواجب عليها العمل مع الدول المنتجة للنفط لمعالجة موضوع القيود على التجارة والاستثمارات الموجهة ضد المستثمرين والمصدرين الأجانب. وتأمل الولايات المتحدة في العمل مع دول الخليج من خلال الاتفاقية العامة للتعرفات والتجارة GATT (الكويت عضو كامل العضوية في الجات، ويفكر السعوديون في الانضمام إليها) ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، وعلى الصعيد الثنائي لتذليل العراقيل التي تقف في وجه التجارة والاستثمارات. وتعمل كل من الولايات المتحدة والمجموعة الأوربية واليابان على بعث القوة والنشاط في العلاقات مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية واضعة ذلك الأمر نصب أعينها.

لذلك فقد قامت الولايات المتحدة بإحياء حوارها الاقتصادي مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (عقد آخر لقاء ثنائي بين الطرفين في كانون الثاني/يناير ١٩٩١). وهناك اختلافات واسعة في نظرة كل من الولايات المتحدة ومجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى مسائل التجارة والاستثمار، وهو ما يجعل الاتفاق بينهما صعباً. فعلى سبيل المثال، من الممكن أن يتطلب التفاوض حول عقد اتفاقية استثمار

ثنائية من دول الخليج إلغاء المقاطعة العربية، ومعاملة المستثمرين الأمريكيين «معاملة المواطنين». وستكون مسألة منح الصناعات البتروكيماوية لدول مجلس التعاون معاملة خاصة وتفضيلية، نقطة رئيسية عالقة وشائكة في محادثات المجلس مع الولايات المتحدة، حول التجارة، وخاصة في ضوء معارضة الولايات المتحدة، خلال جولة مباحثات أوروجواي، السماح بمنح مثل تلك المعاملة. فعن طريق حث دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، من جهة، على الانضمام إلى جانب الولايات المتحدة بالتوقيع على اتفاقية الجات والسعي إلى وضع إطار رسمي لعقد مباحثات ثنائية حول الاستثمار والطاقة ومسائل التجارة الأخرى وفق جدول زمني محدد، فإنه يؤمل أن يكون من الممكن تحرير الاستثمار والتجارة بين الجانبين، وتقوية روابط أمن الطاقة مع بعض موردي النفط الرئيسيين للولايات المتحدة.

ومن جهة أخرى، فإن الحوار الرسمي متعدد الأطراف بين المستهلكين والمنتجين، بما في ذلك أوبك، قد يكون غير مثمر وينظر إليه على أنه خطوة باتجاه التدخل في السوق. وقد قامت الولايات المتحدة بإجراء حوارات ثنائية نشطة مع عدد كبير من الدول المنتجة، وهي تبحث عن وسائل لزيادة احتمالات عقد مفاوضات متعددة الأطراف بين المنتجين والمستهلكين. غير أن تلك المباحثات مصممة خصيصاً لتبادل المعلومات، وستستمر كذلك، وليست محادثات تتدخل مباشرة في قرارات السوق المتعلقة بالأسعار ومستويات الإنتاج. ولن تؤيد حكومة الولايات المتحدة الحوار مع المنتجين إلا إذا كان غير رسمي ودون مشاركة الأوبك.

على الولايات المتحدة أن تواصل التحضير لمواجهة أزمة نفط قد لا تحدث أبداً. ولكن في عالم يغرق في النفط الرخيص، فإن الجمهور العام لن يهتم كثيراً بأمن الطاقة، وقد يعترض على السعر الذي سيكلفه ذلك التحضير. ومع ذلك يجب تنبيه الجمهور إلى أن الولايات المتحدة لا تزال في خطر. ومرة أخرى، فإن قابلية التأثر، وليس الاعتماد على الواردات، هي المفتاح لمعرفة مدى حسن تجاوز اقتصاديات العالم للأزمات المستقبلية. وإن إمدادات الطاقة العالمية المتنوعة، وزيادة المخزونات الاستراتيجية الحكومية، وآليات الاستجابة السريعة لدى وكالة الطاقة الدولية لانقطاع إمدادات النفط، ستبقى وسائل فعالة لتقليل مخاطر الانقطاع الفعلية. وعلى الولايات المتحدة أن تستمر في دعم جهود حفظ الطاقة ورفع فعاليتها، إضافة إلى الاحتياطي النفطي الاستراتيجي، والذي يعتبر خير ضمان ضد أي انقطاع في الإمدادات مستقبلاً. وعلى

الولايات المتحدة أن تستمر في العمل مع حلفائها في وكالة الطاقة الدولية لتعزيز الأمن المتبادل.

والقلق الشعبي من التأثيرات السلبية للهيدروكربونات في البيئة قد يساعد مسؤولي الحكومة. فإن سياسات علاج قابلية تأثرنا بتقلب أسعار النفط، والغازات التي تتسبب بارتفاع حرارة الأرض، سياسات متماثلة، أي المزيد من الغاز الطبيعي والطاقة النووية، ومكاسب تقنين استهلاك الطاقة وزيادة فعاليتها. ولكن على الولايات المتحدة أن تقوم بعمل المزيد لتحقيق الترابط الضروري بين السياسات. والشيء الوحيد المفيد الذي فعله صدام حسين هو أنه جعلنا جميعاً نتيقن بأن الرضى عن النفس... ليس شيئاً خطيراً فقط، بل وباهظ التكاليف أيضاً.

الهوامش

(١) U.S. Department of Energy/Energy Information Administration, *International Energy Annual 1989* (Washington, D.C.: Government Printing Office [GPO], February 1991 [DOE/EIA- O219(89)]), p.99.

(٢) U.S. Department of Energy/Energy Information Administration, *International Petroleum Statistics Report* (Washington, D.C.: GPO, June 1991 [DOE/EIA-0520(91/06)]), pp. 34-35.

(٣) Marcus Wright, «Western Oil Concerns Are Negotiating with Iran to Develop Offshore Oil Fields, «*Wall Street Journal*, May 30, 1991.

(٤) غالباً ما تقسم عمليات النفط إلى فئتين: عمليات التنقيب والحفر ومعالجة الخام (فصل الماء أو الغاز عن النفط (Upstream). وعمليات النقل والتكرير والتسويق (Downstream).

(٥) DOE/EIA, *International Energy Annual* 1989, p.54.

(٦) DOE/EIA, *International Petroleum Statistics Report*, p.43.

(٧) Ibid., p. 2-3, 9; and DOE/EIA, *Petroleum Supply Monthly* (Washington, D.C.: GPO, June 1991 [DOE/EIA-109(91/06]), p.17.

(٨) DOE/EIA, *International Petroleum Statistics Report*, p.9.

(٩) Ibid., p.40.

(١٠) Ibid., pp. 39-41.

(١١) DOE/EIA, *International Energy Annual* 1989, p.42.

(١٢) DOE/EIA, *International Energy Outlook 1991* (Washington, D.C.: GPO, June 1991 [DOE/EIA- 0484(91)]), p.6.

(١٣) DOE/EIA, *International Energy Annual 1989*, p.99.

قراءات مقترحة

Askeri, Hossein, *Saudi Arabia's Economy: Oil and the Search for Economic Development*, Greenwich, Conn.: Jai Press, 1990.

Crystal, Jill, *Kuwait: The Transformation of an Oil State*, Boulder, Colo.: Westview Press, 1992.

Doran, Charles, and Buck, Stephen, eds., *The Gulf, Energy and Global Security Political and Economic Issues*, Boulder, Colo. Lynne Reinner, 1991.

Karshenas, Massoud, *Oil, State, and Industrialization in Iran*, Cambridge: Cambridge University Press, 1990.

Lesser, Ian O., *Oil, the Persian Gulf and Grand Strategy*, Santa Monica, Calif.: Rand Corporation, 1991.

Palmer, Michael, *Guardians of the Gulf: The Growth of American Involvement in the Persian Gulf*, 1833-1991, New York: Free Press, 1992.

Yergin, Daniel, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power*, New York: Simon and Schuster, 1991.

الفصل الثالث

التوازن العسكري: متغير أم ثابت؟

وليم لويس William Lewis

أجرى المحللون السياسيون والخبراء العسكريون دراسات عديدة بعد انتهاء الحرب لتقويم أسباب المتابعة الناجحة للحرب ضد العراق، وأهمية تلك الحرب بالنسبة إلى توازن القوى العسكرية والسياسية في الشرق الأوسط. لقد كانت الفرضية المنطقية الأساسية لسياسة الولايات المتحدة عند دنو الحرب تقوم على أن «دحر صدام حسين سيؤدي إلى إضعاف الثقة بالراديكالية وتقوية المعتدلين، وتعزيز الاستقرار الإقليمي»[1]. وترافق ذلك مع توقع الحكومة الأمريكية ظهور تفكير جديد في داخل الشرق الأوسط بشأن الضرورة الملحة لإيجاد تسوية سلمية للصراعات والحاجة إلى إنهاء انتشار أسلحة «الدمار الشامل».

استراتيجية ذات مسارين

دخلت الولايات المتحدة في استراتيجية ذات مسارين في محاولة للتقليل من نزعة العنف الكامنة التي ابتلي بها الشرق الأوسط. ويشتمل المسار الأول على اتخاذ مبادرات للحد من الأسلحة على نطاق واسع بغية تقييد تدفق الأسلحة التقليدية المتطورة على المنطقة إن لم يكن وضع حد لها. أما المسار الثاني فهو موجه نحو تعزيز المعاهدات الدولية التي تسعى إلى إزالة الأسلحة الكيماوية والبيولوجية من ترسانات جميع أعضاء المجتمع الدولي، والحد ـ إذا أمكن ـ من جهود العالم الثالث للحصول على قدرات نووية. لكن احتمالات إيجاد ضوابط فعالة هي مسألة غير أكيدة في أحسن الأحوال.

إن سباق التسلح الإقليمي، قد يكون من أعقد المسائل على الإطلاق. لقد اقترحت إسرائيل جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، ولكنها تصرّ على

تفتيش متبادل من قبل الفرقاء، وترفض الاعتماد على وكالة دولية أو وسيطة. بالمقابل، يصر العرب على أن اتفاقية منع الانتشار ووكالة الطاقة الذرية الدولية هما الأداتان لفرض القيود على برنامج إسرائيل النووي، من دون الاعتراف غير المعلن الذي يوفره التفتيش المشترك[٢].

وتوجد مشاكل مشابهة فيما يتعلق بشحنات الأسلحة التقليدية، سواء عن طريق البيع، أو المنح غير القابلة للرد (انظر مبيعات الأسلحة الفرنسية إلى المنطقة ـ جدول ٣ـ١). وتعتبر السيطرة على انتشار الأسلحة التقليدية مسألة معقدة لعدة أسباب:

(١) أن المشترين هم المتحكمون بالسوق.

(٢) أن الموردين الغربيين والشيوعيين بحاجة ماسة إلى العملات الصعبة، وإلى المشترين الأجانب من أجل المحافظة على صناعاتهم العسكرية في أعقاب انتهاء الحرب الباردة.

(٣) أن عدد الموردين من العالم الثالث قد ازداد خلال العقدين الماضيين، مما زاد من المنافسة على الحصص في الأسواق. وليس من المستغرب أبداً أن الموردين، سواء كانوا من القطاع الخاص أو الحكومي، حريصون على تحقيق وفورات في تكلفة الوحدة بزيادة صادرات منتجاتهم إلى الخارج.

لقد وضعت الولايات المتحدة عدة خطط لضبط التسلح من أجل كبح اندفاع دول الشرق الأوسط للحصول على الأسلحة التقليدية المتطورة، فضلاً عن قدرات الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والذرية. وفي ١٣ أيار/مايو ١٩٩١ شدد الرئيس بوش، مستخدماً حرب الخليج الثانية نقطة انطلاق لسياسة الولايات المتحدة بشأن الأسلحة الكيماوية، على مساندته لمؤتمر نزع السلاح الذي كان منعقداً في جنيف في تلك الفترة، بإعلانه عن عدة تدابير من جانب واحد لتسريع المفاوضات لمنع تلك الأسلحة. وتضمنت تلك التدابير التعهد رسمياً بنبذ استعمال الأسلحة الكيماوية (يصبح هذا النبذ نافذاً لدى سريان مفعول المعاهدة)، وضمان قيام الولايات المتحدة بتدمير جميع ما لديها من تلك الأسلحة في غضون عشر سنوات من سريان المعاهدة، واقتراح قيام جميع الأطراف «برفض الإتجار في المواد ذات العلاقة بالأسلحة الكيماوية مع الدول التي لا تنضم إلى المعاهدة»[٣]. وتلا تلك الخطوة بيان صادر عن مجموعة من الموردين الرئيسيين للمواد الكيماوية (الأسمدة وغيرها) ـ وهي ما تعرف بـ«مجموعة أستراليا» ـ إلى دول

العالم الثالث بأنهم ينوون مضاعفة جهودهم لمراقبة المبيعات والسيطرة عليها وذلك في سبيل التقليل من احتمالات استخدام منتجاتهم «لأغراض محظورة».

وقد تم كذلك اقتراح الحد من إرسال الأسلحة التقليدية إلى الشرق الأوسط في العديد من الندوات. فقد أوصى رئيس وزراء المملكة المتحدة بإعداد سجل دولي، تحت إشراف الأمم المتحدة على ما يفترض، لمراقبة مبيعات الأسلحة[٤]. وفي ٢٩ أيار/مايو ١٩٩١ دعا الرئيس بوش إلى تجميد حيازة صواريخ أرض ـ أرض الجديدة وإنتاجها وإجراء التجارب عليها في الشرق الأوسط. كما اقترح أيضاً إجراء مشاورات مكثفة بين الموردين الرئيسيين في سبيل التوصل إلى اتفاقية تتعلق «بضبط النفس الجماعي» في بيع الأسلحة المتطورة لدول المنطقة. (كما أن الرئيس ربط مبادرته باقتراح يحظر إنتاج الأسلحة النووية في المنطقة ويدعو إلى وضع جميع المرافق النووية فيها تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية). ولكي لا يتفوق عليها أحد، فإن الحكومة الفرنسية دعت إلى إعداد سجلات دولية لمبيعات الأسلحة للتأكد من وجود «توازن معقول» للمتطلبات الدفاعية للعالم الثالث، ومهمة هذه السجلات مراقبة المحاولات الرامية إلى الإخلال بموازين القوى الإقليمية.

لقد فُرضت العقوبة القصوى للحد من التسلح ضد العراق على أثر حرب الخليج الثانية. فتحت إشراف مجلس الأمن الدولي، كان على العراق أن يقوم بتدمير كل مخزوناته من الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والنووية، وجميع قدراته الإنتاجية. وإضافة إلى ذلك قام مجلس الأمن بالتصويت على فرض حظر شامل للسلاح على العراق وذلك في ١٨ حزيران/يونيو ١٩٩١، ويطلب هذا القرار من الدول الأعضاء إبلاغ الأمين العام بالتدابير المتخذة لضمان عدم قيام مواطنيها وشركاتها بتزويد العراق بمعدات عسكرية، بما في ذلك التكنولوجيا والآلات التي يمكن أن تستخدم لأغراض عسكرية[٥].

ورغم الجهود المكثفة التي تقوم بها الولايات المتحدة وغيرها من الموردين، فإنه يبدو أن شهية حكومات الشرق الأوسط للحصول على المزيد من الأسلحة المتطورة لن تتراجع خلال عقد التسعينيات. وكل ما فعلته حرب الخليج الثانية هو مجرد إخفاء حقيقة أنه في مستهل الأزمة وخلال الفترة التي تلتها مباشرة، شهدت المنطقة صراعات وأزمات متواصلة، تجسد حالة عدم الاستقرار المتأصلة في الشرق الأوسط. وقد تراوحت هذه الصراعات من الحروب الأهلية في إثيوبيا والصومال، إلى الإطاحة بالنظام التشادي المعادي للرئيس الليبي معمّر القذافي، إلى الاشتباكات المتقطعة بين

القوات المغربية المتمركزة في الصحراء الغربية وقوات جبهة البوليساريو. وفي المناطق الأخرى، كان لبنان يكتنفه عنف داخلي، كما هو الحال في موريتانيا، واستمرت الأوضاع في التدهور في الضفة الغربية وغزة، وعلى طول الحدود العراقية مع إيران وتركيا. وحيثما حاولت الحكومات التعامل مع تنامي الاستياء الشعبي، من خلال إصلاحات هيكلية، كما هو حاصل في الجزائر والمغرب والأردن وتونس، ظل توازن القوى السياسية دقيقاً مع انتهاء حرب الخليج الثانية.

والمفارقة هي أن الطبيعة الهشة للمنطقة، إضافة إلى انتهاء الحرب الباردة، أدّت إلى نشوء وضع دينامي يضمن حتماً فشل الجهود المبذولة لإنهاء سباق التسلح في الشرق الأوسط. ومن المحتمل أن يتّبع قادتها استراتيجية تقوم على الاعتماد على النفس وذلك لملء الفراغ الناشىء عن غياب الضمانات التي تقدمها قوة كبرى راعية. وقد برزت عدة عوامل لعبت دوراً متزايداً في الموضوع:

- إن التحول الذي طرأ على بنية الأمن الدولية في أوربا وآسيا، زاد من اندفاع منتجي الأسلحة للاستفادة من سوق الشرق الأوسط.
- إن بحث حكومات المنطقة عن ضمان للأمن لن يتحقق إلا عبر واحد من طرق ثلاثة:

(١) ترتيبات أمنية جماعية مع «قوى كبرى» خارجية. (٢) حل النزاعات بالطرق السلمية. (٣) حيازة الأسلحة التي توفر تفوقاً رادعاً واضحاً. (لا توجد «قوة» خارجية مستعدة لتوفير ضمانات أمنية غير محدودة).

- ومن الأمور المهمة الوضع الدينامي المرتبط بانتشار أسلحة الدمار الشامل (الكيماوية والبيولوجية والنووية) والأسلحة التقليدية المتطورة التي تقترب من أسلحة الدمار الشامل في فتكها.
- ومن المهم أيضاً ذلك المثال الذي ضربته الولايات المتحدة باستخدام التكنولوجيا المتقدمة لهزيمة المؤسسة العسكرية العراقية، وإذا لم يتوفر السند الخارجي، فإن الاعتماد على النفس سيجعل دول المنطقة مضطرة لحيازة قدرات تكنولوجية متقدمة حديثة.

إن انتشار القدرات العسكرية، وليس اقتصارها على طرف واحد، هو احتمال وارد

بوضوح في المستقبل القريب. وتلك دلالة سوف تؤدي في كل الاحتمالات إلى حدوث تغير مهم في البيئة الأمنية للشرق الأوسط. ورغم التصريحات الطنانة التي يدلي بها قادة أوربا والولايات المتحدة، فإنه لا توجد أسباب منطقية كافية تدعونا إلى الاعتقاد بأن حكومات المنطقة سوف «تهتدي» بمواعظ القوى الخارجية. وقد لاحظ أحد المتخصصين في هذا الحقل أن «الأسلوب التكنولوجي لإعاقة انتشار الأسلحة لا يشكل بحد ذاته عائقاً فعالاً لأنه لا يعالج الأسباب الداعية إلى الانتشار»[٦]. وفوق ذلك كله فإن مبادرة الولايات المتحدة للحد من انتشار الأسلحة التقليدية تفتقد إلى المصداقية. فبالإضافة إلى الإمدادات الخاصة التي تقدمها حكومة الولايات المتحدة لأصدقائها وحلفائها المفضلين في المنطقة، فإنها تقترح أن تسترشد بالمعايير التالية الغامضة على نحو متعمد، والمتعلقة بميثاق سلوك الموردين، أي فرض قيود على الأسلحة التي تضيف «قدرات عسكرية معقدة جديدة» إلى المنطقة، والتي تزيد قدرة الدولة على استخدام قوتها العسكرية خارج حدودها، والتي تساهم في زيادة اختلال التوازنات الإقليمية أو تشجع على البناء العسكري التنافسي، والتي تضع «عبئاً شديداً على الاستقرار السياسي للدول المتلقية». إن تلك المعايير بالية ومهترئة، وإذا ما تم تبنيها بشكل كامل، فإنها سوف تؤدي إلى تآكل مصداقية جهود الولايات المتحدة لتقييد البناء العسكري المتزايد في الشرق الأوسط[٧]. فهي تقترح عملية دبلوماسية تمنع تفاقم الأمور، فيما يسعى المسؤولون في واشنطن وغيرهم من الفرقاء المعنيين إلى إنشاء موازين سياسية عسكرية جديدة في المنطقة. ومن جانبها فإن حكومات المنطقة ستحاول تجنب القيود المفروضة من الخارج، وستسعى إلى التفوق على منافسيها من خلال الحصول على التكنولوجيات العسكرية المتقدمة (انظر جدول ٣ ـ ٢). وتشمل الدوافع الأخرى مزيجاً من العداوات التقليدية، وفي بعض الحالات محاولة تحقيق الهيمنة الإقليمية.

في الأقسام التالية من هذا البحث، نقوم بدراسة دور النظم التكنولوجية وأنظمة التسلح المختلفة في الإخلال بالميزان العسكري في المنطقة، بالإضافة إلى استراتيجيات بديلة يمكن تبنيها للحد من التسلح.

الجدول ٣ ـ ١ : الاسلحة الفرنسية المرسلة إلى العراق ١٩٨١ ـ ١٩٨٨

السلاح	نوع السلاح	العدد المرسل
ميراج إف ـ آي سي	مقاتلة معترضة	١٤٣
إيه إم إكس ـ ٣٠ رولاند	عربة مسلحة بصواريخ مضادة للطائرات	١٠٥
إيه إم ـ ٣٩ إكزوست	صواريخ مضادة للسفن	٧٣٤
أرمات	صواريخ مضادة للرادارات	٧٠٨
إيه إس ـ ٣٠ إل	صواريخ مضادة للسفن	١٢٠٠
هوت	صواريخ مضادة للدبابات	١٦٠٠
ميلان	صواريخ مضادة للدبابات	٤٨٠٠
رولاند ـ ٢	صواريخ أرض ـ جو	١٠٥٠
آر ـ ٥٣٠	صواريخ جو ـ جو	٢٥٧
آر ـ ٥٥ ماجيك	صواريخ جو ـ جو	٥٣٤

المصدر: Source: Office of Technology Assessment, from data in Stockholm International Peace Research Institute, SIPRI Yearbooks, 1970 through 1990, *Armaments and Disarmament.*

جدول رقم ٣ ـ ٢: شحنات الأسلحة إلى العالم الثالث، ١٩٨٣ ـ ١٩٩٠.
اتفاقات مع أبرز الدول المتلقية (بملايين الدولارات).

الدرجة	المتلقي	قيمة الاتفاق ١٩٨٣ ـ ١٩٨٦
١	السعودية	٢١٨١٩
٢	العراق	٢٠٤٩٠
٣	الهند	٩٢٦١
٤	إيران	٨٩٤٠
٥	سوريا	٧٢٣٥
٦	فيتنام	٦٧٠٠
٧	كوبا	٦٦٨٥
٨	مصر	٥٨١٢
٩	أنجولا	٥١٥٥
١٠	ليبيا	٥٠٣٠
		١٩٨٧ـ١٩٩٠
١	السعودية	٦٨٤٩٥
٢	أفغانستان	١٠٩٢٠
٣	إيران	٩٩٩٠
٤	العراق	٩٩٦٥
٥.	الهند	٧٥٠٥
٦	مصر	٧٠٤٠
٧	كوبا	٥٩٢١
٨	أنجولا	٥٧٧٥
٩	فيتنام	٥٦٨٠
١٠	سوريا	٥٥٩٠
		١٩٨٣ـ١٩٩٠
١	السعورية	٥٧٣٢٣
٢	العراق	٣٠٤٥٥
٣	إيران	١٨٩٣٠
٤	الهند	١٦٧٦٦
٥	أفغانستان	١٤٢٣٥
٦	مصر	١٢٨٥٢
٧	سوريا	١٢٨٢٥
٨	كوبا	١٢٦٠٦
٩	فيتنام	١٢٣٨٠
١٠	أنجولا	١٠٩٣٠

المصدر: U.S. Government Arms Control and Disarmament Agency, (Washington, D.C.: GPO, 199), p.32.

التكنولوجيا المطلوبة

إن لعملية التصنيف فيما بعد حرب الخليج الثانية بعدين: سياسي وعسكري. يتضمن البعد الأول مجموعة من التحالفات السياسية ـ العسكرية الجديدة، والجهود التي بذلتها أطراف متعددة غير إقليمية للمساعدة في حل الصراعات المحلية التي طال أمدها. وعلى الصعيد العسكري المحض يقوم مختلف خبراء الأمن ـ بمن فيهم محللو الشؤون الدفاعية الأمريكية ـ بدراسات مكثفة «التقييم المعارك» (after action). وليس من المستغرب أن تعكس تلك التحليلات والتفسيرات المصالح الخاصة للحكومات والخبراء المعنيين بها مباشرة. لذلك فمن المتوقع أن يحدث بعض التحريف في بعض الجوانب. فقد توصلت مجموعة من المخططين الاستراتيجيين في الأوساط الدفاعية الأمريكية إلى خلاصة مفادها أن تجربة حرب الخليج الثانية فريدة من نوعها، وأن بنية القوات الأمريكية وانتشارها يجب ألا يستندا إلى نتيجة عمليات عسكرية سابقة في تلك المنطقة.

إن أكثر ما لفت نظر معظم المحللين هو الدور الذي لعبته التكنولوجيا المتقدمة في تحديد نتيجة الحرب. فمن المنظور الأمريكي، بينت الحرب أن التكنولوجيا المتطورة أفضل من نظيرتها الأقل تطوراً، وأنه يجب تشجيع الدوائر الدفاعية الأمريكية على تطوير تقنيات أكثر تقدماً لنشر القوات في مرحلة لاحقة من هذا العقد. وتعتنق المؤسسة العسكرية السوفيتية وجهة النظر هذه، ولكن يقال بأنها تواجه الحاجة إلى إعادة النظر في مبدئها القديم، الذي يشدد على استخدام المشاة والمدرعات التي تساندها المدفعية الثقيلة. وفي العراق أدت السيطرة الجوية للتحالف وسرعة التحركات الأرضية إلى تحييد نظم القيادة والسيطرة ببغداد إلى حد كبير، وعوضت عن الميزة العددية الظاهرة التي يتمتع بها العراق في العربات المدرعة والدبابات وقطع المدفعية(٨). وسوف يكون لذلك تأثير كبير في التخطيط المستقبلي لصدام حسين أو من سيخلفه.

إن إسرائيل مضطرة إلى إعادة تقييم قدرة سلاحها على الردع، حتى لو كان لديها ترسانة نووية لا تعترف بوجودها. فقد استطاعت بغداد، باستخدام أنظمة صواريخ يعود تاريخها إلى الخمسينيات، أن تهاجم مراكز مدنية رئيسية في إسرائيل مجبرة سكانها على ارتداء الأقنعة المضادة للغازات تحسباً لهجمات بالأسلحة الكيماوية، وعلى الاحتماء بالملاجىء، أو الهرب إلى المناطق الريفية المجاورة. ومن المفارقات الساخرة، أنه على الرغم من أن التكنولوجيا الغربية تتجه اليوم نحو أنظمة الإطلاق دقيقة

التصويب التي لا تتسبب إلا في أضرار مدنية محدودة في منطقة الهدف، فإن الحكومات في الشرق الأوسط مستعدة للحصول على صواريخ أرض ـ أرض قادرة على تحقيق الرعب الشامل. ويخلق هذا الوضع معضلة صعبة للولايات المتحدة ولمورِّدي الأسلحة الآخرين. فإما أن يقوم هؤلاء بوضع قيود على نقل التكنولوجيا، وبالتالي السماح بالاستخدام العشوائي لصواريخ أرض ـ أرض القديمة، أو تحسين الدقة على أمل أن تقوم الحكومات بحصر أهدافها بالمنشآت العسكرية المعادية.

لقد قررت إسرائيل اتباع استراتيجية مزدوجة عبر استثمار موارد إضافية في مجال الدفاع المدني، مع التعجيل بإنجاز برنامج البحث الدفاعي الجوي التكتيكي أو (Arrow) بدعم مالي وتكنولوجي من الولايات المتحدة. فمخططو الدفاع الإسرائيليون، الذين يعملون على أساس «أسوأ الاحتمالات»، مجبرون على افتراض أن هناك زعماء آخرين مماثلين لصدام حسين، ومستعدين لتحمل التكاليف التي تصاحب حرباً شاملة. وكما يشير أحد محللي الشؤون الدفاعية الإسرائيليين قائلاً: «إذا فشل الجهد المبذول حالياً للتوصل إلى تسوية شاملة في الشرق الأوسط ـ والتي يجب أن تشتمل على ترتيبات للحد من التسلح ـ فإنه سيصبح من غير الممكن الحديث عن ردع تقليدي، لأن تلك الحرب ستكون آخر حرب رئيسية في الشرق الأوسط يتم فيها القتال بالأسلحة التقليدية»[٩].

تختلف المنطلقات والحاجات لدى معظم حكومات الشرق الأوسط اختلافاً ملموساً عن تلك الخاصة بنظيراتها الغربيات. فدول المنطقة تنظر إلى متطلباتها العسكرية في إطار تهديدات تحيط بها من كل الجوانب. فمثلاً تشعر تركيا بأنها مهددة عملياً من قبل العديد من جيرانها، وخاصة العراق وإيران وبلغاريا، وتبدي سوريا مخاوفها من لبنان وتركيا وإسرائيل والعراق. وعلى غرار ذلك، فإن على السعودية أن تكيِّف استراتيجيتها الأمنية على أساس ميزان القوى المتغير الذي يشمل إيران والعراق واليمن، وغيرها من الدول إذا أخذنا بعين الاعتبار مسؤولياتها الدينية. ويشعر الأردن بأنه محاط بعدد من الأعداء المحتملين. ونتيجة لذلك فإن الجميع يسعون إلى تأمين وسائل إضافية لأمنهم عبر دول راعية خارجية. ومن جانبها فإن الولايات المتحدة مستعدة للعب دور الحَكَم العسكري الأعلى في منطقة الخليج، إذا ما تمت الاستجابة لشروطها المسبقة التي تتضمن قواعد لقواتها البحرية ومناورات عسكرية مشتركة على أساس دوري، وبيع أنظمة أسلحة متقدمة، والتخزين المسبق للمعدات العسكرية الأمريكية في قواعد محلية. غير أن الحلفاء الخليجيين سيصرون بالطبع على حيازة تكنولوجيا عسكرية تعطيهم تفوقاً في

مواجهة الأعداء المحتملين. ومن المفارقات أن بعض دول المنطقة تسعى فعلاً لتنويع مصادر تسلحها لتظهر عدم اعتمادها الكلي على الولايات المتحدة.

ومن المتوقع أن تدخل الخدمة خلال التسعينيات مجموعات واسعة من التكنولوجيا العسكرية في الغرب، وسوف يسعى العديد من الزبائن والحلفاء في الشرق الأوسط للحصول عليها. ومن هذه الأسلحة ـ التي لا تزال قيد التصميم أو التي دخلت مرحلة الإنتاج ـ متفجرات الوقود الجوية، ونظام مهاجمة الأهداف متناهي الدقة، والقذائف العنقودية سادرام (Sadram). وتفي تلك الأسلحة بثلاثة متطلبات أساسية لخوض الحرب التقليدية بكفاءة ـ تعزيز المدى، والدقة، والقدرة التفجيرية ـ بما يتيح للقادة الميدانيين القدرة على تحطيم حشود فرقة مدرعة كاملة للعدو بقذيفة واحدة[١٠]. ورغم أن تلك المعدات الحديثة لن تكون جميعها جاهزة للانتقال إلى الشرق الأوسط، فإن هناك جيلاً ثانياً من التكنولوجيات المتوافرة والتي تبشر بتعزيز القدرات العسكرية المحلية. ومن الأنظمة المهمة في هذا المجال نظام التوجيه الشامل بواسطة الأقمار الصناعية Global Positioning Satellite والمصممة أصلاً لتوفير بيانات عن المواقع الجغرافية لقوات الولايات المتحدة. ويمكن الآن ربط هذا النوع من أجهزة الاستقبال بأنظمة صواريخ أرض ـ أرض، مما يزيد كثيراً من دقة تصويبها. ولو كانت تلك الأجهزة متوافرة للعراق أثناء حرب الخليج الثانية، لكانت صواريخ سكود ومشتقاتها قد حققت أهدافها بدقة تصل إلى مسافة تتراوح بين ٥ و١٠ أمتار[١١]. وهكذا كان يمكن أن تصبح مستودعات الولايات المتحدة، ومراكز القيادة والتحكم الخاصة بها، وحشود التشكيلات العسكرية، تحت مرمى الهجمات الصاروخية المباشرة.

وإدراكاً من حكومات الشرق الأوسط بأن التكنولوجيا بشقيها العسكري ومتعدد الاستخدام تشكل عاملاً أمنياً مهماً في بيئة دولية تمر بتحولات دراماتيكية، فإنها ستسعى حتماً إلى تقوية قدراتها الردعية والقتالية وهي تحمل في أذهانها أولويات لإحراز ما يلي:

- الربط بين المتطلبات المدنية والعسكرية في سبيل خفض تكاليف الحصول عليها وتشغيلها، بالإضافة إلى التغلب على القيود الغربية الخاصة بنقل التكنولوجيا.

- التأكيد المتكرر على رفع كفاءة أنظمة المراقبة والإنذار المبكر (بما في ذلك المراقبة الفضائية)، وتأمين القيادة والتحكم، والعمليات الاستخبارية المتقدمة، ومعالجة البيانات.

- مُضاعِفات القوة مثل صواريخ كروز.
- الأنظمة التي تعزز نسب احتمالات إصابة الهدف وتفادي النيران المعادية (أنظمة تحديد التضاريس الأرضية والرؤية الليلية، إلخ).
- أنظمة الدفاع الصاروخية.

ويمكننا أن نتوقع أيضاً أن تسعى الكثير من حكومات الشرق الأوسط للحصول على التكنولوجيا الجديدة اللازمة لتطوير النظم العسكرية الأقدم عهداً، فيما تحاول تحسين مستويات الاستيعاب والأداء لدى الأفراد العسكريين المحترفين، وأن تسعى أيضاً لتبني الاستراتيجيات المبتكرة اللازمة لتأمين الأداء الفعّال للتكنولوجيات الجديدة في ساحة المعركة.

الأسلحة المتطورة: الصواريخ

قبل بدء المعارك في ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٩١، كان أحد المخاوف الرئيسية لدى القادة العسكريين للتحالف احتمال قيام بغداد بشن هجمات بأسلحة كيماوية على قوات التحالف. وكان القادة الأمريكيون يخشون من إمكانية فشل تدابير الإنذار المبكر والملابس والمعدات الواقية. وكانت تلك المخاوف تنطلق من الاعتقاد الراسخ بأن النظام الذي استخدم الأسلحة الكيماوية ضد إيران، بالإضافة إلى استخدامها ضد مواطنيه الأكراد لن يتوانى عن خرق بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ الذي يمنع استخدام هذا النوع من الأسلحة. وقد تنبه عدد من القادة الغربيين، متأخرين بعض الشيء، إلى الخطر، وحذروا من أن ردهم على ذلك سيكون قاسياً[١٢]. وفي النهاية، لم يستخدم صدام حسين الأسلحة الكيماوية لأسباب عدة: (١) أن فائدتها العسكرية محدودة ضد قوات التحالف، من وجهة نظر تكتيكية. (٢) اتخاذ قوات التحالف التدابير الدفاعية اللازمة ضدها. (٣) تهديد الحلفاء برد تصعيدي.

ومع دوران رحى الحرب في الخليج، تبين أن أكثر أسلحة العراق فعالية هي صواريخ سكود (Scud) المتحركة غير الدقيقة، التي يصعب تحديد مواقعها. فاستخدام الأسلحة الكيماوية أو النووية لم يكن وارداً، ما دامت القوات الأمريكية مشاركة في الحرب. غير أن استخدام العراق لصواريخ سكود ضد إسرائيل كان بمثابة بيان سياسي يحمل مضامين بعيدة الأثر لأنظمة الحكم العسكرية.

لقد شككت هجمات صدام حسين الصاروخية على المراكز المدنية الإسرائيلية في

التأثير الرادع للترسانة النووية الإسرائيلية. فاللجوء إلى الرد النووي من قبل إسرائيل كان من شأنه أن يثير عاصفة من الانتقادات الدولية وكان من الممكن أن يؤدي إلى تحطيم ترابط التحالف الذي شكلته الحكومة الأمريكية. وعلاوة على ذلك فقد كان من الممكن أن تنجو الصواريخ العراقية أرض ـ أرض المتحركة من الرد الإسرائيلي، وكان من المتوقع وقوع إصابات جسيمة في المراكز المدنية الإسرائيلية لو كانت مزودة برؤوس حربية كيماوية وبيولوجية. لقد طرحت حرب ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ بالفعل أسئلة في بعض الأوساط حول التأثير الرادع أو المخيف للترسانات النووية. وقد شعر بعض المراقبين أنه يمكن للصورايخ المزودة برؤوس كيماوية أو تقليدية أن تستخدم مستقبلاً كوسائل للردع المضاد ـ بمعنى أنها ستزيد التكلفة البشرية والمادية التي ترتبط بتجاوز الحاجز النووي في حالات الصراع.

إن إدخال صواريخ بالستية ذات مدى أطول ودقة أكبر، مقروناً بالجهود الحثيثة الرامية إلى تطوير أسلحة كيماوية وبيولوجية محلية، دفع المحللين الغربيين إلى مراجعة الحسابات المستخدمة تقليدياً لقياس توازن القوى العسكرية في المنطقة. ورغم استمرار أهمية حجم الكثافة السكانية، والكفاءة التكنولوجية والدبابات والطائرات والمدفعية، فإن القدرة على تجنب أنظمة الإنذار المبكر، واختراق المجال الجوي للعدو، وإنزال ضربات شديدة بالسكان المدنيين والتشكيلات العسكرية باستخدام أسلحة «الرعب»، قد اتخذت وزناً نوعياً أكبر. لقد أصبحت الصورايخ هي «مضاعِفات القوة» المفضلة.

ربما تصبح السنوات العشر القادمة أكثر الفترات خطراً على أمن دول الشرق الأوسط واستقرارها. ومن المفارقات أنه بينما تنهمك الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد السوفيتي السابق، في مفاوضات تهدف إلى صياغة قوانين لإنهاء الحرب الباردة عن طريق تخفيض الأسلحة الفتاكة، فإن الاتجاه يميل، في المنطقة الواقعة جنوباً، لصالح تكديس أنظمة التسلح الجديدة. لقد أخذت الاهتمامات الأمنية لدى أوربا تتحول بعيداً عن محور الشرق والغرب، لكي تتركز على منطقة الشرق الأوسط السريعة التقلب. وقد أفاد أحد المديرين السابقين لوكالة الحد من التسلح ونزع السلاح، التابعة للولايات المتحدة، خلال مؤتمر دولي عقد في نيسان/أبريل ١٩٨٩ أنه:

> «في الغرب، وبالتأكيد في الولايات المتحدة، لم نحدد ماذا نريد وما النتائج التي نتوخاها من ضبط التسلح. ومن العوامل التي تعقّد تقييم النتائج المرجوة، مشكلة انتشار الأسلحة ونظم الإطلاق

> خارج حلف وارسو وحلف شمال الأطلسي. وبينما يتحرك حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو قُدماً للتفاوض حول خفض الأسلحة التقليدية، تقوم دول أخرى بالتسوق لشراء الصواريخ الحديثة والرؤوس الحربية والنووية التي يمكن تركيبها في تلك الصواريخ. فأي عالم سيكون لدينا بعد عشر سنوات من الآن؟ إذا اتفق حلف وارسو وحلف الأطلسي على جولة أولى من التخفيض وتحقيق توازن عسكري تقريبي في أوربا، فيما تحقق خمس دول صغيرة أو ست أو سبع أو ثمان شهرة سيئة عالمياً بسبب حيازتها عدداً قليلاً من الأسلحة النووية(١٣).

رغم أن بلغاريا، جارة تركيا، تبقى بالنسبة إليها مصدراً تقليدياً للقلق، فإن العراق وسوريا، وإلى حد ما إيران، هي الأطراف التي تشكل أكبر خطر محتمل على سلامة الأراضي التركية. وبالمثل، تنظر كل من اليونان وإيطاليا بالإضافة إلى تركيا، بشيء من الخوف، إلى انتشار أنظمة الإطلاق الحديثة لدى الدول الواقعة على طول السواحل الجنوبية للبحر المتوسط. فهذه الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي لا تمتلك أنظمة الإنذار المبكر، أو الدفاعات الجوية، أو القدرات الانتقامية اللازمة التي تمنحها الثقة بقدرتها على ردع «الخطر القادم عبر الأفق» من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كذلك فإن كبار المخططين العسكريين في موسكو مجبرون على مواجهة الحقائق العسكرية التي تتطور بسرعة في المنطقة التي سمّوها «الشرق الأوسط الأكبر». وتشمل هذه المنطقة ثلاث دول مسلحة تسليحاً نووياً، هي إسرائيل والهند وباكستان، إلى جانب دول أخرى شرعت في برامج مشابهة، بالإضافة إلى الدول التي تتراكم لديها مخزونات من الصواريخ البالستية متوسطة المدى، وأجيال جديدة من الطائرات الهجومية. ومن الأمور التي لا يمكن لموسكو أن تتجاهلها تنامي الصحوة الإسلامية في كل من دول آسيا الوسطى ودول الشرق الأوسط الواقعة على حدود الاتحاد السوفيتي السابق. وعلى غرار الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى، فإن على موسكو أن تطور لنفسها استراتيجية شاملة للتعامل مع ميزان القوى المتغير في «الشرق الأوسط الأكبر». وفوق ذلك ربما تفقد موسكو وعدد من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق السيطرة على الصادرات العسكرية التي يجريها متعهدون عسكريون محليون ومتعاملون في السوق السوداء.

إن عامل الصواريخ فريد أو جديد على المنطقة بالنسبة إلى المراقب العادي. ولكن

في الواقع لا تعتبر صواريخ أرض ـ أرض أو الأسلحة الكيماوية، حديثة العهد في الشرق الأوسط. فقد زودت موسكو القوات المسلحة السورية والمصرية بالصورايخ متوسطة المدى منذ منتصف السبعينيات. ومن المعلوم أن مصر استخدمت أسلحتها الكيماوية ضد القوات اليمنية في الستينيات. وفي الأمس القريب وافق الرئيس الليبي العقيد معمر القذافي على الاستخدام المكثف للأسلحة الكيماوية خلال محاولته في أوائل الثمانينيات ضم تشاد. ومما جعل المنطقة أكثر تقلباً هو الطبيعة المتغيرة لهذه الأسلحة وتزايد عدد الدول التي لديها وسائل للحصول عليها[١٤].

وبحلول منتصف السبعينيات كان لدى مصر والعراق وإسرائيل وليبيا وسوريا صواريخ بالستية في ترساناتها العسكرية. وقد حصلت ثلاث دول أخرى، هي إيران والسعودية واليمن، على صواريخ من هذا النوع منذ ذلك الحين. إن ازدياد عدد المصادر الأجنبية الراغبة في جعل منتجاتها ومعرفتها التكنولوجية في متناول الدولة المستعدة لدفع الثمن بالعملة الصعبة لحيازة تلك الأسلحة، يعني عملياً أن أيّ دولة في الشرق الأوسط لديها الرغبة في إضافة الصواريخ إلى ترسانتها تستطيع بسهولة تحقيق ذلك الهدف.

وحتى وقت قريب كانت أغلبية الدول في الشرق الأوسط مجبرة على الاعتماد على مصادر غير إقليمية للحصول على صواريخ أرض ـ أرض. ومع بداية عقد التسعينيات أصبحت دول عديدة في وضع يمكنها من تصنيع الأنظمة الخاصة بها، وإن يكن بمساعدة مستشارين ومهندسين وتقنيين أجانب. ومن بين الدول العربية، يبدو أن العراق استطاع تحقيق تقدم ملموس في هذا المجال حيث استطاع نشر واستخدام صواريخ «الحسين» التي يصل مداها إلى ٦٥٠ كيلومتراً، وأنظمة يصل مداها إلى ٩٠٠ كيلومتر في حربه ضد إيران. وقد ردت إسرائيل بصاروخ أريحا ـ١ الذي يبلغ مداه ٥٠٠ كيلومتر، وأريحا ـ ٢ الذي يصل مداه إلى ١٤٥٠ كيلومتراً. ولم تقتصر تلك الإنجازات على الشرق الأوسط فقط، (انظر الجدول ٣ـ٣). وبالنظر إلى العلاقة التداخلية في مجال أبحاث الصواريخ في العالم الثالث ـ بما في ذلك المشاريع المشتركة وتبادل التكنولوجيا ـ فإن الدافع إلى التعاون الإقليمي في هذا المجال نما باطراد خلال العقد الماضي. وكانت محاولة العراق لمشاركة الأرجنتين في تطوير صواريخ كوندور II البالستية، المصممة لحمل رأس حربي زنته ١٠٠٠ رطل مسافة ٩٠٠ كيلومتر، مثالاً على ذلك التعاون الذي فشل نتيجة لضغوط الولايات المتحدة على الأرجنتين.

إن صواريخ أرض ـ أرض متوسطة المدى الحالية، تظل «أسلحة رعب» عندما يتم

ربطها بالرؤوس الحربية التقليدية، ولو بغير إدخال تطوير مهم على أجهزة توجيهها. وهناك سابقة معروفة لهذا الاستخدام. وعلى وجه التحديد، عندما كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بين عامي ١٩٨٧ و١٩٨٨ على وشك إبرام اتفاقية لإزالة الصواريخ متوسطة المدى المزودة برؤوس نووية، كانت «حرب المدن» التي استعملت فيها الهجمات الصاروخية على طهران وبغداد والبصرة لا تزال مشتعلة. وللمرة الأولى منذ أن قام أدولف هتلر بالتنفيس عن إحباطاته، بمهاجمة المراكز المدنية البريطانية غير المحمية بقنابل «V»، استخدمت الصواريخ مرة أخرى لقصف مراكز التجمع السكاني. واستناداً إلى أكثر الإحصاءات الموثوق بها فقد أطلق الجانبان ما يزيد على ٨٠٠ صاروخ، حيث تسببت صواريخ سكود ـ B العراقية، التي تم تطوير مداها، في نزوح سكاني جماعي عن طهران وأدت إلى وقف إطلاق النار بين العراق وإيران سنة ١٩٨٩. فمن وجهة نظر صدام حسين، كان الهدف العراقي في الحرب تحقيق شروط للسلام أفضل مما يمكن أن يتوافر لو لم يكن في موقع يمكنه من إطلاق هجمات صاروخية عشوائية على العاصمة الإيرانية ومركز الثورة الإسلامية. وقد ثبت دقة تقدير صدام حسين للوضع.

لا يوجد إجماع كبير بين الخبراء العسكريين الغربيين على استفادة صدام حسين القصوى من استعمال صواريخ سكود خلال حرب الخليج الثانية ١٩٩١. ولو استمر صدام حسين في السلطة فإنه سوف يزعم بالتأكيد، رغم هزيمته في الكويت، بأن جهوده وضعت موضع الشك التفكير العربي السابق المتعلق بمناعة إسرائيل واستحالة قهرها عسكرياً. فالتوازن الاستراتيجي مع إسرائيل لم يعد مسألة لا يمكن تحقيقها، وخاصة إذا ما استطاعت الدول العربية امتلاك قدرات توجيه ضربة ثانية بصواريخ أرض ـ أرض مزودة برؤوس حربية كيماوية أو تقليدية تضمن إمكانية التغلب على أي نظام دفاع جوي إسرائيلي في المستقبل.

دروس مستفادة

لقد تعلم صدام حسين وغيره من القادة العرب الآخرين بعض الدروس المهمة في أعقاب الغارة الإسرائيلية على المفاعل النووي العراقي «تموز» في حزيران/يونيو ١٩٨١. أولاً، الحاجة إلى تجنب العلانية، أي تنفيذ برنامج أسلحة متطورة بأقصى درجة ممكنة من السرية. ثانياً، تنويع التبعية بمضاعفة مصادر التوريد الخارجية، واتباع جهود تطوير متعددة المسارات. وأخيراً ربط تلك الجهود بنظام صواريخ متحركة وسيؤدي التقدم الذي ستحرزه أنظمة أخرى مستقبلاً إلى زيادة حدة الأزمات.

الجدول ٣ ـ ٣: الصواريخ البالستية في العالم الثالث

الدولة	الصاروخ	المدى (كلم)	الرأس الحربي (أرطال)	الحالة
الأرجنتين	كوندور I	١٠٠	٨٨٠	قيد التطوير
	كوندور II	٩٠٠	١٠٠٠	قيد التطوير
البرازيل	إم بي/ إي إي-١٥٠	١٥٠	١١٠٠	قيد الاختبار
	إس إس - ٣٠٠	٣٠٠	٢٢٠٠	قيد الاختبار
	إس إس - ١٠٠٠	١٢٠٠	٢٢٠٠	بحث وتطوير
	إم بي/ إي إي - ٣٥٠	٣٥٠	غير متوفر	بحث وتطوير
	إم بي /إي إي - ٦٠٠٠	٦٠٠	غير متوفر	بحث وتطوير
مصر	فروج ـ ٧	٧٠	١٠٠٠	استخدم في حرب ١٩٧٣ العربية الإسرائيلية
	سكود بي	٣٠٠	١١٠٠	قيد الخدمة
	صقر ـ ٨٠	٨٠	٤٥٠	قيد الخدمة محل فروغ ـ ٧
	سكود محسن	٣٠٠	٢٢٠٠	يخطط لإنتاجه
	بدر ٢٠٠٠	٩٠٠	١٠٠٠	قيد التطوير
الهند	بريثفي	١٥٠ ـ ٣٠٠	١١٠٠-٢٢٠٠	اختبر عام ١٩٨٨
	أجني	٢٥٠٠	٢٠٠٠	اختبر عام ١٩٨٩
إيران	فروج ـ ٧	٧٠	١٠٠٠	استخدم ضد العراق
	سكود بي	٣٠٠	١١٠٠	استخدم ضد العراق
	أوجاب	٤٠	٦٦٠	استخدم ضد العراق
	إيران ـ ١٣٠	١٢٠	غير متوفر	استخدم ضد العراق سنة ١٩٨٨
العراق	فروج ـ ٧	٧٠	١٠٠٠	استخدم ضد إيران
	سكود ب	٣٠٠	١١٠٠	استخدم ضد إيران
	الحسين	٦٠٠	٤٢٠	استخدم ضد إيران سنة ١٩٨٨
	العباس	٩٠٠	غير متوفر	اختبر سنة ١٩٨٨
	كوندور II	٩٠٠	غير متوفر	قيد التطوير
	فهد	٢٥٠ ـ ٥٠٠	١٠٠٠	بحث وتطوير
إسرائيل	لانس	١١٠	٦٠٠	قيد الخدمة
	أريحا I	٥٠٠	٦٨٠	قيد الخدمة
	أريحا II	١٤٥٠	غير متوفر	اختبر سنة ١٩٨٧
ليبيا	فروج ـ ٧	٧٠	١٠٠٠	قيد الخدمة

الدولة	الصاروخ	المدى (كلم)	الرأس الحربي (أرطال)	الحالة
	سكود بي	٣٠٠	١١٠٠	استخدم سنة ١٩٨٦ ضد لمبدوسا
	أوتراج	٤٩٠	غير متوفر	قيد التطوير
كوريا الشمالية	فروج ـ ٧	٧٠	١٠٠٠	قيد الخدمة
	سكود بي	٣٠٠	١١٠٠	قيد الخدمة (إنتاج كوريا الشمالية)
كوريا الجنوبية	إس إس إم كوري	١٨٠-٢٥٠	غير متوفر	قيد الخدمة
الكويت	فروج ـ ٧	٧٠	١٠٠٠	قيد الخدمة
باكستان	حتف I	٨٠	١١٠٠	اختبر سنة ١٩٨٩
	حتف II	٣٠٠	١١٠٠	اختبر سنة ١٩٨٩
السعودية	سي إس إس ـ ٢	٢٢٠٠	٤٥٠٠	قيد الخدمة
جنوب أفريقيا	غير معروف	غير متوفر	غير متوفر	اختبر في تموز/ يوليو ١٩٨٩
سوريا	فروج ـ ٧	٧٠	١٠٠٠	استخدم ضد إسرائيل سنة ١٩٧٣
	سكود بي	٣٠٠	١١٠٠	قيد الخدمة
	إس إس ٢١	١٢٠	١٠٠٠	قيد الخدمة
تايوان	تشنج فنج	١٢٠	غير متوفر	قيد الخدمة
	سكاي هورس	٩٦٠	غير متوفر	بحث وتطوير
اليمن الشمالي	إس إس ٢١	١٢٠	١١٠٠	قيد الخدمة
اليمن الجنوبي	فروج ـ ٧	٧٠	١٠٠٠	قيد الخدمة
	سكود بي	٣٠٠	١١٠٠	قيد الخدمة
	إس إس ٢١	١٢٠	١٠٠٠	قيد الخدمة

المصدر: ***Congressional Research Service Report for Congress***, **February 9, 1989; the Military Balance 1988 - 1989 of the International Institute for Strategic Studies; *World Military Exports and Arms Transfers* 1988 of the U.S Arms Control and Disarmament Agency; testimony before Congress, and 1989 press reports.**

وبالنظر إلى الاستراتيجية الإسرائيلية الحالية القائمة على توجيه ضربة وقائية أو الضربة الأولى، فإن الدول العربية المسلحة بصواريخ أرض ـ أرض ستكون ميالة إلى تبني مواقف في الأزمات تعتمد على «الإطلاق عند الإنذار» (LAW)، أو حتى نظام هجوم أكثر حساسية قائم على «نمط الاستجابة بالإطلاق التلقائي» (ALARM). وفي تلك الظروف، فإن التركيز سيكون على بقاء إمكانيات الضربة الانتقامية أو الضربة

الثانية، لكي لا تصبح إسرائيل أو أي عدو آخر في وضع يستطيع من خلاله إملاء شروط وقف إطلاق النار.

تتفاوت قدرات دول الشرق الأوسط على استيعاب آخر ما توصلت إليه التكنولوجيا المعقدة تفاوتاً كبيراً، غير أن التقدم الذي حققته الهند قد يكون مفيداً:

«تمتلك الهند برنامجاً رئيسياً لتطوير الصواريخ بنوعيها قصير المدى وبعيد المدى. ويستطيع النموذج قصير المدى، صاروخ بريثفي (Prithvi) التكتيكي، حمل رأس حربي زنته ٢٢٠٠ رطل إلى مسافة ١٥٠ كيلومتراً، أو حمل رأس حربي زنته ١١٠٠ رطل إلى مسافة ٣٠٠ كيلومتر. وقد تمّ اختبار هذا الصاروخ بنجاح في آذار/مارس ١٩٨٨. وفي أيار/مايو ١٩٨٩ اختبرت الهند بنجاح صاروخ أجني Agni بعيد المدى فوق خليج البنغال. ويستطيع هذا الصاروخ حمل ٢٠٠٠ رطل من المتفجرات إلى مسافة ١٥٠٠ كيلومتر، فضلاً على نظام توجيه بالقصور الذاتي يديره كمبيوتر محمول. ويستطيع الصاروخ أجني ضرب أي هدف داخل باكستان، وكثير من الأهداف في الصين بدقة كبيرة على حد قول المسؤولين الهنود. وقد صرّح متحدث هندي رسمي قائلاً إن هدف بلاده من هذا البرنامج بناء صاروخ يستطيع ضرب هدف يقع على بعد ١٥٠٠ ميل بدقة متناهية. وتنفى الهند أن لديها أية نية لتزويد الصاروخ أجني برؤوس نووية، ولكنها تمتلك تلك الإمكانية[١٥]».

وباستثناء الحل السلمي للنزاعات أو إجراءات الرقابة الدولية الفعالة، فإن تجربة الولايات المتحدة على مدى العقدين الماضيين تشير إلى أنه قد يكون من المعقول توقع تحول صواريخ أرض ـ أرض من الرؤوس الحربية التقليدية إلى الرؤوس الحربية الكيماوية ـ البيولوجية، فالنووية. وباختصار فقد نشهد في العقد القادم انتشاراً رأسياً وأفقياً لأسلحة الدمار الشامل[١٦].

إن الحرب معلم ممتاز للدول التي تشعر بأنها معرضة للخطر من جيرانها الأقوى، وقد استوعبت الكثير من الحكومات في الشرق الأوسط دروس حرب الخليج الثانية. وأهم تلك الدروس أن حيازة الأسلحة التقليدية فقط لا يعتبر معادلاً فعالاً. بل إن

الدولة التي لديها أنظمة إطلاق دقيقة لصواريخ أرض ـ أرض تمتلك معادلاً فعالاً وتفوقاً محتملاً على معظم الدول المعادية. وإذا أخذنا بالحسبان الخبرة المكتسبة في مناطق العالم الثالث الأخرى، يمكننا أن نتوقع أن يشتمل التطور التكنولوجي لصواريخ أرض ـ أرض، إلى جانب ارتفاع قدرتها الفتاكة خلال العقد المقبل على الآتي: (١) زيادة المدى نتيجة واردات جديدة من الصين وكوريا الشمالية ومصادر أخرى. (٢) تحسين الدقة بإدخال نظام التوجيه الشامل بواسطة الأقمار الصناعية (GPS) ونظم متقدمة عليها. (٣) حيازة أنظمة بالستية وأنظمة كروز في سبيل التغلب على أنظمة دفاع مثل صواريخ باتريوت و«أرو». (٤) الانتقال من استخدام الوقود السائل إلى الوقود الصلب، واستخدام نظم كروز أو الطائرات التي تطير دون طيار (RPV) لتعزيز إمكانيات الإطلاق السريع، والتحليق على مسار منخفض، وخفض إمكانية اكتشافها. وسوف يتم تحقيق مدى أطول بإنتاج صواريخ أرض ـ أرض متعددة المراحل. وفي الوقت نفسه، فإن اكتشاف صواريخ أرض ـ أرض المتقدمة بواسطة الرادار وأنظمة الإنذار المبكر من قبل المدافعين سيصبح أكثر تعقيداً حيث تنفصل الرؤوس الحربية عن أنظمة التعزيز في مرحلة مبكرة بعد الإطلاق. وفي الوقت الراهن فإن صواريخ سكود الموجودة في ترسانات دول الشرق الأوسط تشتمل على تزاوج نظام التعزيز مع الرأس الحربي في معظم مساره، مما يجعلها سهلة الاكتشاف من قبل أجهزة الرادار وأنظمة الإنذار المبكر.

إن إدخال مثل هذه الأنظمة الجديدة سوف يكون له نتائج مهمة متعددة بالنسبة إلى المخططين العسكريين في المنطقة. وأهم تلك النتائج أنها ستوسع من الرقعة الجغرافية لمناطق دفاعهم الأمني، كما أظهرت الهجمات العراقية الصاروخية ضد إسرائيل. وستوفر صواريخ أرض ـ أرض المحسنة للقوات المهاجمة إمكانية ضرب أهداف متنوعة، بحيث تتراوح بين الأهداف العسكرية ومراكز التجمع السكاني. وستكون تلك الأنظمة متاحة للاستخدام المتكرر، لثني الأعداء عن القيام بردود انتقامية. وأهم ما في الأمر أن إدخال تلك الأنظمة سيزيد من الصعوبات أمام حكومة الولايات المتحدة في جهودها لإقامة نظام لتحديد ميزان القوى العسكري المناسب في الشرق الأوسط.

ولكي يتم تقدير طبيعة صواريخ أرض ـ أرض المخلة بالاستقرار، فإن على المرء أن ينظر إلى المشكلة في نطاق الثقافة الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط. فالحصول على الأجيال الجديدة من تلك الصواريخ يجري في إطار استراتيجيات تحقيق القيمة العسكرية القصوى. ويستند البحث عن التفوق العسكري إلى مفهوم البيئة الإقليمية

التي تعد بحد ذاتها مصدر تهديد وتمزقها الصراعات. وتتم تغذية الريبة في المنطقة عن طريق انعدام الثقة بين الأطراف المتنازعة، فكل طرف يفترض أن تصرفات الآخرين سلبية وتصرفاته إيجابية. وهكذا فإن حقل المنافسة مبني على أساس أن مكاسب أي طرف هي خسارة للآخرين، مع وجود قدر ضئيل من الحساسية تجاه شرعية الحاجات الأمنية للآخرين أو الفائدة التي يمكن أن تجنى من التعاون والتوافق. وينتج عن تلك السيكولوجية نشوء متلازمة الفعل ورد الفعل، التي تشكّل بدورها حافزاً لسباق التسلح الراهن. لذلك يُنظر إلى التوازن العسكري الاستراتيجي في إطار عدم التوازن الدائم. وبالنسبة إلى القادة العسكريين في المنطقة، يتم النظر إلى صواريخ أرض ـ أرض وصواريخ كروز، والمركبات التي تطلق من الفضاء على أنها أوراق عسكرية رابحة ومطلوبة في المستقبل لتأمين وسيلة للتفوق العسكري في مواجهة الأعداء المحتملين.

الأسلحة الكيماوية

لا يشكل بناء ترسانة من الأسلحة الكيماوية تحدياً جذاباً لمعظم الدول في المنطقة. فكثير من المواد السامة القديمة كغاز الخردل وغازات السيانيد والأعصاب يمكن تصنيعها في المركز نفسه باستعمال التركيبات المخصصة لإنتاج الأسمدة والمبيدات الحشرية. وتتوافر المكونات الأساسية في السوق العادية وغالباً ما تأتي من أسواق أوربا الغربية ذات التنظيمات المرنة في مجال التصدير.

وتعتبر ليبيا مثالاً تقليدياً على سهولة اكتساب قدرات الحرب الكيماوية. وقد قام رئيس الدولة منذ العام ١٩٦٩، العقيد معمر القذافي، بجهود مضنية منذ منتصف الثمانينيات تهدف إلى امتلاك قدرات محلية لإنتاج الأسلحة الكيماوية. وكان قد تسلم في البداية كميات صغيرة من الأسلحة الكيماوية من إيران، استخدمت بشكل متقطع وغير فعّال على ما يبدو ضد القوات التشادية التي تقاوم جهود القذافي لضم تشاد. ولأن العقيد القذافي كان قلقاً من اعتماده على إيران كمصدر للتوريد، فقد قرر عام ١٩٨٧ أن تكتسب ليبيا قدرات لإنتاج الأسلحة الكيماوية الخاصة بها، وتم اختيار منطقة الربطة، التي تقع على بعد حوالى ٣٠ ميلاً جنوب العاصمة طرابلس، كموقع تصنيع مناسب. ومن مميزاتها الأساسية موقعها النائي وسهولة الدفاع عن ذلك الموقع، إضافة إلى توافر شبكة خطوط مواصلات جيدة فيها[١٧].

كان العراق قبل عام ١٩٩١ يمتلك أكبر مخزون من الأسلحة البيولوجية والكيماوية في الشرق الأوسط. فبعد أن بدأت بغداد برنامجها في الستينيات، قررت عام ١٩٧٤

بناء منشآتها الخاصة لإنتاج المواد السامة. ومع بداية عام ١٩٨٩ كان نظام صدام حسين قد أنتج آلاف الأطنان من المواد الكيماوية. وبدا في ذلك الوقت أن لدى العراق طاقة إنتاجية قدرها ٧٠٠ طن سنوياً. وكانت المواد الأساسية المصنعة هي غاز الخردل ونوعين من غازات الأعصاب وغازي التابون والسارين[١٨]. غير أن الأسلحة الكيماوية، كما سبق أن ذكرنا، لا تعطي الحكومات التي تمتلكها إلا ميزات عسكرية محدودة.

دائرة الهلاك

وجدت الحكومة الإسرائيلية نفسها في موقف أمني دقيق للغاية نتيجة لحصول جيرانها على الأسلحة غير التقليدية. ومنذ أواخر الستينيات كان الميزان العسكري الإقليمي يميل بدرجة كبيرة لصالح إسرائيل. وقد نشأت الميزة الإسرائيلية عن تفوق في التخطيط والتكتيك وتوافر أنظمة أسلحة معقدة نسبياً ـ زودتها الولايات المتحدة بمعظمها ـ وجيش عنده المهارة التقنية وقادر على تعويض النقص العددي مقارنة بجيران إسرائيل العرب، عن طريق قدرته على المزاوجة بين الكفاءة العسكرية المحترفة وسعة الحيلة البشرية. وفوق ذلك كله فإن إسرائيل كانت تستغل التفوق الاستراتيجي كلما شعرت بالتهديد من خلال القيام بضربة وقائية. وظهر ذلك جلياً عام ١٩٨١ عندما قامت القوات الجوية الإسرائيلية بمهاجمة المفاعل النووي العراقي في أوزيراك وتدميره. وقد احتفظت القوات الإسرائيلية طوال الوقت بالورقة الرابحة عبر حيازة الأسلحة النووية، مجبرة بذلك جيرانها العرب على حصر تخطيطهم العسكري بالحرب التقليدية وغير التقليدية.

غير أن التوازن النفسي والعسكري أخذ يتغير مع نهاية الثمانينيات. فقد كان لاكتشاف مواقع قيد الإنشاء للصواريخ الصينية من طراز CSS-2 في السعودية وقع الصاعقة على إسرائيل والولايات المتحدة وعدة حكومات غربية أخرى[١٩]. ففجأة أصبح لدى دولة عربية القدرة على مهاجمة أي مركز سكاني في المنطقة، دون إنذار تقريباً. ورغم ما لدى تلك الدولة من موارد نفطية هائلة، ومخزون ضخم من الأسلحة التقليدية، إلا أنها لم تكن تعتبر حتى ذلك الوقت لاعباً مهماً في معادلة القوى في الشرق الأوسط. فقد كان الخبراء العسكريون الإسرائيليون يعتقدون أن الدول العربية لن تستطيع الحصول على نظام صواريخ متوسطة المدى حتى منتصف التسعينيات. كما أن المنجزات التكنولوجية العراقية في المجال نفسه، إلى جانب ترسانة الأسلحة

الكيماوية التي تمتلكها بغداد، زادت من قلق القادة الإسرائيليين الذين صاروا يدركون الآن أن إعادة تجربة مغامرة مفاعل أورزيراك قد ينتج عنها رد فعل انتقامي مؤلم. وسرعان ما ظهرت نقاشات في القدس وتل أبيب تتنبأ بالكوارث نتيجة لمواطن الضعف الإسرائيلية، وهي نقاشات لا تزال مستمرة في أعقاب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١.

لقد دفعت الدراسة المتأنية للميزان العسكري المتغير الخبراء الإسرائيليين إلى الاستنتاج قبل عام ١٩٩٠ أن التنبؤات بحدوث كوارث أمرٌ سابق لأوانه. فقد اعتقدوا أنه يجب أخذ العوامل التالية في الحسبان:

- إن أنواع التكنولوجيا العسكرية الحديثة التي ظهرت في الشرق الأوسط تمثل تغيرات في أجيال تلك الأسلحة وليس تحولات غير متوازنة، فرغم كل شيء كانت الصواريخ البالستية والأسلحة الكيماوية موجودة في أيدي الأعداء منذ ما يزيد على عشرين عاماً.
- إن الأسلحة الكيماوية لا تمثل تعويضاً فعالاً في مواجهة الترسانة النووية الإسرائيلية، آخذين بعين الاعتبار العوامل التي لا يمكن التكهن بها والمتعلقة بالمناخ وظروف الطقس، إضافة إلى توافر الملابس الواقية للسكان المدنيين.
- رغم أن الخصوم حصلوا على إمكانيات الضرب في العمق، إلا أنه ما زال على أعداء إسرائيل أن يثبتوا قدرتهم على دمج تلك الإمكانيات في تخطيط حربي فعال.

والآن، وفي أعقاب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، ثمة قلق متزايد حول نتائج انتقال آخر ما توصلت إليه التكنولوجيا إلى المؤسسات العسكرية العربية، سواء أكانت في دول المواجهة أم في دول بعيدة جغرافياً. وقد لاحظ أحد الخبراء أن:

> «القوات العسكرية في الشرق الأوسط ستبقى معتمدة على معدات التكنولوجيا العالية المستوردة. وحتى لو تمكنت من صنع بعض تلك الأنظمة المعقدة فسوف تبقى معتمدة على ما يرتبط بها من تكنولوجيا تحتاج إلى استيرادها من الولايات المتحدة وأوربا الغربية والاتحاد السوفيتي.
>
> إن هذا الاعتماد على التكنولوجيا والأنظمة الأجنبية، رغم أن الإنتاج المحلي للأسلحة يخفف منه، يعني أن طبيعة ميدان المعركة القادمة للصراع

العربي ـ الإسرائيلي ستحدده جزئياً طبيعة تجارة السلاح العالمية في السنوات القادمة[٢٠]».

وتجدر الإشارة هنا بشكل خاص إلى العمليات المتسارعة لتصعيد انتشار الأسلحة أفقياً ورأسياً طوال العقد الماضي. ويفترض معظم مراقبي المسرح العسكري في الشرق الأوسط أن الأولوية من وجهة نظر التكلفة لدى الغالبية العظمى من دول المنطقة قد تكون الاستمرار في حيازة الأسلحة التقليدية (التصعيد الأفقي). وإضافة إلى ذلك فإنهم يفترضون أن الاندفاع لحيازة هذه الأسلحة قد يتباطأ نتيجة لتناقص عائدات النفط، وتزايد المنافسة من قبل وزارات القطاع المدني للحصول على الموارد المالية الشحيحة. ولكن الواقع يدحض بقوة افتراضات من هذا القبيل. ففي الفترة الممتدة بين عامي ١٩٨٣ و١٩٨٧ أصبح الشرق الأوسط الوجهة الرئيسية لصادرات الأسلحة العالمية، حيث بلغ نصيبه ٤٨٪ من الإجمالي (انظر الجدول ٣ـ٢). ورغم أن الطلب يمكن أن يعزى جزئياً على الأقل إلى النزاعات المحلية، إلا أن عوامل أخرى لعبت دورها أيضاً: (١) الحاجة إلى استبدال الأسلحة المتقادمة، أو (٢) الشعور بالحاجة إلى التعويض عن المزايا الظاهرية لدى الدول المجاورة، أو على العكس من ذلك، السعي إلى تخويف تلك الدول أو التأثير في خياراتها السياسية، أو (٣) اتخاذ قرار بوقف الاعتماد على الموردين الرئيسيين للأسلحة كالاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة. وبغض النظر عن الحاجة الكامنة، فإن النتيجة كانت بناء نوعين مختلفين من ساحات المعارك تختلف طاقاتهما ولا يرتبط أحدهما بالآخر، الأول يتعلق بالأسلحة التقليدية، والآخر بصواريخ أرض ـ أرض والأنظمة الكيماوية والأنظمة المتعلقة بها. ويشتمل الأخير على التصعيد الرأسي بشقيه ـ نظامياً وفضائياً ـ فالأجيال الجديدة من الصواريخ تتيح الفرصة لتجاوز المعارك البرية والدفاعات الجوية المتوافرة. فنظام باتريوت للدفاع ضد الصواريخ لم يثبت حتى الآن أنه قادر على إصابة كل هذه الصواريخ. غير أن الولايات المتحدة ودول أخرى تتوقع أن تتمكن خلال العقد القادم من تحسين أنظمة الدفاعات الجوية عن نقاط محددة. ويتعلق الدفاع عن نقاط محددة بالمطارات ومواقع التخزين، فيما يرتبط الدفاع الجوي عن مناطق كاملة بالمدن وغيرها من مراكز التجمع الكبيرة والمراكز العسكرية والمدنية.

إن حيازة أحدث نظم الصواريخ تطرح مجموعة واسعة من التهديدات الطارئة على استقرار المنطقة التي تعتبر بطبيعتها غير مستقرة. ويمكن إيجاز أهم التهديدات الفورية والمباشرة في الآتي: (١) التمييز بين حيازة الأسلحة من أجل الردع مقابل حيازتها لشن

الحرب يبدو غير واضح. (٢) إن فرص المحافظة على استقرار الأزمة خلال فترات التوتر تصبح ضعيفة نتيجة لرفض دول المنطقة التعهد بعدم الشروع في الضربة الأولى. (٣) قدرة المتحاربين على حصر العمليات الحربية في القطاع العسكري باتت موضع شك. (٤) يجب على الدول التي تعتزم الدخول في حرب استنزاف أن تدرس تكاليف الحروب «الشاملة» القصيرة. (٥) إن مفهوم «الانتصار» يخضع للتبدل عندما ترتفع التكاليف البشرية المرتبطة بالحرب ارتفاعاً مضاعفاً.

إن الرّدع، بوجه خاص، مسألة شائكة في المنطقة، لأن مخزونات الأسلحة التقليدية في الشرق الأوسط أصبحت أكثر قدرة على الفتك، وذلك فيما يتعلق بارتفاع نسب احتمالات تدمير الهدف وتفادي النيران المعادية. فعلى سبيل المثال يمكن أن يكون لصواريخ أرض ـ أرض ذات المدى القصير تأثير تدميري مماثل لتأثير الأسلحة النووية التكتيكية المتدنية المفعول، وبذلك فهي تهدد مراكز القيادة والتحكم الثابتة والمرافق اللوجستية أو حشود تشكيلات الدبابات أو المشاة. وبالمثل فإن مرافق المطارات والموانىء قد تصبح عرضة لهجمات صاروخية قاتلة أو لهجمات الطائرات التي تطير دون طيار والمجهزة بأنظمة توجيه. وفي ظل هذه الظروف قد تتلاشى الفائدة المبدئية إذا وُجد خصم مستعد لتوجيه ضربة أولى كاسحة بهذا النوع من الأسلحة التقليدية، في أحوال لا يؤدي فيها الرد الانتقامي بالأسلحة النووية إلا إلى وقوع إصابات جسيمة في كلا الجانبين. وباختصار فإن ما يسمى في الاستراتيجية العسكرية «بالخط الأحمر» بين الحرب التقليدية والنووية، وكذلك بين الردع ودخول الحرب الحقيقية، يبدو منطقياً أنه سيصبح موضوعاً غير مهم. والغالبية العظمى من مبيعات الصواريخ تضم خليطاً من صواريخ أرض ـ أرض وصواريخ أرض ـ جو، وأنظمة أخرى، كما تدل على ذلك المبيعات الفرنسية للعراق خلال حربه مع إيران (انظر جدول ٣ ـ ١).

وفي ظل هذه الظروف، فإن التنافس في الحصول على الأسلحة غير التقليدية والتقليدية سوف يتواصل طوال العقد القادم وما بعده.

الاستراتيجيات القائمة

يميل العرف المتبع في الولايات المتحدة وغيرها من الدول إلى التعامل مع استراتيجيات الحد من التسلح إما من منظور «العرض» أو منظور «الطلب»، كما في لغة الاقتصاد التقليدية. وبشكل عام، فقد ركزت الاستراتيجيات المتعلقة بوضع القيود على انتشار نظم الأسلحة، على قيام الدول الموردة بوضع أنظمة مراقبة. ويركز جانب

الطلب على المبادرات الدبلوماسية الهادفة إلى حل المشاكل المؤدية إلى الصراع في مناطق كالشرق الأوسط. وكجزء من تسوية الصراع، فقد تم التركيز على إقامة إجراءات لبناء الثقة على نمط ما تم بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي إبان فترة الحرب الباردة.

يعتبر الحد من التسلح وسيلة ناجحة لمنع الصراع برأي المراقبين في الشرق الأوسط. ولكن عملية الحد من التسلح وحدها ربما تسفر عن نتائج قصيرة الأمد. فثمة الكثير من موردي السلاح، والكثير من الأنظمة ذات الأسعار التنافسية في السوق الدولية، إلى درجة يصعب معها إيقاف تصدير الأسلحة والتقنيات. وقد تعلمنا في مناطق أخرى أنه من الصعوبة بمكان وضع أنظمة تقييد متعددة الأطراف يتم الالتزام الشامل بها، وتتضمن تدابير مراقبة فعالة. ففي حالة الاتحاد السوفيتي السابق، تواجه الحكومات صعوبات في السيطرة على مبادرات البيع الجارية من قبل تجار الأسلحة، ومديري الصناعات العسكرية الذين تشتد حاجتهم إلى العملات الصعبة.

يغفل كثير من مؤيدي حظر انتشار الأسلحة الطبيعة العالمية المتزايدة للمنتجات والتكنولوجيا العسكرية. فهجرة الصناعات العسكرية عبر الحدود القومية، والطبيعة غير المستقرة للطاقة البشرية الماهرة تعملان معاً على تقويض الجهود المبذولة لإقامة أنظمة تقييد محكمة. ومما يساعد على تعزيز الطبيعة العالمية للصناعات الحربية، تناقص موارد ميزانيات إنتاج الأسلحة الدفاعية في الدول الرئيسية المصنعة، وما ينجم عن ذلك من حاجة المؤسسات إلى تعويض النقص عبر إنشاء مشاريع تعاون دولية لضمان حصول منتجاتها على حصص من السوق. لذلك فإن قوى السوق العالمية تقتضي صياغة ترتيبات خارج الحدود القومية، تجعل من منتجي الأسلحة أطرافاً مستقلين تقريباً في السوق الدولية، ينظرون إلى مصالح الشركات على أنها مستقلة، ومقدمة على مصالح دولهم التي ينتمون إليها.

لجأت الولايات المتحدة حتى الآن في تعاملها مع استراتيجية «جانب الطلب» إلى طريقة ذات بعدين: الأول، يتعلق بإنشاء نظام لمراقبة تكنولوجيا الصواريخ يضم الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان. ولم ترق اتفاقية النظام المذكور التي وقعت عام ١٩٨٧ إلى مكانة المعاهدة الدولية. وقد تم توقيع تلك الاتفاقية على أمل أن يبطىء الموقعون عليها من تدفق تقنيات الصواريخ وأنظمة الأسلحة المختلفة إلى المناطق الساخنة كالشرق الأوسط، إن لم يوقفوها تماماً. ويتعلق البعد الثاني، بجهود تقودها الولايات المتحدة لإعداد وتطبيق معاهدة دولية تحظر إنتاج الأسلحة الكيماوية أو تخزينها أو استخدامها في أوقات الصراعات المسلحة.

ويوجد في كلا البعدين عيوب جوهرية. فنظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ تداعى منذ بدايته على صعيدي المفاهيم التي صمّم على أساسها، وطريقة تطبيقه. فقد فشل النظام في ضم دول موردة مثل الاتحاد السوفيتي السابق وجمهورية الصين الشعبية فضلاً عن موردين محتملين مثل إسرائيل والبرازيل والأرجنتين. وإضافة إلى ذلك فإنه لم يوفر طريقة فعالة لمراقبة التزام الدول الموقعة عليه، ولم ينص على فرض عقوبات على الحكومات غير الموقعة التي لا ترغب في الالتزام بتوجيهات النظام. وأخيراً يبدو أن الأطراف الموقعة على النظام وقعت في شرك الكم والكيف. فسباق التسلح التكنولوجي (الكيفي) يختلف عن مثيله الكمي في أن كل الأطراف تسعى إلى إدخال الأسلحة المتقدمة للتخلص من التكلفة العالية المرتبطة بتكديس الأسلحة التقليدية الأقل تطوراً. وتنطلق الأطراف الموقعة على النظام من افتراض مفاده أن القفز إلى حيازة أنظمة نوعية (كيفية) يمكن التحكم فيه بتزايد تكديس الأسلحة التقليدية في الشرق الأوسط، يعود ذلك جزئياً إلى أن دول المنطقة ستوجه طاقاتها نحو استيعاب أنظمة التسلح التقليدية التي حصلت عليها حديثاً.

لقد نشأ عن نظام تقييد الأسلحة نقاط ضعف مهمة أخرى، وثمة احتمال ضئيل في أن يتمكن واضعوه من تجاوز معظم مواطن الضعف تلك. فتلاقي التطبيقات المدنية والعسكرية، وتعدد الأطراف التجارية الموردة (التي تتنافس على حصص السوق)، وغياب نظام المراقبة والعقوبات الفعال، أدت جميعها إلى تآكل نظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ(٢١). إضافة إلى ذلك، فقد شهدت الولايات المتحدة بروز مجمعات إنتاج محلية تحظى بدعم كبير من مصادر خارج المنطقة. كما أخذ الاعتماد على الخارج بالتناقص الآن. فالهند وإسرائيل طورتا مؤخراً صواريخ من غير أن تتلقيا مساعدة أجنبية. وأخيراً فإن نظام تقييد الأسلحة يفقد مصداقيته حينما تكون الولايات المتحدة، الدولة الرئيسية المنظمة والراعية له، مستعدة لقبول قيام إسرائيل بتسليم أنظمة التوجيه والتكنولوجيا المتعلقة بها، التي حصلت عليها من الولايات المتحدة، إلى جنوب أفريقيا والصين. غير أنه لا يجب المبالغة بشبح الانتشار رغم أن ذلك واقع وصحيح. ومما يثبط من عزيمة معظم دول العالم الثالث، على وجه الخصوص، عملية المزاوجة بين الصواريخ والرؤوس الحربية الكيماوية والبيولوجية. ويعتبر هذا التحدي التقني معقداً ويستغرق وقتاً طويلاً. وتنطوي العملية على متطلبات تعدينية خاصة بتغليف الرؤوس الحربية داخل أنظمة الصواريخ ذاتها. ويجب دمج العملية الأخيرة مع مركبات الإطلاق التي يجب أن تكون معدة بدورها للانتشار في مواقع ثابتة. وتصبح هذه المتطلبات أكثر

إلحاحاً عند وجوب ارتباط الأنظمة المتحركة ذات المدى المتوسط[٢٢].

تركزت المبادرة الرئيسية الثانية التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة على التفاوض حول اتفاقية متعددة الأطراف بشأن الأسلحة الكيماوية. فقد طلب الرئيس بوش أن تصبح دول الشرق الأوسط جميعها أطرافاً في تلك الاتفاقية، وأن تتخذ إجراءات لبناء الثقة قبل التوقيع الفعلي على الاتفاقية. وقد تضمن كل من الاتفاقية المنفصلة الخاصة بالأسلحة البيولوجية (طرحت للمراجعة عام ١٩٩١) والاتفاقية المقترحة للأسلحة الكيماوية، نصاً مبهماً ولكنه مهم: فكلتاهما تحظران التطوير، ولكنهما لا تشيران إلى الأبحاث[٢٣]. وإضافة إلى ذلك فإن الاتفاقية الخاصة بالأسلحة الكيماوية التي تمّت مناقشتها في مؤتمر نزع السلاح في جنيف تدعو إلى وقف إنتاج هذه الأسلحة، وإلى تدمير جميع مخزونات الغازات السامة الموجودة حالياً في غضون عشر سنوات من بدء سريان الاتفاقية. ونظراً لوجود أربعين دولة معنية بالأمر، فإن التاريخ المقرر للتدمير قد يتأخر إلى القرن الحادي والعشرين.

ويعترف الآن مسؤولون أمريكيون متمرسون، بأن التعهدات الرسمية التي يعطيها الموقعون على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية بخصوص الالتزام بالقيود، لم تعد كافية لإقامة نظام لمراقبة الصواريخ أو الأسلحة الكيماوية. وهناك حاجة واضحة إلى إيجاد استراتيجيات أخرى للتعامل مع ميزان القوى السريع التغير في الشرق الأوسط.

استراتيجية متعددة الطبقات

يعلم كل دارس لسياسة الأمن القومي أن ميزان القوى العسكري في أي منطقة جغرافية، نسبي ومتحرك. فمكانة كل دولة ونفوذها يتغيران تبعاً لتغير موقعها في ذلك الميزان. وإضافة إلى ذلك، فإن القدرة العسكرية، في ظل ظروف دائمة التغير تضمن درجات مختلفة من القدرة السياسية. ومع ذلك فإن المؤسسة العسكرية التي تملك القدرة والقوة التي يعتد بها تعتبر حجر الزاوية لأمن أية دولة. وقد استخدمت إسرائيل قوتها العسكرية الملحوظة ـ التقليدية والنووية ـ في تحديد علاقاتها مع الدول العربية في الشرق الأوسط. وسعى العراق إلى تنظيم سياساته العسكرية والخارجية حول المعايير نفسها. فبتطوير ثالوث الأسلحة التقليدية، والصواريخ المرتبطة بالأسلحة الكيماوية، وطموحات للدخول في عضوية النادي النووي، لم يكن العراق يسعى إلى تقليد إسرائيل فقط، بل إلى إثبات ادعائه زعامة العالم العربي أيضاً. ويظهر أن صدام حسين خلص إلى نتيجة مفادها أن الدولة التي تظهر أن قوتها العسكرية تنمو، تستطيع أن تُثبت

وجودها - حيث يأخذها جيرانها على محمل الجد - وأن تحظى بنفوذ أكبر في الشؤون الإقليمية. وقد تصرف في نهاية المطاف انطلاقاً من هذه الافتراضات تجاه الكويت. ثم إن هذا البعد النفسي في تقييم القدرات العسكرية النسبية في الشرق الأوسط قد يتكرر إغفاله كثيراً.

لقد أعلن صدام حسين علانية، قبل عدة سنوات من غزو الكويت، أن العرب يحتاجون إلى مخزونات نووية وكيماوية لإقامة «توازن رعب» تجاه إسرائيل، لمنعها من إقامة «خط أحمر» من جانب واحد ضد الحكومات العربية، ومنعها من استخدام ترسانتها النووية بغية تخويف الدول العربية. وبرأي صدام حسين فإن أسلحة إسرائيل النووية تهدف إلى انتهاج استراتيجية «الإكراه»، وهي استراتيجية هدفها حرمان العرب من بلوغ التكافؤ العسكري معها، ودفعهم إلى قبول ضم إسرائيل الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية ومرتفعات الجولان. ومن الأهداف الأساسية في الاستراتيجية الإسرائيلية تنظيم تكتل دولي لحرمان العرب من الحصول على التكنولوجيا اللازمة للوصول إلى التكافؤ العسكري مع إسرائيل. وفي هذا الإطار التحليلي فإن الردع هو من اختراع إسرائيل والولايات المتحدة، وهو ردع «يخدع» العرب ويدني منزلتهم. وما أغفل صدام حسين ذكره هنا هو القدرة التي يحتمل أن تمنحه إياها الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والنووية لتهديد خصومه العرب والإيرانيين.

إن غياب «العقيدة» العسكرية الواضحة لدى معظم حكومات المنطقة يشكل مشكلة صعبة بالنسبة إلى مخططي سياسة الأمن القومي الأمريكي. لقد تم تحديد «العقيدة» الإسرائيلية بوضوح على مدى العقدين الماضيين: (١) الردع من خلال التهديد بتدمير العدو تدميراً شاملاً، كما تشير البيانات العلنية. (٢) تبني استراتيجيات وقائية عندما تبدو الصراعات المسلحة وشيكة الوقوع. (٣) السعي إلى تحسين القدرات الدفاعية الفعالة. (٤) الإجراءات الدفاعية السلبية لحماية المدنيين. أما بالنسبة إلى العراق وليبيا وسوريا والسعودية، فإن «العقيدة» العسكرية تبدو ظرفية وغير متبلورة. فمعظمهم، إن لم يكن جميعهم، حصلوا على أنظمة صاروخية واضعين إسرائيل نصب أعينهم كهدف أساسي. وقد كانت المكانة المرموقة، والدول العربية الأخرى المناوئة، والمتطلبات العملياتية للقادة العسكريين المحليين، اعتبارات إضافية فرضت نفسها بقوة. وتشير المعلومات المتوافرة إلى أن المبدأ السابق في سوريا والعراق، «الصواريخ - الأسلحة الكيماوية»، يمثل آخر سهم في جعبتها، ولا يهدف إلى توجيه الضربة الأولى إلى إسرائيل أو غيرها من الأهداف. وقد يكون هذا المبدأ على وشك أن يتغير.

فإسرائيل، كما أسلفنا، أرست «خطاً أحمر» موضحة بجلاء أن استخدام أسلحة من هذا القبيل من قبل أعدائها سيؤدي إلى ردّ فعل إسرائيلي مدمر ضد الأهداف العسكرية والمدنية على حد سواء.

ومما يقلق خبراء الحد من التسلح في الولايات المتحدة، أنه لم تتم إقامة نظام للسيطرة على الأزمات في المنطقة، ولم يقم الأعداء التقليديون بصياغة ترتيبات بناء الثقة لكي لا يفلت زمام الأزمات المستقبلية. وربما يكون صانعو القرار في الولايات المتحدة قد فسروا هذه الثغرة على أنها «فرصة سانحة». ولانتهاز الفرصة فإن على حكومة الولايات المتحدة أن تبدأ في إعداد تصميم استراتيجي عريض متعدد المستويات والأبعاد.

- يجب تحويل استراتيجية التحكم الموجودة حالياً ـ والتي تشمل نقل تكنولوجيا الصواريخ ـ إلى معاهدة دولية تشرف عليها الأمم المتحدة، مع وضع تدابير ملائمة للتفتيش القسري والرقابة والعقوبات.
- وفي الوقت نفسه، فإن على الولايات المتحدة أن تغير موقفها من الأسلحة الكيماوية، وأن تعزز الاتفاقية ذاتها لكي تجيز التفتيش القسري على المواقع لضمان الالتزام التام بها.
- يجب أن تشجع دول الشرق الأوسط والمناطق المجاورة على المشاركة في مؤتمر ترعاه الأمم المتحدة يهدف إلى: (١) التعهد بالوقف الفوري للأبحاث المتعلقة بالأسلحة الكيماوية والنووية. (٢) التفاوض على أكبر قدر ممكن من إجراءات الحد من التسلح وبناء الثقة.

ومن المرجح ألا يكون للتعهدات الرسمية وزن كبير في الشرق الأوسط، إلا إذا أيدتها مبادرات قوية. ويمكن تعزيز عملية بناء الثقة بين الأطراف المختلفة في المنطقة، عن طريق اتخاذ خطوات من قبيل الإعلام المسبق من الدول المختلفة في المنطقة، عن المناورات العسكرية المقررة للوحدات التي بحجم فرقة أو أكبر، ومنح صفة مراقبين للملحقين العسكريين الأجانب الذين يرغبون في حضور تلك المناورات، والإعلام المسبق عن الاختبارات التي ستجري على الصواريخ التي يتجاوز مداها ١٥٠ كيلومتراً فما فوق، والتفتيش على المنشآت التي يزعم أنها تنتج الأسلحة الكيماوية أو المواد البيولوجية بإشراف وكالات دولية، وتبادل الزيارات بين كبار القادة العسكريين وموظفي وزارات الدفاع، وزيارات القطع البحرية للموانىء، عندما يكون ذلك مناسباً.

ويمكن أن تتضمن المبادرات الأخرى لبناء الثقة إنشاء مراكز للسيطرة على الأزمات في المناطق الفرعية كالخليج العربي، ومنطقة شرقي البحر المتوسط، والمنطقة الواقعة غربي القاهرة. وقد اقترحت عدة حكومات غربية وخاصة إسبانيا وفرنسا وإيطاليا، أن يتم تنظيم مؤتمر غربي البحر المتوسط للأمن والتعاون وذلك على غرار نظيره الأوربي، بغية معالجة الخلافات المحلية، وحل مشكلات حقوق الإنسان القائمة وما يتصل بها من قضايا. ويجب أن تحظى مبادرات من هذا النوع بالدعم الدبلوماسي الكامل من حكومة الولايات المتحدة.

وفي سياق تلك الخطوات الإقليمية يجب عدم إغفال التعهدات الرسمية بألا يكون أي من الأطراف المعنية «أول من يستخدم» الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والنووية. فاستخدام تلك الأسلحة للتهديد يشكل «خطاً أحمر» في حالات التوتر الشديد. وعلى ذلك، يجب مطالبة إسرائيل بعدم تكرار ما فعلته عام ١٩٨١ بهجومها على أورزيراك، فالفشل في تقديم مثل هذا التعهد سيضعف احتمالات بناء الثقة في أي محاولة لبناء نظام قيود إقليمي.

إن التحديات التي تواجه سياسة الولايات المتحدة متعددة الوجوه، وتتخطى الأبعاد الإقليمية. ونظراً لكونها القوة الرئيسية الوحيدة المتبقية التي لديها نفوذ عالمي، فإن أهداف الولايات المتحدة في الشرق الأوسط يجب أن تضع في الاعتبار مصالح الولايات المتحدة وحاجاتها وبخاصة في أوربا وآسيا. غير أن المستلزمات السياسية في مناطق أخرى يمكن أن تخفف بسهولة من غلواء أهدافنا وأغراضنا في الشرق الأوسط. وإضافة إلى ذلك فإن الساسة في الولايات المتحدة يميلون بشكل عام إلى التعامل مع الانتهاكات (عدم الالتزام) على أساس النظر في كل حالة على حدة. ومثل هذا الأسلوب، لو حظي بموافقة الرئيس، لن يؤدي إلا إلى تقويض مصداقية سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

وباختصار، فإن العقد القادم سيشكل فترة اختبار لسياسات الحد من التسلح، وللاستراتيجيات التي تصاغ حالياً من قبل الولايات المتحدة والدول الصناعية الأخرى. ومن الواضح أن حكومات الشرق الأوسط لن تقبل بالقيود التي توفر للخصوم ـ الموجودين والمحتملين في المستقبل ـ ما يمكن أن يشتم منه بأنه مميزات غير عادلة. وباستثناء تسوية المنازعات بالطرق السلمية فإن تلك الحكومات لن تفهم التوازن العسكري، إلا إذا كان في مصلحتها، أو إذا كان الجميع يشتركون في تحمل المخاطر.

وستكون التكنولوجيا المتقدمة، سواء في مجال الأسلحة التقليدية أو أسلحة الدمار الشامل، هي معايير قياس التكافؤ العسكري في المنطقة. وإذا أخذنا هذا المنظور في الحسبان، فإن مفهوم الردع سيفقد مفعوله، لا سيما إذا اقتربت تكنولوجيا الأسلحة التقليدية من عتبة الفتك الشديد المرتبط بالأسلحة النووية التكتيكية، كما يعتقد كاتب هذه السطور. وفي هذا السياق، فإنه من المحتمل أن تؤدي استراتيجيات القيود على توريد الأسلحة القائمة حالياً إلى إبطاء عملية انتشار التكنولوجيا، ولكنها لن تؤدي إلى منعها تماماً بطريقة فعالة.

سوف تواجه حكومة الولايات المتحدة بعض الخيارات الصعبة في إلحاحها على وضع قيود على الدول الموردة والزبائن في الشرق الأوسط، فيما تقوم هي نفسها بتوفير الأسلحة التقليدية إلى حلفائها في المنطقة. ففي فترة الأشهر الستة التي تلت الحرب مع العراق عام ١٩٩٠ ـ ١٩٩١، وافقت الولايات المتحدة على إرسال ما قيمته ٦ مليارات دولار أمريكي من الأسلحة إلى المنطقة، ويشكل هذا الرقم بلغة الدولارات أربعة أضعاف ما قامت الولايات المتحدة بتوريده إلى المنطقة في الفترة الممتدة من عام ١٩٨٤ إلى عام ١٩٨٨. ومن المحتمل أن تنظر الحكومات الأوربية بارتياب إلى مطالبة الولايات المتحدة لها أن تتبنى موقف إنكار الذات، فيما ترتفع مبيعات السلاح الأمريكية بشكل مطرد إلى زبائنها المختارين. وسوف تتعقد المحاولات الرامية إلى إيجاد توازن بين مبيعات الأسلحة والسيطرة على التسلح بسبب الجهود الإيرانية المبذولة في مجال تحديث الأسلحة، وأخطار انتشار أسلحة الدمار الشامل، والضرورات الاقتصادية الملحة للدول المصدرة الأخرى.

وفي الوقت نفسه، فإن على الولايات المتحدة أن تضع أسس استراتيجية فعالة لتعزيز القدرات الدفاعية لأعضاء حلف شمال الأطلسي الجنوبيين، والدول الحليفة في الشرق الأوسط التي تشعر بالتهديد من انتشار السلاح. ورغم أن وجود الولايات المتحدة العسكري في المنطقة يشكل إجراء تطمينياً، فإن انتشار الأسلحة يعرض الوحدات العسكرية الأمريكية في المنطقة لأخطار متزايدة. وتخضع متطلبات تعزيز القدرات الدفاعية الذاتية لدول المنطقة لدراسة مستفيضة من قبل الولايات المتحدة وحلفائها في حلف شمال الأطلسي. ويتوقع أن يبقى موضوع القضاء المبكّر على التحدي موضع شك خلال معظم التسعينيات.

الهوامش

(١) Peter W. Rodman, «Middle East Diplomacy after the Gulf War», *Foreign Affairs 70* (Spring 1991), pp. 1-18.

(٢) Ibid., p. 15.

(٣) Bureau of Public Affairs, U.S. Department of State, *Dispatch* 2, no. 20 (May 20, 1991), p. 361.

(٤) Alton Frye, «How We Can Contain the Mideast Arms Explosion, «*Washington Post,* June 16, 1991, p. B1.

(٥) *New York Times,* June 18, 1991, p. 5.

(٦) Jed C. Snyder, «Weapons Proliferation and the New Security Agenda», in *On Not Confusing Ourselves,* Andrew Marshall, J.J. Martin, and Henry Rowen, eds. (Boulder, Colo: Westview Press, 1991), p. 271.

(٧) John Yang and R. Jeffrey Smith, «China Agrees to Confer on Mideast Arms Sales», *Washington Post,* June 8, 1991, p. A17.

إن الارتياب الذي يحيط بهذه المعايير يتعلق بالمبالغات المعروفة التي تتصف بها تسميات «القدرات العسكرية الجديدة المعقدة»؛ فكيف يقيس المرء القدرة على استخدام القوة العسكرية خارج حدوده أو العوامل التي تشجع على البناء العسكري. إنها في أحسن الأحوال معايير غامضة تخضع للتأويل الفردي لموردي الأسلحة ومستهلكيها على حد سواء. كما أن المشكلات المرتبطة بمثل هذه المعايير تتضاعف عند التعامل مع أسئلة تتعلق بالاستخدام الثنائي (المدني ـ العسكري) للتكنولوجيات في المستقبل.

(٨) Atlantic Council of the United States, Washington, D.C., *Bulletin* 2, no. 4 (April 15, 1991).

(٩) Ze'ev Schiff, «Israel After the War», *Foreign Affairs* 71, no. 69 (Spring 1991), p. 33.

(١٠) أشار المارشال نيكولاي أوغاركوف، رئيس الأركان السوفيتية العامة في ذلك الوقت؛ إلى مسيرة التكنولوجيا في أيار/ مايو ١٩٨٤ بقوله «إن مجمعات الاستطلاع والضرب والأسلحة الطويلة المدى عالية الدقة التي يُتحكم فيها من بُعد، والطائرات التي تطير دون طيار وأنظمة التحكم الإلكترونية الجديدة النوعية، تجعل كثيراً من أنواع الأسلحة قادرة على الوصول إلى جميع أنحاء العالم، وتمكّن من زيادة قوة الأسلحة التقليدية عشر مرات على الأقل، مما يجعلها قريبة من فعالية أسلحة الدمار الشامل». نقلاً عن Marshall Brement, «Reaching Out to Moscow», *Foreign Policy,* no. 86 (Fall 1990), p. 69.

(١١) انظر بيان Henry D. Sokolski, «Export Control Policies and Processes», U.S. Congress. Senate. Report before the Subcommittee on Technology and National Security, April 23, 1991.

(١٢) ومن المفارقات أن الولايات المتحدة التي تشعر بالقلق الشديد فشلت لمدة ٥٠ سنة في التصديق على بروتوكول ١٩٢٥. فعندما قُدم لمجلس الشيوخ لإبداء الرأي والموافقة، وُضع جانباً حتى سنة ١٩٧٥ نتيجة عدة أمور، منها أن شعبة الحرب الكيماوية في الجيش في ذلك الوقت كانت تصر على الاحتفاظ بحق نشر بعض العوامل الكيماوية في زمن الحرب. كما أن الصناعة الكيماوية الأمريكية كانت تعارض أيضاً التصديق على البروتوكول.

(١٣) خطاب ألقاه اللواء وليام ف. بيرنز (متقاعد) أمام مؤتمر CISA - Wilton Park Joint Conference في

وستون هاوس، وست سسكس بالمملكة المتحدة في ٢ نيسان/أبريل ١٩٨٩. وقد أعد التقرير المؤسسة الدولية للتطبيقات العلمية بملكيز - فيرجينيا.

(١٤) أشار شاي فلدمان إلى أن أفضل الدراسات والتحليلات عن انتشار الصواريخ البالستية في الشرق الأوسط توجد في Aharon Levran, «Surface to Surface Missiles: The Treat to Israel», Memorandum no. 24 (Tel Aviv: Jaffee Center for Strategic Studies, Tel Aviv University), July 1988; and in W. Seth Carus, «Missiles in the Middle East: A New Threat to Stability». *Policy Focus* no. 6 (Washington, D.C.: Washington Institute for Near East Policy) June 1988, and «Chemical Weapons in the Middle East», *Policy Focus no. 9, December 1988. See also Carus, «The Genie Unleashed: Iraq's Chemical and Biological Weapons Production»*, *Policy Papers* no. 14, May 1989; and, his «NATO, Israel, and the Tactical Missile Challenge», *Policy Focus* no. 4, May-June 1987. See also *Policy Focus* May-June 1989.

وللحصول على معلومات موثوقة عن مخزون مركبات إطلاق صواريخ أرض - أرض في المنطقة، انظر: Shlomo Gazit and Ze'ev Eitan, *The Middle East Military Balance 1988-1989*, Jaffee Center for Strategic Studies (Jerusalem: *Jerusalem Post* and Boulder, Colo: Westview Press, 1989), p. 329.

وبرأي ست كاروس، كانت بنى الأسلحة في الشرق الأوسط، بما فيه إسرائيل، في حزيران/يونيو ١٩٨٨ تضم ٣٠٠ مركبة إطلاق لصواريخ أرض - أرض و١٢٠٠ صاروخ. غير أن هذا الرقم يضم الصواريخ قصيرة المدى مثل فروج - ٧. وإضافة إلى صواريخ أرض - أرض، تضم المخزونات المحلية صواريخ موجهة مضادة للدبابات (ساجر وميلان وهوت وتاو) وأنظمة سطح - سطح بحرية (MM-38 وإكزوست وهاربون وجبريال) وصواريخ جو - جو (سبارو وسايدوندر وماترا وماجيك وإيه إيه - ٦ أكريد وإيه إيه - ٢ أتول وصواريخ جو - أرض جبريال - ٣ وشرايك وستاندرد آرم ومافريك ووالي وإيه إس - ٩ وصواريخ أرض - جو (هوك جريل وسام - ٦ وسام ٨ وسام ١٣ وشابارال ورابير وورولاند).

(١٥) James T. Hackett, «The Ballistic Missile Epidemic», *Global Affairs 7*, no. 4 (Winter 1990), p. 47.

(١٦) حسب تقديرات الحكومة الأمريكية، هناك على الأقل ١٥ دولة نامية ستتمكن من صنع صواريخ بالستية محلياً بحلول عام ٢٠٠٠. ويترتب على ذلك تأثيرات بالغة الحساسية، ستحفز الدول لامتلاك الرؤوس الحربية الكيماوية والنووية.

(١٧) ادعى القذافي أن مصنع «الربطة» المسمى «فارما ١٥٠» مصمم لصنع مواد طبية. غير أن هناك عدة عوامل توحي بخلاف ذلك: (١) يتمتع المرفق بحماية كثيفة من قوات الأمن ونظم الدفاع الجوي، (٢) يخضع العاملون في البحث والتطوير لمراقبة أمنية شديدة، (٣) يعامل الإنتاج بمثابة مسألة سرية غير مفتوحة أمام التفتيش الأجنبي، (٤) يختلف بناء المصنع بشكل واسع عن معظم مصانع المواد الطبية، (٥) بذل الليبيون جهوداً كبيرة للتشويش على الأجهزة الأمنية الغربية بحيث تحول دون استخدامها للأقمار الصناعية لمعرفة طبيعة عمل المصنع.

(١٨) Robert Pear, «Iraq Can Deliver, U.S. Chemical Weapons Experts Say,» *New York Times*, April 3, p. 8.

(١٩) في أثناء الفترة العصيبة وقعت ثلاثة أحداث مترافقة زادت من صدمة الرأي العام الإسرائيلي: (١) إلغاء الولايات المتحدة القسري لمشروع المقاتلة ليفي، (٢) اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، (٣) موافقة إيران غير المتوقعة على وقف إطلاق النار مع العراق.

(٢٠) Hirsh Goodman and W. Seth Carus, *The Future Battlefield and the Arab-Israeli Conflict* (New Brunswick, N.J.: Transaction Publishers, 1990).

(٢١) Hackett, «The Ballistic Missile Epidemic,» pp. 48-49.

(٢٢) ينبغي أيضاً فهم القدرة الاستيعابية بصورة ترتيبات التدريب العملياتية واللوجستية والصيانة. مثال ذلك، يجب الحصول على معدات الاختبار والصيانة إلى جانب نظام إطلاق الصاروخ والرأس الحربي، فضلاً عن أنظمة إسناد التجديد وإعادة الإطلاق. ويجب أن يجري التكامل بينها وبين نظم الاتصالات والسيطرة والقيادة. وأخيراً، لكي تصبح قابلة للعمل (وذات مصداقية)، يجب إدخال كل المكوّنات والعناصر في نظام الإنذار المبكر الشامل وترتيبات الدفاع الجوي. إن تكاليف الدعم والتدريب والقدرات البشرية اللازمة لهذه المشاريع كبيرة جداً.

(٢٣) في حالة معاهدة الأسلحة الكيماوية، قد لا يكون الإغفال خطيراً لأن الكميات المناسبة عسكرياً لا يمكن إنتاجها في مختبر للأبحاث. وقد لا يكون الأمر كذلك في معاهدة الأسلحة البيولوجية لأن إنتاج كميات مناسبة عسكرياً من الأسلحة البيولوجية يمكن أن يتم في المختبر.

قراءات مقترحة

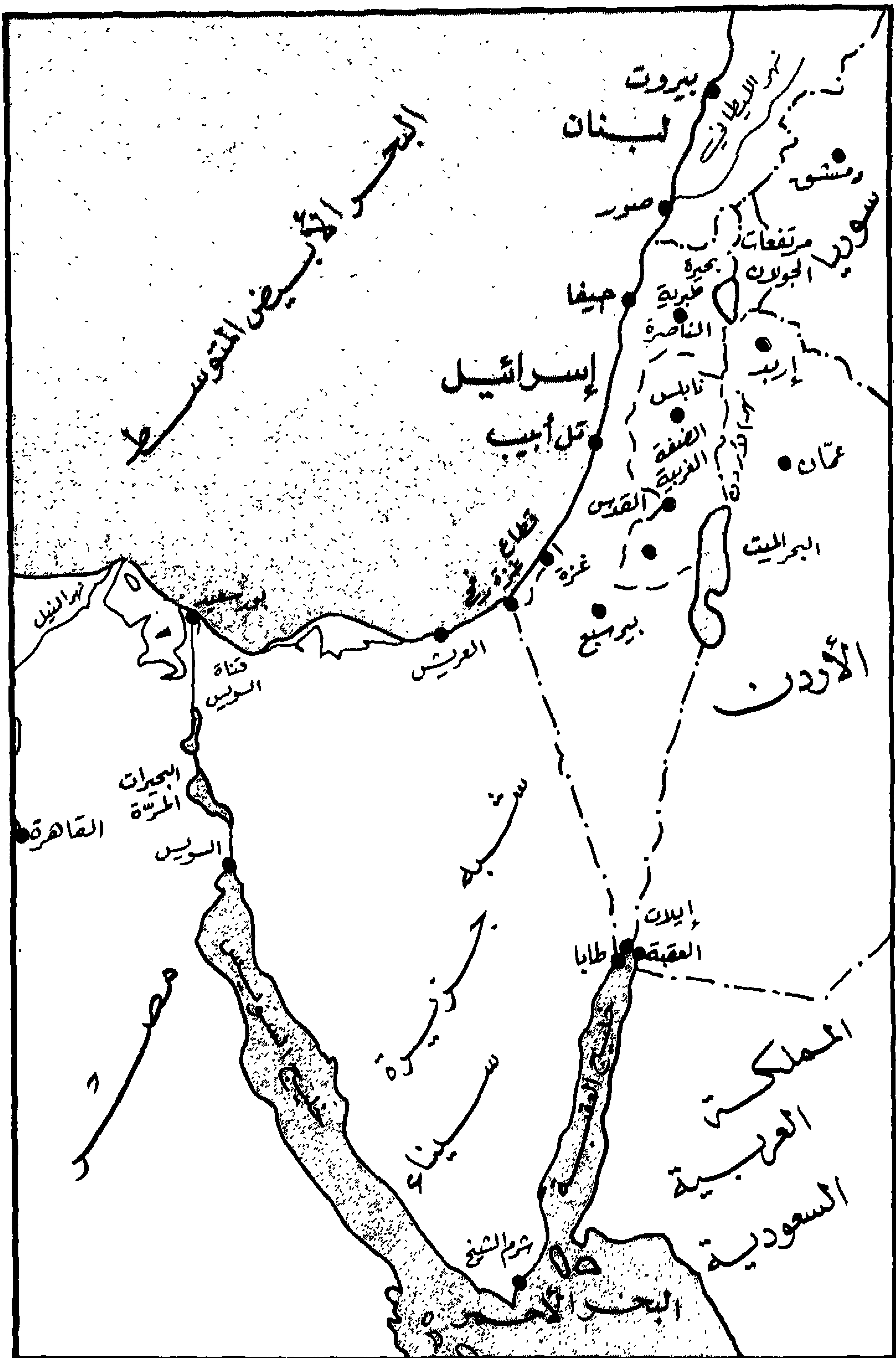
Carus, Seth W., *The Genie Unleashed: Iraq's Chemical and Biological Program*, Washington, D.C.: Washington Institute for Near East Policy, 1989.

Cordesman, Anthony, *Weapons of Mass Destruction in the Middle East*, New York: Oxford Unviersity Press, 1990.

Kemp, Geoffrey, *The Control of the Middel East Arms Race*, Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, 1991.

Nolan, Jeanne, *Trappings of Power: Ballistic Missiles in the Third World, Washington, D.C.: Brookings Institution, 1991.*

Spector, Leonard, and Smith, Jacqueline, *Nuclear Ambitions*, Boulder, Colo.: Westview Press, 1990.



بيروت
لبنان
نهر الليطاني
دمشق
سوريا
صور
مرتفعات الجولان
بحيرة طبرية
حيفا
الناصرة
إربد
إسرائيل
نابلس
تل أبيب
الضفة الغربية
عمّان
القدس
البحر الميت
غزة
قطاع غزة
بئر سبع
العريش
قناة السويس
الأردن
البحر الأبيض المتوسط
نهر النيل
البحيرات المرة
القاهرة
السويس
شبه جزيرة سيناء
إيلات
العقبة
طابا
مصر
المملكة العربية السعودية
شرم الشيخ
البحر الأحمر

الفصل الرابع

الصراع العربي ـ الإسرائيلي في التسعينيات احتمالات التسوية

وليم كوانت William Quandt

يعتبر الصراع بين إسرائيل وجيرانها العرب أحد أخطر الصراعات وأصعبها حلاً على الإطلاق. لذلك فمن الصعوبة بمكان تقبل مقولة أن أبعاده الأساسية قد تغيرت تغيراً مهماً في السنوات الأخيرة. لقد كان لنهاية الحرب الباردة وللهزيمة الساحقة التي مني بها العراق في حرب الخليج الثانية انعكاس كبير على الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وإضافة إلى عودة حزب العمل الإسرائيلي إلى الحكم بعد انتخابات عام ١٩٩٢، تمثل تأثير تلك التغييرات الدولية والإقليمية في تحسن احتمالات التوصل إلى تسوية عن طريق المفاوضات.

ولكي يتمكن المرء من تقدير المدى الذي وصلت إليه تلك التغيرات فإن عليه أن يقارن بين طبيعة الصراع العربي ـ الإسرائيلي في الستينيات وبداية التسعينيات. ففي المرحلة الأولى خرجت إسرائيل كطرف منتصر من حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ ضد مصر والأردن وسوريا. وبدعم قوي من الولايات المتحدة اقترحت إسرائيل في ذلك الوقت التفاوض مع أي من جيرانها أو كلهم على أساس مبادلة الأرض التي احتلتها حديثاً ـ سيناء والضفة الغربية وغزة ومرتفعات الجولان ـ بالسلام والاعتراف والأمن. وتمسكت الأطراف العربية بسياسة «لااعتراف، ولا تفاوض، ولا سلام» رسمي مع إسرائيل. وأصر العرب على الانسحاب الإسرائيلي الكامل إلى الخطوط التي كانت قائمة يوم ٤ حزيران/ يونيو ١٩٦٧ كشرط مسبق لمحادثات السلام. وأصرت إسرائيل بشدة على أنها لن تنسحب إلا نتيجة للمفاوضات المباشرة والالتزامات العربية الثابتة بالسلام

والاعتراف والأمن، وهو موقف أيّدته الولايات المتحدة. لقد وقف الاتحاد السوفيتي بثبات خلف مصر وسوريا، كمصدر تسليح يعتمد عليه. وكان الفلسطينيون قد بدأوا للتو في الالتفاف حول منظمة التحرير الفلسطينية ودعوتها إلى الكفاح المسلح لتحرير كل فلسطين من السيطرة الإسرائيلية. وكانت الولايات المتحدة قد أصبحت لأول مرة المصدر الرئيسي للدعم العسكري لإسرائيل. وخلال عقدي السبعينيات والثمانينيات، أصبح الصراع العربي ـ الإسرائيلي مرتبطاً بشكل واضح بالحرب الباردة الدائرة.

ومع بداية التسعينيات تغير الكثير. ومرد ذلك، إلى حد كبير، الانتهاء الدراماتيكي لصراع القوى العظمى وانهيار الاتحاد السوفيتي وامبراطوريته في أوربا الشرقية. صحيح أن بعض القادة أنفسهم كانوا لا يزالون في مواقعهم، وأن إسرائيل كانت لا تزال تحتفظ بجزء من الأراضي التي احتلتها خلال حرب عام ١٩٦٧، كالضفة الغربية وغزة ومرتفعات الجولان، ولكن المؤشرات العريضة للصراع تغيرت بشكل دراماتيكي لثمانية أسباب:

أولاً، بدأت مصر وإسرائيل مفاوضات جادة في أعقاب حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، وفي آذار/مارس ١٩٧٩ وقع الطرفان معاهدة سلام[١]. وبعد مضي أكثر من عشر سنوات على ذلك كانت المعاهدة لا تزال حجر الزاوية للاستقرار في المنطقة. وأعادت الدول العربية التي قاطعت مصر بسبب سلامها المنفرد مع إسرائيل علاقاتها الدبلوماسية مع القاهرة عام ١٩٩٠. وعادت الجامعة العربية إلى القاهرة بعد أن استقرت في تونس عقداً كاملاً. وكان السلام بين مصر وإسرائيل يعني أن قيام حرب عربية ـ إسرائيلية واسعة النطاق أمر غير محتمل رغم أنه ليس مستحيلاً.

ثانياً: قلل الاتحاد السوفيتي من حجم تدخله في الصراع العربي ـ الإسرائيلي مع بداية عام ١٩٨٧. وكانت موسكو حتى ذلك الوقت تؤيد الموقف العربي المتشدد الذي يصرّ على أن تتخلى إسرائيل عن جميع الأراضي المحتلة وأن توافق على قيام دولة فلسطينية بقيادة منظمة التحرير. وكانت سوريا وليبيا والعراق تُزوَّد بسخاء بأسلحة سوفيتية لتعزيز الموقف العسكري العربي العام. ولكن في عام ١٩٨٧ أشارت القيادة السوفيتية إلى أنها لا تؤيد إلا حلاً سلمياً للصراع بين العرب وإسرائيل. وتحقيقاً لهذه الغاية، بدأت موسكو خفض شحنات الأسلحة إلى حلفائها التقليديين، وتوسيع الاتصالات الدبلوماسية والاقتصادية مع مصر والأردن وإسرائيل. وبدا أن موسكو تسعى بشكل متزايد إلى إقامة علاقات طبيعية مع جميع دول المنطقة، بدلاً من روابط متميزة مع بعضها فقط. وأدى انهيار الاتحاد السوفيتي في أواخر عام ١٩٩١ إلى تراجع

نفوذ موسكو في المنطقة إلى المستوى الذي كان عليه بعد الحرب العالمية الثانية.

ثالثاً، واصل الفلسطينيون، رغم الضعف الذي أصابهم نتيجة لموقف قادتهم خلال أزمة الخليج الثانية عام ١٩٩١، مواجهة إسرائيل بتحدٍ سياسي صعب. وباختصار فإنه يمكن لإسرائيل الاحتفاظ بالضفة الغربية وغزة (مع ما تحتويه تلك المناطق من كثافة سكانية فلسطينية تبلغ ١,٧ مليون نسمة)، والمخاطرة بأن تصبح دولة مزدوجة القومية مع وجود طبقة محرومة دائمة، أو يمكنها التخلي عن معظم الأراضي المحتلة مقابل الالتزامات العربية بالسلام، معرضة بذلك أمنها لبعض المخاطر في مواجهة معارضة داخلية شديدة. وسيؤدي ذلك إلى المحافظة على الطابع اليهودي للدولة. وأخيراً فإن إسرائيل تستطيع أن تحاول الاحتفاظ بالأراضي وتطرد سكانها العرب، وهو خيار تفضله الأقلية ويؤدي حتماً إلى رد فعل عالمي عنيف، وإلى الانهيار المحتمل للسلام مع مصر. وقد أدى انتخاب حكومة يقودها حزب العمل منتصف عام ١٩٩٢ إلى زيادة احتمالات حل الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي على أساس تسوية تتعلق بالأراضي.

ومنذ افتتاح مؤتمر مدريد للسلام في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، جلس الفلسطينيون والإسرائيليون وجهاً لوجه على طاولة المفاوضات، لمناقشة مشاريع واضحة لوضع ترتيبات مؤقتة تتعلق بالحكم الذاتي للفلسطينيين. وهو ما يجعل نتيجة محادثات السلام النهائية غير أكيدة، ولكن جرى على الأقل تجاوز عقبة إجرائية رئيسية.

فمن جهة، يبدو أن الفلسطينيين والإسرائيليين يشعرون بضرورة الإسراع في دفع المفاوضات قدماً. ويبدو أن الانتفاضة في الأراضي المحتلة أخذت تضعف، ولكن إسرائيل رغم ذلك لا تستطيع التعويل على احتلال دون ثمن[٢]. ومن جانب آخر فإن الفلسطينيين يواجهون احتمال معاناة اقتصادية وخسارة الأرض كلما طال أمد الاحتلال. لذلك فإن لديهم أيضاً الدافع للتفاوض حول اتفاقية، شريطة أن تؤدي إلى إيقاف عمليات الاستيطان الإسرائيلية ومصادرة الأراضي.

ويمكن الإشارة إلى خطين سياسيين متمايزين في أوساط الفلسطينيين: الخط الرئيسي المؤيد لمنظمة التحرير الفلسطينية. وأصحاب هذا الخط مستعدون لقبول حل للمشكلة يقوم على وجود دولتين، ودعم فكرة التفاوض مع إسرائيل. والخط الآخر هو الخط الإسلامي المتطرف، وربما يكون أصحاب هذا الخط أقلية ترفض التسوية مع إسرائيل، كما ترفض فكرة القومية العلمانية برمتها.

رابعاً، يتزايد انشغال إسرائيل بتحدي استيعاب الأعداد الكبيرة من المهاجرين

الجدد من الاتحاد السوفيتي السابق. فخلال التسعينيات، قد يهاجر أكثر من مليون يهودي من الاتحاد السوفيتي للاستقرار في إسرائيل. وقد تشكل تلك الهجرة الرد المناسب على التهديد الديمغرافي الفلسطيني. (ففي الأراضي المحتلة يولد أعداد أكبر من الأطفال العرب مقارنة بالأطفال اليهود في كل عام). ونتيجة لذلك فإن الهجرة الجديدة تقدم أساساً منطقياً إضافياً للتمسك بجميع الأراضي المحتلة. غير أن هناك إسرائيليين آخرين يشعرون بأن قضية استيعاب المهاجرين الجدد تتطلب من إسرائيل أن توجه طاقاتها إلى الداخل، وأن تبتعد عن الصراع مع جيرانها، وهكذا فإنهم يخلصون إلى أن التوصل إلى اتفاقية السلام يشكل ضرورة ملحة. وأوضحت انتخابات الكنيست الإسرائيلي التي جرت منتصف عام ١٩٩٢ عزوفاً ملحوظاً عن تجمع ليكود الذي لم يتمكن من تقديم الخدمات المطلوبة إلى المهاجرين الجدد. وبالتالي فقد وصل ائتلاف بقيادة حزب العمل إلى السلطة لأول مرة منذ عام ١٩٧٧، مما زاد كثيراً من فرص التوصل إلى اتفاقية عن طريق التفاوض مع الفلسطينيين والسوريين.

خامساً، إن سباقات التسلح المتعددة في الشرق الأوسط ـ بين إسرائيل وسوريا وبين العراق وإيران ـ تؤكد أن الصراعات المستقبلية في المنطقة سوف تكون شديدة الخطورة(٣). وما لم يتم التوصل إلى اتفاقيات جادة للحد من التسلح، فإنه من المرجح أن تصبح كميات هائلة من الأسلحة التقليدية الأمريكية والأوربية والروسية متاحة لدول الشرق الأوسط. وستكون الأسباب التجارية المحرك الأول لهذه المبيعات، أكثر من كونها ناتجة عن حسابات استراتيجية لدى موردي السلاح. وبالإضافة إلى ذلك فإن أنظمة الأسلحة الجديدة الفتاكة ستصل إلى المنطقة بما في ذلك صواريخ أرض ـ أرض، والذخائر دقيقة التوجيه، والأسلحة الكيماوية، وربما القدرات النووية أيضاً(٤). وفي هذا الإطار، من المرجح أن يتزايد خطر حدوث شكل من أشكال العمل العسكري الوقائي.

سادساً، إن الغزو العراقي للكويت في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ أوضح وجود ارتباط معقد بين مشاكل الخليج والصراع العربي ـ الإسرائيلي(٥). فلكي ينال الرئيس العراقي صدام حسين التأييد في العالم العربي، أطلق تهديدات متكررة ضد إسرائيل، لكن هدفه في حقيقة الأمر كان الكويت؛ وعندما تمت له السيطرة عليها، حاول الربط بين إمكانية انسحاب عراقي منها وبين انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية وغزة. وبعد وقت قصير من بدء الحرب التي شنتها ضد العراق، القوة متعددة الأطراف التابعة للأمم المتحدة تحت قيادة الولايات المتحدة، قام صدام حسين بتنفيذ تهديده بإطلاق

صواريخ سكود على المدن الإسرائيلية في ١٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٩١. وكان الأساس المنطقي الاستراتيجي، على ما يبدو، جر إسرائيل إلى الدخول في الصراع بغية تمزيق الائتلاف العربي الذي يقف ضده. وتحت ضغط من الولايات المتحدة امتنعت إسرائيل عن الرد، الأمر الذي شكل تطوراً ملحوظاً مقارنة بالتصرفات الإسرائيلية السابقة. وكان التأثير العسكري لهجمات صواريخ سكود يكاد لا يذكر، ولكن التكلفة الاقتصادية والأهمية السياسية لها كانت كبيرة جداً. فللمرة الأولى خلال الحرب في الشرق الأوسط يتعرض الإسرائيليون للهجوم، في الوقت الذي لا تتمكن فيه حكومتهم من فعل الكثير لحمايتهم. وربما حدث ذلك نتيجة للظروف غير العادية لتدخل الولايات المتحدة العسكري المكثف في الأزمة، ولكنه طرح على الأقل أسئلة مهمة جداً حول المبدأ العسكري الإسرائيلي في الأزمات المستقبلية. غير أن الهزيمة العراقية الساحقة تركت إسرائيل في المحصلة أكثر أمناً مما كانت عليه طوال تاريخها.

سابعاً، لقد تغير موقف سوريا في المنطقة نتيجة لفقدانها دعم الاتحاد السوفيتي الفعال، وانحيازها إلى جانب الولايات المتحدة والأنظمة العربية المحافظة في حرب الخليج الثانية ١٩٩١، وتحسن علاقاتها مع مصر، وبسبب تعزز دور سوريا الدائم في لبنان(٦). فسوريا الآمنة سياسياً والضعيفة اقتصادياً لا يمكنها أن تطمح إلى تحقيق «التوازن الاستراتيجي» مع إسرائيل، وهو الهدف الذي تباهى به حافظ الأسد في الثمانينيات. وعوضاً عن ذلك فإن الأسد يواجه خيار التعايش مع الوضع الراهن على الجبهة الإسرائيلية، أو محاولة تحقيق بعض المكاسب عبر الدبلوماسية. وبموافقته على الذهاب إلى مؤتمر مدريد للتفاوض مع إسرائيل، أظهر الأسد الجانب الواقعي والبراجماتي من سياسته. وباتباع هذا الطريق تمكن أيضاً من تحسين علاقاته مع الدول الغربية بما فيها الولايات المتحدة. فخلال جولة مباحثات أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ في واشنطن، أشار السوريون والإسرائيليون إلى إحراز بعض التقدم باتجاه الموافقة على صيغة الأرض مقابل السلام، ولكن تبقى أمامهم مفاوضات صعبة جداً.

ثامناً، وأخيراً، لقد سلطت الأزمة العراقية الأضواء على مسألة الأسلحة النووية التي ظلت طي الكتمان في الشرق الأوسط. فما دامت إسرائيل الدولة الإقليمية الوحيدة التي تمتلك قدرات نووية، فإن الولايات المتحدة تلتزم جانب الصمت المطبق. ومما لا شك فيه أن سياسة الولايات المتحدة تأثرت بخيار إسرائيل النووي. فشحنات الأسلحة التقليدية الضخمة إلى إسرائيل كانت تهدف إلى تقليل فرص استخدام إسرائيل للأسلحة النووية. ويمكن القول أيضاً بأن أحد الدوافع التي أدت إلى التدخل متعدد

الأطراف للولايات المتحدة وحلفائها ضد العراق، هو الرغبة في تحطيم القدرات النووية العراقية التي كانت ستؤدي دون ريب إلى مواجهة عراقية - إسرائيلية في وقت ما خلال العقد الحالي(٧). وباختصار فإنه يجب على الولايات المتحدة الآن أن تأخذ موضوع الأسلحة النووية في الحسبان في سياساتها الشرق أوسطية. وإذا فشلت جهود منع الانتشار فإن الخيارات ستكون مروعة: السماح للقوى الإقليمية بمواجهة بعضها بعضاً بما تملكه من قدرات نووية، أو قيام الولايات المتحدة بنزع سلاح قوة إقليمية أو أكثر، أو إعطاء الضوء الأخضر لقوى إقليمية بأداء المهمة. وفي الحالة الأخيرة فإن الولايات المتحدة ربما تجد نفسها في وضع تتغاضى فيه عن قيام إسرائيل بهجمات عسكرية ضد دولة عربية أو إيران، وهي حالة قد تكون مشحونة بالمضامين السياسية.

التهديدات الموجهة إلى المصالح الأمريكية

إذا أخذنا هذه التغيرات في الحسبان، فكيف يجب على الولايات المتحدة أن تقيّم التهديد الذي يمكن أن يمثله الصراع العربي - الإسرائيلي على مصالحها في العقد القادم؟ مما يبعث على الطمأنينة، أن نشوب حرب بين إسرائيل وبعض الدول العربية يمكن أن يفجر مواجهة أوسع بين القوى العظمى، لم يعد مقبولاً. لقد كان هذا السيناريو كابوساً يؤرق صانعي القرار في الولايات المتحدة بدءاً من العام ١٩٦٧ وحتى بداية الثمانينيات. وفي الحقيقة كانت هناك بوادر على مثل هذه المواجهة، وخاصة خلال المراحل الأخيرة من حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣، وأيضاً بشكل أخف خلال أزمة أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠ التي كان الأردن وسوريا وإسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية أطرافاً فيها، وخلال اجتياح إسرائيل للبنان عام ١٩٨٢(٨).

وحتى لو تصورنا وقوع حروب عربية - إسرائيلية خلال التسعينيات، فمن الصعب رؤية كيفية تورط كل من الولايات المتحدة وروسيا فيها. فأثناء أزمة الخليج الثانية ١٩٩٠ - ١٩٩١ لم تُظهر روسيا أية دلائل على أنها تريد أن تلعب دوراً عسكرياً فيها. ونظراً لمشاكلها الداخلية المتفاقمة، يبدو مستبعداً أن تكون موسكو راغبة في التدخل العسكري في الشرق الأوسط. وحتى لو كانت إسرائيل على وشك إلحاق هزيمة بسوريا على سبيل المثال، فإنه من غير المتوقع أن يصدر عن روسيا أية ردود فعل خارج نطاق الجهود الدبلوماسية.

وإذا تصادف أن كانت الغلبة للجانب العربي ضد إسرائيل في حرب مستقبلية، فإن الولايات المتحدة ستجد نفسها ملزمة بالتدخل، كما فعلت على نطاق محدود عن طريق

نشر صواريخ باتريوت أثناء أزمة الخليج الثانية عام ١٩٩١، وذلك لمساعدة إسرائيل ومنعها في آن واحد من استخدام اسلحتها غير التقليدية. فهل يؤدي مثل هذا التدخل الأمريكي في المستقبل إلى مواجهة مسلحة مع أي قوة من خارج المنطقة؟ إن ذلك يبدو غير محتمل. وباختصار فإن التشابه مع البلقان فيما قبل الحرب العالمية الأولى، والذي نشأ في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات، لم يعد يبدو مناسباً، حتى وإن تصور المرء نشوب بعض الحروب الخطيرة بين إسرائيل والدول العربية.

ومما يضعف إلى حد ما هذه الخلاصة المؤكدة، أن الدول الموجودة على المسرح العربي ـ الإسرائيلي لا تزال مدججة بالسلاح. فكمية الترسانات ونوعيتها في كلا الجانبين مخيفة. إذ تمتلك إسرائيل قدرات هائلة بما في ذلك الأسلحة النووية والصواريخ والقذائف ذات التوجيه الدقيق، وأنظمة القيادة والتحكم المتقدمة، والاستخبارات الميدانية الجيدة، وإمكانات متنامية لجمع المعلومات الاستخبارية والاتصالات عن طريق الأقمار الصناعية. والترسانات العربية أقل تطوراً ولكنها أكبر حجماً، وتحتوي على أسلحة كيماوية وعلى الوسائل القادرة على إطلاقها إلى الأماكن المأهولة بالسكان. وقد توفر هذه الترسانات المخيفة قدراً من الردع المتبادل، ولكن ثمة خطر دائم من أن الأنظمة الجديدة مثل الصواريخ أو الأسلحة الفتاكة الجديدة عالية الدقة، أو الحصول على الأسلحة النووية يمكن أن يؤدي إلى الإخلال بميزان القوى. وإذا أخذنا بالحسبان المزايا المفترضة لتوجيه الضربة الأولى، فقد تتصف علاقة الردع بالتحفز لإشعال الحرب دون تردد، مما يشكل مصدراً للقلق. وحتى خلال الثمانينيات، كانت هناك أمثلة على مثل هذه الإغراءات بشن ضربات وقائية كما اتضح من ضرب إسرائيل للمفاعل النووي العراقي عام ١٩٨١. وفي عام ١٩٩١ قام الرئيس العراقي صدام حسين بضرب إسرائيل بشكل متعمد في محاولة لتغيير الظروف السياسية في المنطقة. ومثل هذه الحسابات تتحدى الافتراضات العادية لنظرية الردع. فكيف يمكن ردع دولة تحاول أن تستثير هجوماً لأسباب سياسية؟

ورغم هزيمة العراق الدراماتيكية في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، فإن وقوع صراع خطير بين إسرائيل وبعض الدول العربية يبقى ممكناً رغم أنه احتمال بعيد. فسوريا الآن هي أكثر أعداء إسرائيل أهمية، ولكن بمرور الوقت فإنه يمكن للعراق أن يقوم ببناء قواته العسكرية مرة أخرى. ولو صارت أي من الدولتين على وشك الحصول على قدرات كيماوية أو نووية يمكن استعمالها ضد إسرائيل فإن أخطار قيام الحرب تصبح كبيرة.

وستجد الولايات المتحدة أنه من الصعب عليها البقاء على الحياد إذا ما قامت حرب عربية ـ إسرائيلية على نطاق واسع، وخاصة إذا ما كانت إسرائيل تتكبد خسائر فادحة. ومن شبه المؤكد أن تجري محاولة لإيقاف مثل هذه الحرب في وقت مبكر، وتزويد إسرائيل بوسائل الدفاع ضد الصواريخ، ووسائل الحماية ضد تهديدات الأسلحة غير التقليدية. وستكون أية حرب عربية ـ إسرائيلية قصيرة نسبياً، وذلك لأن إسرائيل لا تستطيع أن تتحمل حرب استنزاف طويلة الأمد. لذلك فإن أي إجراء متصور تزمع الولايات المتحدة القيام به، سيتم في الأيام الأولى لنشوب الصراع، سواء كان ذلك متعلقاً بالمبادرات الدبلوماسية أو بالإمدادات العسكرية.

الإرهاب والنفط كمعضلات أمنية

هناك وجهان آخران لصراع عربي ـ إسرائيلي مستقبلي يستحقان الذكر: الإرهاب والنفط. فقد صاحب اللجوء المتعمد إلى الإرهاب ـ كتهديد المدنيين الأبرياء، واحتجاز الرهائن ـ جميع الصراعات الأخيرة في الشرق الأوسط، سواء اشترك فيها الفلسطينيون أو لبنان أو العراق أو إيران. وعلى الرغم من الجهود الهائلة التي بُذلت، وخاصة خلال الثمانينيات، فإن الولايات المتحدة لم تجد رداً عسكرياً ناجحاً على مشكلة الإرهاب. فمثله مثل الجريمة، لا يمكن التخلص من الإرهاب نهائياً، إلا أن المرء يأمل في تقليل عدد الحوادث، وضمان ألا يسيطر الإرهاب على الخطاب السياسي. ويبدو أنه لا مناص من نمو التطرف السياسي وبقاء الإرهاب قوة يحسب لها حساب في الشرق الأوسط، إذا لم يتحقق أي تقدم في حل الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وبغض النظر عن التهديدات التي ستوجه إلى مواطني الولايات المتحدة، وإلى الأنظمة الحليفة للغرب، فقد يحاول الإرهابيون ضرب منشآت النفط في الخليج كوسيلة لضرب مصالح الولايات المتحدة الاقتصادية. ولن تزيل أية تسوية ترضي معظم الفلسطينيين والإسرائيليين كل مخاطر الأعمال الإرهابية، ولكنها قد تكون خطوة في الاتجاه الصحيح لإبقاء الإرهاب تحت السيطرة.

لقد خيم شبح استخدام النفط كسلاح مدة طويلة على الصراع العربي ـ الإسرائيلي، رغم أن النفط والسياسات العربية ـ الإسرائيلية لم تتشابك بشكل وثيق[(٩)]. غير أنه من المهم الإشارة إلى الاستثناءات. فكجزء من الاستراتيجية العربية في حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، أخذت السعودية زمام المبادرة في تنظيم عملية تخفيض إنتاج النفط، وفي فرض حظر على شحنات النفط إلى الولايات المتحدة. ولم يكن الحظر بحد

ذاته مهماً جداً، ولكن كان لتخفيض إنتاج النفط أثر كبير على أسعاره. فقد تكبد العالم تكلفة جسيمة تقدر بعشرات البلايين من الدولارات، وتباطأ النمو الاقتصادي وتسارع التضخم. وبالنسبة إلى الأمريكيين فإنهم اصطفوا في طوابير مزعجة في محطات الوقود.

لقد كانت الولايات المتحدة راضية عن أمور النفط خلال معظم سني الثمانينيات. فقد انخفضت الأسعار بشكل حاد في منتصف الثمانينيات وبقيت بعد ذلك مستقرة نسبياً. وكان يعتقد بأن الأسواق تعمل لتأمين كميات كافية. ولكن برزت عدة اتجاهات بحلول عام ١٩٩٠. أولاً، أخذ إنتاج الولايات المتحدة في الانخفاض واقتربت نسبة الواردات الأمريكية من ٥٠٪ من مجمل الاستهلاك. ثانياً، أخذت مصادر الإنتاج الأخرى تتراجع بما فيها التي كانت تأتي من الاتحاد السوفيتي السابق. ثالثاً، بدأت الطاقة الإنتاجية الاحتياطية في العالم تتقلص، مما جعل السعودية والعراق البلدين الوحيدين اللذين يمتلكان قدرات رئيسية على زيادة إنتاجهما زيادة ملموسة في المستقبل.

ولا حاجة لأن يعتبر المرء مثيراً للذعر إذا أشار الى أن العرب قد يستنتجون مرة أخرى أنهم يستطيعون استخدام سلاح النفط مجدداً. ويمكن أيضاً أن ينتهج العرب سياسة جماعية لإيقاف الشحنات خلال أي حرب عربية ـ إسرائيلية قادمة، على أمل التأثير في الرأي العام الأمريكي والأوربي والياباني. وباختصار فإنه لا يمكن استبعاد صدمة نفطية أخرى تماما، رغم أنها لن تكون في حجم تلك التي حدثت في السبعينيات. فرغم أن المصالح المختلفة تحكم الاعتبارات السياسية في العواصم العربية الرئيسية خلال الأوضاع الطبيعية، فإنه يتوقع أن تحاول الدول النفطية العربية، في حال وقوع حرب عربية ـ إسرائيلية، تنسيق سياساتها، ولو لفترة قصيرة على الأقل، في سبيل تحقيق ثقل سياسي.

لماذا يبقى السلم ضرورة ملحة

نستطيع أن نخلص، من تلك النظرة العامة، إلى أن الصراع العربي ـ الإسرائيلي في التسعينيات سيبقى تهديداً جدياً محتملاً رغم أنه لا يتوقع أن يهدد المصالح الأمنية الحيوية للولايات المتحدة. فالمصالح الأمريكية الواسعة سوف تحقق أفضل استفادة إذا ما تم حل النزاع عبر الوسائل الدبلوماسية. ومن الضروري أن يتحرك الصراع العربي ـ الإسرائيلي باتجاه الحل لتجنب الأخطار الآتية:

- قد يبدأ السلام المصري ـ الإسرائيلي، الذي يعتبر حجر الزاوية لاستقرار المنطقة، بالانهيار في غياب مزيد من المبادرات في عملية السلام. فقد تتعرض مصر لضغوط أشد من الدول العربية الأخرى، ومن الحركات الإسلامية المصرية لتجميد علاقاتها مع إسرائيل. وإذا ما تحول «السلام البارد» إلى «حرب باردة» على الجبهة المصرية ـ الإسرائيلية، فإن الروابط المصرية ـ الأمريكية قد تتأثر أيضاً[١٠]. وقد تقيد التسهيلات العسكرية المقدمة للولايات المتحدة، وتعلق المناورات العسكرية المشتركة، وتتوقف فجأة العلاقة الخاصة في مجال الأسلحة.
- قد يحقق التطرف السياسي، بما في ذلك الصحوة الدينية، المزيد من المكاسب في غياب التسوية. ومن المرجح أن تكون هذه العاطفة معادية جداً للولايات المتحدة وإسرائيل. وقد يتخذ التطرف المتصاعد شكل عمليات إرهابية ضد المواطنين الأمريكيين، ويؤدي الإحباط الناجم عن انعدام التقدم في العملية السلمية إلى تغذية المشاعر الإسلامية، وخاصة في أوساط الفلسطينيين والأردنيين والمصريين. وقد يزيد تنامي مثل هذه العاطفة من الصعوبات المتعلقة بالمحافظة على روابط جيدة مع مصر بالذات.
- قد تتعرض الأنظمة السياسية المؤيدة للغرب لضغوط شعبية لقطع علاقاتها مع الولايات المتحدة. وربما يكون التعاون العسكري هو أكثر المسائل حساسية في هذا المجال، وبالتالي أهم نقطة ضعف لهذه الأنظمة بنظر قادة المعارضة الشعبية. ولكن يمكن أن تصبح برامج الولايات المتحدة الثقافية والاقتصادية أهدافاً، كما حدث في إيران خلال الثمانينيات. وقد يتم قلب بعض تلك الأنظمة.
- قد تحوّل بعض الدول الغنية بالنفط المزيد من أموالها لدعم الأنظمة المتشددة، والحركات السياسية الإسلامية لضمان عدم تعرض تلك الأنظمة لها؛ وقد تتعرض تلك الدول أيضاً للضغط الشعبي لاستخدام النفط كسلاح سياسي، كما حدث عام ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤.
- وقد يصاحب أية حرب عربية ـ إسرائيلية استخدام صواريخ أرض ـ أرض، والأسلحة الكيماوية، وحتى التهديد باستخدام الأسلحة النووية. وهذا بدوره ربما يحفز رغبة الدول الأخرى في المنطقة وخارجها لحيازة مثل هذه القدرات.

بدائل الحرب

إذا نظرنا نظرة متفائلة للتسعينيات، فيمكن أن تؤدي المفاوضات المستمرة إلى عقد اتفاقيات بين إسرائيل وجيرانها العرب. ومن المرجح أن يتم تنفيذ أية اتفاقيات على مدى عدة سنوات. وفي مثل هذه البيئة ستبقى كل من مصر وإسرائيل ملتزمتين بالسلام. وستصبح القضايا الإقليمية مثل المياه والتعاون الاقتصادي والحد من التسلح موضوعات للتفاوض.

ويمكن أن تخلق تلك التطورات بيئة مؤاتية نسبياً لمصالح الولايات المتحدة في المنطقة. ولكن لكي تنجح أية عملية سلام يجب أن تبقى المشاركة الأمريكية قوية في التحركات الدبلوماسية العربية ـ الإسرائيلية. فمن غير المحتمل أن يقطع الإسرائيليون والفلسطينيون من جانب، والإسرائيليون والسوريون من جانب آخر خطوات جادة في اتجاه التسوية إذا ما تركوا وشأنهم.

ولكي يتحقق هذا السيناريو المتفائل فإن الأمر يتطلب من المجموعة الدولية أن تقوم بتسخير موارد هائلة، وخاصة للمساعدة في تعويض اللاجئين الفلسطينيين وفي إعادة تأهيلهم، والمساعدة في تطوير البنية التحتية في الضفة الغربية وغزة. إضافة إلى ذلك، فإنه من أجل إحراز تقدم على الجبهة السورية ـ الإسرائيلية، قد تكون هناك حاجة إلى دور دولي مهم في خلق «منطقة عازلة» بين الخصمين.

وسيتضمن أي سيناريو متشائم انهيار عملية السلام وعودة حكومة إسرائيلية متشددة إلى الحكم وتنامي نفوذ المتطرفين الإسلاميين في الأردن ومصر أو في الحركة الفلسطينية، وهو ما سيتمخض عنه تصاعد التوتر بين إسرائيل وجيرانها العرب. غير أن هناك عدة تطورات محتملة يمكن أن تؤدي إلى تدهور مفاجىء للوضع: فتغير نظام الحكم في الأردن، قد يغري الإسرائيليين المتشددين على «حل المشكلة الفلسطينية» في الضفة الشرقية. وقد ينشأ عن ذلك ترحيل واسع النطاق للفلسطينيين؛ وقد ترد مصر بتجميد علاقاتها مع إسرائيل؛ وقد تقود سوريا حملة دعائية في محاولة لحشد التأييد العربي لاتخاذ موقف متشدد من إسرائيل؛ أو قد يجد العراق نفسه، في محاولة متجددة لقيادة العالم العربي، مندفعاً لمواجهة مع إسرائيل، رغم أنه ستنقضي عدة سنوات قبل أن يستطيع أي نظام في بغداد التركيز على هذا الأمر. وفي ظل هذه الظروف الخطيرة سيتوقف الكثير من التطورات على كيفية تصرف الولايات المتحدة حيالها. فهل تتمكن

من احتواء هذا الخليط المتقلب؟ وإذا ما نشبت الحرب فهل يمكن احتواؤها وإنهاؤها بسرعة؟

يبدو أن بعض الأطراف المتشددة في إسرائيل مقتنعة بأن هذا السيناريو المتشائم هو خير ما يتطلع إليه. ويبدو أنهم مقتنعون بقدرتهم على صد التهديدات العسكرية العربية إلى ما لا نهاية، وخاصة أن الحرب الباردة قد انتهت في الوقت الحاضر. كما أنهم يعولون أيضاً على قدوم أعداد كبيرة من المهاجرين من الاتحاد السوفيتي السابق في السنوات القادمة. ولكن قدوم ما يقارب المليون مهاجر من الاتحاد السوفيتي السابق خلال التسعينيات، لن يغني إسرائيل عن الحاجة إلى إيجاد حل للمشكلة الفلسطينية. فذلك يعني ببساطة أن عدد الفلسطينيين في الأراضي العربية المحتلة لن يفوق عدد الإسرائيليين حتى العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين بدلاً من العقد الأول.

الانقسامات داخل إسرائيل

هناك انقسام عميق في المجتمع الإسرائيلي والساحة السياسية الإسرائيلية حول السؤال المتعلق بأفضل السبل للتعامل مع التحدي الفلسطيني. وثمة مدرستان فكريتان: الأولى تقف على يسار القوى السياسية الموجودة على الساحة، وتتولى زمام الحكم منذ منتصف ١٩٩٢، وهي مستعدة للتنازل عن السيطرة على جزء كبير من الضفة الغربية وغزة لصالح قيام حكومة فلسطينية ـ أردنية إذا ما تم الوفاء بعدة شروط: أن يتم التفاوض في شأن البنود التفصيلية لأية اتفاقية بحرية تامة؛ وأن تكون هناك فترة انتقالية طويلة يتم فيها اختبار قابلية تطبيق الترتيبات السياسية والأمنية الجديدة؛ وأن تبقى القدس موحدة؛ وأن يتم العمل على تهدئة المخاوف الأمنية الإسرائيلية. ومن الاعتبارات المحركة للإسرائيليين المنتمين إلى هذا الاتجاه، الخوف من أن يفوق السكان العرب في كل المناطق الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية عدد السكان اليهود خلال عشرين سنة أو نحو ذلك، حتى بوجود أعداد كبيرة من المهاجرين الجدد.

ويولي أعضاء الجناح اليميني على الساحة السياسية الإسرائيلية أهمية أقل للمسألة السكانية. فيبدو أنهم يعتقدون بأن الموجة الجديدة للمهاجرين ستساعد على تعديل الميزان لصالح إسرائيل. واهتمامهم الرئيسي هو المحافظة على وحدة «أرض إسرائيل» لأسباب أمنية وأيديولوجية. ووفقاً لوجهة النظر هذه فإنه يمكن للعرب الذين يعيشون في الأراضي المحتلة أن يحصلوا على الحكم الذاتي أو يمكنهم الرحيل، وفي كلتا الحالتين لن يلعبوا دوراً في الكيان السياسي الإسرائيلي. وأقصى ما يرغب قادة الليكود

في النظر فيه هو خطوات من شأنها أن تؤدي إلى قيام حكم ذاتي متواضع للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة. ويستبعدون أي دور لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأي اتجاه نحو إنشاء دولة فلسطينية.

ولا يعني الفوز المحدود لحزب العمل في انتخابات ١٩٩٢ أن سيطرته مضمونة. ولكن يرجح أن تتولى السلطة في إسرائيل في المستقبل المنظور الأحزاب المستعدة للتفاوض جدياً مع جيرانها العرب، ويبدو أن معظم الإسرائيليين مستعدون لتقديم تنازلات في مقابل حصولهم على السلام والأمن.

التيارات السياسية الفلسطينية

يعتبر الإنجاز الأهم لمنظمة التحرير الفلسطينية عبر السنين، هو مقدرتها على تحقيق إجماع فلسطيني حول رموز وطنية. وهناك أجنحة مختلفة منضوية تحت لواء المنظمة، ولكن التيار الرئيسي كان ملتزماً منذ منتصف السبعينيات، وما يزال، بقيام دولة فلسطينية ما. وقد رفض بعض الأطراف العربية القومية اليسارية وبعض دعاة الصحوة الإسلامية اليمينيين فكرة الدولة الفلسطينية، ولكن التيار الرئيسي سيطر بشكل كامل على الموقف.

وفي أواخر عام ١٩٨٨ قام رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات بتوسيع مضمون الإجماع، عندما وافق علانية على حل مبني على قيام دولتين، أي دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل. وبالفعل فقد تم الإعلان عن قيام دولة فلسطينية، وسُمي ياسر عرفات كأول رئيس لها. وقبل ياسر عرفات قراري الأمم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨ واعترف بحق إسرائيل في الوجود، ونبذ الإرهاب. وأدى ذلك بدوره إلى قيام حوار بين الولايات المتحدة والمنظمة.

لقد أعطت الانتفاضة الفلسطينية زخماً كبيراً لهذه التطورات. فعندما بدأ الفلسطينيون بمقاومة الاحتلال الإسرائيلي أخذوا يشعرون بالفخر. ونتيجة لهذا الشعور السائد بين الفلسطينيين أصبحت صياغة استراتيجية الدولتين أسهل عليهم من ذي قبل، عندما كانوا يشعرون بأنهم ضعفاء ومحاصرون. وأقنعت الانتفاضة أيضاً الملك حسين بالتخلي عن مطالبة الأردن بالضفة الغربية.

وداخل الأراضي المحتلة، أدّت الانتفاضة إلى تنامي التيار المتشدد بين المواطنين الفلسطينيين الذين يعيشون ظروفاً صعبة. وتعاطف الكثيرون منهم مع التوجهات

السياسية التي تعتبر أكثر حزماً من تلك التي يتبناها التيار الرئيسي في المنظمة. فعلى سبيل المثال كانت حركة حماس (الأحرف الأولى من تسمية حركة المقاومة الإسلامية) التي تدعو إلى قيام دولة إسلامية على مجمل أرض فلسطين، أقوى بكثير في الأراضي المحتلة، وخاصة في غزة، مما هي في المنظمة وفي الخارج. وبالمثل، فإن الحركات اليسارية التي تؤيد المقاومة المسلحة وتنادي باشتراك الدول العربية في النضال كان لها دور أكبر على الصعيد الداخلي مما تحظى به على الصعيد الخارجي.

ورغم تلك التوجهات المتعارضة، استطاعت منظمة التحرير الاستمرار في السيطرة على التيار الرئيسي للسياسات الفلسطينية، مع أن قيادة ياسر عرفات الشخصية صارت محل تساؤلات عدة وبشكل متزايد. ولو منيت جهود المنظمة الدبلوماسية بالفشل، فإن التحديات ستكون عندئذ أكثر وضوحاً. فهل سيلجأ التيار الفلسطيني الرئيسي إلى تبني مواقف أكثر تشدداً؟ وهل يزاح عرفات من القيادة؟ وهل تتمكن القيادات في داخل الأراضي المحتلة من الحلول محل المنظمة، وهل تكون أكثر تشدداً أم أقل؟ وهل يصبح الكفاح المسلح والإرهاب مرة أخرى التكتيكين المفضلين لدى أعداد كبيرة من الفلسطينيين؟

لقد طفت تلك التساؤلات جميعها على السطح في أيار/مايو ١٩٩٠ عندما قام فصيل صغير داخل منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة أبو العباس بتنفيذ عملية عسكرية بحرية قرب تل أبيب. ورغم أنه لم تقع ضحايا، إلا أن الولايات المتحدة صنفت الغارة على أنها عمل إرهابي، وأصرّت على أن يقوم رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، بمعاقبة أبو العباس. ومما زاد من التوتر في علاقات الولايات المتحدة بالمنظمة، قيام واشنطن باستعمال حق النقض (الفيتو) ضد قرار للأمم المتحدة يقضي بإرسال فريق إلى الأراضي المحتلة لتقصي الأحوال هناك. وفي تلك الظروف وما صاحبها من انتقادات فلسطينية عديدة لياسر عرفات بأنه أعطى تنازلات أكثر مما يجب، فإن قيادة المنظمة لم تكن راغبة في تلبية شروط الولايات المتحدة. ورد الرئيس بوش بتعليق الحوار الأمريكي مع منظمة التحرير. ومع الجمود الذي ساد عملية السلام، وتوقف الحوار، فإن مركز الثقل في الحركة الفلسطينية اتجه نحو التشدد. وفي هذه الظروف بالذات، قام صدام حسين بغزو الكويت. ولم يكن من المفاجىء أبداً أن يرى الكثير من الفلسطينيين، المحبطين بسبب ضعفهم، في الرئيس العراقي حليفاً محتملاً. ورغم أن منظمة التحرير الفلسطينية أدانت الغزو العراقي للكويت، إلا أنها وقفت على ما يبدو إلى جانب العراق عندما تفاعلت الأزمة، مما أكسبها بشكل خاص استياء العديد

من الدول الخليجية، وزاد من حدة الجفاء بينها وبين الولايات المتحدة والأطراف المعتدلة في إسرائيل. ونتيجة لذلك شعرت منظمة التحرير بالعزلة التامة عندما بدأت أعمال مؤتمر مدريد في أواخر عام ١٩٩١، واضطرت إلى أن تبقى في الظل أثناء مداولات المؤتمر، راضية عن مشاركة فلسطينيين من خارج المنظمة، وضمن وفد فلسطيني ـ أردني مشترك. غير أنه في المفاوضات اللاحقة، استمر الفريق الفلسطيني في التشاور الوثيق مع عرفات، فمكنهم دعمه من الوقوف في وجه المشككين داخل الأراضي المحتلة.

دور مصر

لقد غيرت مصر الخريطة السياسية للعالم العربي عندما قامت بتوقيع معاهدة السلام مع إسرائيل عام ١٩٧٩. وبحلول عام ١٩٨٩ قبلت معظم الأنظمة العربية في آخر الأمر حتمية التوصل إلى نوع من الاتفاق مع إسرائيل بشرط تلبية الحد الأدنى من الطموحات الفلسطينية بإقامة دولة لهم في الضفة الغربية وقطاع غزة. ونتيجة لتمكنها من إصلاح علاقتها مع منظمة التحرير الفلسطينية، فإن القاهرة عادت مجدداً أواخر الثمانينيات كطرف في الصراع العربي ـ الإسرائيلي. فأولاً، تمكنت القاهرة أن تلعب دور الوسيط في الحوار بين الولايات المتحدة والمنظمة، وبعد ذلك حاولت بتعاون وثيق مع واشنطن تمهيد الطريق لفتح باب المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

إن الحكومة المصرية هي التي ترغب في لعب دور رئيسي في عملية السلام، وليس الشارع المصري. فهناك القليل من الحماس في مصر تجاه فكرة السلام مع إسرائيل، ولكن السلام حقيقة واقعة. فالصحافة المصرية والدوائر الأكاديمية المصرية شديدة المعاداة لإسرائيل، كما أن المشاعر الإسلامية تقوي من هذا التوجه. ويبدو أن الكثير من المصريين قد تعبوا من القضية الفلسطينية برمتها، وهم يبدون اهتماماً أكبر بالمسائل الداخلية. ولكن الحكومة تريد أن تظهر أن قرارها المبدئي بعقد صلح مع إسرائيل لم يكن خاطئاً. وهي تعرف مدى تقدير واشنطن لتعاونها في عملية السلام، وتريد أيضاً أن تتجنب الظروف التي يمكن أن تشد من عضد المتشددين في إسرائيل. لذلك فإن الجهود الجادة ستستمر للمحافظة على استمرارية عملية السلام. فعلى سبيل المثال عملت مصر دون كلل لإدخال سوريا في إطار محادثات السلام، ولإيجاد صيغة مقبولة للتمثيل الفلسطيني في تلك المحادثات.

إن دور مصر في عملية السلام الرسمية محدود بطبيعة الحال، رغم أن القاهرة الآن تشكل قناة لنقل الرسائل الإسرائيلية إلى القادة العرب الآخرين، وقد تولى المصريون

مهمة إقناع بعض الأطراف العربية بالتفاوض الجدي مع إسرائيل. إضافة إلى ذلك، فإن مصر تشارك في المحادثات متعددة الأطراف، وخاصة فيما يتعلق بالحد من التسلح. ولكن مصر لا تستطيع أن تلعب دور الوسيط النزيه بين إسرائيل والفلسطينيين، أو بين إسرائيل وسوريا. ففي القضايا الجوهرية، تجد مصر نفسها ملزمة بالوقوف إلى جانب الفلسطينيين ومع الإجماع العربي العام. إضافة إلى ذلك، ولأسباب داخلية، فإن مصر لا تريد أن تظهر بمظهر المفرط بالحقوق الفلسطينية؛ ولا يرغب أي قائد مصري في أن يُدفع مستقبلاً إلى مفاوضات حول مستقبل القدس. لكن لدى مصر مع ذلك ما تساهم به.

وعلى صعيد آخر، فإن علاقات الولايات المتحدة مع مصر ستستمر في الاعتماد على ما هو أكثر بكثير من مجرد تعاونها في عملية السلام. فالتعاون الوثيق خلال أزمة الخليج الثانية ساهم إلى حد كبير في تقوية الإطار العام لتلك العلاقة. ولكن أخطر المسائل التي تواجه مصر اليوم تتعلق بالمستقبل الاقتصادي للبلاد. فالإصلاح الاقتصادي مهم جداً، ولكن المصريين يشعرون بأنه يجب أن يتم بالتدريج لتجنب الاضطراب الاجتماعي والسياسي. وهم يتطلعون إلى الولايات المتحدة لاستمرار المساعدات الاقتصادية والعسكرية. وقد لقيت موافقة الولايات المتحدة على إلغاء ما قيمته ٧ مليارات دولار من الديون العسكرية أواخر عام ١٩٩٠ ترحيباً حاراً في القاهرة.

سوريا والأردن والعراق

تعتبر سوريا أقوى جيران إسرائيل، ولديها القدرة على شن عمليات عسكرية واسعة، ناهيك عن قدرتها على إزعاج القوات الإسرائيلية عبر حلفائها في لبنان. لكنها لا تملك القدرة على هزيمة إسرائيل في الحرب لا حاضراً ولا مستقبلاً. ويبدو أن الرئيس السوري حافظ الأسد يعي تلك الحقائق العسكرية، لذا ظلت الجبهة السورية ـ الإسرائيلية هادئة بشكل ملحوظ على مر السنين.

قد تتخذ سوريا موقفاً متشدداً في المفاوضات مع إسرائيل، ولكن يبدو أن الأسد يدرك بأنه لم يعد لديه خيار عسكري واقعي. وانضمت سوريا بفعالية إلى مؤتمر مدريد للسلام وإلى المفاوضات الثنائية التي تلته، وأجرت مفاوضات مباشرة، وتحدثت عن سلام شامل مقابل انسحاب شامل. وأوضح حافظ الأسد بأنه يمكن تحويل مرتفعات الجولان إلى منطقة منزوعة السلاح كجزء من أية تسوية. ولا تضيف بالضرورة أي من

هذه التلميحات تغييرات جذرية إلى الموقف السوري، ولكن يبدو أن سوريا بدأت في تغيير مواقفها في ضوء التغيرات التي طرأت على ميزان القوى الإقليمي والعالمي.

وتوجد لدى الأردن بالطبع مصلحة كبيرة في الكيفية التي يمكن أن يتم بها إنهاء الصراع العربي ـ الإسرائيلي. فالنظام الهاشمي يخشى من أن يصبح ضحية لصراع عربي ـ إسرائيلي لا ينتهي، خاصة إذا ما أجبر الفلسطينيون على مغادرة الضفة الغربية إلى الأردن. ولكن الأردن لا يبدي أية رغبة في استعادة مسؤوليته السابقة عن الضفة الغربية. وفي الوقت نفسه يجب على الأردن أن يركز جهوده على اقتصاده الهش، ومعالجة علاقاته العربية المعقدة، وتجاوز الضرر الذي لحق بوضعه الدبلوماسي جراء مؤازرته للعراق خلال أزمة الخليج الثانية، والتعامل مع ما تمخضت عنه تجربة الانتخابات الجريئة التي تنطوي على مخاطر. وباختصار فإن الأردن يبقى طرفاً مهماً في عملية السلام، ولكنه طرف مثقل بالقيود.

لقد كان العراق بشكل عام بعيداً عن دبلوماسية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ولكن الإسرائيليين كانوا ينظرون إلى العراق باهتمام شديد فور توقف الحرب الإيرانية ـ العراقية في نهاية عام ١٩٨٨. لقد لاحظ الإسرائيليون في البداية وجود بوادر على استعداد بغداد لتأييد الإجماع العربي حول عقد اتفاقية سلام مع إسرائيل عن طريق المفاوضات. واعترف صدام حسين صراحة بأن إسرائيل حقيقة واقعة في المنطقة، وتحدث عن مخاوفها الأمنية. ومنذ ذلك الحين احتفظ العراق بجيش كبير ذي خبرة قتالية، ومع بداية عام ١٩٩٠ بدا وكأنه يسير على طريق المواجهة مع إسرائيل. وفي آب/أغسطس ١٩٩٠ اجتاح العراق الكويت. ولن يتم بسهولة نسيان حرب الخليج الثانية، التي أطلقت خلالها صواريخ سكود العراقية على إسرائيل، ولكن الإسرائيليين يعتبرون أن العراق الآن أضعف كثيراً من ذي قبل، ولذلك فإنه لا يشكل تهديداً كما كان قبل الأزمة. وسيقوم الإسرائيليون الآن بمراقبة العراق عن كثب تحسباً لقيامه بإعادة بناء صواريخه أو برامجه النووية.

الخطوط العريضة للسياسة المستقبلية

إن أشد السيناريوهات تشاؤماً بالنسبة إلى الصراع العربي ـ الإسرائيلي يجب ألا يتضمن احتمال حدوث تورط أمريكي عسكري واسع النطاق في المنطقة. وإضافة إلى ذلك فإن «سلاح النفط» ـ حتى لو استخدم في التسعينيات ـ ستكون عواقبه على الاقتصاد العالمي أقل من تلك التي ترتبت على استخدامه في السبعينيات. ويعود

السبب في ذلك أولاً إلى وجود مخزونات ضخمة لدى المستهلكين، وإلى الفهم الأفضل لكيفية عمل سوق النفط. فمع تضاؤل خطر التورط الأمريكي العسكري والأزمات النفطية، فإن الصراع العربي ـ الإسرائيلي في التسعينيات سيمثل تهديداً أقل لمصالح الولايات المتحدة مما كان يمثله في السبعينيات.

ويقابل تلك الاتجاهات المطمئنة وصول الأسلحة الفتاكة إلى ساحة الشرق الأوسط، سواء أكانت تقليدية أم كيماوية أم نووية. فوجود تلك الأسلحة في أيدي الدول أو الميليشيات أو الإرهابيين يمكن أن يلحق ضرراً بالغاً، بما في ذلك تضرر مصالح الولايات المتحدة. ويجب ألا ننسى أنه خلال عام واحد، ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤، تم تفجير سفارة الولايات المتحدة في لبنان مرتين، فضلاً عن ثكنة المارينز، مما أوقع ما يزيد على ثلاثمائة قتيل. إضافة إلى ذلك فإن إحدى أكثر كوارث السياسة الخارجية تكلفة هي قضية إيران ـ كونترا، وكان الدافع وراءها الرغبة في إطلاق سراح الرهائن وهذه يمكن تفهمها؛ وإن كانت في غير محلها. لذلك فإنه على الرغم من عدم وجود أخطار من قيام حرب عربية ـ إسرائيلية، أو مواجهة بين القوى العظمى، أو انقطاع الإمدادات النفطية، فإن الصراع في منطقة الشرق الأوسط سيعرض مصالح الولايات المتحدة لخطر جدي. ويعني ذلك أنه سيظلّ لدى الولايات المتحدة مصلحة مستمرة في دعم الأنظمة المعتدلة في العالم العربي عبر المساعدة الاقتصادية والعسكرية، ودفع عملية السلام قدماً كلما كان ذلك ممكناً، وبذل المساعي مع الآخرين لإيقاف نقل التكنولوجيا العسكرية، التي تخل بالاستقرار كصواريخ أرض ـ أرض، والأسلحة الكيماوية والنووية.

وسيؤدي حل الصراع العربي ـ الإسرائيلي خلال التسعينيات، إلى انخفاض المخاطر التي تهدد مصالح الولايات المتحدة، فضلاً عن حدوث تغييرات جوهرية في المسرح السياسي الإقليمي. وقد يتيح السلام في الشرق الأوسط تحقيق قدر من التحرر السياسي والإصلاح الاقتصادي. وقد يقل الإنفاق على الأسلحة، مما يجعل المنطقة أقل خطراً. وبالمقابل، إذا ما تدهور الوضع، فقد يحرز المتطرفون مكاسب، وتتضرر مصالح الولايات المتحدة حتى في غياب حرب شاملة وحظر نفطي. وينجم عن هذه المخاطر في المستقبل تداعي النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي في المنطقة، وهو ما يجعل من الصعب على الولايات المتحدة أو الدول الغربية الأخرى المحافظة، في نهاية المطاف، على مواقع نفوذها في المنطقة. وتقف إيران ولبنان شاهدين على درجة العداء الشديد التي يمكن أن تواجه بها مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

ما زالت للولايات المتحدة مصلحة واسعة في تشجيع التسوية السلمية العربية ـ الإسرائيلية. وتبدو فرص النجاح في التوصل إلى تسوية عربية ـ إسرائيلية شاملة في السنوات القادمة أفضل مما كانت عليه في السنوات الماضية. فإلى جانب الجهود الجادة الهادفة إلى منع انتشار الأسلحة النووية في المنطقة، وتشجيع الإصلاحات السياسية والاقتصادية، ستبقى عملية السلام قضية مركزية حاسمة في سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط خلال التسعينيات.

ومع انتهاء الحرب الباردة لم يعد الصراع العربي ـ الإسرائيلي يشكل تهديداً رئيسياً للمصالح القومية للولايات المتحدة. ومع ذلك فإنه يبقى مصدراً لعدم الاستقرار والتوتر في جزء مهم من العالم. لذلك فإنه من المرجح أن تستمر جهود الولايات المتحدة الدبلوماسية الرامية إلى إيجاد حل للصراع عن طريق المفاوضات. وستكون العملية صعبة، وستتطلب قيام الولايات المتحدة بدور قيادي، ولكن هناك مؤشرات إيجابية، وخاصة بالنسبة إلى التغييرات التي طرأت على الموقف السوري. لقد ساعدت نهاية الحرب الباردة على إتاحة الفرص الإيجابية لحل الصراع. وما لم تعد الولايات المتحدة إلى سياسة العزلة، فإنها ستبقى شريكاً كاملاً في البحث عن تسوية سلمية لصراع كلّف العالم الكثير حتى الآن.

هوامش الفصل الرابع

(١) انظر: William B. Quandt, *Camp David: Peacemaking and Politics* (Washington, D.C.: Brookings Institution, 1986).

(٢) حول أصول الانتفاضة، انظر Ze'ev Schiff and Ehud Ya'ai, *Intifada: The Palestinian Uprising -Israel's Third Front* (New York: Simon and Schuster, 1989).

(٣) Geoffrey Kemp, with Shelley A. Stahl, *The Control of the Middle East Arms Race* (Washington, D.C.: Carnegie, 1991).

(٤) حول البرنامج النووي الإسرائيلي، انظر Seymour Hersh, *The Samson Option: Israel's Nuclear Arsenal and American Foreign Policy* (New York: Random House, 1991).

(٥) Joseph S. Nye, Jr. and Roger K. Smith, eds. *After the Storm: Lessons from the Gulf War* (New York; Madison Books, 1992).

(٦) انظر Alasdair Drysdale and Raymond Hinnebusch, *Syria and the Middle East Peace Process* (New York: Council on Foreign Relations Press, 1991).

(٧) بعد هزيمة العراق في عملية «عاصفة الصحراء» استطاع مفتشو الأمم المتحدة دخول المنشآت النووية العراقية، وتمكنوا من اكتشاف برنامج واسع للبحث والتطوير. فقد كان يجري اختبار عدة تكنولوجيات لتطوير اليورانيوم والبلوتونيوم المخصب. وقدر مفتشو الأمم المتحدة أن البرنامج كان يمكن أن يؤدي إلى امتلاك العراق ترسانة نووية صغيرة في منتصف التسعينيات. ولا توجد دولة أخرى في المنطقة، باستثناء إسرائيل، على وشك امتلاك قدرات نووية، لكن يمكن للمرء أن يفترض أن تظل عيون إسرائيل والولايات المتحدة مصوبة على إيران ومصر وسوريا وليبيا والجزائر.

(٨) William B. Quandt, *Peace Process: American Diplomacy and the Arab-Israeli Conflict Stince 1967* (Washington, D.C.: Brookings Institution, 1993).

(٩) Daniel Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money, and Power* (New York: Simon & Schuster, 1991).

(١٠) William B. Quandt, *The United States and Egypt: An Essay on Policy for the 1990s* (Washington, D.C.: Brookings Institution, 1990).

قراءات مقترحة

Cobban, Helena, *The Superpowers an the Syrian-Israeli Conflict: Beyond Crisis Management?* New York: Praeger, 1991.

Freedman, Robert O., ed., *The Intifada: Its Impact on Israel, the Arab World, and the Superpowers,* Miami: Florida International University Press, 1991.

Presidential Study Group, *Building for Peace: An American Strategy for the Middle East,* Washington, D.C.: Washington Institute for Near East Policy, 1988.

Quandt, William B., ed., *The Middle East: Ten Years After Camp David,* Washington, D.C.: Brookings Institution, 1988.

Saunders, Harold H., *The Other Walls: The Arab-Israeli Peace Process in a Global Perspective,* Princeton: Princeton University Press, 1991.

الفصل الخامس

الخليج العربي بعد العاصفة

فيبي مار Phebe Marr

ربّما لم تكن حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ حدثاً حاسماً كما كان يتوقع المراقبون أن تكون في الأصل، ولكن ستتردد أصداء نتائجها عبر المنطقة خلال ما تبقى من هذا العقد. فالحرب دحرت عدوان صدام حسين على الكويت وأضعفت القوة العسكرية العراقية، ورسخت النظام الإقليمي وعززت أنظمة الحكم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي من المرجح أن تدعم سياسات نفطية في صالح الغرب. ولكن عاصفة الصحراء لم تحل المشاكل الأساسية المتعددة التي فجرت حربين خليجيتين في العقد الماضي، والتي من المرجح أن تحدد ترتيب القوى الإقليمية في المستقبل. وبالنتيجة سيظل عدم الاستقرار مستشرياً في الخليج. وإذا لم يتم تحقيق بعض التقدم في معالجة المشاكل الأساسية، فقد تصبح الحرب حقيقة واقعة مرة أخرى قبل نهاية هذا العقد.

المعضلات الاستراتيجية والديناميات السياسية

تعمل الاختلالات الهيكلية الأساسية على تعقيد أجواء التوتر القائمة في منطقة الخليج، التي تتكون من دول ومجتمعات تختلف في مستويات تطورها، وفي مواردها، ولكنها تتقاسم حوضاً مائياً ذا أهمية حاسمة لها جميعاً. فإيران، الدولة الأكبر مساحة والأكثر كثافة من حيث عدد السكان، لديها موارد بترولية ضخمة ولكنها في تناقص مستمر، ولها ساحل يمتد على الخليج لما يزيد على ١١٠٠ ميل، وتسيطر جزئياً على مضيق هرمز، الأمر الذي يعطيها إمكانيات كبيرة لاستعراض قوتها. والعراق، ثاني أكبر دولة، مع أن عدد سكانه لا يتجاوز ثلث تعداد السكان في إيران، لديه كمية أكبر

من الاحتياطيات النفطية المؤكدة. غير أنه يعتبر بالكاد قوة خليجية، حيث تقل سواحله عن ٢٠ ميلاً تتحكم بها إيران من جانب، والكويت من جانب آخر. ورغم أن السعودية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تسيطر فعلياً على جميع الشواطىء الواقعة على الجانب العربي من الخليج، فإن تعداد سكانها يقل عن ربع سكان إيران والعراق مجتمعتين. وليس لدى هذه الدول الصغيرة القدرة على حشد قوة عسكرية كافية للدفاع عن أراضيها، وهي غير حصينة أمام القدرة العسكرية المتفوقة لجارتيها الشماليتين. وتكمن قوة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وخاصة السعودية، في الاحتياطيات البترولية الهائلة التي لديها (تفوق كثيراً نظيراتها في كل من إيران والعراق)؛ وفي منشآتها الإنتاجية المتطورة جداً. وتعطي تلك العوامل مجلس التعاون موقع القيادة للتأثير في إنتاج النفط وتسعيره، لذلك فهي تتحكم في الرفاه الاقتصادي لدول المنطقة الأخرى.

إن ميزان القوى في الخليج ليس غير متكافىء فحسب، بل هناك احتمال كبير في نشوب نزاع. وتشهد مجتمعات الخليج تغيرات جذرية في سياق عملية التحديث، كما أن اتجاهها السياسي في المستقبل يعتريه الغموض. وعلاوة على ذلك فإن التغير الاجتماعي يحدث في دول تضمر عداوات وشكوكاً تجاه جيرانها، يمكن أن تعود أصولها إلى قرون مضت. وتواجه تلك الدول أيضاً توترات حديثة المنشأ، تعود إلى الاختلاف بشأن تخصيص الموارد، والأيديولوجيات المتضادة، والمصالح القومية المتنافسة. وقد أدت تلك الاختلافات إلى نشوب الحرب مرتين خلال العقد المنصرم. ورغم أن الصراع المسلح غير وارد على المدى القصير، وذلك بسبب الإعياء الذي أصاب كلا من العراق وإيران، الخصمين اللدودين، فإن القيود التي تعيق حركتهما قد تخف عندما تعيد الدولتان بناء اقتصادهما، وإعادة تشكيل قواتهما العسكرية. إن مصادر الصراع المحتمل كثيرة ومتفاوتة، إلا أن أهمها ما يلي:

التنافس العربي ـ الفارسي

يمثل الخليج حداً ثقافياً فاصلاً بين الفرس في الشرق والعرب في الغرب. وتكمن خلف الفروق اللغوية والعرقية اختلافات أخرى في الثقافة السياسية، وقرون من المخاوف والقلق الذي يمنع التعاون حتى في ظل ظروف التعايش السلمي. فالدول العربية بما فيها العراق تتقاسم تراثاً لغوياً وعرقياً مشتركاً، يدين كثيراً لتقاليد الصحراء الداعية إلى المساواة بين الجميع والاعتزاز بلغة القرآن العربية. بينما تستمد إيران تراثها

من تقاليدها الثقافية الفارسية التي كانت سائدة قبل الإسلام، ومن حضارتها القديمة، ومن التقليد المتصل بالملكية والإمبراطورية الفارسية. وما زالت قرون من التنافس بين هذين الشعبين ترسم حدود التعاون؛ فضلاً عن أنها تصوغ إمكانيات إيجاد نظام أمن جماعي خليجي.

مشاكل الحدود العالقة

يغشى التنافس الموغل في القدم بين العرب والفرس الخلافات الحدودية الجديدة الناشئة عن تأسيس نظام الدولة القومية الحديثة في المنطقة في أوائل القرن العشرين. فقضايا الحدود بين إيران والعراق، وبين العراق والكويت، وبين العديد من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لا تزال دون حل، وتؤجج التوترات المحلية. ويعتبر الخلاف حول حد شط العرب بين العراق وإيران السبب الأقرب لنشوب الحرب العراقية ـ الإيرانية. ومن المرجح أن تبقى الحدود بين العراق والكويت مثاراً للنزاع رغم ترسيم لجنة الأمم المتحدة للحدود، الذي أُقر دولياً عام ١٩٩٢ ورفض العراق قبوله. وتتنازع إيران والإمارات العربية المتحدة على ملكية ثلاث جزر في الخليج هي أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى التي تقع وسط القنوات المائية التي تمرّ بها الخطوط الملاحية عند أسفل الخليج. إضافة إلى ذلك، هناك العديد من الخلافات الحدودية بين دول مجلس التعاون تقف عائقاً في وجه قيام المزيد من التعاون فيما بينها. وتشمل تلك الخلافات النزاع بين قطر والبحرين حول جزر حوار، والخلاف الحدودي العماني ـ السعودي.

الأيديولوجيا

إن الاختلاف الشديد في الأيديولوجيات السياسية لدول الخليج تجعل من التواصل وتخفيف التوترات بينها أمراً صعباً، في أحسن الأحوال. وفي ظروف معينة يمكن أن تستغل تلك التوترات كمبرر للأعمال العدوانية. فالحكومة الإيرانية تعتنق صيغة شيعية من الصحوة الإسلامية. ورغم فتور المحرك الديني للثورة الإيرانية بعض الشيء، إلا أنه لم يتم ترويضه كلياً بعد. وعوضاً عن ذلك فقد امتزج الاندفاع الثوري لإيران مع القومية الإيرانية التقليدية، إضافة إلى الافتراض القديم بأن إيران يجب أن تكون القوة المهيمنة في الخليج، نظراً لحجمها وتعدادها السكاني. غير أن الجاذبية النفسية والسياسية للإسلام، بوجود إيران كنصير له، سوف يستمر استخدامها كأداة للسياسة الخارجية، وخاصة في أوساط السكان الشيعة الموجودين في الجانب العربي من الخليج.

تؤيد القيادة العراقية الحالية شكلاً علمانياً للقومية، عربي التوجه. ولعل العراق الدولة الأكثر علمانية بين دول الخليج مما يجعلها في خلاف مع التوجهات الدينية لإيران والسعودية. وسوف يستمر النظر إلى بغداد، لاعتناقها القومية العربية ومساعيها لقيادة العالم العربي، على أنها تشكل تهديداً لحكومات دول الخليج الأخرى.

وتعتبر السعودية النصير الأول لمذهب سني هو المذهب الوهابي، نسبة إلى مؤسسه محمد بن عبد الوهاب. ويفضل هذا التوجه السلوك الاجتماعي المحافظ والإبقاء على الوضع الراهن.

نزعة الانفصال العرقي والطائفي

في الخليج، كما هو الحال في أي مكان آخر، يهدد بروز نزعة الانفصال العرقي والطائفي النظام والاستقرار الإقليمي. فعلى سبيل المثال، في الوقت الذي تتضح فيه معالم البنية السياسية الكردية الانفصالية في شمال العراق، فإن تأثيرها يمكن أن يُلمس في المناطق المأهولة بالأكراد في إيران وتركيا، مما يزيد من احتمال نشوب الصراعات عبر الحدود بين العراق وتركيا، والعراق وإيران، وتركيا وإيران.

وفي جنوب العراق، فإن بروز الوعي الشيعي شجع إيران على زيادة تدخلها في الشؤون السياسية الداخلية للعراق، وقد يؤثر في السكان الشيعة في الكويت والبحرين والمنطقة الشرقية من السعودية. وبالفعل فإن القوى العرقية والدينية المتمردة التي تتكاثر بالانقسام تذكرنا بأن مفهوم الدولة القومية في الخليج مفهوم مصطنع، وأن الحدود التي أنشئت حديثاً في المنطقة حدود هشة.

السيطرة على إنتاج النفط وتسعيره

لقد كان عامل النفط المحرك الرئيسي للاجتياح العراقي للكويت. فنتيجة لما كان يكتنف سوق النفط من أسعار متدنية، ونتيجة لضغط الدائنين على العراق لكي يسدد ما عليه من ديون، قام الأخير باتهام كل من الكويت والإمارات العربية المتحدة بشن «حرب اقتصادية» ضد العراق، عن طريق قيامهما بإنتاج نفط يفوق الحصص التي خصصتها لهما الأوبك. وقد تصبح المنافسة، وبالتالي الصراع حول أسعار النفط وأسواقه أكثر تفشياً، فيما يواجه العراق وإيران التحدي المتعلق بإعادة بناء اقتصاديهما،

وفيما تحاول دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تعويض الخسائر، التي لحقت بها جراء حرب الخليج الأخيرة.

يتقاطع كثير من تلك الصراعات المحتملة بدلاً من أن يتعزز. وربما يتبنى بعض الحكومات مواقف حول قضايا مثل الحصص النفطية، تتعارض مع مواقفها في قضايا أخرى كالموقف من الانفصالية العرقية. ومع مرور الوقت فإن الصراعات المختلفة ومناخ التوتر والشك السائد بعد عقد من الحرب، والموقف التنافسي - حيث العلاقة الصفرية - الذي يسود المنطقة، يجعل من مسألة تجنب الحرب أمراً بالغ الصعوبة. ومن الصعب جداً التنبؤ بالتغيرات التي يمكن أن تحدث في ميزان القوى. وعلى الجانب الإيجابي، فإننا يجب أن نقر بأن واحداً من أهم التغيرات البارزة التي طرأت على التوازن الإقليمي - اندماج اليمن الشمالي والجنوبي - حدث في البداية بوسائل سلمية نسبياً عام ١٩٩٠، ومن دون أن يخل بالتوازن الإقليمي.

ولكي نفهم طبيعة التغيرات التي من المرجح أن تحدث في الخليج، فإنه من الضروري أن نتفحص بعمق الوضع الحالي لثلاثة من الفاعلين الرئيسيين فيه، وهم إيران والعراق ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وسيتطرق هذا الفصل إلى عدة تساؤلات متداخلة: (١) ما نوع القوى التي يحتمل أن تؤثر في توزيع القوة في الخليج؟ (٢) ما مواطن القوة النسبية، والضعف النسبي للفاعلين الخليجيين الثلاثة؟ (٣) هل يحتمل أن تتعرض مواطن القوة والضعف إلى تغيرات جوهرية؟ (٤) ما توجهات السياسة الخارجية لتلك الدول؟ (٥) هل تفضل تلك الدول استمرارية الوضع الراهن أم أنها ستنشد التغيير؟ (٦) وإذا كانت ترغب في التغيير، فهل سيجر ذلك صراعاً، أو يؤثر بشكل سيء في مصالح الولايات المتحدة والدول الغربية في الخليج؟.

إيران: هل هي القوة المؤهلة للهيمنة؟

تعتبر إيران مؤهلة لبسط نفوذها على الخليج لأسباب تتعلق بحجم تعدادها السكاني، ومساحتها وموقعها الجيوستراتيجي، ومواردها الاقتصادية. غير أن الاستفادة الكاملة من الإمكانيات الإيرانية لن تتحقق خلال العقد الحالي، وذلك بسبب الجرح الاقتصادي والاجتماعي الذي خلفته الثورة الإيرانية، وحرب الثماني سنوات مع العراق. في أعقاب الحرب الإيرانية - العراقية شهدت إيران انفراجاً وجيزاً في أوضاعها الاقتصادية والسياسية لعدة عوامل: أولها، وفاة الخميني في حزيران/ يونيو ١٩٨٩

وحلول قيادة جماعية محله تسيطر عليها العناصر البراجماتية، وخاصة علي أكبر هاشمي رفسنجاني. فقد شدّد القادة الجدد على التنمية الاقتصادية، وأعلنوا عن رغبتهم في التوصل إلى تسوية محدودة للخلافات مع الغرب. ثانياً، لقد كانت إيران المستفيد الرئيسي من حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، والتي قلبت ميزان القوى لصالحها بإضعاف منافسها الرئيسي. ثالثاً، استفادت إيران من انهيار الاتحاد السوفيتي. فاختفاء قوة عظمى تهدد حدودها الشمالية، وبالتالي إنشاء منطقة عازلة من دول ضعيفة، قلصا من مشاكل إيران الأمنية.

البعد الاقتصادي

على الرغم من تلك الظروف الإيجابية، واجهت إيران صعوبات في مساعيها الهادفة إلى استعادة زخمها الاقتصادي الذي كان سائداً قبل قيام الثورة. فعقد كامل من الحماس الثوري الداخلي والحرب أدى إلى تآكل البنية التحتية الإيرانية إلى حد كبير، وإلى انخفاض مستويات المعيشة، وارتفاع التكاليف الاقتصادية والبشرية اللازمة لإعادة البناء. فبين عام ١٩٧٧، سنة الذروة للإنتاج الإيراني قبل الثورة، وعام ١٩٨٩، انخفض الناتج المحلي الإجمالي لإيران ١٥٪، أو ٤٦٪ على أساس متوسط الدخل الفردي. وانخفضت مستويات المعيشة، التي تقاس بالاستهلاك الخاص للفرد، ٤٠٪، وتدنى الاستثمار في الاقتصاد ٦٥٪. وربما ارتفعت البطالة في الفترة نفسها لكي تشمل ما يقارب ربع القوى العاملة، ولعل النسبة تصل إلى ٤٠٪ إذا ما أضيفت إليها البطالة المقنعة[١]. وقد ألحقت الحرب دماراً هائلاً بالمصانع والمنازل والمستشفيات والمدارس والجسور والسدود ومحطات توليد الطاقة الكهربائية ومنشآت الري والمنشآت النفطية والبتروكيماوية والموانىء والسكك الحديدية، التي تحتاج جميعها إلى إعادة بناء.

ورغم سهولة إصلاح البنية التحتية، فليس من السهل استبدال الموارد البشرية المفقودة. ووفقاً لتقديرات الحكومة الإيرانية عام ١٩٨٨، فإن ما يقارب ١٦٠ ألف إيراني قتلوا أثناء المعارك مع العراق، رغم أن العدد غير الرسمي (والأدق) ربما يصل إلى ٣٠٠ ألف قتيل، وما يقارب ٧٠٠ ألف جريح، نصفهم أو أكثر أصبحوا معوّقين. وشُرد حوالى ١,٦ مليون إيراني، وهم غالباً من الفئات التي دارت المعارك في مناطقها[٢]. وإضافة إلى ذلك فإن الثورة والحرب استنزفتا المثقفين والعمال المهرة. وبسبب الهجرة يوجد نقص كبير في عدد خريجي الكليات، ولم يبق إلا نحو نصف مليون تقني متخصص تقريباً داخل الدولة[٣]. ووفقاً لأحد التقديرات، فإن نصف

الأطباء غادروا إيران، مما حدا بالحكومة إلى توظيف الأطباء الهنود لسد العجز الحاصل.

ويجب أن يضاف إلى تلك الإحصاءات القاتمة النمو السكاني السريع والذي من المتوقع أن يضاعف عدد سكان إيران عام ٢٠١٠، ليصل تقريباً إلى ١٠٠ مليون نسمة. وما لم تزدد العائدات النفطية والأرباح المحققة في قطاعات الإنتاج الأخرى بشكل كبير، فإن إيران ربما لن تتمكن من رفع مستويات المعيشة بشكل مرض. وليس النمو ضرورياً فقط، بل إن التغييرات الهيكلية ضرورية أيضاً. فالتضخم متفش والفجوة بين الغني والفقير تتسع، ولن يؤدي كثير من الاستثمارات الحالية في القطاع الصناعي إلى زيادة فرص التوظيف في السنوات القادمة. ومنذ انتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية، تراكمت على إيران الديون الخارجية التي ارتفعت إلى ١٥ مليار دولار أمريكي عام ١٩٩١[٤]. ورغم أن إيران شرعت في تحرير سياساتها الاقتصادية، فإن الاستثمار الخاص قد يتحقق ببطء. إن حاجة إيران إلى الاستثمارات الخارجية والتكنولوجيا الحديثة والتكنوقراطيين تعطي الغرب وسيلة محتملة للتأثير في إيران. فإذا لم تتمكن إيران من تحقيق فترة من النمو المرتفع الثابت وغير التضخمي، فإنها ستواجه بطالة مستمرة، إن لم تكن متزايدة، وتضخماً وتدنياً في مستويات المعيشة وتكرارا لأعمال الشغب التي اجتاحت مدنها عامي ١٩٩٠ و١٩٩١. وهذا بدوره قد يهدد استقرار النظام.

القوى السياسية المحلية

تواجه إيران بيئة سياسية محلية غير مستقرة. فالأحوال الاقتصادية المتردية قد توفر ذخيرة اجتماعية وسياسية للمتطرفين والمتشددين داخل إيران. ورغم تناقص دور الأيديولوجيا كقوة محركة للسياسة الخارجية الإيرانية، وسيطرة البراجماتيين على زمام الأمور، فإن وقوع عدد من الأحداث عام ١٩٩٢ كان تذكيراً حاداً بأن المتشددين الإسلاميين لا يزالون يتنافسون على الحكم[٥]. ومع أن المتشددين لا يسيطرون على البرلمان، فإنهم يتحصنون في قطاعات أخرى (تتواجد فيها الأموال اللازمة للعب الأدوار القيادية والقيام بالأعمال الخيرية). وفي العام ١٩٩٢، كسب المتشددون المزيد من النفوذ السياسي، مما يوحي بأن ثورة إيران الدينية لم تفقد زخمها بعد، أو أن الدافع إلى تصدير الثورة لم يتبدد. فالمتشددون لا يزالون يواصلون دعم الحركات الإسلامية بما في ذلك حزب الله في لبنان، وجبهة الإنقاذ الإسلامية في الجزائر، والحكومة

الإسلامية في السودان. ولو استمرت هذه الجهود لإضعاف الجماعات القيادية المحافظة، فإنها ستؤدي بلا شك إلى تغذية التوترات، ليس في الخليج فحسب، بل أيضاً في مناطق أخرى أبعد، مما سيضعف بدوره الصورة الأكثر براجماتية، التي حاول رفسنجاني أن يظهرها.

النزعة الانفصالية العرقية

العنصر الثالث الذي يهدد استقرار إيران يتعلق بشرخ عرقي يبرز الآن في الشمال والغرب. ويتركز حول الانفصالية العرقية في الجمهوريات الإسلامية للاتحاد السوفيتي السابق، التي تستمر في التعبير عن نفسها من خلال الثورات والاضطرابات داخل الدول الجديدة، وفي الحروب الحدودية التي يمكن أن تقوض وحدة الأراضي الإيرانية. فالأقليات العرقية تشكّل حوالي ٤٠٪ من سكان إيران، وتحيط معظم هذه الأقليات كالأرمن والأذربيجانيين والأكراد والتركمان والبلوش، بقلب بلاد فارس وتتخطى الحدود مع جيران إيران[٦]. وهناك مجموعات أصغر أيضاً من الخزر والكازاك والباتان والأوزبكيين. وقد تصبح الروابط الأوسع مع الدول الجديدة سلاحاً ذا حدين. فمن الممكن أن تزيد تلك الروابط من النفوذ الإيراني في المناطق الشمالية الجديدة، ولكنها في الوقت نفسه قد تزيد حدة الوعي الذاتي العرقي لدى أقليات إيران ذاتها.

لقد تأثر استقرار إيران الداخلي فعلياً بالصراعات على حدودها. فنتيجة للحرب الأفغانية لجأ إلى إيران حوالي المليونين من اللاجئين الأفغان. ويشكل هؤلاء عبئاً اقتصادياً على إيران، ومن الممكن أن يشكلوا عاملاً يخل بالاستقرار إذا لم يعودوا إلى وطنهم. ويثير استقلال أذربيجان احتمال انتشار القومية العرقية الأذربيجانية في إيران، فقد أدت الانفصالية الأذربيجانية إلى إنشاء جمهورية لم تعش كثيراً عام ١٩٢٠، وبرزت إلى السطح حديثاً في عام ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠ أثناء الصراع على السلطة بين رجال الدين. وفي الشمال الغربي قد ينتشر الشعور العرقي التركي في داخل إيران من جمهورية تركمنستان المستقلة. وعلى إيران أيضاً أن تكون قلقة من القومية التركية التي يشجعها النفوذ الذي تتمتع به أنقرة في أوساط السكان المتحدثين بالتركية. وأخيراً فإن إيران عبرت عن مخاوفها من ظهور التطلعات الانفصالية الكردية في العراق، وعن إمكانية انتقال تلك التطلعات إلى أوساط الأكراد الإيرانيين[٧].

إعادة تسليح إيران

على أية حال، يجب تقييم تلك المخاوف المتواصلة في مقابل تزايد ثقة إيران بنفسها كما يتضح في سياستها الخارجية، وبرنامجها لإعادة التسلح، فكلا الأمرين يشيران إلى بدايات البحث عن دور جديد في الخليج وما وراءه.

في عام ١٩٨٩ وقعت إيران اتفاقية مع موسكو لشراء أسلحة حديثة تتضمن طائرات ميج ـ ٢٩، ودبابات تي ـ ٧٢، وصواريخ وأنظمة رادار جوية وغواصات. ومعظم تلك المعدات كانت تهدف إلى تعويض الخسائر التي منيت بها إيران في الحرب مع العراق، وتحديث القوات الإيرانية. ففي عام ١٩٩١ كان لدى إيران ٤٠٪ فقط من قوة الدبابات التي كانت تمتلكها عام ١٩٨٠، ولم تتزود البحرية الإيرانية بأية سفن جديدة، وكان سلاح طيرانها في حالة مزرية ولا يمتلك سوى ٧٠ ـ ٨٠ طائرة[٨]. وفي عام ١٩٩٢ كان تعداد الجيش الإيراني النظامي يقارب ٥٠٠٠٠٠ جندي، وكان الحرس الثوري يضم حوالي ١٧٠٠٠٠ رجل.

لقد تم تسريع أول برنامج متواضع لإعادة تسليح إيران في بداية عام ١٩٩١، عندما طلبت إيران المزيد من المعدات السوفيتية المتقدمة والخبراء اللازمين لتدريب قواتها على كيفية استخدامها. وعندما تنجز تلك الاتفاقية فإن إيران ستحصل على ١٠٠ مقاتلة من طراز ميج ـ ٢٩، وعلى المساعدة في بناء مصنع لتجميع طائرات الميج، وعلى طائرات سوخوي ـ ٢٤ القاذفة المقاتلة بعيدة المدى، والمقاتلات القاذفة ميج ـ ٢٧ والطائرات المعترضة ميج ـ ٣١ بعيدة المدى، ومقاتلات سوخوي ـ ٢٧ وطائرتي استطلاع وإنذار مبكر. وبحلول منتصف العقد فإنه من المرجح أن يصبح سلاح الجو الإيراني مرة أخرى الأكبر والأقوى في الخليج، حيث سيكون لديه ٤٠٠ طائرة من طائرات الخطين الأول والثاني[٩]. وربما تحصل إيران أيضاً على قاذفات روسية أسرع من الصوت ذات مدى يغطي الشرق الأوسط بأكمله، وشبه القارة الهندية وجنوب شرقي أوربا ووسطها[١٠]. أما بالنسبة إلى الغواصات التي بدأت تصل إيران عام ١٩٩٢، فإنها لن تكون نداً للغواصات الأمريكية التي تعمل بالطاقة النووية في المياه العميقة. أما في مياه الخليج الضحلة، فإنها تشكل تهديداً للملاحة. وعلاوة على ذلك فإن إيران تمتلك صواريخ سيلك وورم الصينية المضادة للسفن والتي يمكن إطلاقها من السفن أو من قواعد أرضية.

إن ما يقلق أكثر من نمو هذه القوات التقليدية، هو التطور الذي طرأ في المجال

النووي. ففي عام ١٩٨٧ أرسلت باكستان ما يزيد على ٣٠ عالماً نووياً لتدريب الإيرانيين، وفي العام نفسه وقعت إيران على اتفاق مع الأرجنتين للحصول على اليورانيوم المخصب لاستخدامه في مفاعل أبحاث. وتقوم الصين أيضاً بتدريب الإيرانيين على التكنولوجيا النووية، واشترت إيران من الصين مفاعلاً صغيراً (يستخدم لفصل النظائر المشعة)، رغم أنه من غير المحتمل أن يتم استخدامه في الأبحاث المتعلقة بالأسلحة. ولا تشكل تلك التطورات حتى الآن برنامجاً للأسلحة النووية، ولكن عدداً من الباحثين لا يستبعدون إمكانية انضمام إيران إلى النادي النووي بنهاية العقد الحالي[١١]. وتعمل إيران أيضاً في برنامج لإنتاج الأسلحة الكيماوية، وأعلنت أنها ستبدأ بإنتاج الصواريخ بعيدة المدى على نطاق واسع.

تثير حيازة إيران لتكنولوجيا الأسلحة المتقدمة تناقضات أمام السياسات الإقليمية لإيران والولايات المتحدة. فبعض جهود إعادة البناء للمؤسسة العسكرية المستنزفة ضروري كي تتمكن إيران من الدفاع عن نفسها. ففي عام ١٩٩٢ كان العراق، الغريم الرئيسي لإيران، لا يزال يمتلك قوة عسكرية قوامها ٤٠٠٠٠٠ جندي تقريباً، وهي تقارب ما لدى إيران، علاوة على أعداد أكبر من الدبابات والأعتدة الأرضية. ولتحقيق التوازن، قامت الولايات المتحدة بزيادة مبيعاتها من الأسلحة لحلفائها أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وكثفت من وجودها العسكري في الخليج. ولكن اتساع البناء العسكري الإيراني واتجاهه (أسلحة ذات تكنولوجيا عالية وصواريخ بعيدة المدى وأسلحة كيماوية وغواصات) والمؤشرات التي تدل على أن إيران ربما تعد برنامجاً للأسلحة النووية، يثير القلق ويوحي بأن إيران ترغب في تعزيز قدراتها على استخدام القوة خارج حدودها.

سياسة إيران الخارجية

من المرجح أن تتركز سياسة إيران الخارجية على أربعة مجالات: منطقة الخليج، والجبهة الإيرانية الشمالية الجديدة، والأحداث في روسيا، والوضع العسكري للولايات المتحدة في الخليج.

سياسة إيران في الخليج

ستستمر إيران، بصرف النظر عن أي نظام حكم مرتقب، في اعتبار منطقة الخليج المسرح الأول لسياستها الخارجية. وما من شك في أن إيران تأمل في لعب دور المهيمن

في المنطقة، معتمدة على عوامل مثل مساحتها وطول سواحلها، وتاريخها الحافل بالهيمنة. ورغم أن هذا الدور ينظر إليه في إيران على أنه «زعامة»، إلا أن الجانب العربي في الخليج سينظر إليه على أنه «هيمنة».

لقد قامت إيران في عهد رفسنجاني، باسترضاء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فخففت من حدة التوترات التي وصلت إلى ذروتها خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية عندما أيّدت معظم دول المجلس العراق. وأعادت إيران علاقاتها الدبلوماسية مع الكويت، ووقعت اتفاقيات تجارية مع البحرين وعمان وقطر ودولة الإمارات العربية المتحدة، وبدأت في التقارب مع السعودية.

إن قيام عرب الخليج بالرد على التقارب الإيراني بالمثل مسألة يصعب التنبؤ بها. فلدى دول المجلس مخاوف من تطلعات إيران لبسط قوتها على الخليج، واحتمال انبعاث طموحاتها الدينية، ومن موقف إيران العدائي من الحلفاء الغربيين لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ففي الماضي تجاوزت إيران وبشكل متكرر حدود التصرف المقبول من دول المجلس، مما أدى إلى انتكاسات خطيرة لمحاولات الوفاق. ورغم تراجع التوترات بين إيران والسعودية، فإن التعاون بين إيران وأقوى دول المجلس يعوقه عدد من العوامل: الاختلاف المذهبي بين السنة والشيعة، والآراء المتعارضة فيما يتعلق بالصحوة الإسلامية، والمنافسة الحادة للهيمنة في الخليج، وفوق كل ذلك، الاختلاف حول السياسة النفطية. ومن المرجح أن تسعى إيران إلى رفع الأسعار وزيادة حصتها في السوق النفطية بنسبة كبيرة، لن ترضى عنها دول المنطقة.

غير أنه من المرجح أن تركز سياسة إيران في الخليج على العراق، خلال فترة طويلة من العقد القادم. خاصة وأن أياً من المشكلات التي تسببت في قيام الحرب العراقية ـ الإيرانية، لم تحل بعد، وعلى الدولتين أن توقعا على معاهدة سلام بينهما. ورغم التزام صدام حسين الشفهي بالاعتراف بمعاهدة عام ١٩٧٥ الخاصة بالحدود على شط العرب، فإن بغداد لم تتخذ حتى عام ١٩٩٣ أي إجراء لإضفاء الصفة الرسمية على تلك الاتفاقية.

ورغم أن إيران لا تريد انبعاث النظام البعثي من جديد في العراق، فإنها لا تريد أيضاً أن ينهار العراق، مما يؤدي إلى تفككه عرقياً أو مذهبياً. وهذا الأمر الأخير سيشكل مثالاً سيئاً للجماعات العرقية في إيران ذاتها. ولذلك فإنه على الرغم من قيام إيران بتقديم مساعدة محدودة للثوار الشيعة في جنوب العراق في أعقاب حرب ١٩٩١

في الخليج، فإن تلك المساعدة لم تكن كافية لتمكين الثوار من الانتصار. وتقف إيران بالمثل ضد قيام دولة كردية مستقلة في شمال العراق.

حدود إيران الشمالية

تحتل الحدود الشمالية المركز الثاني في اهتمامات السياسة الأمنية الإيرانية، حيث تواجه إيران الآن موقفاً أبعد ما يكون عن الاستقرار. ورغم أن إيران ترغب بمدّ نفوذها إلى الجمهوريات الجديدة عبر العلاقات التجارية، وتأييد الحركات الإسلامية، وتطوير روابط البنية التحتية، كالطرق والأنابيب، فإنه يجب عليها أيضاً أن تفكر بإمكانية انتقال عدم الاستقرار السياسي إليها من تلك الجمهوريات. فالحروب الأهلية المحلية والحروب بين الدول الجديدة قد تورّط إيران. ولذلك يتوجب على إيران أن توازن رغبتها في مد النفوذ إلى الجمهوريات الجديدة مع حاجتها إلى حدود آمنة ومستقرة.

إيران وروسيا

تشكل موسكو البؤرة الثالثة لاهتمامات السياسة الخارجية الإيرانية. وقد أخذ يظهر بالفعل بعض الالتقاء في المصالح بين موسكو وطهران، كما تدل على ذلك سلسلة من الاتفاقيات الاقتصادية والعسكرية التي أبرمت بين الطرفين في أعقاب الحرب العراقية ـ الإيرانية[١٢]. وكلاهما يشترك في الخوف من عدم الاستقرار في منطقة الجمهوريات الإسلامية العازلة بين بلديهما. وربما تجد روسيا، المهتمة جداً بلجم انتشار الصحوة الإسلامية، أنه من المفيد لها تعزيز علاقاتها بإيران كضمان لها. كما أن إيران غير القادرة على الحصول على الأسلحة والتكنولوجيا من الغرب، ربما تجد في الروابط مع روسيا بارقة أمل بالنسبة لها، وقد يتعين عليها أن تنتهج خطاً معتدلاً في سياساتها مع الجمهوريات الإسلامية، لكي تحصل على هذه الأسلحة والتكنولوجيا. ويتقاسم البلدان أيضاً الرغبة في الحد من النفوذ الغربي، وخاصة النفوذ الأمريكي في المنطقة.

غير أن وراء هذه المصالح المشتركة توجد بوادر احتكاكات، من المرجح أن تضع حدوداً لتلك العلاقة. فروسيا بروابطها العسكرية والاقتصادية والسياسية الطويلة مع تلك الجمهوريات الجديدة تتطلع إلى أن تكون اللاعب المهيمن في آسيا الوسطى والقوقاز. ولا مفرّ من أن يؤدي هذا التطلع إلى التنافس مع رغبة إيران في أن تستبدل

بالثقافة السلافية العلمانية، ثقافة أخرى تكون أقرب إلى النموذج الإسلامي الإيراني. ومن المتوقع أن تقوم إيران باستغلال مخاوف السكان المحليين من بقاء الهيمنة الروسية، على حين أن لدى موسكو جميع الأسباب للخوف من انتشار الإسلام القادم من طهران.

علاقات إيران بالولايات المتحدة

من المرجح أن تبقى العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران مشوبة بالتوتر خلال قسم كبير من العقد القادم. ومن المحتمل أن ينتهج النظام الإسلامي في إيران استراتيجيات مناوئة للنفوذ الغربي في المنطقة، وخاصة لاستمرار الوجود العسكري الأمريكي في الخليج. ومن الممكن أن تؤدي تهدئة التوترات إلى تخفيض الوجود الأمريكي في المنطقة، ولكن دون أن تنهيه تماماً. غير أن زيادة التسلح الإيراني وتجدد المخاوف الغربية من سعي إيران وراء برنامج للأسلحة النووية، أدى إلى إطلاق إشارات الخطر في الغرب. وقد تصبح الولايات المتحدة الهدف الأول لبرنامج التسلح الإيراني. هذا من جانب، ومن جانب آخر، قد تجد إيران أن البناء العسكري المتزايد يعمل ضد رغبتها في تحسين علاقاتها بأوربا الغربية واليابان لسد حاجتها إلى القروض والتكنولوجيا الغربية. وإذا لم تكن تلك الروابط مع الغرب متيسرة، فقد لا يجد الاقتصاد الإيراني مهرباً من الركود في مرحلة لاحقة من هذا العقد. وإن المحاولات الغربية، وخاصة الأمريكية، لمواجهة انتشار الأسلحة النووية، عبر القيود الاقتصادية على الأرجح، سوف تؤدي إلى مناهضة المناخ التجاري الذي يخفف من القيود المفروضة على القروض والتكنولوجيا.

أخيراً، قد تجد إيران نفسها، على غرار الصين، موضع نقد من قبل مجموعات حقوق الإنسان. وقد أوضح رفسنجاني فعلاً أن إيران تنظر إلى الانتقادات المتعلقة بحقوق الإنسان على أنها تدخل لا مبرر له في شؤون إيران الداخلية. لذلك فإن القيود على تحسين العلاقات مع الغرب ستستمر، إذا لم تقم إيران بتحسين أدائها في هذا المجال.

معضلات السياسة

تواجه كل من إيران والولايات المتحدة معضلات سياسية ملموسة في البيئة الجديدة التي أعقبت الحرب الباردة. فمن جانب يتوجب على إيران أن تحل أهداف سياساتها

المتناقضة المتعلقة بكسب الاحترام في الخارج للحصول على تدفق الاستثمارات والتكنولوجيا اللازمة للتنمية الداخلية، مع عدم التخلي عن تطلعاتها لبسط نفوذها على كل من الخليج والجمهوريات الجديدة في الشمال. ومن الواضح أن إيران لا تستطيع تحقيق هذين الهدفين في ذات الوقت.

وفي الجانب الآخر تواجه الولايات المتحدة والغرب، وروسيا أيضاً، معضلة أساسية. فمساعدتهم للتنمية الاقتصادية الإيرانية ستؤدي إلى دعم السياسات البراجماتية لرفسنجاني ورفاقه؛ ولكنها قد تشجع إيران أيضاً على استغلال قوتها الجديدة في تحدي الموقف الأمريكي في الخليج والحصول على أسلحة يمكن أن تغير ميزان القوى في المنطقة تغييراً جذرياً. وإذا استمر الغرب في فرض قيود على التنمية الاقتصادية الإيرانية عن طريق حرمانها من القروض والتكنولوجيا والاعتراف، واستمر في تحدي الموقف الإيراني في الخليج عن طريق زيادة وجوده العسكري وزيادة مبيعاته من الأسلحة إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فإنه سيواجه مخاطر تشجيع الصراعات التي يسعى إلى تجنبها. ونظراً لتلك الاعتبارات فإنه من المحتمل أن تحاول الولايات المتحدة أن تنتهج سياسة متوازنة تجمع بين الحوافز السلبية والإيجابية: تشجيع البراجماتية الإيرانية حيثما أمكن، واستخدام الحوافز الاقتصادية لتحسين السلوك الإيراني، بينما تعزز الصلات مع موسكو للحد من البناء العسكري الإيراني في مجالات الأسلحة غير الدفاعية، وتجعل وجودها العسكري في الخليج أقل استفزازاً وتهديداً، مع الحفاظ على قوته رغم ذلك.

مستقبل العراق الغامض

يواجه العراق المستقبل الأكثر غموضاً بين دول الخليج جميعها. فدخوله في حربين، وقيام ثورة مدمرة واسعة النطاق عام ١٩٩١، والعقوبات المفروضة على بيع النفط لعدة سنوات في أعقاب الحرب، أدّت إلى تدهور الأوضاع العراقية تدهوراً هائلاً. ونتيجة لذلك ربما يواجه العراق ركوداً اقتصادياً مستمراً. ولكن حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، تركت إرثاً من المشكلات المعقدة التي لا يستطيع نظام معاد للغرب أن يتجاوزها بسهولة. ولأسباب تتعلق بموقع العراق الجيوستراتيجي، وبسبب الغموض الذي يكتنف مستقبله، فإن صانعي القرار في الولايات المتحدة سيواجهون تحدياً في رسم سياسة فعالة تجاه العراق.

العراق في معادلة القوة

أدت أحداث العقد الماضي إلى إضعاف العراق عسكرياً واقتصادياً إلى حد كبير، ولكن النظام العراقي أبدى مرونة في إعادة بناء بنيته التحتية الاقتصادية منذ نهاية حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١. ولقد ألحقت تلك الحرب دماراً هائلاً، ولكن انتقائياً، بالاقتصاد العراقي. فقد لحقت أكثر الأضرار اتساعاً بنظام الاتصالات الوطني (حيث تم تقريباً تدمير نصف عدد خطوط الهاتف) وشبكة الكهرباء (حيث تضررت ١٧ محطة لتوليد الكهرباء من أصل ٢٠ محطة) ونظام المواصلات البرية (وخاصة الطرق والجسور)، وقطاع البترول (حيث تركز الدمار في مرافق المصافي والخزانات وخطوط الأنابيب) ولحقت بآبار النفط أضرار بسيطة بالمقارنة مع ما تعرضت له الآبار الكويتية[١٣]. وكانت الأضرار التي لحقت بقطاعات الإنتاج الأولية الأخرى كالزراعة والصناعات الخفيفة والتشييد طفيفة نسبياً أيضاً. ولكن النهوض بالزراعة يتطلب من العراق القيام بسد النقص الذي لحق بمخزوناته من الحبوب والماشية، وإصلاح مضخات الري، وتوفير قطع الغيار اللازمة للآلات. وتحتاج قطاعات الصناعات الخفيفة والبناء أيضاً إلى قطع الغيار والطاقة الكهربائية اللازمة لبدء عملية تشغيلها.

وعلى الرغم من الدمار الواسع الذي أصاب بعض القطاعات، فإن قدرة العراق على إعادة البناء، ومن دون الحصول على مساعدة خارجية واسعة، كانت مثيرة للإعجاب. فخلال عامين من انتهاء المعارك تم إصلاح الكثير من نظم الاتصالات ومحطات توليد الكهرباء والطرق والجسور. وبالنسبة إلى الصناعة النفطية والإنتاج والتكرير وشبكات التوزيع، فقد استعادت مع نهاية عام ١٩٩٢ ما يقارب ٧٠ ـ ٨٠٪ من طاقتها[١٤]. وفي المركز الجغرافي للبلاد، أي بغداد وضواحيها ، لم يعد يظهر إلا قليل من آثار الدمار الذي خلفته الحرب؛ أما في منطقة البصرة التي تحملت معظم أعباء الحرب فإن عملية إعادة البناء أبطأ[١٥].

إن المعضلة الأساسية التي تواجه العراق في جهوده الرامية إلى إعادة تأهيل اقتصاده تكمن في المجال المالي. فاستمرار العقوبات الدولية المفروضة على النظام استنزفت احتياطيات العراق وموارد طبقاته الميسورة، ولا توجد عوائد نفطية جديدة لتعويض النقص في رأس المال. ويواجه العراق أيضاً الحاجة إلى سداد ديونه المتراكمة السابقة (٨٠ مليار دولار يدين بها إلى أوربا واليابان والولايات المتحدة)، وهي متبقية من الحرب العراقية ـ الإيرانية، وتعطي العراق سمعة سيئة في السوق الدولية للإقراض.

ونظراً لعبء هذا الدين والتعويضات التي يدين بها للكويت بسبب غزوه عام ١٩٩٠، فإنه من المرجح ألا تفي العوائد المتاحة بمتطلبات إعادة البناء وإن تم رفع العقوبات.

لقد أضعفت الحرب العراق ولكنها لم تقض على قدراته العسكرية تماماً. فقد حافظ الجيش العراقي على نحو ٥٠٪ من مخزوناته العسكرية الضخمة التي تقدر بحوالى ٢٤٠٠ دبابة و٤٤٠٠ ناقلة جنود مدرعة، و١٠٠٠ ـ ٢٠٠٠ قطعة مدفعية، و٢٥٠ راجمة صواريخ[١٦]. فيما عاني سلاح الجو خسائر أكبر، فمن أصل ٧٠٠ طائرة مقاتلة عند بداية الحرب، لم يتمكن العراق من إنقاذ أكثر من ٣٥٠ إلى ٤٠٠ طائرة معظمها ذات جودة متدنية. وقد فر ما يزيد على ١١٥ من أحسن الطائرات العراقية إلى إيران حيث أدمجت تلك الطائرات في سلاح الجو الإيراني. وعلى الرغم من ذلك حافظ العراق على معظم أسطوله الضخم من الطائرات المروحية المسلحة[١٧].

لقد أعيد بناء الجيش العراقي بعد الحرب، وخفض عدد أفراد الجيش من قوة قوامها مليون رجل عند بدء حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ إلى ما بين ٣٥٠ ـ ٤٠٠ ألف رجل في الوقت الحاضر. وتم تسريح الميليشيات وكتائب المشاة الأقل كفاءة، مما ترك الحرس الجمهوري ـ الذي يعتبر الأشد قوة والأكثر ولاء للنظام ـ نواة الجيش العراقي. وإضافة إلى ذلك فقد تم الاحتفاظ بقوات خاصة منتقاة وبالقوات الميكانيكية للجيش النظامي وبالقوات المحمولة. ويبقى هذا الجيش الدائم ثاني أكبر جيش في الشرق الأوسط بعد إسرائيل، وفي ١٩٩٢ كان ذلك الجيش معادلاً تقريباً للجيش الإيراني فيما يتعلق بعدد الأفراد والقدرات القتالية[١٨]. لقد تراجعت كثيراً قدرات العراق على استخدام قواته خارج حدوده، لكنه لا يزال قادراً على السيطرة على الجماعات العرقية والمذهبية الصعبة المراس، وعلى الدفاع عن حدوده.

التداعيات الاجتماعية للحرب

ربما تكون التكلفة البشرية والاجتماعية التي تكبدها العراق نتيجة لدخوله حربين، ونتيجة لانتفاضة عام ١٩٩١، أكبر من الدمار الاقتصادي والعسكري الذي لحق به. فتقديرات عدد القتلى الذين تكبدهم العراق في حربه التي دامت ثماني سنوات ضد إيران تشير إلى سقوط ما يقارب ١٣٥ ـ ١٥٠ ألف قتيل، أي ما يوازي ٤ ـ ٥٪ من مجموع تعداد السكان الذين هم في سن الخدمة العسكرية[١٩]. ولا توجد أرقام موثوق بها فيما يتعلق بخسائر حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١. فقد أشارت التقديرات

العسكرية للولايات المتحدة في البداية إلى سقوط ١٠٠ ألف قتيل تقريباً، ولكن الحسابات الأخيرة خفضت هذا الرقم كثيراً. فبعض المحللين العسكريين يقدر إصابات الحرب بين ١٠ ـ ٣٠ ألفاً. وتزعم دراسة موثوق بها أن ضحايا الحرب بين قتيل وجريح أقل بكثير من ١٠ آلاف ضحية[٢٠]. ويجب أن تضاف إلى تلك التقديرات أعداد العراقيين الذين سقطوا خلال التمرد، وخلال النزوح الكردي إلى التلال، والضحايا الذين سقطوا نتيجة لسوء التغذية الناتج عن الحرب والعقوبات. وقد يصل إجمالي تلك التقديرات المبدئية إلى نحو ٥ ـ ٧٪ من السكان الذين هم في سن الخدمة العسكرية خلال العقد المنصرم. وإضافة إلى الصدمة الواضحة التي أصابت السكان جراء تلك الخسارة، فإن انخفاض القوة العاملة العراقية، بمثل هذه النسبة التي تشمل بعض أمهر الاختصاصيين، لا يمكن إلا أن يؤثر سلبياً في قدرة العراق على إنتاج السلع والخدمات. غير أنه لا يجب المبالغة في التشديد على الخسائر العسكرية العراقية. فخلال الحرب العراقية ـ الإيرانية سعت الحكومة إلى المحافظة على الطاقة البشرية المدربة المتوافرة لديها، وإلى زيادتها وذلك عن طريق السماح للطلاب بإنهاء دراستهم الثانوية والجامعية قبل انخراطهم في الخدمة العسكرية الإلزامية. ولدى العراق طبقة وسطى متعلمة لا يستهان بها بالمقارنة مع الدول النامية الأخرى. ويبدو أن العراق حافظ على معظم طاقاته البشرية الماهرة، وبالتالي على قدرته على تنظيم الشبكات التي دمرتها الحرب وإعادة بنائها. وبالفعل فإن الإصلاحات التي أجريت على البنية التحتية خلال سنتين بعد انتهاء الحرب، تشكل شهادة كافية على القوة والمهارة اللتين يتمتع بهما سكان العراق المنتجون.

والنتيجة الاجتماعية الثانية للحرب والتمرد الذي قمعه النظام بعنف، كانت تفاقم التوترات العرقية والمذهبية في العراق، وهو عامل لا ينبىء بالخير بالنسبة إلى اللُّحمة الوطنية. فقد نتج عن الثورة التي حدثت في الجنوب، والتي تركزت بشكل كامل في المناطق التي يقطنها الشيعة، قتال ضار، خاصة في مدينتي النجف وكربلاء المقدستين، مما ولّد إرثاً من المرارة ستبقى طويلاً في أوساط المجتمع الشيعي. فالأعمال العدوانية التي ارتكبها ضد الشيعة القادة البعثيون (وهم أنفسهم من الشيعة غالباً)، والدمار والأضرار التي ألحقتها القوات الحكومية بالمزارات المقدسة، بما في ذلك قبر الحسين، خلّفت جروحاً عميقة ستدوم طويلاً. لقد عمق التمرد والإجراءات الحكومية الغربة الشيعية عن النظام، وأيقظ وعياً سياسياً شيعياً متميزاً.

لقد حدثت غربة انسلاخ أكثر عمقاً في الشمال، حين فرّ ما يقارب المليونين من

الأكراد، أي نصف السكان الأكراد على الأقل، إما إلى الجبال أو إلى تركيا وإيران المجاورتين، هرباً من انتقام الجيش العراقي وعودة القيود الحكومية الشديدة القسوة. ومع بداية عام ١٩٩٢ عاد معظم الأكراد إلى منازلهم تحت حماية قوات الأمم المتحدة بقيادة الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وهولندا. وأسس الأكراد حكومة انفصالية لهم في المنطقة المحمية دولياً والواقعة شمال خط العرض ٣٦ تحت قيادة عدد من الأحزاب السياسية، وخاصة الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يقوده مسعود البرزاني والاتحاد الوطني الكردي الذي يقوده جلال الطالباني. وبحلول عام ١٩٩٢ كان الأكراد قد شكلوا برلماناً منتخباً ولجنة تنفيذية على نمط حكومة غربية. وفيما كانت تلك الإدارة المستقلة تأخذ شكلها بدعم من المجتمع الدولي، بدا من الواضح أن احتواء تطلعات الأكراد لتقرير مصيرهم ضمن السيادة العراقية سوف يكون أكثر صعوبة.

استمرارية صدام حسين

رغم أن الحرب والتمرد والعقوبات النفطية الدولية أضعفت صدام حسين ونظامه، إلا أنه تمكن من البقاء. وفي السنتين اللتين تلتا الحرب تمت إعادة بناء الجيش والمخابرات وجهاز الحزب بشكل جزئي. وتلك الأمور مجتمعة، إضافة إلى عدم الرغبة الظاهرة من الجيش والشعب في تحمل المزيد من الصعاب، سمحت باستمرار النظام في السلطة. وعلى الرغم من ذلك، فإنه ما زال يواجه مسؤوليات صعبة، وأكثرها سوءاً هو فقدان سيطرته على أجزاء واسعة من الأراضي العراقية.

فإلى جانب حماية مناطق الأكراد في الشمال، أقامت الولايات المتحدة، بدعم من بعض حلفائها، منطقة يمنع التحليق فوقها جنوب خط العرض ٣٢، بما في ذلك مدينة النجف المقدسة. وقد تم ذلك الإجراء لحماية السكان الشيعة من بطش الحكومة العراقية المستمر، وخاصة في مناطق الأهوار حيث يجري تمرد خطير. إضافة إلى ذلك فقد تم تعديل حدود العراق الجنوبية مع الكويت لصالح الأخيرة، وأنشئت منطقة منزوعة السلاح عرضها عشرة كيلومترات (ستة أميال) يقوم مراقبون من الأمم المتحدة بمراقبتها.

وفوق كل ذلك، فقد صدام حسين السيطرة على عوائد النفط. ورغم تلك الصعوبات، استطاعت الحكومة السيطرة على الأزمة الاقتصادية بكفاءة، فسمحت بتعويم العملة العراقية، وأسست سوقاً حرة للبضائع وأنشأت نظام حصص فعّالاً وفر للسكان نحو ٥٠٪ من حاجتهم العادية من الغذاء. وتمكن العراق من المحافظة على

مستوى معيشة متدن، ولكن مقبول، عن طريق بيع نحو ٥٠ ألف برميل من النفط إلى الأردن، وتهريب السلع الأساسية عبر الأردن وتركيا وإيران، وإنتاج بعض المنتجات المحلية.

ومع ذلك تكثر التساؤلات حول بقاء صدام حسين في السلطة، ومستقبل العراق. فهل يتمكن صدام ونظام حكمه من الاستمرار إلى نهاية العقد الحالي؟ أم يتهاوى النظام تحت وطأة الضغوط الداخلية والخارجية؟ وماذا سيحل محل النظام إذا ما انهار؟ ولعل الأهم من ذلك، هل ستتمكن الدولة العراقية من تجاوز التحديات العرقية والمذهبية الانفصالية التي تواجهها، وخاصة أكثرها نضوجاً في المنطقة الكردية؟ لا توجد إجابات جاهزة عن تلك التساؤلات، ولكنها تشير جميعها إلى الشكوك التي تحيط بمستقبل العراق. ولا يمكن إعطاء اكثر من تقدير أولي لما سيكون عليه مستقبل العراق. ويرتكز ذلك التقدير على عدة سيناريوهات بديلة.

مستقبل العراق تحت حكم البعث

إذا ما بقي النظام البعثي في سدة الحكم وخاصة تحت سيطرة صدام حسين، فإن هناك القليل مما يوحي بأنه سيقوم بتغيير أسلوب عمله وأهدافه وتطلعاته. وإذا ما بقي صدام حسين، فإنه من المرجح أن يستمر في الاعتماد على عائلته الموسعة وعلى البوليس السري والوحدات العسكرية الرئيسية ـ المنتقاة بعناية لضمان ولائها ـ للاستمرار في موقعه في السلطة. وسيستمر مركز البلاد الذي يسيطر عليه السنّة في السيطرة على الجنوب، فيما تبقى المنطقة الشمالية الكردية مهملة، أو تزداد استقلاليتها عن بغداد.

وليس من المرجح أن تحدث تغيرات أساسية في اتجاه السياسة الخارجية العراقية. فالتشديد على جعل العراق دولة قوية في المنطقة، رغم وجود دلائل على تقلص إمكانياته، استمر في فترة ما بعد الحرب، وذلك إلى جانب تطلعات العراق إلى قيادة العالم العربي، فضلاً عن كونه حارس الجبهة الشرقية للعالم العربي ضد إيران التي تزداد عدوانية.

وحتى بعد الهزيمة، فإن النظام البعثي رفض التخلي كلية عن مطالبته بالكويت أو قبول الحدود التي رسمت حديثاً معها. وقد اضطر إلى الرضوخ لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بوقف إطلاق النار على مضض، بعد الضغط الدبلوماسي المتواصل والتهديدات باستعمال القوة العسكرية.

ويثير التعنت العراقي عدة معضلات للولايات المتحدة والغرب. فمع بداية عام ١٩٩٣ لم يمتثل العراق امتثالاً كاملاً للقرارات الدولية، الأمر الذي ترك العقوبات المفروضة على حالها. فالعقوبات، التي تعتبر الأداة الرئيسية لإجبار العراق على الامتثال، تلحق الضيق والعناء بالسكان، في حين أنها لا تؤثر إلا تأثيراً ثانوياً في صدام حسين وفي البنى الأمنية التابعة له. ولعل قيام الولايات المتحدة بمحاولة جدية لإسقاط النظام الحالي، وإن يكن بالتعاون مع عناصر المعارضة العراقية، ينطوي على مزيد من التورط الأمريكي في الشؤون الداخلية للعراق، بما في ذلك استخدام القوة العسكرية، وربما إشعال حرب أهلية، الأمر الذي لن يحظى بقبول المجتمع الدولي. وحتى لو تحقق الرضوخ العراقي، فإن الغرب سيواجه تحديات في العراق. فإذا ما رفعت العقوبات، تتوافر للعراق الموارد المالية اللازمة لإعادة بناء البنية التحتية التي مزقتها الحرب، وربما يتمكن مع الوقت من إحياء برامجه الكيماوية والبيولوجية وحتى النووية. ويتوقف منع تنفيذ برنامج للأسلحة النووية أو احتواؤه، على يقظة المجتمع الدولي في منع واردات التكنولوجيا النووية عن العراق، وعلى درجة الدقة والكفاءة للتفتيش الجاري في العراق لمراقبة برنامجه المحلي للأسلحة النووية. فأعمال التفتيش التي أجرتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية على المنشآت النووية العراقية قبل حرب الخليج الثانية ١٩٩١، لم تكشف النقاب عن التقدم المحرز في الأسلحة النووية، والذي اكتشف لاحقاً بعد الحرب. ومن غير هذه اليقظة فإن العراق، سواء تحت حكم صدام حسين أو تحت حكم نظام بعثي مشابه، يستطيع مرة أخرى أن يشكل تهديداً لجيرانه، وربما يتحقق ذلك بنهاية هذا العقد.

البدائل المستقبلية

قد يصبح مستقبل العراق أكثر إشراقاً إذا ما استُبدل بالنظام الحالي نظام آخر ذو تصرفات أكثر قبولاً، ولكن إسقاط النظام الحالي بالقوة يثير تساؤلات كثيرة من الصعب الإجابة عنها. فكيف يمكن الإطاحة بنظام متمسك بشدة بالحكم كنظام صدام حسين؟ وما نوع الخليفة المحتمل؟ وهل ستتمكن أية قيادة سياسية جديدة من توطيد أركان حكمها، أم أن القانون والنظام سينهاران؟ وإذا ما تم قلب نظام الحكم البعثي من قبل منشقين عن النظام، أو من قبل الجيش، فهل سيكون عملهم موضع ترحاب كل الفئات المتعددة التي تؤلف المجتمع العراقي؟ ربما يحظى نظام أكثر اعتدالاً، وإن كان سلطوياً، بالاعتراف الدولي، ويعجل في إعادة تأهيل العراق اقتصادياً، ولكن مثل

ذلك النظام سيستمر في مواجهة تحديات سياسية عميقة ومعضلات اقتصادية. فهل يتمكن نظام سلطوي يسيطر عليه السنة من إرضاء التطلعات الليبرالية الجديدة إلى الديمقراطية، والرغبة في المشاركة في السلطة التي يطمح إليها الشيعة والفئات المتعلمة من السنة؟ وهل سيكون النظام ميالاً إلى التوصل لتسوية مع الحكومة الكردية التي شكلت في الشمال؟ وهل سيكون أي نظام يستند إلى الجيش راغباً في الالتزام بقرار الحد من التسلح الذي يفرضه المجتمع الدولي؟ فعدم القدرة على الاستجابة بكفاءة لتلك التساؤلات المتعلقة بالسياسة قد تعني الفشل والانهيار وتفشي عدم الاستقرار.

وهناك مستقبل آخر قد يواجه العراق، يتعلق بإمكانية أن يشهد شكل الدولة القائمة تغييرات بعيدة المدى، إما عن طريق التآكل التدريجي لسلطة الحكومة المركزية أو عن طريق قيام دولة كردية انفصالية في الشمال. وكما أشرنا، يبدو أن الانفصالية متقدمة جداً عند الأكراد الذين يقومون اليوم بالتدريج، بوضع الأساس لدولة ذات حكم ذاتي. وفي الجنوب تتوالى فصول التمرد الشيعي ضد الحكومة المركزية في مناطق الأهوار شمالي البصرة قرب الحدود الإيرانية. وفي هذه الأثناء، شكلت مجموعة معارضة عراقية في المنفى تنتمي إلى الطوائف العراقية الثلاث، الأكراد والشيعة والسنة، تدّعي أنها تمثل بديلاً ديمقراطياً صالحاً للنظام المستبد في بغداد. وفي عام ١٩٩٢ عقدت المعارضة اجتماعاً بالمنطقة «المحررة» في الشمال، وانتخبت برلماناً ولجنة تنفيذية تعهدت بإقامة عراق ديمقراطي. غير أن هذه المعارضة تواجه صعوبتين رئيسيتين: كيف يمكن إسقاط النظام البعثي؟ آخذين بعين الاعتبار الطبيعة القمعية للنظام في بغداد، وإذا ما تحقق ذلك، كيف يمكن تجنب التفكك الوطني؟

العراق الضعيف

إن انهيار سلطة الحكومة المركزية تحت أية ظروف، تعني تزايد نفوذ القوى المجاورة داخل العراق، إن لم يكن السيطرة عليه. فقد زادت تركيا نفوذها في شمال العراق بعقد الاتفاقيات مع الأكراد وتنفيذ العمليات العسكرية عبر الحدود للسيطرة على المتمردين الأكراد داخل تركيا، والتعاون مع الأمم المتحدة في حماية المنطقة الواقعة إلى الشمال من بغداد. وعلى غرار ذلك، تحتفظ إيران بإمكانية زيادة نفوذها في أوساط السكان الشيعة في الجنوب، وبعض الأكراد في الشمال. ومن المرجح أن تمارس السعودية وسوريا نفوذهما على ما يجري في بغداد، ويقوم الأردن بلعب دور مهم في تزويد النظام الحاكم والشعب في العراق بخط الحياة اللازم للبقاء.

إن أي سيناريو يضعف العراق، وخاصة في التخوم الجغرافية، يمكن أن يخل باستقرار المنطقة بأكملها. وبدلاً من ممارسة العراق أعمالاً عدائية ضد جيرانه، ربما يحصل العكس. فقد ينتقل الوعي العرقي والمذهبي السائد في أوساط الأكراد والشيعة إلى الدول المجاورة. ويلاحظ هذا التوقع بصورة أوضح في أوساط الأكراد. فنمو كيان انفصالي ديمقراطي كردي في شمال العراق، ولو كان مرتبطاً بفدرالية مع الحكومة المركزية ببغداد، قد يصبح نموذجاً للأكراد في تركيا وإيران، مما يخل بالوضع السياسي الراهن في كلتا الدولتين. ومع أن تأثير تنامي الوعي السياسي الشيعي في العراق على دول الخليج في الجنوب أقل وضوحاً، إلا أن احتمالاته كبيرة. فأي تعاظم للقوة الشيعية في بغداد يمكن أن يخلق تحدياً لسيادة الأنظمة السنية الحاكمة في دول المنطقة.

وتخلق تلك القوى والتطورات المحتملة معضلات لسياسة الولايات المتحدة في المنطقة. فالولايات المتحدة بوصفها قائداً للتحالف الذي خاض الحرب ضد صدام حسين، تتحمل مسؤولية جسيمة في حل ذلك الصراع. فهي تواصل، مع عدد من حلفائها، التدخل بشدة في الشؤون الداخلية العراقية، وتحديداً عبر حماية الأكراد في الشمال والشيعة في الجنوب، وعبر لجان الأمم المتحدة التي تعمل على تحقيق رضوخ النظام العراقي لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالحد من التسلح والتعويضات.

تنشأ مجموعة من المعضلات السياسية بسبب التزام الولايات المتحدة بتشجيع الديمقراطية والتعددية والإصلاح السياسي. فقدرة صدام حسين على الإخلال بالسلام والاستقرار الإقليمي تُعزى إلى الطبيعة الاستبدادية لنظامه. فهذا النظام قمعي لدرجة مكنته من لجم معارضيه في الداخل، وبالتالي من القيام بمغامراته العسكرية. وفي مثل هذه الظروف، اعتبر مجلس الأمن الدولي التدخل في شؤون العراق الداخلية بعد الحرب لدعم القضايا الإنسانية، أمراً منطقياً. فهل من الضروري أن يصل التدخل في العراق إلى حد إسقاط النظام، حتى ولو كان نظاماً كريهاً كالنظام الذي في العراق؟ سيبقى هذا السؤال دون جواب. لقد ثبت أن إسقاط النظام العراقي صعب جداً. فالتدخل السافر في السياسات العراقية الداخلية، من جهة، وخاصة خارج إطار قرارات الأمم المتحدة، سوف يُنظر إليه على الأرجح في كثير من دول العالم النامي على أنه عودة للاستعمار الجديد، أو أنه مسعى لإرساء الهيمنة الأمريكية في المنطقة، مما يعتبر خرقاً لمبدأ سيادة الدول. وإذا ما قبلت الولايات المتحدة، من جهة أخرى، باستمرار حكم صدام حسين في العراق ولو على مضض، فإنها ستبدو وكأنها تبارك ما يقوم به من انتهاكات لحقوق الإنسان، وتقوض دعوات الحكم الذاتي للأقليات.

وعلاوة على ذلك فإنها قد تساهم، إلى حد كبير، في عودة صدام حسين أقوى وأكثر تسليحاً وطموحاً لتجديد طموحاته في العالم العربي. فلا بد هنا من المحافظة على ميزان دقيق بين دعم إنشاء مؤسسات ديمقراطية، وتشجيع الانفصالية العرقية والمذهبية التي يمكن أن تولد وتعمم حالة من عدم الاستقرار في المنطقة.

السعودية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

العنصر الأساسي الثالث في أي توازن إقليمي هو مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي يتكون من ست دول عربية خليجية محافظة (الكويت والسعودية والبحرين وقطر ودولة الإمارات العربية المتحدة وعُمان). ويعطي المجلس، الذي تشكل عام ١٩٨١، الدول الأعضاء عمقاً دفاعياً أكبر، ووزناً أعظم في ميزان القوى الإقليمي مما يتوافر لكل واحدة منها على حدة. ومع ذلك فإنها ليست ندّاً لجارتيها الأقوى والأقدر عسكرياً، العراق وإيران.

إن القاعدة السكانية الصغيرة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تجعل من المستحيل عليها تعبئة قوة عسكرية قادرة على حماية دولها ضد جارتيها الشماليتين الأكثر سكاناً، رغم امتلاك كل من السعودية وعمان كثافة سكانية كافية لتشكيل قوات برية أكبر مما تجندانه الآن. غير أن هذا القيد لا ينطبق على القوة الجوية. فالثروة البترولية الهائلة مكنت السعودية من أن تقطع شوطاً كبيراً في تطوير شبكة دفاعات جوية مرموقة. ومع ذلك فإن دول المجلس مجبرة على أن تبقى معتمدة على القوى الخارجية للدفاع عنها، وهو أمر لن يتغير في المستقبل القريب.

وتكمن أهمية مجلس التعاون لدول الخليج العربية في احتياطياته البترولية الضخمة، ومرافق الإنتاج، وخاصة ما لدى السعودية، التي تنتج ١٠ ملايين برميل من النفط يومياً، بحيث تجعل قدرات أي من منافسيها المحليين تبدو ضئيلة، الأمر الذي مكنها من تحديد حصص الإنتاج وأسعار النفط في الأسواق العالمية. وتلك المزايا تعطي مجلس التعاون لدول الخليج العربية ثقلاً اقتصادياً إن لم يكن سياسياً، ولكنه ثقل يتحقق بتكاليف سياسية واقتصادية باهظة. ففي أعقاب حربين خليجيتين مكلفتين، شحت الاحتياطيات المالية لدول المنطقة، ووقعت تحت أعباء الديون. وفي ظل هذه الظروف انخفضت بحدة المرونة الاقتصادية التي كانت تتمتع بها دول المنطقة، وكذلك رغبتها في التضحية بمصالحها الخاصة لكسب ثقل اقتصادي في مواجهة خصومها.

خصائص مجلس التعاون لدول الخليج العربية

خلال العقد المنصرم أظهرت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مجموعة من الخصائص التي ميزتها عن جارتيها الخليجيتين الكبيرتين. تلك الخصائص مكنتها من تجنب عدم الاستقرار الداخلي. أولاً، يسيطر على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أنظمة سياسية محافظة، أبدت رغم الطبيعة التقليدية لمجتمعاتها، مرونة ملموسة في التكيف مع التغيرات الجذرية التي سببها التحديث الاقتصادي وازدياد تقلب الوضع الأمني. ففي الكويت مثلاً، وعلى الرغم من أن غزو صدام حسين لها قد مزق بشدة بنيتها السياسية، إلا أن عودة آل الصباح وانتخاب مجلس أمة جديد أعادا الأوضاع في الكويت بعض الشيء إلى طبيعتها. وقد بقيت أنظمة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأخرى على حالها. ففي السعودية تمكنت الأسرة الحاكمة من المحافظة على وجودها واستمرارها عن طريق الموازنة الناجحة بين المطالب الآتية من النخبة الليبرالية ذات التعليم الغربي، التي تدعو للمشاركة السياسية، وبين مطالب الجبهة الإسلامية التقليدية التي تعارض التوجهات الليبرالية، وتدعيم الروابط الوثيقة مع الغرب. ومن المرجح أن تستمر سياسة الموازنة هذه مستقبلاً.

والتطور المشجع الثاني هو قدرة حكومات دول المجلس على التلاحم والتعاون في مجال البنى الإقليمية. ويعد قيام دولة الإمارات العربية المتحدة من سبع إمارات عام ١٩٧١، وإنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية ذاته، أمثلة على ذلك. فالتعاون بين دول المجلس،رغم الاختلافات التي تطفو على السطح، بين الفينة والأخرى، حول ترسيم الحدود وغيرها من القضايا، بلغ مستوى مهماً. فضمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية اتخذ التعاون شكلاً مؤسسياً عبر لقاء القمة السنوي الذي يعقده قادة دول المجلس، والأمانة العامة الدائمة للمجلس، والتعاون الدفاعي والأمني، بما في ذلك إنشاء قوة الدفاع المعروفة بدرع الجزيرة، ورسم سياسة تجارية مشتركة لتنسيق الاتفاقيات مع الاتحاد الأوربي. ولكن هذا التعاون لم يحل كل الخلافات الباقية بين دول الخليج، ولكنها ليست خلافات شديدة، فليس من شأنها إحداث تصدع خطير في الائتلاف.

والميزة الثالثة لدول المجلس هي ثراؤها الكبير. فتلك الثروات مكنت الأنظمة السياسية الحاكمة من احتواء الاستياء الشعبي الذي تواجهه الأنظمة العربية الفقيرة. وعلى الرغم من أن الثروة النفطية في الخليج غير موزعة بشكل متساوٍ بين دول

المجلس، فعمان والبحرين تحظيان بنصيب يقل كثيراً عما يحظى به الآخرون، إلا أن جميع هذه الدول باستثناء عُمان، لديها برامج رفاه لمحدودي الدخل، تضمن لهم تأميناً معيشياً مدى الحياة. وتبقى فئة العمال الأجانب في تلك الدول أكثر العناصر الناقمة، والتي يمكن أن تُبعَد عن دول المنطقة عند أول إشارة بحدوث قلاقل.

والميزة الرابعة لدول مجلس التعاون هي التكامل الفعلي لدول المجلس في نظام الأمن العالمي. فقد تم توفير الاحتياجات الأمنية لهذه الدول بشكل كامل مرتين خلال ١٩٨٠ ـ ١٩٩٠. وكانت المرة الأولى خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية عندما قامت الولايات المتحدة برفع علمها على ناقلات النفط الكويتية، وقامت الأساطيل البحرية الغربية بحماية الملاحة في الخليج. وكانت المرة الثانية في عام ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ عندما قام التحالف المكون من أكثر من ٣٠ دولة تحت قيادة الولايات المتحدة بتحرير الكويت من الاحتلال العراقي. ومنذ ذلك الحين قامت دول الخليج كل على حدة بإعداد ترتيبات متنوعة لاستضافة وجود عسكري أجنبي تراوحت بين إعطاء تسهيلات بحرية لسفن الولايات المتحدة، كما هو الحال بالنسبة إلى البحرين، وبين تقديم تسهيلات لتخزين المعدات العسكرية وإجراء التدريبات العسكرية المشتركة كما هو الحال بالنسبة إلى عُمان والسعودية. وقد قامت تلك الدول بذلك دون المساس بسيادتها أو إثارة المشاعر الوطنية لدى قطاعات مهمة من سكانها.

إن المسألة التي تواجه المخططين الدفاعيين الأمريكيين في العقد القادم، تتعلق بما إذا كانت عاصفة الصحراء والإجراءات التي اتخذت في أعقابها قد حرّكت القوى التي يمكن أن تُخل بالاستقرار الداخلي لتلك الدول، وتهدد علاقات دول مجلس التعاون مع حلفائها الغربيين.

انخفاض درجة التماسك

في منطقة الخليج، كما هو الحال في مناطق أخرى من العالم، أدى انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة إلى إزالة التهديد الذي يعطي زخماً للتماسك الإقليمي، وسمح بالتالي ببروز النزاعات والتوترات المحلية. ومن بين تلك النزاعات المشاكل التقليدية المتعلقة بالحدود، والتي ذكرناها سابقاً، والتهديد الذي تشعر به الدول الخليجية الأصغر من تطلعات القوى الإقليمية للهيمنة عليها. وحقيقة أن دول المجلس تواجه قوتين إقليميتين يمكن أن تكونا عدوانيتين ـ إيران والعراق ـ ستساعد على استمرار تركيز دول المجلس على الحاجة إلى التعاون فيما بينها، ولكن الاختلافات

المحلية قد تؤثر في مستوى ذلك التعاون. وتشجع كل من العراق وإيران التصرفات التي من شأنها أن تؤدي إلى انفراط عقد مجلس التعاون عن طريق إقناع أعضائه بالوقوف في هذا الجانب أو ذاك في النزاعات الإقليمية. وإذا لم يتم التوصل إلى اتفاقات، فإن تلك الانقسامات قد تؤدي إلى إضعاف قدرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية على العمل كقوة توازن في الخليج. وهذا الأمر بدوره سيقلل من قيمة المجلس كأداة يستطيع الغرب والولايات المتحدة من خلالها الدفاع بمصداقية عن إمدادات نفط الخليج.

عزلة مجلس التعاون لدول الخليج العربية

القوة الثانية التي تعمل الآن في أعقاب حرب الخليج الثانية هي العلاقة التي تغيرت بشكل حاد بين مجلس التعاون وبقية دول العالم العربي. فهذا الاتجاه، لو استمر، سيؤدي إلى زيادة عزلة دول مجلس التعاون وربما يؤدي إلى الإساءة لبيئتها الأمنية. فالتأييد الضمني الذي أعطته بعض الدول العربية للعراق، وبالتحديد الأردن والجزائر وتونس واليمن والفلسطينيون، خلال أزمة الخليج الثانية ١٩٩٠ ـ ١٩٩١، أغضب حكومات دول المجلس إلى حد كبير، وخاصة الكويت والسعودية. وخلق ذلك التأييد صدعاً بين المجلس وبعض جيرانه العرب الشماليين. ولم يتم رأب هذا الصدع، الذي لوحظ خاصة بين السعودية والأردن، مع مرور سنتين على الحرب.

ويساهم في هذا الانقسام بين دول المجلس وبقية العالم العربي المشكلة الدائمة المتمثلة في سوء توزيع الثروة بين دول الخليج الغنية بالنفط والدول العربية الأقل ثراء والواقعة على حوض البحر المتوسط. فتناقص الموارد المالية لدى دول الخليج العربية نتيجة لعقد من المساهمات في مجهود حربين، سيجعل من الصعب عليها تقديم مساعدات مالية إلى جيرانها الشماليين الأكثر فقراً. ومن المرجح أن تؤدي هذه الحقيقة الجديدة إلى توسيع شقة الخلاف بدلاً من تضييقه. وإضافة إلى ذلك، فإن الانهيار التدريجي، في السنة التي أعقبت الحرب، للمبادرة الأمنية التي كان من شأنها ربط دول مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربية الست بمصر وسوريا، عبر اتفاقية دفاع مشترك، عمل على زيادة عزلة مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وقد يكون موت مفهوم «ستة + اثنين» عائداً إلى الضغط الآتي من إيران، التي ترفض تدخل مصر في أمن الخليج، وإلى تفضيل دول الخليج لعلاقات أمنية أوثق مع الغرب عوضاً عن الدول العربية الضعيفة. ومهما يكن السبب، فإن مجلس التعاون لدول الخليج العربية مرتبط الآن، وبشكل وثيق جداً لم يسبق له مثيل، مع حلفائه الغربيين في مجال الترتيبات

الأمنية. وإذا لم يتم بشكل تدريجي وضع حد للجفاء بين دول الخليج الغنية وبقية العالم العربي، فقد تزداد عزلة مجلس التعاون في حقبة تزداد فيها المشاعر المعادية للغرب. ومن شأن تلك العزلة أن تؤدي إلى تعقيد العلاقات السياسية ـ العسكرية بين الولايات المتحدة والسعودية، التي تعتبر أهم حلفائها في منطقة الخليج.

الصراعات النفطية

من الاتجاهات الإضافية التي يرجح أن تعود بتأثيرات سلبية على استقرار دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في العقد القادم، احتمال نشوب صراع بين دول الخليج على التحكم بإنتاج النفط وتسعيره وأسواقه. ففي السنوات القليلة الماضية، أصبحت تلك الصراعات مصدراً للتوترات الجدية. فخلال الحرب العراقية ـ الإيرانية اعتبرت سياسات إنتاج النفط السعودية، التي أدت إلى إبقاء الأسعار منخفضة، منحازة لصالح العراق. وفي عام ١٩٩٠، أعلن العراق أن أحد الأسباب الرئيسية لقيامه بغزو الكويت تلاعب الكويت بأسعار النفط عن طريق إنتاج كميات تفوق حصتها المخصصة من قبل أوبك. وستبقى قضية إنتاج النفط وتسعيره محل خلاف بين دول الخليج المنتجة للنفط، مع تركيز الانتباه على السعودية بوصفها المنتج القادر على التحكم بالإنتاج. وفي حقبة يحتمل أن تهبط فيها الأسعار النفطية ـ ومع حاجة العراق وإيران الماسة للعوائد النفطية ـ فإن هذه المسألة قد تضع دول المجلس على مسار تصادمي مع كلتا القوتين الإقليميتين الشماليتين، بالإضافة إلى التصادم فيما بينها. وعلاوة على ذلك، فإن السعودية ومعها الكويت تحتاجان إلى المزيد من عوائد النفط. فحرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ كانت مكلفة جداً، فهي لم تحطم الاقتصاد الكويتي فقط، ولكنها استنزفت الاحتياطيات المالية السعودية وأجبرت الحكومة السعودية على الاقتراض من الخارج. وإذا لم تعوض الاحتياطيات السعودية وبقيت الموارد المالية شحيحة، فإن الرياض وغيرها من عواصم دول المنطقة ستواجه مشاكل داخلية جدية. ومن المرجح أن يؤدي النقص في الأموال اللازمة لتهدئة السخط الداخلي والإقليمي إلى جعل دول المنطقة غير راغبة في انتهاج سياسة تسعيرية تؤدي إلى تقلص التأييد الشعبي الداخلي لها.

القوى المخلة بالاستقرار الداخلي

وأخيراً، من المؤكد تقريباً أن تتعرض دول مجلس التعاون لعوامل تزعزع الاستقرار الداخلي نتيجة لكثير من الضغوط التي يولدها التحديث. وستشمل تلك الضغوط

مطالبة الطبقة الوسطى بحكومات أكثر انفتاحاً وخضوعاً للمساءلة، والضغوط الصادرة عن الحركات السياسية الإسلامية التي تعارض العلاقات الوثيقة مع الغرب، والحاجة إلى إفساح المجال في قمة الهرم السياسي والاجتماعي للجيل الجديد من المتعلمين العرب. فالتغيير، في شكله الأكثر اعتدالاً، سيمتد إلى معظم الأنظمة عبر عملية تعاقب منظمة بعناية، يصحبها بروز طبقة سياسية جديدة. وفي جميع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يطالب جيل جديد من التكنوقراطيين المثقفين، الذين درسوا في الغرب، بقدر أكبر من المشاركة السياسية.

وقد يحدث المزيد من التغير الجذري في الروابط مع الولايات المتحدة وذلك مع بروز حركات إسلامية جديدة قابلة للاستمرار، وأكثر محافظة من الأنظمة القائمة حالياً في الخليج. وتمارس مثل هذه الحركات ضغوطاً فعلية في الوقت الراهن تهدف إلى المزيد من التمسك بتعاليم الإسلام، وإلى القضاء على الفساد للتقليل من النفوذ العلماني في دولها، وبخاصة الوجود العسكري الأجنبي.

ونشأ في الخليج مزيد من القوى العلمانية الديمقراطية التي تتحدى الأنظمة السياسية القائمة. وتُسمع الآن في دول الخليج مطالب تنادي بالإصلاحات الدستورية، بما في ذلك التقليل من احتكار القوة من جانب القوى السياسية، وإجراء انتخابات يحق التصويت فيها للجميع، والمشاركة في صنع السياسة العامة. واستطاعت المجموعات الإصلاحية الجديدة بالفعل تغيير شكل السياسات في الكويت حيث أسفرت الانتخابات الحرة، وإن كان التصويت فيها مقيداً، عن قيام مجلس أمة تسيطر عليه «معارضة موالية للنظام».

ويعتبر الوعي العرقي والمذهبي بشكل خاص قوة لا يستهان بها قد تؤدي إلى زعزعة الاستقرار في شبه الجزيرة العربية. فالشعور الشيعي المتنامي في العراق قد يكون له تأثير في السكان الشيعة في الكويت، حيث تشكل هذه الفئة حوالي ثلث السكان، وفي البحرين حيث يشكلون الأغلبية، وفي السعودية حيث يشكل الشيعة أغلبية كبيرة في المنطقة الشرقية المنتجة لمعظم الإنتاج النفطي السعودي تقريباً. وقد تتدهور العلاقات السنية ـ الشيعية بشكل دراماتيكي، ما لم يتم التوافق الاقتصادي والثقافي والسياسي بين الأنظمة الحاكمة، والجماعات الشيعية فيها.

وإذا ما استمر الاستياء الداخلي في النمو، فيما تبقى الموارد المالية متدنية، فإن أنظمة دول المنطقة قد تواجه فترة اضطرابات عصيبة، أو على الأقل ستواجه ضغوطاً تهدف إلى إعادة توزيع السلطة السياسية. ورغم أن الأداء السابق لحكومات تلك الدول

الصغيرة يوضح القدرة الفائقة لتلك الحكومات على التكيف مع التغيير، فيما تحتفظ بالسيطرة على الجوهر الفعلي لمجتمعاتها، فإن قدرتها على فعل ذلك مستقبلاً ستخضع لتجربة قاسية. وقد يشكل ذلك الأمر التهديد الأخطر على مصالح الولايات المتحدة في الخليج في العقد القادم.

الانعكاسات على سياسة الولايات المتحدة

إن هذه المتغيرات المتوقعة في ميزان القوى في الخليج، والقوى السياسية التي يمكن أن تُخل باستقرار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، قد تدفع الولايات المتحدة إلى لعب دور أكثر نشاطاً في الخليج. فإذا ما أُجبرت الولايات المتحدة على لعب دور الشرطي في أي مكان من العالم ـ وهو عبء تفضل عدم تحمله ـ فإن ذلك المكان سيكون هو الخليج. لكن هذا التوقع يأتي في وقت قد تشعر فيه الولايات المتحدة بأنها مجبرة على سحب بعض قواتها من الخليج ومن أوربا، وذلك نتيجة للضغوط الاقتصادية التي تواجهها في الداخل. ومثل هذا التخفيض سوف يجعل الانتشار السريع في الخليج في الوقت المناسب أكثر صعوبة مما كان عليه خلال عاصفة الصحراء، عندما تم نشر أعداد كبيرة من الجنود القادمين من أوربا.

وإذا ما قررت إيران الشروع في برنامج نووي، أو إذا ما حاولت مرة أخرى زعزعة استقرار الحكومات المجاورة لها، فإن الولايات المتحدة هي التي عليها أن تواجه إيران. وإذا ما بقي صدام حسين أو نظامه السياسي في السلطة، فإن قوات الولايات المتحدة هي التي ستحتويه. وإذا ما أزيح صدام حسين من السلطة ومر العراق بفترة من عدم الاستقرار، أو إذا ما حدث الأسوأ وتمزق العراق، فإن على الولايات المتحدة أن تمنع جيران العراق، وعلى الأخص إيران، من استغلال ذلك. وبالفعل فإنه بات من الصعب المحافظة على توازن للقوى بين العراق وإيران مهما كان متقلقلاً، أو استخدام ذلك التوازن كمبدأ تسترشد به سياسة الولايات المتحدة في الخليج. وحتى تحت أكثر الظروف ملاءمة، فمن المرجح أن تكون الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون مطالبين بالتعامل مع هذين البلدين اللذين يحكمهما نظامان سياسيان معاديان لمصالح الولايات المتحدة وحلفائها، ومناوئان أيضاً للقيم الديمقراطية المعلنة ولحقوق الانسان التي تدعمها. وربما يكون على الولايات المتحدة، التي تسعى للمحافظة على مصالحها في الخليج، اللجوء أحياناً إلى الوسائل العسكرية لردع العدوان. وبدلاً من ذلك، وفي إطار محاولة الولايات المتحدة المحافظة على الاستقرار الداخلي في دول مجلس التعاون

وعلى روابطها الوثيقة معها، فإن عليها أن تكون شديدة الحذر إزاء ظهور مشاعر معادية لأمريكا وتوجيه اتهامات إليها بأنها تُضمر طموحات استعمارية جديدة. لذلك فقد يكون أفضل ما تفعله هو التقليل من المظاهر العسكرية في المنطقة بدلاً من زيادتها. إن عملية الموازنة بين المصالح والأهداف المختلفة سوف تشكل تحدياً حقيقياً للقدرات الأمريكية على إدارة الصراع في العقد القادم.

ولكي تتعامل الولايات المتحدة مع التحدي الذي يلوح في الأفق، فإن عليها أن تطور مزيجاً من «دبلوماسية الإكراه» المدعومة بوجود عسكري يعتد به في الخليج ـ يستخدم بشكل محدود، ويفضل أن يكون تحت سلطة الأمم المتحدة ـ ومن «المشاركة البناءة» المرتكزة على الحوار مع جميع الفرقاء على أقل تقدير. أما بالنسبة إلى الخصوم المحتملين، فإن على الولايات المتحدة أن تطور معهم بعض خطوط التفاهم الواضحة للسلوك الدولي المقبول، وأن تعرِّف حدود التسامح الأمريكي إذا تم اختراق تلك الخطوط. ويجب أن تشمل التصرفات المقبولة عدم الاعتداء على الجيران، والتقيد باتفاقيات الحد من التسلح الدولية على نحو يمكن التثبت منه، والتخلي عن الإرهاب. وإذا لم يتم الالتزام بتلك المعايير، فقد يترتب على من يخرقها أن يدفع الثمن. ويجب ألا يعتمد الإكراه على استخدام القوة العسكرية، وإنما يمكن أن يشمل وسائل أخرى كمنع الدعم الاقتصادي والتكنولوجي، والإدانة الدولية (بما في ذلك العزلة). وعلى أية حال لا يمكن للسياسة الفعالة أن تستند إلى الإكراه فقط. فلا بد لها أن توفر حوافز إيجابية من شأنها تشجيع خفض التوترات الإقليمية، وتحسين الأداء المتعلق بحقوق الإنسان، وتشكيل حكومات أكثر ديمقراطية وتمثيلاً. ويمكن أن تتضمن هذه الحوافز منح صفة الدولة الأولى بالرعاية بما تتضمنه من مزايا تجارية، وإجراء الحوار السياسي الأوسع والتفاعل الثقافي الأعم، والمساعدة التكنولوجية الموجهة إلى التنمية الاقتصادية، وتوسيع فرص التدريب والتعليم في عالم تعمه ثورة تكنولوجية ومعلوماتية. والأهم من ذلك كله أن تحافظ الولايات المتحدة على اتساق سياستها ومشيئتها السياسية وذلك كي تستطيع الاستمرار في المشاركة في خلق بيئة أمنية غير عنيفة في الخليج. ويحتم ذلك التزام الصبر في التعامل مع مشاكل الخليج. وستكون المطالب مكلفة، ولكن المناطق التي توجد فيها مصالح أمريكية ذات أهمية كبيرة، مناطق محدودة.

هوامش الفصل الخامس

(١) Eliyahu Kanovsky, *The Economy of Iran: Past, Present, and Future*. Paper prepared for the director, Office of Net Assessment, Office of the Secretary of Defense. (Arlington, Va.: Systems Planning Corporation, April 1992).

(٢) Ibid., p. 37.

(٣) Nikola Schahgaldian, «The Current Political and Economic Environment in Iran», in *Balance of Power in Central and Southwest Asia*, Steven R. Dorr and Neysa M. Slater. eds. (Washington, D.C.: Defence Academic Research Support Program, 1992), p. 114.

(٤) Patrick Clawson, *Iran's Challenge to the West: When, How, and Why* (Washington, D.C.: Washington Institute for Near East Policy, 1993), p. 30.

(٥) Eric Hooglund, «Iran's Security Policies: 'New Thinking' or New Means to Pursue Old Objectives», in *Balance of Power*, Dorr and Slater, eds., p. 58.

(٦) Ibid., p. 58.

(٧) Ibid., pp. 58-60.

(٨) Ahmad Hashim, «Resurgent Iran: New Defense Thinking and Growing Military Capabilities». Unpublished paper delivered to the Middle East Institute, Washington, D.C., November 18, 1992, p. 21.

(٩) Kenneth Timmerman, «Iran Poised to Become Regional Superpower», *Mednews* (Paris) 5, no. 8 (January 20, 1992), pp. 1-2.

(١٠) Glen Howard and Robert Kramer, «Backfires to Iran: Increased Combat Potential or Headache», *Notes on Russia and Central Eurasia* (Greenwood Village, Colo.: SAIC, The Foreign Systems Research Center, August 20, 1992), p. 3.

(١١) Richard MacKenzie, «Iran Resurgent», *Airforce Magazine*, July 1992, p.78; «A Bomb for the Ayatollahs», *The Middle East* (London), October 1992, p. 23.

(١٢) توصلت إيران في عام ١٩٨٩ إلى اتفاقية تجارية مع موسكو يبلغ حجمها ١٥ مليار دولار، منها ٦ مليار دولار ثمن أسلحة جديدة. وفي عام ١٩٩١ تم التوصل إلى اتفاقية إضافية للحصول على مزيد من الأسلحة.

(Anoushiravan Ehteshami, «Iranian Rearmament Strategy Under President Rafsanjani,» *Janes Intelligence Review*, July, 1992, p. 313).

(١٣) ثمة عدة تقارير صادرة عن الأمم المتحدة تقدر أضرار العراق في الحرب. وقد استقيت هذه الرواية من Sadruddin Aga Khan, «Report to the Secretary General on Humanitarian Needs in Iraq» (New York: United Nations, July 15, 1991), pp. 6-7.

(١٤) Anne-Marie Johnson, «Iraq's Refineries Largely Back Up and Running», *Petroleum Intelligence Weekly*, July 20, 1992, p. 8.

(١٥) Mariam Shahin, «Iraq's Rebuilding Success Fosters Pride», *Christian Science Monitor*, January 29, 1993, p. 7.

(١٦) Ahmed S. Hashim., «Threat or Threatened: Security in Iraq and Impact on Its Neighbors», in *Balance of Power*, Dorr and Slater, eds-, p. 24.

(١٧) Ibid., p. 26.

(١٨) Ibid., pp. 25-26.

(١٩) Phebe Marr, «The Iran-Iraq War: The View from Iraq», in *The Persian Gulf War: Lessons for Strategy, Law and Diplomacy*, Christopher C. Joyner, ed. (New York: Greenwood Press, 1990). pp. 40ff, 70.

(٢٠) أورد الرقم ١٠٠٠٠٠ إلى ٣٠٠٠٠٠ اللواء طيار تشارلز هورنر استناداً إلى تقديرات وزارة الدفاع الأمريكية. Patrick Sloyan, «Iraq Loss Estimates Reduced», *Philadelphia Inquirer*, January 25, 1992, p. 3.

أما بشأن الرقم ١٠٠٠٠٠ فانظر John Heidenrich, «The Gulf War: How Many Iraqis Died?» *Foreign Policy* 90 (Spring 1993), pp. 123-124.

قراءات مقترحة

Chubin, Shahram, and Tripp, Charles, *Iran and Iraq at War*, Boulder, Colo.: Westview Press, 1988.

Clawson, Patrick, *Iran's Challenge to the West: When, How, and Why*, Washington, D.C.: Washington Institute for Near East Policy, 1993.

Cordesman, Anthony, *After the Storm: The Changing Military Balance in the Middle East*, Boulder, Colo.: Westview Press, 1993.

Crystal, Jill, *Kuwait: The Transformation of an Oil State*, Boulder, Colo.: Westview Press, 1992.

Doran, Charles, and Buck, Stephen, eds., *The Gulf, Energy, and Global Security: Political and Economic Issues*, Boulder, Colo.: Lynne Rienner, 1991.

Freedman, Lawrence, and Karsh, Efrian, *The Gulf Conflict 1990-1991: Diplomacy and War in the New World Order*, Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1993.

Hunter, Shireen, *Iran and the World: Continuity in a Revolutionary Decade*, Bloomington: Indiana University Press, 1990.

Marr, Phebe, *The Modern History of Iraq*, Boulder, Colo.: Westview Press, 1990.

Sandwick, John, ed., *The Gulf Cooperation Council: Modernization and Stability in an Interdependent World*, Boulder, Colo.: Westview Press, and Washington, D.C.: American Arab Affairs Council, 1987.

الفصل السادس

المخاطر على استقرار الشرق الأوسط في التسعينيات: الاقتصاد والسكان والمياه

توماس ناف Thomas Naff

ستنشأ أهم المخاطر الجدية على استقرار الشرق الأوسط في العقد القادم من المشاكل المحلية الاقتصادية ـ الاجتماعية في المنطقة، وخاصة تلك الناشئة عن النمو السكاني الذي يرتبط بتزايد شح موارد المياه وسوء توزيعها. ولا يمكن للعوامل الجوهرية التي تحدد الاستقرار، كتوفير الطعام الكافي والخدمات الصحية والمساكن والتعليم وفرص العمل، وغيرها من عوامل توفير الحياة الكريمة، أن تتحمل التغاضي والتأجيل المستمر لها من أجل الأيديولوجيا والأمن، وهو ما صبغ السياسات الماضية لمعظم حكومات المنطقة. لقد أدى الفشل في إحراز تقدم ملموس في معالجة تلك المشكلات إلى دفع الكثير من الدول الرئيسية في الشرق الأوسط إلى حافة الأزمة. ورغم أنه ليس من الضروري أن تعاني جميع دول المنطقة كل تلك المشكلات، إلا أن خمس دول رئيسية ومهمة جداً بالنسبة إلى مصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية والسياسية ستتأثر بها حتماً وإن يكن بدرجات متفاوتة؛ وتلك الدول هي مصر وإسرائيل والأردن وسوريا وتركيا.

لقد ارتبطت تلك الخماسية الاستراتيجية تاريخياً بمصالح الولايات المتحدة الأمنية، وستستمر في ذلك خلال التسعينيات وذلك لأسباب عدة: فجميع تلك الدول تقع استراتيجياً شرقي البحر المتوسط بمحاذاة الجناح الجنوبي لحلف شمال الأطلسي؛ وتحتوي على اثنين من الممرات المائية الدولية المهمة جداً في المنطقة، وهما قناة السويس

والمضايق التركية؛ وباستثناء سوريا فإن جميعها حليفة للولايات المتحدة وتمثل قوى الاعتدال في أغلب الأحيان؛ ويلعب جميعها دوراً مهماً في ميزان القوى والاستقرار في المنطقة برمتها؛ ويشارك جميعها مشاركة مركزية في قضية السلام في الشرق الأوسط. ويعاني جميع هذه الدول مشكلات مائية حرجة يمكن أن تخل بالاستقرار في المنطقة إذا لم يتم التلطيف منها.

إن فقدان أي من هؤلاء الأصدقاء في المنطقة قد يؤثر سلباً في مصالح الولايات المتحدة الأمنية والسياسية. فعلى سبيل المثال، إذا ما شهدت مصر والأردن تغيراً جذرياً في النظام الحاكم، فإن الولايات المتحدة ستفقد قياداتها المعتدلة التي تشجع مبادرات السلام الأمريكية وتلعب دور الوسيط بين أمريكا والدول العربية الأخرى. وتحوّل هذين الطرفين العربيين المحوريين إلى التطرف يمكن أن يؤدي إلى: (١) تغيير ميزان القوى في الشرق الأوسط، (٢) جعل سياسة الولايات المتحدة المبدئية المتعلقة بحماية إسرائيل أكثر تعقيداً وصعوبة، (٣) تناقص عدد الحكومات المعتدلة، (٤) زيادة قوة المتطرفين، (٥) شن هجمات على المرافق الأمريكية والمواطنين الأمريكيين، (٦) دفع الدول الصديقة عادة إلى النأي بأنفسها عن الولايات المتحدة، (٧) زيادة حالة عدم الاستقرار بشكل عام على مستوى المنطقة بأكملها.

هناك متغيرات رئيسية ثلاثة، يكمل أحدها الآخر، تحدد مدى عدم استقرار الشرق الأوسط خلال عقد التسعينيات. وتلك المتغيرات هي الأوضاع الاقتصادية والنمو السكاني وتوافر الموارد المائية وتوزيعها. وتعطي مصر وإسرائيل والأردن وسوريا وتركيا أمثلة جيدة على كيفية عمل متغيرات الاقتصاد والسكان والمياه في ظروف المنطقة المتغيرة.

العوامل الاقتصادية

تعتبر الظروف المحيطة بالأوضاع الاقتصادية لهذه الخماسية الإقليمية غير مشجعة. وبشكل إجمالي فإن متوسط البطالة يصل إلى ١٦٪، وتأتي مصر والأردن في المقدمة حيث يصل إلى ٢٠٪، وتليهما سوريا وتركيا اللتان تصل النسبة في كل منهما إلى ١٥٪، ويهبط المتوسط في إسرائيل إلى أدنى مستوى حيث يقف عند حدود ٩٪ ولكنه في تزايد. وتبلغ معدلات التضخم الكلية ٣٢٪، وهي في تصاعد. وتتصدر تركيا وسوريا القائمة حيث تصل النسبة في الأولى إلى ٩٠٪ وفي الثانية إلى ٥٠٪. وتليهما مصر التي تصل النسبة فيها إلى ٤٥٪، ثم الأردن وإسرائيل اللتان تصل النسبة في كل

منهما إلى ٢٥٪. ويبلغ الدين الخارجي الإجمالي في الدول الخمس معاً ١٢٥ مليار دولار. وتتصدر مصر القائمة حيث تبلغ ديونها ٥٥ مليار دولار، تليها تركيا ٤٠ مليار دولار، ثم سوريا ٢٠ مليار دولار فالأردن ٨ مليارات دولار وأخيراً إسرائيل ٢ مليار دولار[١]. ويتوقع أن يبقى معدل التضخم في النصف الأول من العقد على حاله، أو أن ينخفض بنسبة مئوية طفيفة، وأن تزداد الديون بالمعدلات الحالية.

ولا تكشف هذه المجموعة الصغيرة والمعبرة من الأرقام عن خطورة الحالة. فعندما ينظر المرء إلى الحالة عن كثب، تصبح الصورة أكثر ظلاماً. ففي الأردن مثلاً، نجد أن صفوف البطالة تمتلىء أساساً بأشخاص تقل أعمارهم عن الثلاثين عاماً، وهم متزوجون ولديهم أطفال ويتمتعون بتعليم ثانوي أو جامعي. وحتى قبل حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ لم يكن في وسعهم الحصول على فرص عمل في دول الخليج، وكانت هناك هجرة عكسية من الخليج للأردنيين (بمن فيهم الفلسطينيون الأردنيون) الذين خسروا وظائفهم نتيجة لبطء النمو الاقتصادي هناك. وزادت الحرب من تلك الأحوال سوءاً حيث قضت على الاقتصاد الأردني تماماً وجعلته ينوء بحمل الأعباء الإضافية التي سببتها عودة ٣٠٠ ألف أردني ـ فلسطيني تم طردهم من الكويت. وفقد الأردن سمعته في أسواق المال الدولية، وأصبح غير قادر على اقتراض الأموال التي يحتاجها بشكل عاجل من تلك الأسواق. وأصبحت تلك العناصر المتعلمة من صغار السن والمنتمية إلى الطبقة الوسطى الأردنية في مقدمة المعارضة الأردنية الجديدة لسياسات الحكومة. فهم يطالبون بتغييرات سياسية واقتصادية جذرية، وخاصة الحصول على نصيب أكبر من السلطة لأنفسهم[٢]. وفي أوساط هذه الشريحة من المجتمع بالذات، والتي لها مثيلات في الشرق الأوسط، تنمو المشاعر المعادية لأمريكا بسرعة هائلة.

تبدو إسرائيل الدولة الوحيدة التي لم تتعرض لمصاعب اقتصادية مدمرة بفضل علاقاتها الخاصة بالولايات المتحدة. فالجزء الأعظم من دينها الخارجي يعود لمؤسسات حكومة الولايات المتحدة ومن اليهود الأمريكيين. ورغم ذلك فإنها عرضة للتدهور الاقتصادي وللتآكل الاقتصادي الخطير في قطاعات مهمة من اقتصادها. وإذا ما أصبحت هجرة اليهود الروس عبئاً كبيراً، فقد تظهر مضاعفات ذلك على مستوى الاقتصاد ككل، مما سيؤدي بدوره إلى تدهوره بسرعة. فعلى سبيل المثال، يعاني القطاع الزراعي تراجعات حادة، لأن الكيبوتزات والموشافات تواجه مشاكل صعبة جداً[٣] (الكيبوتز هو مزرعة أو مستوطنة جماعية، أما الموشاف فهي مستوطنة تعاونية تتكون من مزارع فردية صغيرة). ولا يسكن إلا ٣٪ فقط من سكان إسرائيل في الكيبوتزات،

ولكن يتراكم في أوساط هذه الفئة القليلة دين يصل في مجموعه إلى ٤ مليارات دولار. ويبلغ هذا الدين على أساس متوسط الدخل الفردي، ثلاثين مثلاً من الدين الذي تتحمله المكسيك مثلاً. وتشهد إسرائيل معدل بطالة تصل نسبته إلى ١١٪(*) (وتصل هذه النسبة إلى ما يقارب ١٤ ـ ١٥٪ بين العرب الإسرائيليين) ويتوقع أن ترتفع إلى ١٤٪ سنة ١٩٩٤. ويعتقد الاقتصاديون الإسرائيليون أن بلادهم تحتاج إلى نمو اقتصادي يصل إلى ١٠٪ حتى تتمكن من توظيف ١٤٠ ألفاً من المهاجرين الجدد كل عام. ولكن معدل النمو في الوقت الحاضر يصل إلى ٦٪ فقط. ويتوقع أن يصل في أفضل الأحوال إلى ٧٪ فقط خلال السنوات الخمس القادمة. وإضافة إلى ذلك تقدر حركة الرأسمال الإسرائيلي إلى الخارج بحوالي ٥٠ مليار دولار، وتأتي معظم تلك الأموال من الطبقة الوسطى. وهناك حاجة إلى المعونات الخارجية لتفادي حدوث أزمة اقتصادية تزعزع الاستقرار.

إن أشد الآثار وقعاً على الاقتصاد الإسرائيلي، والعامل الأكبر الذي يمكن أن يحدث تفككاً سياسياً واجتماعياً، يأتي من الانتفاضة التي تستنزف ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي سنوياً، أو ما يتراوح بين ٧٠٠ و٩٠٠ مليون دولار(٤). فحتى بداية التسعينيات كانت الانتفاضة أهم تحدٍ مخل بالاستقرار يواجه إسرائيل، إضافة إلى أنها العامل الرئيسي الذي سيحدد طبيعة إسرائيل وشكلها في المستقبل. وسوف تستمر الانتفاضة، بصورة أو بأخرى، إلى أن يتم حل مسألة الدولة الفلسطينية، وحتى ذلك الحين، فإن الانتفاضة ستستمر في استنزاف الاقتصاد الإسرائيلي، وفي الإضرار بالروح الوطنية، وسيكون لها تأثير كبير في رسم مستقبل الدولة.

ومن العوامل التي يحتمل أن يكون لها تأثير اقتصادي ـ اجتماعي وديمغرافي مشابه، الهجرة المتوقعة لمليون يهودي من الاتحاد السوفيتي السابق إلى إسرائيل. وسيحتاج ذلك العدد إلى المأوى وفرص العمل خلال السنتين أو الثلاث القادمة.

تساعد المقارنة بين تركيا ومصر في توضيح الشكوك والأخطار الاجتماعية والاقتصادية التي من الممكن أن تواجه المنطقة بأكملها خلال التسعينيات. فتركيا تتمتع بأوضاع اقتصادية أفضل مما لدى مصر، ولكنها تواجه مشكلات اقتصادية كبرى. غير أن مصر تجد نفسها الآن وسط أزمة حقيقية. وكلا البلدين مهمان جداً للتخطيط الاستراتيجي الأمريكي في الشرق الأوسط، فتركيا عضو في منظمة حلف شمال

(*) ذكر المؤلف قبلاً أن نسبة البطالة في إسرائيل ٩٪.

الأطلسي، وهي الدولة الشرق أوسطية الوحيدة التي لها حدود مشتركة مع الاتحاد السوفيتي السابق، وتوجد فيها قواعد عسكرية للولايات المتحدة. وتعتبر مصر طرفاً عربياً محورياً في جهود الولايات المتحدة الرامية إلى إيجاد تسوية سلمية في المنطقة.

رغم انهيار الشيوعية والسلطة المركزية في الاتحاد السوفيتي، إلا أن موقع تركيا الجغرافي ـ السياسي المهم فيما يتعلق بإيران والعراق وسوريا يساعد في الإبقاء على أهميتها الاستراتيجية بالنسبة إلى الولايات المتحدة. وتتمتع تركيا بمميزات كثيرة غير موجودة لدى جيرانها. فهي ذات مساحة واسعة وغنية بالموارد، مع وجود مناطق خصبة واسعة فيها، وفائض من المخزون المائي. ولدى تركيا الإمكانيات لكي تصبح لاعباً مهماً في الشرق الأوسط. ولكن على الرغم من تلك المزايا، فإن توجه تركيا غير واضح كما أن نجاحها في المستقبل غير مضمون.

يعاني الاقتصاد التركي تفاوتاً كبيراً في مستوى الازدهار بين المناطق. فمعدل التضخم يصل إلى ٩٠٪ في الوقت الراهن. وقد ارتفع بهذا الشكل الحاد خلال السنتين الماضيتين. وترافق معدل التضخم هذا مع سعر فائدة حكومي وتجاري إجمالي يزيد على ١٠٠٪[٥]. وإذا ما استمر الدين الخارجي ـ الذي تضاعف ثلاث مرات خلال العقد الماضي ـ في النمو بالنسبة الحالية، فإن تركيا ستواجه في السنوات القليلة القادمة صعوبة كبرى في تسديد هذا الدين، وما يرافقه من عواقب بالنسبة إلى السمعة المالية الدولية للحكومة. وهناك توقع بأن تستمر ديون تركيا الخارجية بالارتفاع.

وتقوم تركيا في الوقت الراهن بتنفيذ مشروع مائي ضخم في جنوب شرق الأناضول، يشمل نهري دجلة والفرات، ويغطي، كما هو مخطط، مساحة قدرها ١٠٪ من الأراضي التركية. ويهدف هذا المشروع إلى ري ١,٦ مليون هكتار من الأرض، وتوليد ٧٥٦١ ميجاواط من الطاقة الكهربائية. وإذا ما نجح المشروع فإنه سيحدث تحوّلاً كبيراً في الاقتصاد والمجتمع التركيين. ولكن نظراً لتركيز تركيا لمعظم قدرتها الاقتصادية في مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP) فإن الصعوبات والمخاطر التي يمكن أن تنتج عنه ترقى إلى حجم الطموحات المرجوة منه. فعلى سبيل المثال يشتمل المشروع على إنفاق أموال ضخمة، ويصل حجم النفقات المخصصة لإنجاز مشروع حوضي دجلة والفرات إلى أكثر من ٢٥ مليار دولار. ويعتبر مشروع جنوب شرق الأناضول في بعض النواحي المهمة برنامجاً مكثفاً يحتاج إلى تخصيص ملايين الدولارات يومياً حتى يحافظ على استمراريته. وهذه المبالغ الضخمة من النقد الأجنبي لا تتوافر بسهولة لدى تركيا، مما يدفع الحكومة إلى الاقتراض الواسع من الخارج، وهو أمر

صعب، وغالباً ما يتم تأجيله. وقد اضطرت السلطات التركية إلى طلب إعادة جدولة تكلفة ديونها الخارجية من التزامات قصيرة الأجل، إلى التزامات متوسطة الأجل[٦].

ويحتاج مشروع جنوب شرق الأناضول إلى عملية كبرى لإعادة ترتيب الأوضاع الاجتماعية في جنوب شرق تركيا حيث توجد بالفعل توترات كثيرة، وخاصة بسبب تمرد الأقلية الكردية هناك. ويحتاج المشروع أيضاً إلى إعادة إسكان واسعة النطاق (عن طريق الهجرة الداخلية بشكل أساسي)، وإلى إعادة توزيع الأراضي، وتغيير نمط الحياة التقليدي، وتطوير البنى التحتية، والتخطيط الإقليمي. ويبدو أن السلطات الحكومية التركية تحاول أن تستعمل المشروع، كوسيلة لحل المشكلة الكردية عن طريق السماح للأكراد بالمشاركة في المزايا الاقتصادية التي سيجلبها المشروع وإعادة تشكيل البنى الاجتماعية في منطقة جنوب شرق الأناضول. ولا بد من الإشارة هنا إلى الحاجة لإجراء بحث اجتماعي علمي للتخطيط الفعال وتنفيذ السياسات كالدراسات المتعلقة بالتأثيرات المحتملة.

ومن الواضح جداً أنه مع انتهاء هذا القرن، يتحتم على الحكومة التركية أن تبدأ بتحقيق بعض الفوائد المالية والاجتماعية، من مشروع جنوب شرق الأناضول، التي شُجع الرأي العام على توقعها، وإلا فإن عواقب المعاناة والأزمة الاقتصادية سيستحيل تجنبها. وليس هناك أدلة كافية على وجود مخطط طوارىء في حال لم يحقق المشروع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة منه في الوقت المناسب. لكن على الرغم من المخاطر والمشاكل التي تكتنف المشروع إلا أنه من غير المحتمل أن يفشل كلية، وهناك فرصة معقولة لنجاحه.

توفر الموارد الطبيعية والمهنية والتقنية لتركيا شبكة أمان اقتصادية، وفرصاً للتعافي يفتقد إليها جيرانها، وخاصة مصر. ويعني هذا أنه على الرغم من أن تركيا ستكون معرضة لعدم الاستقرار خلال هذا العقد إلا أنه يعتقد، بشكل عام، أنها لن تفشل، وثمة فرصة كبيرة بأن تبقى تركيا مستقرة نسبياً. وإذا أخذنا بعين الاعتبار موقع تركيا الاستراتيجي والصداقة التي تربطها بالولايات المتحدة، فإن هذه الاعتبارات تقوي من ادعاء أنقرة المفترض بأنها أهم حليف للولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

إن مصر، مقارنة بتركيا، تكافح لكي تتجنب كارثة اقتصادية وديمغرافية. ومن حسن حظ الشعب المصري والاستقرار العام في الشرق الأوسط، أنه فيما مضى تجاوزت مصر، إلى حد ما، أزمتها الاقتصادية المزمنة. ويكمن وراء ذلك الافتراض

القائل بأنه مع توافر قدر من الإصلاحات الاقتصادية للبنية الأساسية، وتدفق المساعدات الخارجية الضخمة، فإن الاقتصاد المصري سيتمكن حتماً من تدارك مشاكله. غير أن الظروف ساءت كثيراً خلال الثمانينيات إلى درجة تلقي بظلال كبيرة من الشك على قدرة الاقتصاد المصري على التعافي بدرجة مقبولة وبسرعة كافية لكي يتجنب أزمة رئيسية مؤلمة.

تبدو الإحصاءات المتوافرة قاتمة: فالدين الخارجي يصل إلى ٥٥ مليار دولار، وكانت خدمة هذا الدين تصل إلى ٦,٦ مليار دولار سنوياً عام ١٩٨٩، مع توقع ارتفاع الرقم إلى ٨ مليارات دولار عام ١٩٩٢؛ ولكن الحكومة لم تكن تستطيع أن تخدم الدين بمعدل أكبر من ٣,٣ مليار دولار سنوياً. ويتراوح معدل التضخم من ٣٥ ـ ٤٥٪. وقد ثبت معدل البطالة رسمياً عند ١٥٪ ولكنه أعلى من ذلك دون شك، آخذين بعين الاعتبار عودة العمالة من مختلف أنحاء المنطقة، وخاصة في أعقاب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١. وهناك زيادة صافية قدرها ١,٢ مليون مصري كل تسعة أشهر، الأمر الذي يجعل من مصر مستورداً رئيسياً للحبوب واللحوم والفواكه والخضراوات، التي تدفع أثمانها من مخزونات العملة الصعبة المتناقصة. ومن المفارقات أن قسماً كبيراً من هذه العملة الصعبة يتم الحصول عليه من تصدير المنتجات الزراعية.

ويقدر رأس المال المصري الهارب إلى أماكن آمنة في الخارج بـ ٢٥ مليار دولار، وربما أكثر من ذلك. وقد برزت أنماط مقلقة فيما يخص هروب الأموال، فحتى الآن جاء معظم رأس المال الهارب من رجال الأعمال الأغنياء ومن السياسيين. ولكن توجد الآن أعداد متزايدة من المصريين المنتمين إلى الطبقة الوسطى الذين يرسلون أموالهم إلى خارج مصر، مما يضيف ضغطاً شديداً على الجنيه المصري(٧).

إن الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية العميقة ـ أي إدخال تغييرات على النظم ووحدات الإنتاج، وفي الوكالات والمؤسسات الاقتصادية، وفي توزيع الموارد، واتخاذ القرارات الاقتصادية ـ التي كانت ممكنة أواخر السبعينيات أو أوائل الثمانينيات عندما كان هناك فائض في ميزان المدفوعات، صارت اليوم غير ممكنة على الإطلاق. فالمخاطر السياسية لإصلاحات من هذا القبيل عالية جداً، وخاصة في وجه القوة المتنامية لليمين الديني المتطرف. وكما هو الحال في الماضي، ربما تترجم تلك المخاطر إلى مظاهرات عنيفة واسعة الانتشار. وجل ما تستطيع الحكومة القيام به من إصلاحات في الوقت الراهن ـ دون أن يسبب لها ذلك مشكلة عويصة ـ هو القيام بالإصلاحات الهامشية المتعددة دون المساس بجوهر الأمور. وحتى لو تم القيام بالإصلاحات الصعبة

والجذرية فوراً، فإن فوائد ذلك لن تظهر إلا بعد خمس أو ست سنوات. ويشكل ذلك فترة طويلة قد تتعرض فيها الحكومة المصرية لضغط شديد لاحتواء العواقب السياسية والاجتماعية العنيفة التي قد تترتب على تلك الإصلاحات[٨].

ثمة آراء بأن استقرار مصر أمر حيوي لمصالح الولايات المتحدة ودول الخليج، وتلك مجتمعة لن تسمح بانهيار الاقتصاد المصري. وقد يكون هذا في الغالب صحيحاً، لكن هناك أمرين يعملان ضد هذا الافتراض: (١) إن بقاء أداء الاقتصاد المصري على مستواه الحالي لن يكون كافياً لتجنب المشكلات التي ستحدث تأثيرات تراكمية، وقد تؤدي إلى وقوع اضطرابات سياسية واجتماعية مدمرة، (٢) من المرجح أن تؤدي الأحداث الجارية حالياً في أوربا إلى تغيير أولويات المساعدة الخارجية الأمريكية بحيث تتجه نحو أوربا الشرقية.

إذا وضعنا بالحسبان الحدود التي يفرضها عجز موازنة الولايات المتحدة على المعونات الخارجية، فإن الكونجرس ربما لا يكون راغباً في مواصلة ضخ الأموال إلى مصر (أو إلى غيرها من الدول المشابهة المتلقية للمساعدات) بالمستويات نفسها، إذا لم يتحقق تقدم ملموس على مستوى الإصلاحات الاقتصادية، أو إذا ما اتضح أن الحاجة إلى المساعدات الضخمة ستستمر إلى ما لا نهاية.

والمغزى الرئيسي الذي يستخلص من الاتجاهات الاقتصادية غير المستقرة التي ناقشناها هي أن جميع الدول الخمس المشار إليها، تعاني نقاط ضعف اقتصادية هيكلية مهمة تنبع من مشاكلها الاجتماعية، وتصب فيها على حد سواء. وما زالت جميع اقتصاديات المنطقة القائمة على أسس غير نفطية مكبلة بناتج إجمالي محلي منخفض، وناتج قومي إجمالي منخفض أيضاً. ونظراً لطبيعة بناها الاقتصادية، فإن مسألة تحقيق إنجازات سريعة على المستوى الاقتصادي ستتطلب من حكومات تلك الدول إعادة تنظيم جذرية لقطاعات رئيسية، وإجراء تغييرات في السياسات المتبعة، كإلغاء الدعم الحكومي للسلع الأساسية، أو تخفيض ذلك الدعم إلى درجة كبيرة.

غير أنه ما لم يطرأ بعض التحسن، فإن الصراعات الداخلية المخلة بالاستقرار ستصبح حتمية بدلاً من أن تكون محتملة فقط. وفي الدول ذات الأوضاع السيئة اقتصادياً، كمصر والأردن وسوريا، فإن النتائج الأكثر احتمالاً هي قيام أنظمة سياسية جديدة أكثر تطرفاً ووطنية وعدوانية، وأكثر عداء للولايات المتحدة من سابقاتها. وهذا بدوره سيزيد من احتمالات تزعزع الاستقرار الإقليمي في التسعينيات. وإذا ما كانت

هناك رغبة في تحقيق إصلاحات يؤمل في نجاحها، فإنه لا بد من وجود قيادة قوية وفعالة، وتخطيط متأن، ومساعدة خارجية لامتصاص الآثار السيئة للتغيير. ولكن نظراً لمستويات الفقر العالية المستشرية في الشرق الأوسط، فهناك احتمال قوي بحدوث ردود فعل عنيفة حتى خلال عملية الإصلاح ذاتها.

وكما يحدث في أحيان كثيرة، فإن القادة قد يشعرون بإغراء شديد لافتعال أزمات خارجية في سبيل تحويل إحباطات شعوبهم وغضبها بعيداً عن المشاكل الداخلية.

وستواجه تلك الظروف صانعي القرار في الولايات المتحدة بتحديات معقدة وصعبة خلال العقد القادم. وعلى الرغم من أن نهاية الحرب الباردة، وتفتت الاتحاد السوفيتي قد أعطيا الولايات المتحدة ـ على ما يبدو ـ بعض المزايا في الشرق الأوسط، إلا أن هذه المزايا توازنها الشكوك بأن تفلت الأنظمة الحليفة للاتحاد السوفيتي السابق ـ وهي الأنظمة الاستبدادية الأكثر عدوانية في المنطقة ـ من التأثير الكابح الذي يمكن أن تمارسه روسيا. فالثوابت القديمة قد ولت، وهناك حاجة ماسة إلى قيام نظام جديد. وتسعى الحركات الدينية والسياسية المتنافسة إلى البحث عن قواعد جديدة للسلطة والشرعية، فيما تحاول الأنظمة السياسية القائمة إيجاد موطىء قدم جديد لنفسها في سبيل المحافظة على موازين القوى في صالحها.

إن كل الأطراف الفاعلة في الشرق الأوسط تتأثر بالأحداث التي أدخلت أوربا الشرقية إلى عالم جديد أقل استقراراً تراجعت فيه هوامش الأمن الاقتصادي والسياسي. ونتيجة لذلك فإن على تلك الأطراف إعادة النظر في التنمية الاقتصادية وقضايا الأمن في ضوء الحقائق القديمة والجديدة مجتمعة والتي تشمل مشكلة النمو السكاني وتقلص الأسواق المالية الدولية مع تناقص مصادر المعونات الخارجية. وعلاوة على ذلك، فإن التنافس على المساعدات المتوافرة اشتد بسبب المطالب الآتية من جميع الدول التي نشأت حديثاً على أشلاء الكتلة الشيوعية الشرقية السابقة. وما يشكل تهديداً أكبر هو احتمال قيام الولايات المتحدة بتغيير مفهومها لأهمية الشرق الأوسط الاستراتيجية والاقتصادية فيما يتعلق بأوربا الشرقية وروسيا، بحيث تتراجع أهمية المنطقة في ترتيب أولوياتها الدولية. وقد أثار هذا التوقع شكوكاً كبيرة في العلاقة بين الولايات المتحدة واللاعبين الخمسة الذين تتناولهم الدراسة.

إن صياغة سياسات الولايات المتحدة استجابة لهذه الأحوال المستجدة مقيدة بثلاثة عوامل: عدم مقدرة أية قوة خارجية على السيطرة على قوى التغيير المحلية في المنطقة أو

توجيهها، واستمرار توقع العجز في الميزانية مصحوباً بالتركيز المتنامي على أولويات السياسة الداخلية للولايات المتحدة، وازدياد الطلب مؤخراً على موارد المساعدات الأمريكية المتناقصة. وبالرغم من تلك القيود، فإن هناك العديد من الأمور التي يستطيع صانعو القرار الأمريكيون القيام بها. وبالتأكيد فإنه لا بد من الاستمرار في دعم عملية السلام العربية ـ الإسرائيلية دون كلل أو تحيز قدر الإمكان. وثمة أسلوب يقتضي بأن تقترن سياسة المعونات الأمريكية بتشجيع الدول الخمس على خفض نفقاتها على التسلح. فالإنفاق على التسلح يمنع توفير رأس المال الاستثماري الذي تحتاجه عملية التنمية، في حين أن التسلح لن يوفر المزيد من الأمن الذي يتناسب مع التكاليف الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لذلك. وبدلاً من ذلك فإن على صانعي القرار توفير الحوافز لتلك الدول لتحسين اقتصادياتها وإعادة هيكلتها لإنشاء الصناعات الخفيفة والإلكترونية والخدمات. ولن يقود هذا إلى تحرير كميات ضخمة من الطاقة والمياه لتوجيهها إلى استخدامات أكثر فائدة فحسب، بل سيساعد أيضاً على خلق المزيد من رأس المال المحلي اللازم لاستخدامه في زيادة الإنتاجية الاقتصادية وخفض الديون (علماً بأن الصناعات الخفيفة تساهم بنسبة في إجمالي الناتج القومي تزيد بـ ٣٠ مثلاً على ما تساهم به الزراعة في كل وحدة مياه مستخدمة).

إن الحدود المتوقعة لطاقة الولايات المتحدة على تقديم المعونات تملي عملياً طرحاً جماعياً لتلك المشاكل. ورغم أن ذلك لن يكون مهمة سهلة، فقد يتوجب على صانعي السياسة في العقد القادم أن يأخذوا في الحسبان ما إذا كان من الأفضل معالجة أية مشكلة في السياسة الخارجية بصورة جماعية، أو عن طريق التعاون مع أطراف أخرى معنية بها. وبالنسبة إلى الشرق الأوسط حيث تبقى الاعتبارات الاستراتيجية مهمة، لكن التكاليف المحتملة للحفاظ على مصالح الولايات المتحدة قد تفوق ما تستطيع دفعه منفردة (أو ما يرغب شعبها في الاستمرار في دفعه)، فإن أكثر السياسات فعالية هي اتباع منهج الجهود الجماعية التعاونية مع الاتحاد الأوربي واليابان وكندا والأمم المتحدة والبنك الدولي ودول الخليج (أو أية مجموعة منها). وهذا من شأنه أن يوزع التكلفة، وأن يوزع مخاطر التبعات الاقتصادية (أو السياسية) وأن يجعل أشكال المساعدات المتنوعة وشروطها مستساغة أكثر، أيديولوجياً وسياسياً، ومأمونة أكثر بالنسبة إلى الحكومات المحلية. ومن شأن ذلك أيضاً أن يقوي مفهوم الروح الجماعية ومؤسساتها والتعاون على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ورغم أنه يتوجب على المرء أن لا يستهين بالصعوبات المحتملة للمنهج الجماعي، إلا أن صانعي السياسة الذين لا يزالون

متمسكين بإيجاد بدائل لبعض السياسات المتبعة حالياً، قد يجدون أن الوجه المتغير للشرق الأوسط سيكون معادياً للولايات المتحدة في المستقبل غير البعيد.

الاتجاهات الديمغرافية

تعتبر الحقائق الديمغرافية في المنطقة أساساً لكل ما يجري في الحياة الاقتصادية. فقد أصبحت الزيادة الهائلة في عدد السكان في شتى أنحاء الشرق الأوسط العامل الأول المحدد للازدهار أو الفقر أو الاستقرار أو الصراع على المدى البعيد.

ولو نظرنا إلى الإحصاءات من مختلف الجوانب فإننا سنجدها مخيفة. فقد تضاعف عدد سكان المنطقة منذ الحرب العالمية الثانية، ويتوقع أن يتضاعف مرة أخرى في غضون السنوات العشرين القادمة (انظر الجدولين ٦ ـ ١ و٦ ـ ٢). ويبلغ معدل النمو السكاني لمجمل الدول الخمس، موضوع دراستنا، حوالي ٣,٢٥٪ سنوياً. وهذا معدل يزيد تقريباً بنحو ٢,٥ على ما تستطيع موارد المنطقة الطبيعية واقتصادها تحمله[٩] (ربما تكون تركيا استثناء لذلك على مستوى المنطقة). وإذا لم يحدث تراجع حاد في الاتجاهات الحالية، فإن عدد السكان في الدول الخمس مجتمعة سيتراوح بين ٢٠٠ ـ ٢١٠ ملايين نسمة عام ٢٠١٠ (انظر الشكلين ٦ ـ ١ و٦ ـ ٢). ولم تقم أي من الحكومات بتبني سياسة متماسكة وفعالة تساعد على استقرار النمو السكاني أو تخفيضه أو إدارة المشكلة المصاحبة له.

وفي هذا السياق، لا بد من الإشارة، تاريخياً، إلى أن التعاليم والشريعة الإسلامية لا تحرّم تحديد النسل. وبالفعل فإنه في العصور الوسطى كان المسلمون العرب من بين أكثر الشعوب معرفة وخبرة في هذا المجال. وقد برز من بينهم عدد من أوائل العلماء الممارسين لوسائل تحديد النسل البشري، حتى بعد كارثة الطاعون الكبير[١٠].

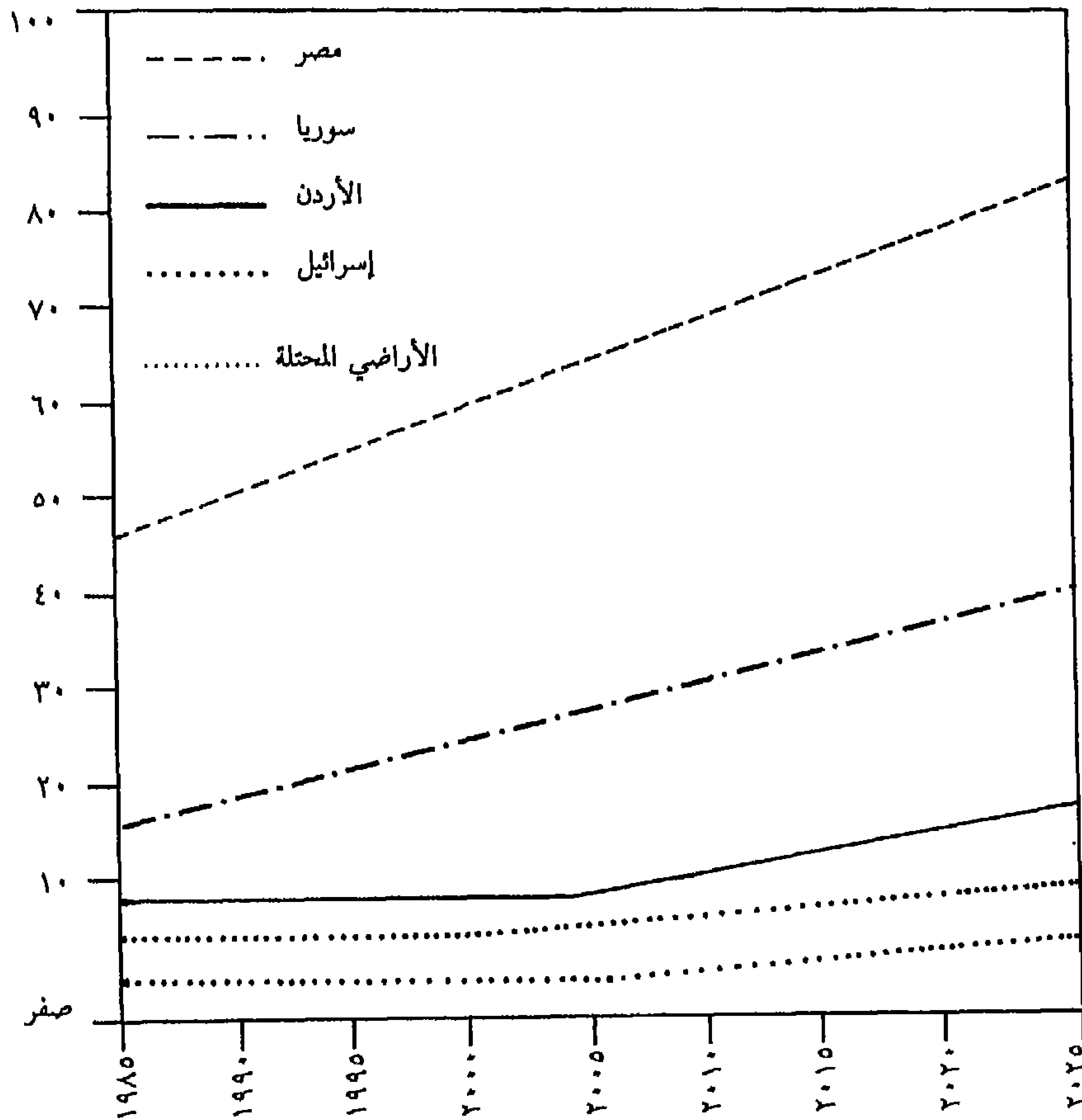
ورغم أن العامل الديمغرافي واضح في كل المسائل الرئيسية التي تشكل تحدياً للمنطقة، إلا أن أعراضه تشبه فسيفساء دائمة التغير بحيث تتداخل وتختلف من دولة لأخرى. فالقيم والاتجاهات المحلية، والتقاليد الاجتماعية والسلوكية، والأيديولوجيات والأولويات الوطنية، والتنظيمات السياسية والاقتصادية، والنظم البيئية، كل ذلك يفسر التأثيرات المتباينة والمترابطة للعامل الديمغرافي.

الجدول ٦ ـ ١

الزيادات المتوقعة في عدد سكان حوض دجلة والفرات (السكان بالملايين).

	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٢٥
العراق	١٥,٩	١٨,٩	٢٢,٤	٢٦,٣	٣٠,٧	٣٥,٣	٤٠,١	٤٥,١	٥٠,١
سوريا	١٠,٥	١٢,٥	١٤,٩	١٧,٦	٢٠,٦	٢٣,٣	٢٦,٦	٢٩,٥	٣٢,٢
تركيا	٥٠,٤	٥٥,٦	٦١,٢	٦٦,٧	٧١,٨	٧٦,٦	٨١,٢	٨٥,٤	٨٩,٦

المصدر: Projections based on *UN World Population Prospects 1989*



الشكل ٦ ـ ١ . الزيادات المتوقعة في عدد سكان حوض نهر الأردن ومصر (السكان بالملايين). ترتكز التوقعات الخاصة بإسرائيل على UN World Population Prospects 1989، وترتكز التوقعات الخاصة بالأراضي المحتلة والأردن على معلومات استقاها المؤلف من الدول المعنية (الهجرة السوفيتية غير محسوبة).

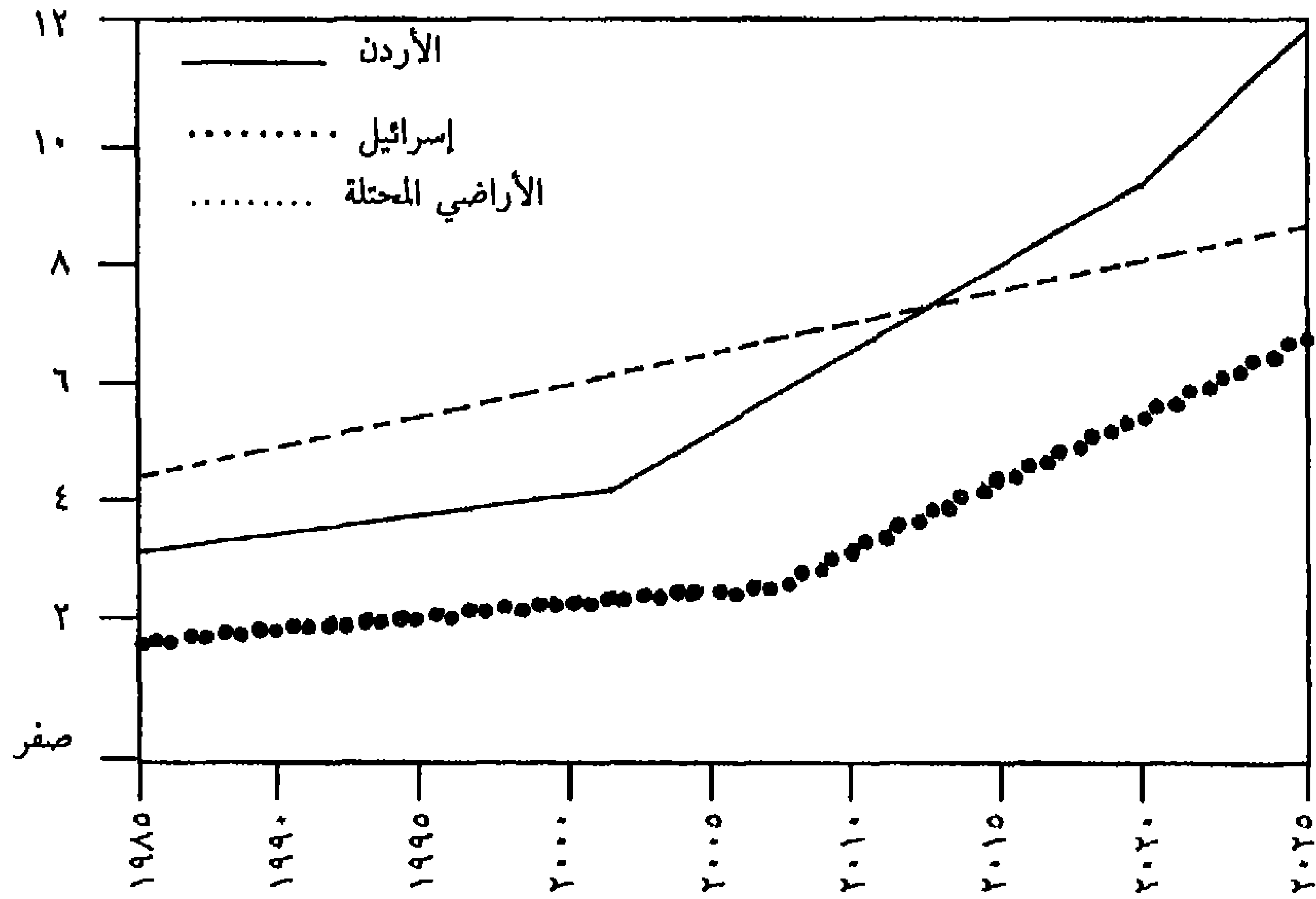
الجدول ٦ ـ ٢

الزيادات المتوقعة في عدد سكان حوض نهر الأردن ومصر (السكان بالملايين).

	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٢٥
سوريا	١٠,٥	١٢,٥	١٤,٩	١٧,٦	٢٠,٦	٢٣,٣	٢٦,٦	٢٩,٥	٣٢,٢
الأردن	٢,٧	٣,٢	٣,٨	٤,٤	٥,٤	٦,٤	٧,٦	٩,٨	١١,٦
إسرائيل[أ]	٤,٢	٤,٦	٥,٠	٥,٣	٥,٦	٦,٠	٦,٣	٦,٧	٧,٠
الأراضي المحتلة	١,٥	١,٨	٢,١	٢,٥	٢,٩	٣,٤	٤,٠	٤,٧	٥,٥
مصر	٤٧,٦	٥٤,١	٦٠,٥	٦٦,٧	٧٢,٧	٧٨,٤	٨٤,٠	٨٩,٠	٩٤,٠

(أ) الهجرة السوفيتية غير محسوبة.

المصادر: الزيادات المتوقعة في سوريا وإسرائيل والأردن تستند إلى *UN World Population Prospects 1989*، أما الزيادات المتوقعة في المناطق المحتلة والأردن فتستند إلى بيانات استقاها المؤلف من الدول المعنية.



الشكل ٦ ـ ٢. الزيادات المتوقعة في عدد سكان الأردن وإسرائيل والأراضي المحتلة (السكان بالملايين). تستند الزيادات المتوقعة في إسرائيل إلى UN World Population Prospects 1989. بينما تستند الزيادات المتوقعة في الأراضي المحتلة والأردن إلى بيانات استقاها المؤلف من الدول المعنية (الهجرة السوفيتية غير محسوبة).

فعلى سبيل المثال، عندما يزداد عدد السكان بنسبة تصل إلى ٣,٨٪ سنوياً، فإن عدد سكان الأردن يزداد سنوياً بخطى أسرع مما يزداد به عدد سكان مصر. ويتوقع أن يزداد المواطنون الأردنيون في الفترة ١٩٨٦ ـ ٢٠١٥ بنسبة ١٧٨٪، أي من ٢,٧ ـ ٧ ملايين نسمة[١١]. وهذا المعدل للنمو في بلد يتلقى ١٥٠ مليمتراً كمعدل سنوي صاف للأمطار الموزعة بشكل سيىء ينذر بمشاكل خطيرة. وتقليدياً درج الأردن، تلك الدولة التي يحظى فيها التعليم بأهمية بالغة، سواء من قبل الأردنيين الأصليين أو الفلسطينيين المقيمين فيها، حيث يتم تخريج فائض من الاختصاصيين والتكنوقراطيين المدربين بصورة جيدة. وخلال سنوات الطفرة النفطية، قدم الطلب من قبل دول الخليج على القوة العاملة المدربة متنفساً لهذه المواهب المتراكمة. ولكن تراجع أسعار النفط في أواخر الثمانينيات أدى إلى موجة نزوح عكسي لهذه القوة العاملة المتعلمة، مقروناً بالحصيلة السياسية والاجتماعية التي سبق أن أشرنا إليها. وهناك احتمال ضعيف في عودة العلاقة الاقتصادية التكافلية بين الأردن ودول الخليج، فقد تحطمت تلك العلاقة بسبب الموقف الأردني المؤيد للعراق خلال حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١. وإن عادت تلك العلاقة فإنها لن تعود إلى المستوى الذي كانت عليه قبل الحرب. ولن تكون دول الخليج على استعداد لمشاركة أشقائها العرب في ثروتها بالمستوى نفسه الذي كان سائداً قبل الحرب. وسوف يرتبط توزيع الهبات المستقبلية بشروط أيديولوجية وسياسية.

وليس من المرجح أن تنشأ طفرة اقتصادية أخرى مشابهة لما حدث في السبعينيات وأوائل الثمانينيات. ورغم ذلك فإنه من المحتمل أن يؤدي الارتفاع المتوقع في العوائد النفطية خلال العقد القادم، وبرنامج إعادة تعمير الكويت بعد الحرب، إلى توفير سوق عمالة متوسط الحجم لبعض الدول العربية المنتقاة التي أيدت الكويت، كمصر وسوريا. غير أن مشكلات السيولة النقدية في السعودية والكويت تعني تدني المساعدات الخارجية للدول العربية الأخرى، في المدى القصير على الأقل. إلا أنه لا يمكن أن يؤدي الانتعاش الاقتصادي وحده في الخليج إلى موازنة جميع الآثار الاجتماعية السياسية السلبية الناتجة عن زيادة عدد السكان في الدول العربية المعنية. وإضافة إلى ذلك فإن الدول المنتجة للنفط قامت على مدى العقدين الماضيين بتدريب كوادرها الفنية الإدارية الخاصة بها، مخفضة بذلك من فرص العمل أمام دول الشرق الأوسط الأخرى.

وفي سوريا يعمل الرابط بين عاملي السكان والتعليم بطريقة مختلفة، وذلك بسبب

الارتباط بين الأيديولوجيا والأولويات الوطنية بشكل أساسي. فسوريا التي ينمو سكانها بمعدل مماثل للأردن تحظى بموارد طبيعية أوفر مما لدى الأردن، ولكن النخبة المتعلمة فيها أقل عدداً. ورغم أن السوريين يقدرون قيمة التعليم على غرار الأردنيين، إلا أن النظام التعليمي السوري مُسيَّس بدرجة كبيرة وسيىء الإدارة، كما استوعبت المؤسسة العسكرية أفضل الكفاءات على حساب القطاع المدني. ونظراً لأن التركيبة السكانية السورية متغايرة جداً، فإن كثيراً من الجهود التعليمية تتركز على الذكور السوريين، الذين يطغى ولاؤهم للدولة والحزب والعروبة على الولاءات التقليدية للمنطقة أو الجماعة أو المذهب. وتقترن الاستراتيجية البعثية المشار إليها باستخدام النظام التعليمي للتنشئة السياسية، ولتعبئة النشء السوري لتحقيق أهداف النظام المتعلقة بالتنمية الاقتصادية. لذلك فإن منهج التعليم السوري يقوم على مقولة «التعليم من أجل العمل»، وذلك منذ أن وصل حزب البعث السوري إلى السلطة[١٢].

ورغم أن الكثير من الإصلاحات أجريت على النظام، إلا أن النتائج كانت مخيبة للآمال بشكل عام. فلم تنجح حملة محو الأمية، وخاصة في الريف حيث وصلت نسبتها عام ١٩٦٠ إلى ٧٠٪؛ وقد انخفضت الآن، ولكنها لا تزال عالية حيث تصل إلى ٥٠٪. وتشكل هذه النسبة العالية عاملاً مهماً في ارتفاع معدل المواليد في سوريا. ويعاني النظام التعليمي قلة حضور الطلبة إلى مدارسهم، وقلة عدد المدرسين المؤهلين جيداً، وازدحام قاعات الدراسة بالتلاميذ، وعدم تجهيز المدارس تجهيزاً جيداً، وسوء الإدارة وعدم الكفاءة. وتنعكس تلك الأحوال السيئة على أولويات الميزانية الحكومية. ففي إحدى الخطط الخمسية الماضية التي انتهت عام ١٩٨٥، خصصت نسبة ٨٪ من الميزانية للثقافة والإعلام، وهذا هو البند الذي اندرجت تحته تكاليف التعليم، وخصصت نسبة ٣٠٪ للنفقات العسكرية، و١٢٪ للصناعة. وتلقى التعليم حوالي نصف نسبة الثمانية بالمائة المخصصة للثقافة والإعلام[١٣]. وفي حال استمرار هذا النمط خلال التسعينيات، فإن سوريا لن تكون قادرة على استعمال التعليم كأداة فعالة لتحديد النسل؛ وقد تخلى الرئيس الأسد عن هدفه بتحقيق التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل.

إن فشل السلطات في وضع برنامج فعال لخفض معدل التزايد السكاني يساهم في فشل سوريا في محو الأمية. ويؤدي هذا بدوره إلى استمرار إضعاف قدرة الحكومة على تحقيق أهدافها الاجتماعية والاقتصادية الطموحة. ولم تتمكن الجهود الرامية إلى رفع مستوى المعيشة ومحو الأمية من مجاراة الزيادة المطردة في عدد السكان. ويمكن أن

يعزى كثير من هذا الفشل إلى جهود الحكومة الأساسية الموجهة نحو السيطرة والتلقين العقائدي بدلاً من التعليم. وكانت النتيجة تكاثر عدد السكان غير المتعلمين تعليماً جيداً وحدوث هجرة خطيرة للأدمغة في أوساط أصحاب الكفاءات. وتزيد نسبة الطلاب وغيرهم من المهاجرين السوريين المقيمين في الخارج على تلك المسجلة في الدول العربية الأخرى، وذلك بسبب الاستياء السياسي، وضعف فرص العمل في الوطن، وتدني مستويات الأجور، وظروف العمل.

وتعني هذه الأحوال بالنسبة إلى سوريا التي سيصل عدد سكانها إلى ١٨ مليون نسمة عام ٢٠٠٠ (بزيادة قدرها ٧١٪)، أن الطاقات البشرية والموارد المالية اللازمة للمحافظة على الاستقرار السياسي والاجتماعي ـ الاقتصادي لن تكون متوافرة ما لم تتحقق إصلاحات سريعة. وهناك دليل أكيد على أن السياسات الحكومية الحالية قد تضعف بشكل أساسي من قابلية الاقتصاد على الانتعاش في المدى البعيد. وهذا بدوره سيخلق وضعاً داخلياً غير مستقر، من الممكن أن يؤدي إلى عواقب وخيمة، ليس فقط لسوريا بل لجيرانها أيضاً. فإسرائيل والأردن ولبنان لن تستطيع التغاضي عن العواقب المحتملة التي يمكن أن تترتب على الأحداث في سوريا(١٤).

وفيما لو تحققت عواقب الاتجاهات الحالية خلال عقد التسعينيات، فإن الولايات المتحدة وإسرائيل وجيران سوريا الآخرين سيواجهون بلداً أقل قدرة على تشغيل آلة عسكرية كفؤة، حتى وإن كانت لديه الموارد للقيام بذلك؛ وفي الوقت نفسه فإنهم سيواجهون أيضاً بلداً أقل استقراراً يعاني مشاكل اقتصادية وسياسية كبيرة، وبالتالي أكثر قابلية لإثارة المشاكل على صعيد السياسات، والصراعات وعملية السلام في المنطقة.

يعمل العامل الديمغرافي بطرق أخرى في إسرائيل. فالتفاوت هناك في نسبة المواليد بين العرب واليهود، ومشاكل الهجرة والاستيطان جعلت من المسألة الديمغرافية مسألة سياسية متقلبة. فالسكان اليهود في إسرائيل نفسها ـ دون إضافة الأراضي المحتلة إليها ـ يزيدون بمعدل قدره ١,٩٪ سنوياً، فيما يزيد السكان الفلسطينيون بمعدل يزيد قليلاً على ٣٪ سنوياً. بعبارة أخرى، يبلغ معدل المواليد اليهود ٢٢ بالألف، مقابل ٣٤ بالألف للفلسطينيين الإسرائيليين. وفي الأراضي المحتلة يصل معدل المواليد بين المستوطنين اليهود إلى ٢٪ سنوياً، ويصل عند الفلسطينيين إلى ٣,٤٪، أو ٢٣ مولوداً لكل ألف مستوطن يهودي، في مقابل ٤٤ مولوداً لكل ألف فلسطيني(١٥). وخلال مراحل الانتفاضة ارتفع معدل النمو السكاني في غزة إلى ٥,٩٪، مما ضاعف عدد السكان خلال اثني عشر عاماً فقط في منطقة تعد

أصلاً من أكثر مناطق العالم اكتظاظاً بالسكان. وتلك مشكلة تقلق القادة الإسرائيليين منذ عدة عقود.

تنطوي التركيبة السكانية في إسرائيل على أسئلة مهمة تتعلق بمستقبل القومية اليهودية في إسرائيل ووضع العرب الإسرائيليين، وترتيب أوضاع الأراضي المحتلة، وعملية السلام، والديمقراطية الإسرائيلية. وما لم تختر إسرائيل خلق مجتمع قائم على الفصل السياسي والاجتماعي الدائم ـ وذلك على حساب الديمقراطية ـ فإنه من الممكن التنبؤ بإمكانية سيطرة الفلسطينيين في المستقبل على ربع مقاعد الكنيست.

لا بد أن يكون لهجرة مليون يهودي من الاتحاد السوفيتي السابق إلى إسرائيل خلال السنوات القليلة القادمة أثر مباشر في النمط الديمغرافي، ولكن لا يمكن في الوقت الحاضر تقدير آثارها على المدى البعيد. وهناك إجماع غير رسمي بين المتخصصين على أنه في المدى القصير ستؤدي تلك الهجرة إلى تغيير نسبة اليهود إلى الفلسطينيين على مستوى الأرقام المطلقة، ولكنها لن تغير من معدل المواليد بشكل ملحوظ. فنظراً إلى أن المهاجرين الجدد سيكونون غالباً من بين أفراد الطبقة الروسية الوسطى المتعلمة الطامحة إلى تحسين مستواها الاقتصادي، فإنه من المفترض ألا يتوالدوا بمعدل أكثر ارتفاعاً مما يتوالد به اليهود الإسرائيليون. لذلك فإن التفاوت في معدل التوالد الحالي بين اليهود والفلسطينيين سيبقى قائماً.

غير أن توطين المهاجرين الجدد سيشكل عبئاً ثقيلاً على اقتصاد إسرائيل الهش، ومن المؤكد أن تعمل التوترات الإقليمية التي ظهرت فعلاً نتيجة لمجيء اليهود الروس على تعقيد عملية السعي نحو السلام، وعلى علاقات إسرائيل مع جيرانها. فإذا ما قامت الحكومة الإسرائيلية بتوطين أعداد كبيرة من المهاجرين في الأراضي العربية المحتلة، فإنه من المتوقع أن يرتفع مستوى العنف وأن تصبح علاقات الولايات المتحدة بإسرائيل أكثر توتراً.

ومهما يكن الرضى العاطفي والأيديولوجي الذي يكنه الإسرائيليون لهجرة اليهود الروس، وبغض النظر عن الفوائد القومية المستقبلية التي يتوقع أن يجلبها المهاجرون، فإن هؤلاء يحملون معهم مشاكل ضخمة لإسرائيل. فيجب استيعابهم بطريقة أو بأخرى دون إفقار البلد، ودون إيقاع اضطراب بين يهود إسرائيل وعربها، ودون اقتلاع الفلسطينيين من الأراضي المحتلة. وتفسر هجرة اليهود الجدد من قبل الجانب العربي على أنها تهديد خطير للفلسطينيين يتخذ شكل الضم البطيء للأراضي المحتلة، إضافة

إلى كونها تخل بميزان القوى المعقد في المنطقة، مما يجعل عملية السلام أكثر صعوبة ويزيد من احتمال قيام الحرب(١٦).

ان القدوم الوشيك لمليون يهودي إضافي إلى إسرائيل يضع أمام واضعي استراتيجية السياسة الأمريكية والإسرائيلية العديد من التساؤلات الصعبة. فما التأثير الذي ستسببه تلك الهجرة على التوازن السياسي الإسرائيلي الداخلي؟ وهل سيعطي المواطنون الجدد الليكود أغلبية انتخابية حاسمة مع ما يصاحب ذلك من تأثير في مبادرات السلام الأمريكية؟ وهل يثير المهاجرون الجدد موجة عنف بين الإسرائيليين العرب الذين يعتبرون أنفسهم أصلاً مواطنين من الدرجة الثانية، ويخشون أن يسلبهم اليهود الروس فرص العمل المحدودة المتاحة لهم؟ وكيف ستكون ردة فعل اليهود غير الميسورين تجاه اعتقادهم بضياع المساكن والفرص الاقتصادية التي ستذهب إلى المهاجرين الجدد؟ وهل ستسوء العلاقة بين اليهود الأشكناز والسفارديم؟ وهل ستصبح إسرائيل دولة أكثر صهيونية؟ وهل ستستطيع إسرائيل تجنب إعادة تنظيم جذرية لاقتصادها؟ وما الآثار المترتبة على وقوع اضطرابات في إسرائيل لسنوات عديدة؟

وإضافة إلى الأنماط السكانية الخاصة بكل بلد على حدة، هناك بعض الخصائص العامة التي تنطبق على المنطقة بشكل عام. فالشعب في الشرق الأوسط فتي جداً، إذ تبلغ أعمار حوالي ٤٠٪ من السكان أقل من ١٦ سنة بينما يرتفع المتوسط العالمي إلى ٢٠ سنة. وتقع أعمار حوالي ٥٠٪ منهم في فئة الثلاثين عاماً فما دون(١٧). ونظراً لكثرة عدد الجيل الشاب، فإنه يشكل الجزء الأعظم من الفقراء ومن يعيشون تحت مستوى خط الفقر في المنطقة. وفي الوقت نفسه، فإنه يخرج من بين صفوف فئة الشباب نخبة متعلمة بأعداد أكبر، ولهم اهتمامات بالأمور السياسية، ومدركون لما يدور حولهم من أحداث في العالم، وأكثر قابلية لتلقي الأفكار الجديدة، ولديهم تطلعات عالية سياسياً واجتماعياً، ومطالب متزايدة بإقامة نظم حكومية ديمقراطية. وهم يريدون مشاركة أكبر في السلطة السياسية، ويبدو أنهم ملتزمون بقضايا وطنية وإسلامية، ويوجهون انتقادات إلى الأنظمة التي تتجاهل المشاعر الشعبية، وخاصة مشاعرهم. وتتجه ولاءاتهم نحو الأمة وليس نحو حكومة معينة أو جماعة وطنية صغيرة(١٨). ولأن آراء تلك الجماعات ستكون أكثر سلبية تجاه الولايات المتحدة من القيادات الحالية، فإن التعامل معها قد يكون أكثر صعوبة فيما لو تسلمت تلك الجماعات السلطة.

إن الانعكاسات الرئيسية لمعدلات النمو السكاني في المنطقة، والمظاهر الديمغرافية العامة الأخرى تتسم بالوضوح وتتمثل في: الضغوط الشديدة والمتعددة التي تواجهها

جميع القطاعات الاقتصادية الرئيسية كالإسكان والتعليم والخدمات الصحية والعمل والزراعة، ناهيك عما يقع من ضغط على الموارد الطبيعية الأخرى ذات الأهمية الحيوية كالمياه، فاحتياجات التنمية تتجاوز باستمرار القدرة على تلبيتها. كما يجب أن تنمو أهداف التنمية بشكل طموح جداً حتى تستطيع اللحاق بالمتطلبات التي تنشأ عن تزايد عدد السكان.

وبلغة اقتصادية، فإن النتائج ستكون ديوناً مزمنة لا يمكن السيطرة عليها، وأداء ضعيفاً، وتدنياً في متوسط الدخل الفردي، وفساداً، وسوء توزيع للثروة، كل ذلك ينعكس في فقر شديد يترافق غالباً مع غنى فاحش بين أفراد نخبة قليلة، وتناقضات واضحة شديدة تزيد من حدة التوترات الاجتماعية.

وعلى الصعيد الإنساني، ينتج عن تلك الأحوال مستويات معيشية متدنية إن لم تكن مزرية، وشعور بالعجز عن فعل أي شيء، وإحباط مصحوب بالغضب المتزايد، وتحطم الآمال والتوقعات، وتقبل الحلول الراديكالية العنيفة سواء كانت مطروحة من اليمين أو اليسار، أو دينية أو علمانية، وخاصة في أوساط الأجيال الشابة.

سيواجه واضعو السياسة الأمريكية العواقب المترتبة على اتجاهات النمو السكاني في المنطقة. فعلى سبيل المثال، تكفي موارد المياه في حوض الأردن لسد احتياجات ما بين ١٣ إلى ١٤ مليون نسمة. واستناداً إلى تنبؤات مستقبلية متوسطة المدى، فإنه في وقت ما بين عامي ٢٠١٥ و٢٠٢٠ يتوقع أن يصل عدد سكان الحوض، باستثناء سوريا ولبنان، إلى ما بين ١٦ و١٨ مليون نسمة. وبما أن هذه المسألة تمس جوهر المشكلة الفلسطينية ـ الإسرائيلية، (ناهيك عن الأردن)، فإنها ستصبح قضية سياسية حادة أمام واشنطن التي سيكون من الواجب عليها إدراجها، ليس ضمن متغيرات الأمور المتعلقة بقلة السيطرة وقلة الأموال فقط، بل وضمن القيود الثقافية والأيديولوجية الإضافية المفروضة لتحديد النسل في الولايات المتحدة والشرق الأوسط. وهناك اتفاق عام بين علماء السكان على أن أفضل طريقة فعالة لتحديد النسل هي تعليم المرأة إلى أن تصل إلى مستوى الصف الثامن على الأقل. وضمن الظروف القائمة حالياً، فإن أي سياسة تقوم على التنسيق مع الأطراف المعنية الأخرى، وتشجع وتساعد التعليم الشامل وإعادة هيكلة الاقتصاد على أسس إقليمية ربما تشكل الطريق الأقل مجازفة.

المياه واحتمالات الصراع

هناك ارتباط عضوي بين جميع القضايا الاقتصادية والاجتماعية السابقة وبين القضية المتعلقة بالموارد الطبيعية المهمة في المنطقة. وأهم المشاكل ذات العلاقة التبادلية هي تلك المتعلقة بموارد المياه الشحيحة واتجاهات النمو السكاني المتزايد. وفي الشرق الأوسط تعتبر مسألة المياه عاملاً رئيساً محدداً لجميع العوامل الاجتماعية والاقتصادية الأخرى. ولا يوجد عملياً صناعات أو سلع يمكن أن تنتج في غياب الماء. فالزراعة مستحيلة دون ماء، وكذلك معظم العمليات الصناعية.

وكمشكلة معاصرة مرتبطة بالأمن والعلاقات الدولية فإن لقضية المياه خصائص مميزة هي:

- المياه مشكلة عامة ومعقدة وحيوية جداً.
- المياه هي دائماً مشكلة أمن الأرض التي تجري عليها، وخاصة عندما تكون شحيحة، لأن جميع الأطراف المعنية تشعر بأنها مجبرة على السيطرة على الأرض التي تجري المياه فوقها أو تحتها.
- إن العلاقة بين الاعتماد على المياه والأمن تعتبر علاقة صفرية ثابتة (حيث تتوقف مكاسب الطرف الأول على خسارة الطرف الآخر)، وخاصة عندما يتنافس خصمان أو أكثر على المورد المائي نفسه.
- إن المياه، كقضية أمنية صفرية، تحمل بين جنباتها احتمالات كبيرة لنشوب الصراعات.
- نظراً لتعقيد مسألة المياه، فقد درجت العادة على التعامل معها بشكل مجزأ، أي التعامل مع كل مشكلة منها على حدة عوضاً عن النظر إليها بشمولية، على الصعيدين الداخلي والخارجي، لذلك فإنها تصبح مشتتة بين كونها قضية اسراتيجية وقضية تتعلق بالشؤون الخارجية.
- إن القانون الدولي، كأداة لحل مسائل المياه العذبة وتنظيمها، لا يزال بدائياً وغير فعال نسبياً ما لم توضع أولاً ترتيبات لعقد معاهدة دولية.

وتشكل الدول الخمسة التي تتقاسم حوضي نهر الأردن ونهر الفرات حالة دراسية نموذجية ممتازة للطبيعة المعقدة لمشاكل المياه وللدور المستقبلي للمياه في الاستقرار أو

الصراع في الشرق الأوسط.

حوض نهر الأردن

هناك مشاكل جدية تتعلق بشح المياه ونوعيتها في حوض نهر الأردن (انظر جدول ٦ ـ ٣). ودرجت الدولتان الرئيسيتان اللتان تقعان على ضفتي هذا الحوض، الأردن وإسرائيل، على استهلاك ١٠٨٪ من مخزونات المياه القابلة للاستهلاك، وبعبارة أخرى، فهما تستهلكان قدراً من المياه يفوق مخزونهما المتجدد بنسبة قدرها ١٥٪ في العام. والاحتمال الغالب هو أن يستمر النقص في المياه وأن يستمر الاستغلال المفرط لموارد المياه على المستويين القصير والطويل الأمد حتى عام ٢٠١٥، ما لم يتم اتخاذ خطوات علاجية سياسية صعبة في المجالات المترابطة التي تشمل المحافظة على المورد المائي وتوزيعه واستهلاكه وكفاءة استخدامه على امتداد الحوض بأكمله.

والبعد المعقد الآخر يتعلق بقضية الطاقة والمياه والنفط. فهناك حاجة كبيرة إلى الطاقة لاستخدامها في استخراج المياه وضخها في حوض نهر الأردن. فعلى سبيل المثال تستخدم إسرائيل ١٨٪ من مصادر طاقتها الوطنية لضخ المياه، ولا تقل نسبة استخدام الأردن لطاقته ـ في هذا الشأن ـ عن ذلك كثيراً. وفي كلا البلدين يستخدم النفط كمصدر أساسي للطاقة، مما يربط بين مسألتي المياه والنفط.

الجدول ٦ ـ ٣

إمدادات المياه والطلب عليها في حوض نهر الأردن (بملايين الأمتار المكعبة سنوياً).

	١٩٨٧ ـ ١٩٩١ متوسط الإمدادات في غير ظروف الجفاف	متوسط الإمدادات قبل ظروف الجفاف عام ١٩٩٢	١٩٨٧ ـ ١٩٩١ متوسط الطلب الإجمالي	١٩٨٧ ـ ١٩٩١ متوسط العجز في غير ظروف الجفاف	متوسط العجز قبل ظروف الجفاف عام ١٩٩٢	الطلب المقدر ٢٠١٥ ـ ٢٠٢٠
إسرائيل	١٩٥٠	١٦٠٠	٢١٠٠[أ]	١٥٠ ـ ٢٠٠	٢٠٠	٢٥٠٠ ـ ٢٨٠٠
الأردن	٩٠٠	٧٠٠ ـ ٧٥٠	٨٠٠	١٠٠ ـ ١٢٥	١٠٠	١٦٠٠ ـ ١٨٠٠
الأراضي المحتلة	٦٥٠	٤٥٠ ـ ٥٥٠	٦٠٠ ـ ٦٥٠	٧٥ ـ ١٠٠	١٠٠	ـ[ب]

أ) تشمل المستوطنات في الأراضي المحتلة ومرتفعات الجولان.

ب) الحالة المستقبلية غير محددة.

المصدر: أرقام للمؤلف.

إن آثار العجز المستمر في المياه تتراكم شيئاً فشيئاً في حوض نهر الأردن، ومن الممكن أن تصبح سريعاً آثاراً دائمة. ولا توجد مصادر طبيعية أو تكنولوجيا مائية معروفة، في الوقت الحاضر أو في المستقبل القريب، لديها القدرة على توفير المياه الصالحة للاستخدام بالكميات المطلوبة وبتكلفة معقولة. ونتيجة للإخفاق في حل مشكلة الشح، فإن على كل من إسرائيل والأردن أن تقلصا التنمية الاجتماعية والاقتصادية لديهما. وسوف تكون النتيجة احتدام المنافسة بين هذين البلدين الواقعين على ضفتي حوض الأردن، وبين القطاعات الاقتصادية المختلفة داخل كلٍ منهما على كميات المياه الآخذة في التناقص، مع ما يصاحب ذلك من مضاعفات تزعزع الاستقرار الداخلي والإقليمي. ووفقاً للمصادر الأردنية والإسرائيلية، فإن كلا البلدين يعانيان بالفعل عجزاً مائياً سنوياً قدره ٢٢٠ مليون متر مكعب لإسرائيل و١٠٠ مليون متر مكعب للأردن، ويساوي مجموع العجز عندهما موارد سنة كاملة.

ونظراً لعدم تكافؤ القوة الحالي بين الدول الواقعة في حوض الأردن، وهي إسرائيل والأردن وسوريا، لا تلوح في الأفق احتمالات قيام حرب مائية في القريب العاجل، لكن الأعمال العدائية حول المياه تبقى أمراً وارداً رغم تفوق القوة الإسرائيلية. غير أن قضايا المياه تعتبر مركزية في التخطيط الاستراتيجي لدى جميع الدول الواقعة على الحوض، وتساهم مشاكل المياه بشكل مهم في التوترات الحاصلة ما بين الدول الواقعة على ضفتيه.

وإذا ما استمرت السياسات وأنماط الاستهلاك الحالية في الأردن وإسرائيل، فإنه ستحدث سلسلة من الأزمات المائية المتصاعدة قبل نهاية العقد الحالي، وخاصة إذا ما ساءت الأحوال الاقتصادية بشكل أكبر، أو إذا ما عانت المنطقة جفافاً مستمراً (وذلك أمر محتمل جداً إذا ما أخذنا في الاعتبار تاريخ الجفاف بالحوض). وقد تؤدي حدة المشكلة إلى كسر القيود الحالية التي تحول دون نشوب النزاع. وإذا ما حدث ذلك فإن مشكلة المياه ستتضافر مع عوامل عدم الاستقرار والصراعات الكامنة الأخرى بين الدول الواقعة على حوض الأردن، فتؤدي إلى وقوع حرب مؤكدة تقريباً بسبب المياه تمتد إلى خارج نطاق الحوض. وقد أفاد الملك حسين، ملك الأردن، في تصريح خاص بأنه قد يجد نفسه مجبراً على خوض القتال بسبب المياه بالرغم من توقعات الهزيمة، رغم أنه لا يرى أسباباً كثيرة للحرب مع إسرائيل.

وما لم تصبح إسرائيل والأردن قادرين بسرعة كبيرة على وضع سياسات فعالة تهدف إلى الحد من استهلاك المياه، فإنهما سيعجزان عن مواجهة الضرورات التنموية لمجتمعيهما بنهاية هذا العقد. وبغض النظر عن مجموعة الخطوات التي قد تتخذ، إلا أن العملية يجب أن تشمل إعادة الهيكلة الاقتصادية وخفض معدل النمو السكاني. وغالباً ما تؤدي مثل هذه التغييرات إلى اضطرابات وصعوبات اجتماعية. وبناء على ذلك، وبدلاً من نشوب حرب بين دول الحوض (وهو أمر ممكن دون ريب)، فإنه من المرجح أن تلي الأزمات المتعلقة بالمياه في العقد القادم اضطرابات أهلية داخلية، وتغيير للأنظمة الحاكمة، وتطرف سياسي، وعدم استقرار، وخاصة في الدول التي تقترن فيها مشاكل المياه بالمشاكل الاقتصادية كالأردن وسوريا ومصر، وإسرائيل تحت ظروف معينة.

لقد صارت مياه الأراضي العربية المحتلة جزءاً لا يتجزأ من إسرائيل، حتى أن الميزان الدقيق لشبكة إسرائيل المائية صار معتمداً على شبكة المياه في الأراضي المحتلة. لأن ٧٠٪ من المياه الجوفية التي تعتمد عليها إسرائيل، وما يصل إلى ٣٥ ـ ٤٠٪ من مواردها المائية السنوية الثابتة تنبع من الأراضي المحتلة. وتستطيع إسرائيل استهلاك هذا القدر الضخم من مياه الأراضي المحتلة بسبب سيطرتها التامة على مواردها، وبسبب تخصيص كمية قليلة وغير كافية من المياه للمليوني فلسطيني الذين يعيشون في الضفة الغربية وغزة، والذين يسمح لهم باستخدام حوالي ١٧٪ فقط من الموارد الإجمالية للمياه. فمزارعو الضفة الغربية لا يزال يخصص لهم القدر نفسه من المياه التي كانوا يستعملونها عام ١٩٦٧؛ ونادراً ما تمنح لهم تصاريح لحفر آبار جديدة أو لتحسين الآبار التي يستعملونها. ويجب عليهم أيضاً دفع تكاليف للمياه، أعلى من تلك التي يدفعها المستوطنون الإسرائيليون الذين تخضع فواتير مياههم لسياسة الدعم. ويستهلك الفرد في إسرائيل ٣٠٠ ليتر ماء يومياً للاستخدامات المنزلية في الوقت الذي يستهلك الفلسطينيون حوالى ٦٩ ليتراً من الماء يومياً للفرد. وفي بعض قرى غزة التي بدأت تتحول الى أرض مقفرة، يقل الاستهلاك عن ٤٥ ليتراً في اليوم للفرد، وهو الحد الأدنى الذي وضعته منظمة الصحة العالمية للحفاظ على الصحة العامة.

إذا أخذنا بالحسبان مدى اعتماد إسرائيل على مياه الضفة الغربية، فإنه من غير المتصور أن تتخلى الحكومة الإسرائيلية عن الضفة الغربية من غير وجود خطة فعالة مدعومة بسلسلة من الضمانات والإغراءات التي تؤمن لإسرائيل الحصول بصورة آمنة ودائمة على كميات كافية من مياه الأراضي المحتلة، أو الحصول المضمون على موارد أخرى مشابهة في المنطقة. وربما تكون تلك المصادر البديلة هي مياه نهر الليطاني ونهر

الأولي في لبنان. وبما أن إسرائيل تستهلك فعلياً ٨٣٪ من مياه الأراضي المحتلة على جانبي ما يعرف بالخط الأخضر، فإنه سوف يتبقى القليل جداً من المياه لكي يتم تقاسمه على نحو مقبول في أي ترتيب يعتبر «الأردن هو فلسطين»[١٩].

وربما يصبح ممكناً تجاوز مبررات إسرائيل الأمنية للاحتفاظ بالأراضي المحتلة، ولكن ليس من الممكن تجاوز المقولات حول شؤون المياه، والتي ستستمر ما لم يتم حل مشكلتها. فالمياه جزء رئيسي من المكونات الأمنية والسياسية والديمغرافية التي تهم المنطقة. والخلاصة النهائية أن المياه هي التي ستحدد مستقبل الأراضي المحتلة، واستطراداً مسألة الصراع أم السلام.

وفي هذه الأثناء، فإنه ما لم تتغير أنماط الاستهلاك ما بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٥، فإن إسرائيل والأردن والأراضي المحتلة ستبدأ في معاناة نقص حاد في المياه. وسيستفحل ذلك النقص تدريجياً، مصحوباً بتدني جودة المياه. ويمكن تشبيه تأثير ذلك بوضع تفقد فيه المناطق الثلاث كل مصادر المياه العذبة المتجددة. غير أنه بسبب عدم كفاية الموارد المالية، والنقص في الخبرات التقنية والإدارية، والقيود المحلية والسياسية، وعمق مشاعر الريبة والعداء السائد بين الأطراف الموجودة على حوض الأردن، فإن قادة إسرائيل والأردن لن يكونوا قادرين على حل مشاكلهم المتعلقة بالمياه من دون الحصول على المعونات الخارجية. ويفضل أن تأتي هذه المعونات من مجموعة من المصادر هي: الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي والأمم المتحدة، ووكالات التمويل الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وإذا ما اندلعت الأعمال العدوانية بسبب المياه في حوض الأردن، فإن الصراع ربما ينتشر إلى أجزاء أخرى من المنطقة، مع ما يمكن أن يُلحقه ذلك من ضرر كبير بالمصالح الأمريكية الأمنية والسياسية.

حوض الفرات

لا يعاني حوض الفرات شحاً في المياه إلا في بعض الحالات القليلة المحلية. وتكمن مشاكله، بدلاً من ذلك في السياسات المائية لتركيا وسوريا والعراق، وهي الدول التي تمر مياه النهر في أراضيها ويتوجب عليها المشاركة في تلك المياه. وتدور المشاكل الأساسية حول تخفيض تدفق المياه إلى الدول التي تقع في اتجاه المصب (سوريا والعراق) وتحويل المجرى، وتدني نوعية المياه. وتنبع تلك المشاكل من المشاريع الهيدروليكية الضخمة التي تنفذ في المنابع العليا للنهر (وبشكل أساسي مشروع جنوب شرق الأناضول) من دون اعتبار مسبق لما يمكن أن تسببه تلك المشاريع من مضاعفات

سياسية واقتصادية واستراتيجية. وعلاوة على ذلك فإن نوعية المياه آخذة في التدهور بسبب التلويث العشوائي لها، وبسبب عدم وجود وسائل التنقية اللازمة والكافية. وتنهمك سوريا وتركيا في مشاريع تنموية هيدروليكية واسعة النطاق ستستهلك معظم المياه المتوافرة في نهر الفرات، إذا ما نفذت بالكامل.

وإذا لم تعقد اتفاقية لتوزيع المياه بين الدول التي يمر بها النهر، أو إذا ما استخدمت تركيا كل كميات المياه التي تخطط لاستخدامها، فإن تدفق المياه إلى سوريا سيقل بمقدار ٤٠٪. وبعد أن تحصل سوريا وتركيا على ما تحتاجان إليه، فإن التدفق المائي إلى العراق سيزداد ملوحة وشحاً إلى درجة تكفي بالكاد لغمر قاع النهر، وهي كمية تعادل ما بين ثمن وربع ما يتلقاه الآن[٢٠].

وإذا لم يتم حل الوضع القائم بسرعة، فقد يتمخض عنه مضاعفات عدة: فربما تقوم تركيا، الدولة التي تتحكم بمنابع الفرات، بتغيير ميزان القوى في الحوض لصالحها، وتعزيز دورها في السياسات المائية للمنطقة؛ وقد تتصاعد حدة الصراع على المياه بين العراق وسوريا؛ وقد تحدث تغييرات أساسية في البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للأقطار الواقعة على امتداد الحوض، فعلى سبيل المثال قد تتوجه الجهود بعيداً عن القطاع الزراعي؛ وقد ترتفع المديونية الحالية، وهي مديونية خطيرة أصلاً. وقد تؤدي أية مجموعة من تلك الأحداث إلى زعزعة الاستقرار بشكل خطير في الأقطار المستخدمة لمياه الحوض وتزيد من إمكانية اشتعال الصراع.

إن معظم تلك العواقب حقيقية رغم أن إمكانية نشوب صراع عراقي ـ سوري قد انخفضت في أعقاب هزيمة العراق في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١. وفي الوقت الراهن تتوافر فرصة محدودة النطاق لعقد المفاوضات المطلوبة فوراً، وذلك لأن المشاريع التركية والسورية لا تسير وفقاً للبرامج الزمنية الموضوعة لها بسبب النقص في الأموال اللازمة لذلك.

ولكي تحل تلك المسائل بشكل فعال، فإنه لا بد من التفاوض حولها على نطاق واسع يشمل جميع الأطراف المستفيدة من مياه الحوض. ويفترض نظرياً أن تؤدي تلك المفاوضات إلى إنشاء هيئة مشتركة على مستوى الحوض تشرف على تقاسم المياه فيه. لقد مضى حتى الآن عقدان من الجهود المتقطعة، معظمها على المستوى الثنائي، دون إحراز أي نجاح بسبب التنافر السوري ـ العراقي. وبسبب خطورة الوضع، فإن سير المحادثات بين الدول الثلاث الواقعة على الحوض يحرز تقدماً طفيفاً، ولكن المفاوضات ذاتها ما زالت في مراحلها الأولى.

وتحتاج تركيا وسوريا إلى تمويل بالعملة الصعبة، وإلى المساعدة بالخبرات في مجالات إدارة المياه، والتكنولوجيا والتخطيط الاجتماعي. فكلتاهما لا تتعاملان حتى الآن بجدية مع التأثيرات الاجتماعية التي قد تسببها المشاريع التي تقومان بها. ويحتاج العراق إلى الأمور نفسها إضافة إلى حاجته إلى العمالة الأجنبية لسد النقص في القوة العاملة العراقية التي انخفض عددها بسبب الحرب. وتحتاج الدول الثلاث الواقعة على الحوض إلى اتفاقية شاملة، فيما تحتاج إليها بشكل ملح الدولتان الواقعتان في أسفله، وهما سوريا والعراق.

يمكن القول عموماً بأن الاحتمال المقبول لما سيحدث في حوض الفرات هو أنه لن يتم لفترة طويلة إلا إحراز تقدم دولي متواضع في المحادثات حول مياه نهر الفرات. وستسوء الحالة قليلاً إلى أن يحدث نقص حاد بالمياه في المناطق الواقعة في أسفل النهر. وفي ذلك الوقت قد تنفجر الصراعات بشكل دراماتيكي. ومن الأهمية بمكان إيجاد حل فعال للمشكلة قبل أن تصل إلى نقطة الخطر، لأن مثل هذا الحل هو في مصلحة الأطراف المعنية بمن فيهم الولايات المتحدة الأمريكية.

دور الولايات المتحدة في السياسات المائية بالمنطقة

إذا ما كان يجب التخفيف من وطأة المشكلات المائية في المنطقة مع الوقت، تفادياً لوقوع الصراع، فإن على الولايات المتحدة أن تلعب دوراً فورياً ومؤثراً ومركزياً ومنصفاً بحيث تتصرف بشكل أساسي كوسيط لتسهيل الأمور وتقديم وسائل الإقناع والضمانات لعقد الاتفاقيات، فضلاً عن تعبئة أطراف خارجية أخرى والعمل معها للمساعدة في تلك الجهود. إضافة إلى ذلك فإن على الولايات المتحدة أن تكون مستعدة ـ ويفضل بالتعاون مع قوى أخرى ـ لتقديم ما يكفي من المصادر المالية المكرسة لتمكين إعادة البناء الاقتصادي اللازم لحل المشاكل المائية في المنطقة دون تعميق صعوباتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

من الواضح أن الحل المثالي للمشاكل السياسية المرتبطة بالمياه في كلا الحوضين هو إنشاء سلطات على مستوى الأحواض ومنحها ما يكفي من الاستقلالية والصلاحيات والتمويل والخبرة لتحديد استخدام المياه بين الدول الواقعة على الحوض وتنظيمه.

وتتمتع الولايات المتحدة بنفوذ قوي لدى المستخدمين الرئيسيين لمياه حوض الأردن بما يمكّنها من لعب دور إيجابي. غير أن نفوذ الولايات المتحدة (أو نفوذ أي طرف

خارجي منفرد) في حوض الفرات يعتبر محدوداً جداً في غالب الأحوال. ورغم ذلك فإن هناك دوراً محدوداً، ولكنه فعال، للولايات المتحدة في هذا الشأن. فرهانها الأكبر على تركيا حيث يجب أن تركز مساعيها. وإضافة إلى استخدام نفوذها المحدود، فإن الولايات المتحدة تستطيع تحريك الجهود الدبلوماسية الدولية لتشجيع إبرام اتفاقيات على مستوى الحوض، مع تقديم حوافز كالمعونات الاقتصادية والتأييد السياسي على الساحة الدولية كلما أمكن ذلك، مثل المبادرات المختلفة في الأمم المتحدة أو البنك الدولي. وإن مثل هذه الإجراءات، إضافة إلى العروض الحكيمة للتكنولوجيا والخبرات المتعلقة بالمياه، يمكن أن تعزز مصالح الولايات المتحدة في الحوض، وبالمنطقة في الوقت نفسه.

وبهذا الصدد، فإن هناك شيئاً مهماً تستطيع الولايات المتحدة القيام به لكي تخدم مصالحها ومصالح الدول الأخرى المستخدمة للمياه في الوقت نفسه، حيث تستطيع تكوين فريق عمل خاص تشريعي وتنفيذي لتنسيق عملية صياغة سياسة الولايات المتحدة في مجال قضايا المياه العذبة الدولية. ويجب أن تناط بهذا الفريق مهمات تتعلق بالتنسيق وجمع البيانات وتقييم السياسات والمشاريع والتعليم والمراجعة. ويجب أن تشمل صلاحياته الأبعاد التكنولوجية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والاستراتيجية والقانونية المتعلقة بقضايا استخدامات المياه العذبة الدولية.

إضافة إلى ذلك، فإن الولايات المتحدة تستطيع أن تتصدر أية مبادرات مشتركة تهدف إلى تشجيع إنشاء هيئات حول المياه في الشرق الأوسط، تتكون من موظفين دائمين متدربين وعاملين آخرين من الأحواض المائية الدولية الأخرى، تقوم بمهام متعددة. ومن الممكن لها القيام بمهمة تبادل الخبرات في مجالات التكنولوجيا والسياسة المتعلقة بشؤون المياه، وقد تقوم بتوفير ما يلزم من معلومات وكفاءات وبحوث وفرص تعليم لتطوير الموارد التجارية والبشرية والتكنولوجية غير المتوافرة حالياً. ومن الممكن أيضاً أن تقدم أدوات التحليل اللازمة لدراسة النواحي الهيدورليكية والاقتصادية والاجتماعية على أسس علمية، وتقوية أواصر التعاون بين العلماء والمتخصصين من مختلف دول المنطقة. وإن أولئك العلماء والمتخصصين العاملين في تلك المؤسسات سيقومون بالاتصال فيما بينهم لتطوير فهم مشترك لأوضاع المياه، وللتكنولوجيا المتوافرة، وللحلول الممكنة. ومن الممكن أن يصبحوا قوة فعالة للتعاون المشترك، ومجموعة من المسؤولين والخبراء في مختلف أنحاء المنطقة بحيث يمكنهم أن يدعوا بإلحاح لممارسة سياسات تعاونية فعّالة حول المياه وتوجيهها.

ملاحظة ختامية: الارتباطات المتداخلة

إن العوامل ذاتها التي تجمع بين البشر والماء والاقتصاد تؤدي أيضاً إلى تدويل هذه العناصر. فالماء ينساب، والبشر يهاجرون حاملين معهم ـ عبر الحدود ـ قضايا ومشاكل جوهرية لكلا العنصرين. وفي عالم اليوم الذي يسوده الاعتماد المتبادل، تتأثر المحددات الاقتصادية الوطنية بوضوح بالقوى الإقليمية والدولية الأكبر الواقعة خارج حدود كل دولة على حدة. وفي الشرق الأوسط ينبثق عن تلك الروابط الافتراض التالي: إن جميع الأحداث التي تقع في جزء من المنطقة سيكون لها أثر مؤكد في الأحداث التي تقع في جميع الأجزاء الأخرى للمنطقة. ولكي تتكلل بالنجاح مساعي المحافظة على مصالح الولايات المتحدة وحمايتها، فإنه يتوجب على صانعي القرار أن يضعوا نصب أعينهم هذه البديهية الخاصة بسياسات الشرق الأوسط.

وبسبب الطبيعة الواسعة التأثير للمياه والسكان والاقتصاد في المنطقة، فإن التفاوض على أحد هذه المتغيرات يجب أن يشمل بالضرورة المتغيرين الآخرين أيضاً. وعلاوة على ذلك فإن كل واحد منها يحمل في ثناياه مجموعة من القضايا السياسية والأيديولوجية التي يجب أن يحسب لها حساب أيضاً. وتلك مسائل مستعصية ومعقدة وقد تشعل النزاعات. وعلى وجه الخصوص، يتوجب على جميع الأطراف بما فيها الولايات المتحدة أن تولي اهتماماً أكثر تركيزاً وشمولية لمشاكل مياه المنطقة التي تشكل معضلة لم تقدّر حق قدرها حتى الآن. وينبغي على الولايات المتحدة، في سعيها لتعزيز مصالحها في المنطقة والمحافظة عليها ـ رغم انتهاء التنافس بين القوى العظمى ـ أن تبتكر سياسات واستراتيجيات شاملة ومرنة وتتناسب مع التعقيدات التي تتصف بها أوضاع المنطقة.

هوامش الفصل السادس

(١) Delwin Roy, «The Egyptian Debt: Forgive or Forget?» *The Political Economy of Comtemporary Egypt*, Ibrahim Oweiss, ed. (Washington, D.C.: Georgetown University Center for Contemporary Arab Studies, 1990), and «The Hidden Economy of Egypt and its Relationship to Current and Future Economic and Political Stability», unpublished paper, January 1989;

وأشكر دلوين روي لسماحه لي بقراءة هذا البحث؛ Turkey», *The Economist*, January 27, 1990, p. 109; *Jerusalem Post* (International Edition), March 10 & 17, 1990; Ruth Matson, *The Euphrates River Basin. Political, Socio-Economic, and Strategic Issues: Syria* (Carbondale ILL.: Southern Illinois University Press, 1993), pp. 49-54; T. Naff, *The Jordan River Basin. Political, Socio-Economic, and Strategic Issues: Jordan and Israel* (Carbondale, ILL.: Southern Illinois University Press, forthcoming), pp. 23-24.

(٢) Naff, *Jordan River Basin*, pp. 22–23; *New York Times*, October 6, November 9 & 11, December 20, 1989; *The Economist*, June 2-12, 1990, pp. 39-40.

(٣) Geraldine Brooks, «The Israeli Kibbutz Takes a Capitalist Tax to Keep Socialist Ideal,» *Wall Street Journal*, September 21, 1989; see also Alison M. Bowes, «The Experiment That Did Not Fail: Image and Reality in the Israeli Kibbutz,» *International Journal of Middle Eastern Studies* 22, no. 1 (February 1990), pp. 85-101.

(٤) Naff, *Jordan River Basin: Israel*, pp. 84-85; Joel Brinkley, «Hard Facts Defeat Israeli Researcher,» *New York Times*, October 22, 1989; Simcha Bahiri, *Construction and Housing in the West Bank and Gaza* (Jerusalem: West Bank Data Project [WBDP], 1989), pp. 96-97.

(٥) Frederick Frey, *The Euphrates River Basin. Political, Socio-Economic, and Stategic Issues:* Turkey (Carbondale, ILL.: Southern Illinois University Press, forthcoming), pp. 8-12, 58-65; ولمعالجة كاملة لمشروع جنوب الأناضول، انظر: John Kolars and William Mitchell, *The Euphrates River and the Southeast Anatolian Development Project* (Carbondale, ILL.: Southern Illinios University Press, 1991).

(٦) Frey, *Euphrates*, pp. 59-61.

(٧) Roy, «The Egyptian Debt» and «The Hidden Economy of Egypt».

(٨) Ibid.

(٩) United Nations, *World Population Prospects 1988* (New York: United Nations, 1989), pp. 74-77, 212-213, 236-237, 358-359, 414-415, 422-423, 540-541, 550-551; Israel, Central Bureau of Statistics, *Statistical Abstract of Israel* (Jerusalem, 1988), pp. 30-70; Hashemite Kingdom of Jordan, Ministry of Planning, *Five-Year Plan for Economic and Social Development, 1986-1990* (Amman, n.d.), pp. 61-65; Naff, *Jordan River Basin: Jordan*, pp. 22-24.

(١٠) انظر: Basim Musallam, *Sex and Society in Islam* (New York: Cambridge University Press, 1983).

(١١) UN, *World Population*, pp. 422-423; Jordan, *Five Year Plan*, pp. 61-65; Naff, *Jordan River Basin: Jordan*, pp. 22-24.

(١٢) Delwin Roy and Thomas Naff, «Ba'thist Ideology, Economic Development, and Educational Strategy,» *Middle Eastern Studies* 25, no. 4 (October 1989), pp. 456 and 461; Nidhal Taqi Addine and Abd al-Aziz al-Masri, «Water Policy in Syria and its Strategic Implications,» (in Arabic), unpublished paper delivered at a conference in Amman on Middle Eastern water resources and their importance to the Arab world, April 2-4, 1989.

(١٣) Roy and Naff, «Ba'thist Ideology,» p. 454; Taqi Addine and al-Masri, «Water Policy in Syria».

(١٤) Roy and Naff, «Ba'thist Ideology,» pp. 472-477; UN, *World Population*, pp. 540-541.

(١٥) Naff, *Jordan River Basin: Israel*, pp. 8-12; Israel, *Statistical Abstract*, pp. 30-70; Meron Benvenisti, *The West Bank Handbook* (Jerusalem: WBDP, 1986), pp. 49-54.

(١٦) Alan Cowell, *New York Times*, June 21, 1990, p. A9; Joel Brinkley, *New York Times*, July 18, 1990, p. A11.

(١٧) UN, *World Population*, pp. 74-551.

(١٨) Dale Eickelman, commentary in *Southwest Asia and the Middle East: Proceedings*, Strategy Development Seminar, Dec. 12-13, 1989, R. A. Cossa and Phebe Marr, eds. (Washington, D.C.: INSS, National Defense University, 1990), pp. 56-57; وبالنسبة لمسألة السكان والصراع، انظر: Nazli Choucri, ed., *Multidisciplinary Perspectives on Population and Conflict* (Syracuse: Syracuse University Press, 1984).

(١٩) Naff, *Jordan River Basin: Israel*, pp. 35-47; Brinkley, «Hard Facts,» *New York Times*, October 1989; Benvenisti, *Handbook*, pp. 223-225.

(٢٠) John Kolars, *The Euphrates River and the Southwest Anatolain Project: Cornucopia or Pandora's Box?* (Carbondale, ILL,: Southern Illinois University Press, 1992); Angus Hindley, «Battle Lines Drawn for the Euphrates,» *MEED* October 13, 1989, pp. 4-5; *Financial Times* (London), «Shrinking Euphrates Raises Turkish-Syrian Tension," October 28, 1989, p. 20.

قراءات مقترحة

Ibrahim, Ibrahim, ed., *Arab Resources*, London: Croom Helm, 1983.

Ibrahim, Saad Eddin, *The New Arab Social Order*, London: Croom Helm, 1982.

Naff, Thomas, «Water: An Emerging Issue in the Middle East?» *Annals, Journal of the American Academy of Political and Social Science*, no. 482 (November 1985).

Naff, Thomas, and Matson, Ruth, *Water in the Middle East: Conflict or Cooperation?* Boulder, Colo.: Westview Press, 1984.

Richards, Alan, and Waterbury, John, *A Political Economy of the Middle East: State, Class, and Economic Development*, Boulder, Colo.: Westview Press, 1990.

United Nations, Department of International Economic and Social Affairs, *World Population Prospects 1988*, New York: United Nations, 1989.

الفصل السابع

ما وراء الجغرافيا السياسية:
إنهاء الصراع العرقي والمذهبي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

عبد العزيز سعيد Abdul Aziz Said

تشكل العرقية والمذهبية عقبات رئيسية سياسية وإنسانية في الشرق الأوسط. وقد رسمت الارتباطات الدينية والعرقية الحدود الفاصلة بين الولاءات الاجتماعية والإطار الذي انعكست فيه الديناميات السياسية، وذلك قبل مجيء الاستعمار الأوربي إلى المنطقة بقرون طويلة. وساعد الأوربيون في خلق أطر جديدة للتفاعل في المجتمع تتجاوز الفئات العرقية والطوائف الدينية في الشرق الأوسط، ولكنهم فشلوا في حالات كثيرة في دمج الناس المختلفين بتراثهم المتميز وتاريخهم الانفصالي في بوتقة الدولة القومية الجديدة. ونتيجة لذلك فقد أصبحت العرقية والمذهبية، على امتداد مناطق كالشرق الأوسط، وجنوب غرب آسيا، والثلث الشمالي من أفريقيا، عوامل تزعزع الاستقرار السياسي، وتهدد بتفكيك الدولة القومية في مناطق عدة. وليس من الواضح فيما إذا كانت الدولة القومية ستتمكن في العقد القادم من المقاومة والاستمرار، أم أن قوى الانفصال ستكون قادرة على إعادة تأسيس نفسها ككيانات جديدة قادرة على العيش.

إن الدولة القومية هي الحلبة التي تحدث فيها عادة الصراعات العرقية والمذهبية. وتحاول الحكومات عادة تجاهل أو قمع تطلعات الجماعات العرقية والدينية الداخلية عندما يكون ذلك ضرورياً، أو تحاول فرض قيم الطبقة الحاكمة. وفي هذه الظروف تشعر الفئات العرقية والمذهبية بأنها مجبرة على التحرك وعلى رفع مطالبها إلى الدولة. وتتفاوت تلك المطالب بين الرغبة في التمثيل السياسي والمشاركة في اتخاذ القرار، إلى

حماية حقوق الإنسان وإلى الحكم الذاتي، وحتى الرغبة في الانفصال. وتتبلور الحركات العرقية والمذهبية في مظاهر عدة تتفاوت بين تأسيس الأحزاب السياسية إلى تبني الاستراتيجيات العنيفة.

وربما يكون محتوى العلاقات الدولية في طور التغير من التركيز على الدول القومية بوصفها الأطراف الأساسية، إلى نظام أكثر تعقيداً، تتنافس فيه الفئات العرقية والمذهبية على النفوذ. وفي الوقت نفسه يعتبر النظام العالمي الحالي أضيق أفقاً وأكثر تحرراً من النظام العالمي السابق المؤلف من الدول القومية. فمن جانب تتحرك أوربا الغربية باتجاه الوحدة الاقتصادية، ونحو التعاون السياسي الوثيق. ومن جانب آخر تشهد أوربا الشرقية عمليات تفكك عديدة، وبالأخص في يوغسلافيا والاتحاد السوفيتي السابق. وأصبحت جمهوريات البلطيق، وهي لاتفيا وإستونيا وليتوانيا ذات مكانة في الأمم المتحدة. وقد يتسبب تفكك الاتحاد السوفيتي السابق في زعزعة استقرار الدول المجاورة في الشرق الأوسط. فروابط الثقافة واللغة والدين تؤثر في الناس في المناطق الممتدة بين إيران والقوقاز وفي آسيا الوسطى، بالإضافة إلى تركيا وأفغانستان. وفي المقابل يقطن الأكراد مناطق تمتد عبر حدود سوريا وتركيا والعراق وإيران. ويوجد العلويون في تركيا وسوريا؛ ويقطن الشيعة في منطقة تفصل بينها الحدود العراقية ـ الإيرانية. ويوجد الشيعة أيضاً في لبنان وفي دول الخليج.

غير أن العرقية والجغرافيا والدين ليست دائماً عوامل موحِّدة. فالجغرافيا تفصل بالفعل بين البربر الذين يقطنون في شمال المغرب، والذين يقطنون في جنوبه، مثلما تفصل بربر الجزائر عن بربر المغرب. لذلك تحول دون قيام تنسيق سياسي فعال. وحتى عندما تكون هناك قرابة، فإن الشعب المشترك قد يدخل في صراعات تتسم بالعمق وتعدد الاتجاهات إلى درجة أنه قد يدمر الأمة والدولة، كما يحدث في جمهورية الصومال. بل إنه عندما توجد رغبات انفصالية قوية، كما يحدث بين شعوب جنوب السودان النيلية الحاميّة(*)، أو بين الأكراد في شمال العراق، فإن التنافس المحلي يضعف التحرك السياسي الفعال.

وعلى امتداد المنطقة، تخلق التحديات المذهبية والعرقية لمفهوم الدولة القومية مشاكل جدية للمجتمع الدولي. فالأساس القانوني للنظام العالمي يقوم على مبدأ سيادة الدولة

(*) نسبة إلى حام بن نوح.

وعلى الاعتراف الكامل بوحدة أراضيها. وفي الوقت نفسه يقدم الانفصاليون العرقيون حججا لصالح مبدأ «النسب» المشترك، وحقهم الأساسي في تقرير المصير. والقضية هنا تتعلق بالحاجة إلى الدمج من جانب، ومن جانب آخر هناك الرغبة في حق تقرير المصير على المستوى المحلي. وبالنسبة إلى صانعي القرار في الولايات المتحدة فإن الخيارات المتاحة هي خيارات تؤدي إلى الفوضى والاضطراب:

- إن تركيا، الحليف التقليدي في حلف شمال الأطلسي، تواجه حركة انفصالية كردية منذ ما يزيد على عقد من الزمن. فهل تساند الولايات المتحدة وحدة الأراضي التركية وسلامتها أم تساند حق تقرير المصير للأكراد؟
- إن العراق، الذي أثبت في عهد صدام حسين بأنه مثير للمتاعب الإقليمية، سوف يتفكك إذا ما أدت الإطاحة بصدام إلى استقلال الشيعة والأكراد، وهو ما سيؤدي بدوره إلى الإخلال بميزان القوى الاستراتيجي في الخليج. فهل تسعى الولايات المتحدة للإطاحة به على حساب تفكك العراق؟
- وسيكون لبلقنة لبنان عواقب مشابهة على الشرق الأدنى. ويبدو أن البديل الأوحد هو خضوع لبنان للهيمنة السورية. فهل تؤيد الولايات المتحدة سيادة لبنان؟ أم أنها تضحي بالسيادة في سبيل الاستقرار؟

لقد كان هناك بعض التوافق بين المصالح المتنافسة للدولة والفئات العرقية في الشرق الأوسط، ولكن التعاطف مع المجموعة العرقية للمرء وازدراء المجموعات الأخرى يبقى مسألة قائمة. وأحياناً تتعثر تقنيات حل الخلافات بين الفئات المتنافسة، مما يضطر الحكومات المسؤولة عن النظام الداخلي إلى اللجوء لوسائل العنف لقمع المعارضة. ونتيجة لذلك تدخل مواضيع الاستقرار والنظام في مسائل الشرعية وحق تقرير المصير. وبالنسبة إلى صانعي القرار في الولايات المتحدة، فإن مسائل حقوق الإنسان والحقوق السياسية يجب أن توزن باستمرار في مقابل المصالح القومية للولايات المتحدة. ونتيجة لذلك فإن الخيارات السياسية التي تتبناها الولايات المتحدة لا تُرضي الجماهير داخل أمريكا ولا في الشرق الأوسط.

تفسير السياسات العرقية والمذهبية

إن الدراسات حول التوجهات العرقية والمذهبية تفضل التفسيرات العرقية على الدينية، وتضع الميول المذهبية في السياق الخاص بالعرقية. لأن الحدود العرقية واسعة ومطاطة. ويعرّف جاك ستاك العرقية بأنها «هوية جماعية تعتبر أساساً هوية مطاطة، وتعتمد على كيفية رسم الحدود الخاصة بفئة عرقية في إطار محدد، ومن ثم يُعرِّف الإطار الدقيق للهوية العرقية بالترابط مع المحرك الخارجي الواضح»[١]. وهكذا تستخدم الدول القومية الانتماء العرقي لكسب شرعيتها. فالعراق مثلاً يركّز على هويته العربية لتمييز نفسه عن إيران غير العربية، وبذلك فهو يحرك التأييد العربي لكي يعمل في صالح سياساته الخارجية.

ولدى الباحثين الآخرين منظوراتهم الفريدة. فالبعض يرى أن العرقية والمذهبية متداخلتان. والبعض الآخر يرى أن العرقية وهم بطبيعتها، ويرى آخرون بأن الدين هو أهم العوامل المتماسكة في العرقية، لأنه مرتبط بالجماعة ويقلص الحدود السياسية والعرقية. ومن المظاهر المشتركة بين جميع تلك الأطروحات موضوع إيقاظ الوعي الشعبي، وهو شعور بالجماعة، والهوية المشتركة والطموحات المشتركة[٢]. وقد تتضمن الروابط المشتركة رابطة الدم واللغة والدين والعادات والتقاليد.

ويمكن لأمور من قبيل بناء الدولة والتحديث أن تلعب دور المهدىء بين الفئات المحلية المختلفة داخل بلد ما، إذا لم تتم على حساب أي فئة معينة من الشعب، وبخلاف ذلك فإنها يمكن أن تفاقم العداوات والتوترات المزمنة. وكثيراً ما تنظر الأقليات العرقية إلى المؤسسات الحاكمة على أنها مجال مقصور على النخبة، وتعنى أساساً بالمحافظة على الفئات ذات المصالح الخاصة والعشائر والفئات الأخرى الموالية للقيادة وحمايتها. وتعتبر ترتيبات القوة والنفوذ مسألة توارثية، ونادراً ما توفر أساساً متيناً لعملية التنمية السياسية والتحديث، كالتي تتم ممارستها في الغرب بشكل عام والولايات المتحدة بشكل خاص.

وبالفعل فقد يكون وعي المرء بانتمائه العرقي رهناً، إلى درجة كبيرة، بالاستيعاب القسري الذي تعززه عملية التحديث. وعندما تشارك المجموعات الاجتماعية في هذه العملية، فليس من الضروري أن يتحقق التعاون. فالاحتكاك المتزايد مع الجماعات الأخرى، والانفتاح على ما هو جديد، واستخدام المواصلات والاتصالات الحديثة قد ينمي شعور الجماعات الشديد بذاتها، مما قد يؤدي بدوره إلى تضخيم اختلافاتها الثقافية

مع الآخرين، ويولّد الصراع، ويحفز التفكك السياسي. فالمهاجرون الفلسطينيون واللبنانيون والسوريون في دول الخليج يشعرون بالغربة نحو التركيبة القبلية القائمة هناك. ولا تؤدي التنمية الاقتصادية ـ زيادة السلع المادية والخدمات ـ إلى تحصين المجتمع من الصراع العرقي. لقد خلقت العوائد النفطية في دول الخليج العربية طبقة من الأثرياء العرب ووعياً طبقياً جديداً لدى فئات السكان الأقل حظاً. وقد تؤدي الأمور الملازمة للنمو الاقتصادي، كالتصنيع والتمدن والعلمنة، إلى التنافس على الفرص والموارد المحدودة. وربما تهيىء الاختلافات العرقية السابقة الفرصة لظهور أنماط مستقرة من التعايش السلمي، برغم أن المجتمع الصناعي ـ التكنولوجي ينحو إلى توحيد معايير السلوك الاقتصادي، ويفرز قنوات تنافسية للإنجاز.

وإذا ما رغب صانعو القرار في إيجاد طرح مترابط لحل المشكلة، فإن عليهم تقييم الترابط بين استراتيجيات الحكومات، وتوزيع الموارد والمكافآت في مجتمعات الشرق الأوسط. ويدخل في هذا السياق حقوق الأكثرية وحقوق الأقلية؛ وبناء قاعدة عريضة من الولاءات في دول قومية تسود فيها التعددية. إن ما يبدو في نظر الأمريكيين ضيق أفق يحمل في طياته معاني أكثر دراماتيكية في السياق الشرق أوسطي. فالحوارات التي تدور حول اللغة الرسمية للحكومة، أو الأسس الدينية للدولة، أو مناهج التعليم، أو حول إدارة الدولة لمشاريعها، غالباً ما تخفي وراءها قضايا أعمق بكثير تتعلق بالثقافة، أو الحقوق الدينية، أو توافر الفرص أمام الفئات المختلفة لكي تصل إلى سلم الحراك الاجتماعي أو المزايا الاقتصادية. وإن اتضاح هذه العملية يحدد ما إذا كان التحديث يولد تقاطعاً أو تطابقاً أو هويات متصارعة داخل الدولة القومية[٣].

وعلى الصعيد الفكري في الطرف المعاكس، قد ينتج الوعي العرقي إحساساً بالهوية المشتركة. ويمكن التعبير عن هذا النوع من الخصوصية بطريقة تزيل الحدود الجغرافية الضيقة، كشعور المصري أو حتى العراقي بعروبته. وبالفعل فإن شعور أي فئة بعرقيتها هو شعورها بثقافتها. فسكان الاتحاد السوفيتي السابق من الأتراك يتعاطفون أيضاً مع الثقافة التركية الأوسع.

وتلعب السيكولوجية دوراً مهماً في تشكيل نسيج التفاعل العرقي. فهي تركّز على جذور الصراع العرقي وعلى الاختلافات الأساسية بين مختلف الفئات العرقية، وتتطلب سبر أغوار النفس البشرية ومدى تفاعل الناس بعضهم مع البعض، واستكشاف التقاطعات المتداخلة بينهم، كالتغير الاجتماعي والتنمية الاقتصادية[٤]. وتعمل سلسلة واسعة من العوامل على تحديد إمكانية التنبؤ بالنزاعات العرقية. وتعتبر «المنافسة» عاملاً

مهماً جداً بين تلك العوامل. وبرغم كون المنافسة حتمية، وفي بعض الحالات بناءة، إلا أن كيفية التعامل معها، والقضايا والمحصّلات التي تتمخض عنها، هي غالباً التي تحدد ما إذا كانت المنافسة تحقق تفاعلاً بنّاء أم تؤدي إلى صراع مكشوف. فالتفاعل بين أقباط مصر المسيحيين ومسلميها الإصلاحيين المعتدلين يشكّل على سبيل المثال تنوعاً بنّاءً في معظم الحالات. ومقارنة بذلك يُلاحظ أن المنافسة في السودان المجاور بين المسلمين الشماليين والمسيحيين الجنوبيين، في مرحلة ما بعد الاستقلال عن الحكم الاستعماري، أدت إلى صراع مسلح واسع النطاق. فحدوث الصراع يكاد يصبح حتمياً عندما يُحجب التمثيل السياسي، أو عندما توجد فئة اجتماعية محرومة اقتصادياً. وفي مثل هذه الظروف فإننا نجد عادة أن الدول تلجأ إلى وسائل القمع التي تشعل بدورها صراعاً أعمق.

وسواء كنا نتعامل مع قمع الأكراد في إيران أو العراق أو تركيا، أو مع الصراعات العرقية الحالية في لبنان، أو مع الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني، فمن الطبيعي أن تشد انتباهنا حالة شاذة تخص القرن العشرين، وهي الاندفاع نحو التحديث على الطريقة الغربية، والتوجه المتسارع لتقرير المصير بين مختلف الفئات العرقية التي تتحدث لغة واحدة أو تعتنق ديناً واحداً أو تسكن منطقة جغرافية واحدة. وتؤكد تلك الصراعات وجود التوتر بين قضايا بناء الدولة والتحديث وحقوق الإنسان. فعندما يترتب على الدولة استيعاب الفئات العرقية الموجودة ضمن حدودها في سبيل تزويد تلك الفئات باقتصاد حديث، وخدمات صحية، وموارد اجتماعية يحتاجها إنسان القرن الحادي والعشرين ويستحقها، فإننا نلاحظ أن الفئات العرقية التي تتلقى تلك الخدمات، هي نفسها التي تقاوم محاولة المساس بهويتها العرقية. وقد ردت حكومات الشرق الأوسط على ذلك بإجبار الفئات العرقية الانفصالية على التكيف مع الاقتصاد السياسي للدولة. إن دول الشرق الأوسط التي دمرتها الصراعات العرقية، كلبنان والسودان والعراق وإسرائيل، أقل ميلاً للنظر إلى ادعاءات حق تقرير المصير والانفصال على أنها تعبير عن كفاح إنساني سام، وذلك بخلاف معظم الدول التي تشهد مستوى مقبولاً من الصراع العرقي الذي لا يقترب من الانفصال. وغالباً ما يتجاوز المساس بحقوق الإنسان ـ المنتمي إلى معظم المجموعات العرقية ـ المستويات المقبولة.

الصراعات العرقية والمذهبية الإقليمية

يعود السبب في ترجيح اتساع رقعة الخلافات العرقية والمذهبية في الشرق الأوسط إلى الموارد ـ المالية والاقتصادية ـ وتوزيعها، وعمليات التحديث والتنمية، والتطلعات إلى التعددية السياسية. ويزداد بروز القضايا المتعلقة بالمساواة الاقتصادية، والمشاركة السياسية، والحفاظ على القيم الثقافية التقليدية. وعندما تبدو الحكومات قاصرة، إما بسبب سوء الفهم أو الغطرسة أو الاستخدام السيىء للموارد، يتبلور الجفاء بين السلطة المركزية والقوى العرقية والمذهبية.

والنتيجة، التي لا يمكن اجتنابها تقريباً، هي الصراع أو التعبير العنيف عن المعارضة، أو ظهور حركات انفصالية لا تهدد تماسك الوحدة الوطنية فحسب، بل تمتد عبر الحدود لتخل باستقرار الدول المجاورة. وفي مثل هذه الظروف؛ تتحول العرقية والمذهبية إلى قضايا أمنية، وتُطالَب المؤسسات العسكرية بقمع المشاعر الانفصالية. فالحكومة العراقية تقوم بقمع الأكراد والشيعة باسم الأمن القومي، وتقمع الحكومة السورية حركة الإخوان المسلمين السنية باسم اللُّحمة الوطنية.

الإسلام والعرب والغرب

إن بعض دول الشرق الأوسط، كالكويت والبحرين والأردن، خلفت المستعمرات التي كانت تدار من قبل الأوربيين. كما أن بعضها الآخر، بما في ذلك سوريا وإيران والعراق، تعتبر إعادة بناء لكيانات تقليدية. وكانت الجماعات في تلك الدول تتمتع بالمنزلة تبعاً لتسلسل أنسابها، ولها دور يقاس بمقدار العمل الذي تؤديه. وعندما تم تثبيت أركان تلك الدول في أعقاب الحربين العالميتين الأولى والثانية، فرضت الدول الأوربية ترتيبات تتعلق بالأراضي، وقسّمت الفئات العرقية في حالات عديدة دون تمييز.

لقد صاحب قيام الدولة القومية في الشرق الأوسط انفصال عن التنظيم التقليدي والمفاهيم والممارسات الإسلامية الأساسية. وفقدت المؤسسات الإسلامية الكثير من فعاليتها وتأثيرها كأساس تنظيمي وحارس للعدالة الاجتماعية والمشاركة السياسية. فالشريعة التي عملت كقانون واقٍ للفرد المسلم منذ القرن السابع الميلادي تعاني الإهمال شبه التام. ولم تجد عالمية الإسلام قنوات تعبير في الدولة القومية الجديدة.

وتوقع الغرب أن تكون دول الشرق الأوسط الجديدة نسخاً مقلدة للغرب، وهذا

ما اعتقده أيضاً قادة الشرق الأوسط الوطنيون. فباكستان الإسلامية التي أسسها محمد علي جناح، وهي الدولة الأولى التي تعلن عن نفسها كذلك، كانت إسلامية بالاسم فقط. وفي الجوهر كانت باكستان نسخة معدلة من نظام الدولة القومية الغربية، وأصبحت تسلطية بشكل متزايد. وابتعدت إيران عن حكم الشاه المقلد للغرب عبر حكم بازركان وبني صدر إلى الخميني ثم رفسنجاني. ولو كان الشاه أقل ارتباطاً بالغرب، لربما استطاع أن يُبقي الخميني في منفاه الغربي بباريس.

إن المعضلة التي نشأت عن ذلك لدى قادة الشرق الأوسط هي أنهم عندما يرفضون القيم السياسية والاقتصادية والاجتماعية الغربية، باعتبارها غير مناسبة لاحتياجاتهم، فإن الغرب ينظر إليهم على أنهم يكرهون كل ما هو غريب عنهم وعلى أنهم رجعيون. وبذلك فإنهم يصبحون معزولين في الساحة الدولية، والخميني والقذافي مثالان واضحان على ذلك. غير أنه عندما يتخلّى الشرقيون عن قيمهم وتقاليدهم ويتبنون القيم والتقاليد الغربية، فإنه يتم إبعادهم عن السلطة في أوطانهم، وبذلك يصبحون مرفوضين على الصعيد الداخلي. وقد كان السادات في مصر والشاه في إيران، ضحيتين مأساويتين لذلك.

أنشئت الدول القومية الحالية في الشرق الأوسط في منطقة لم توجد فيها سابقاً دول قومية تستند إلى السيادة الإقليمية. ونلاحظ اليوم أن العديد من الدول كيانات مصطنعة، فهي معروفة الحدود والأرض ولكنها ممزّقة في الداخل، تحاول أن تطور ذاتها لكي تصبح وحدة متماسكة. وفي معظم الحالات، لا يتناسب أي مفهوم للهوية القومية مع الحدود السياسية لأي دولة يتم اختيارها كمثال.

وفي العالم العربي (سيتم تحليل تركيا وإيران لاحقاً) لا تخلو دولة من الانقسامات العرقية الرئيسية باستثناء مصر وتونس. وحتى في مصر يوجد صراع ديني بين الأغلبية المسلمة السنية والأقباط المسيحيين الذين يشكلون أقلية مهمة.

ففي العراق ينتمي أكثر من ٥٠٪ من السكان إلى الطائفة الشيعية، في الوقت الذي يسيطر فيه العرب السنّة على مقاليد الحكم. ويشكل الأكراد حوالي ٢٠٪ من سكان العراق. وينخرط أكراد العراق في عدد من الأحزاب السياسية بما في ذلك الحزب الديمقراطي الكردي العراقي، والاتحاد الوطني الكردستاني. ويستمر كفاح الأكراد، الرامي إلى تحقيق تقرير المصير في تمزيق الوحدة الوطنية في العراق.

ويوجد في بعض دول الخليج العربية أقلية كبيرة من الشيعة، ومن المواطنين ذوي

الأصول غير العربية الذين يحكمهم العرب السنّة. وهنا نلاحظ أن الصراعات العرقية والمذهبية تتداخل. ففي البحرين على سبيل المثال يشكّل الشيعة أغلبية المواطنين، ويحكمهم آل خليفة السنيون. وبالإضافة إلى ذلك تعيش ضمن دول الخليج أعداد كبيرة من الوافدين الأجانب من دول العالم الثالث، بمن فيهم الإيرانيون والبلوش والسوريون، واللبنانيون والفلسطينيون. وحتى في السعودية التي كانت تعد إلى وقت قريب قطراً متجانس السكان، نلاحظ أن مدنها الرئيسية كجدة والرياض تحتوي على أعداد ضخمة من السكان الوافدين. ومعظم غير السعوديين الذين يعيشون في السعودية هم مسلمون من العرب وغير العرب من آسيا وأفريقيا، وتعيش أعداد ضخمة من الشيعة في المنطقة الشرقية من السعودية. ولا تزال دعوات الجماعات الشيعية والوافدين للمشاركة في الأنظمة السياسية في دول الخليج العربية، تلقى آذاناً صماء.

لقد لعبت العرقية والمذهبية دوراً مهماً أيضاً في تشكيل الأحزاب والحركات السياسية وتطورها في دول الهلال الخصيب، أي سوريا ولبنان والأردن والعراق. ونجحت الفئات العرقية في تبديل برامج الأحزاب. ففي سوريا والعراق على سبيل المثال، كان حزب البعث علمانياً في الأساس، وينادي بالقومية العربية. وعندما تمكن البعثيون في سوريا من تعزيز قبضتهم على الحكم في بداية السبعينيات، تورط حزبهم في صراع مذهبي مع السنّة، وفي صراع عرقي مع الأكراد. وفي العراق أيضاً تورط البعث في صراع مذهبي مع الشيعة وفي صراع عرقي مع الأكراد. وإضافة إلى ذلك أثرت الفئات العرقية والمذهبية في الطريقة التي تتبعها الأحزاب في وضع برامجها وتنفيذها. فقد بدأ الإخوان المسلمون السوريون نشاطهم كحركة سياسية تهدف إلى السيطرة السنية على الحكومة. وفي أعقاب سيطرة العلويين على حزب البعث، وإلغاء التعددية السياسية، لجأ الإخوان المسلمون إلى أسلوب العنف[٥]. وفي لبنان، اجتمعت الصراعات العرقية والمذهبية معاً، وتطورت إلى صراع إقليمي يشمل سوريا والعراق وإيران وإسرائيل وليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية. وعكست الحرب الأهلية اللبنانية عدم قدرة الدول العربية وإيران وإسرائيل والولايات المتحدة على وضع تسوية عملية. وانتهت الحرب عام ١٩٨٩، وأجريت الانتخابات في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢. ومن جانب آخر يواجه الأردن تحديات متزايدة من السكان الفلسطينيين المقيمين فيه.

وتظل الصراعات العرقية والمذهبية عاملاً قائماً في السياسات العربية المعاصرة. فالتطورات المستقبلية في لبنان ومسار عملية السلام الفلسطينية ـ الإسرائيلية، واتجاه

العملية الديمقراطية سوف يتحدد عن طريق قوة الروابط العرقية والمذهبية. وقد يشهد عقد التسعينيات صراعات حادة على السلطة في المنطقة. وربما تصبح الأيديولوجيا العلمانية، القائمة على قومية النظام الحاكم، عرضة للهجوم. وفي سوريا يفقد حزب البعث الحاكم شعبيته في الداخل بالتدريج، وهو غير قادر على الاستجابة للرغبات الداعية إلى الخصخصة والتحول الديمقراطي. وفي العراق يعتبر الوضع أكثر خطورة. فهناك واجه النظام البعثي الحاكم تهديدات لبقائه عام ١٩٩١. وأتت تلك التهديدات من الثورات التي قام بها السكان الشيعة والأكراد في أعقاب حرب الخليج الثانية. وبالمثل، تجد دول الخليج العربية الصغيرة نفسها معرضة، وبشكل متزايد، لضغوط المطالب المحلية بتحقيق الديمقراطية وتطبيق الشريعة الإسلامية، وتعاني من الخصومات القائمة بين إيران والعراق. وربما يؤثر ذلك في أوضاع دول الخليج العربية. وقد يقود استمرار التمييز ضد الأقلية الشيعية في دول المنطقة إلى عنف مستمر. ولا تزال الحرب الأهلية تدمر السودان. وقد تشهد كل من المغرب والجزائر صراعات عرقية متزايدة، بالإضافة إلى ما قد تشهده من مواجهة بين العلمانية وأنصار التوجهات الدينية، فيما تسعى الحكومات إلى حل المشاكل المتعلقة بالسكان والاقتصاد والمشاكل الطبقية المتداخلة.

تركيا

يتكون الشعب التركي من فسيفساء متعددة الأعراق والمذاهب ذات حدود ثقافية متباينة، تضم اليونانيين والأرمن والكلدانيين واليهود والأكراد والعلويين. وأهم الفئات العرقية الموجودة هي الأكراد والعلويون. ويعيش الأكراد في الجنوب الشرقي من تركيا، ويصل عددهم إلى ١٠ ملايين نسمة. بينما يعيش العلويون في جنوب وسط تركيا، ويصل عددهم إلى ٥ ملايين نسمة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن عدد سكان تركيا يصل إلى ٥٥ مليون نسمة غالبيتهم تقريباً من المسلمين السنّة.

العلويون، وهم فرقة شيعية، قوم ريفيون قطعوا شوطاً مهماً إلى الأمام خلال العشرين سنة الماضية. ويصاحب حراكهم الاجتماعي تصادمات اقتصادية، لأن شكوك السنة الأتراك في الشيعة العلويين قديمة تعود إلى التاريخ العثماني. وقد كان العلويون تقليدياً آمنين في ظل العلمانية. ونتيجة لذلك فإن الصحوة الإسلامية الأخيرة التي ظهرت في تركيا كثفت من التوترات بين السنّة والعلويين.

لقد قاوم الأكراد محاولة استيعابهم في الدولة القومية التي نادى بها مصطفى كمال.

واللغة التي يتم التخاطب بها في الريف الشرقي لتركيا هي الكردية وليس التركية. ومنذ بداية القرن التاسع عشر عُرفت المناطق التي يعيش فيها الأكراد بأنها مشاكسة جداً. وبرغم أن العثمانيين قاموا بتثبيت حكمهم في المنطقة الكردية عام ١٨٤٩، فإن الثورات في تلك المنطقة تواصلت. ووقعت حرب بين الأكراد والأرمن عام ١٨٩٠. وفي عام ١٩٢٥ اندلعت ثورة كردية بقيادة شيخ منطقة بالو. وفي الأعوام ١٩٣٠ و١٩٣٦ و١٩٣٧ كان هناك المزيد من الثورات الكردية. لقد استشرت الثورات الكردية، في الواقع، طوال التاريخ العثماني والتركي الحديث. وفي الوقت الراهن هناك حركة يقودها حزب كردي ثوري يساري هو حزب العمال الكردستاني، الذي تدعمه السلطات السورية، ومؤخراً الحكومة العراقية. وحزب العمال الكردستاني هو فرع من حزب اتحاد العمال الثوري، الذي أُسس في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات. وتم تدريب بعض المقاتلين الأكراد في وادي البقاع في لبنان الواقع تحت السيطرة السورية. وتصاعد مؤخراً الإرهاب في قرى شرق تركيا. وتلجأ الحكومة التركية إلى الحل العسكري وحده دون إفساح مجال كاف للتسوية السلمية. وقد تضمن رد الفعل التركي هجمات عبر الحدود على مناطق في شمال العراق، والمناطق التي تعتبر محميات آمنة للاجئين الأكراد الفارين من القمع، الذي مارسه صدام حسين ضدهم في أعقاب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١.

إيران

إن ايران أمة من الفئات العرقية رغم أن الناطقين بالفارسية يشكلون الأغلبية. فالأذربيجانيون في القسم الشمالي الغربي من إيران، البالغ عددهم ١٠ ملايين نسمة تقريباً، تأثروا بقربهم الجغرافي من الاتحاد السوفيتي السابق. وفي العام ١٩٠٨، تم اكتشاف النفط في مدينة باكو الواقعة في أذربيجان السوفيتية. وذهب الكثير من سكان تبريز إلى هناك للعمل. وجلبوا معهم عند عودتهم أفكاراً من المناشفة والبلاشفة(*). وقد كانت تبريز تاريخياً أرضاً خصبة للراديكالية والعلمانية التقدمية. وما زال هذا التقليد موجوداً في الوقت الراهن.

وفي منطقة بحر قزوين، وبالتحديد في جيلان ومازندران، نتج عن التفاعل مع

(*) هما فصيلان من الحزب الديمقراطي الاشتراكي الروسي، فالبلاشفة يدعون إلى فرض الاشتراكية عن طريق العنف، بينما يدعو المناشفة إلى ذلك تدريجياً وبالطرق البرلمانية.

روسيا، ومن بعدها الاتحاد السوفيتي السابق المزيد من الثقافة العلمانية الليبرالية. فعلى سبيل المثال، تعودت النساء العمل في الحقول دون أي حجاب. وما زالت المنطقة ترفض الصحوة الإسلامية حتى الآن.

وفي الشمال الشرقي تم تجاهل التركمان الذين ينحدرون من أصول منغولية باستثناء أولئك الذين يعيشون في مدينة مشهد، لما لها من أهمية دينية. لقد أُخضع التركمان، تاريخياً، ولم يقاوموا الحكومة المركزية في طهران. غير أنهم نظموا حركة مقاومة بين عامي ١٩٨٠ ـ ١٩٨١، متحدين بذلك سياسات الحكومة المتعلقة بإصلاح الأراضي. وخلال تلك الفترة قاموا بالاستيلاء على معظم الأراضي، مستفيدين من مساندة منظمة «الفدائيين» اليسارية. وشكلوا مجالس للفلاحين أسموها بمجالس الشورى. وبسبب ذلك التوجه اليساري أقدم الخميني على سحق الحركة، وقُتل خلال ذلك العديد من القادة التركمان.

وفي الجنوب الشرقي يعيش البلوش، الذين يعتبرون أشد الفئات الإيرانية حرماناً. وفي الحقيقة تم تجاهل هذه الأقلية بشكل كامل تقريباً. ويبدو أن الحكومة الإيرانية غير راغبة في تخصيص الموارد للمنطقة الجنوبية الشرقية نظراً لسهولة وصول البلوش إلى باكستان وأفغانستان. واعتمد البلوش تقليدياً على تجارة المخدرات لتأمين معيشتهم لأنه لا توجد بنية اقتصادية حقيقية في منطقتهم. غير أنه لم تحدث حتى الآن احتجاجات حقيقية أو ثورة شعبية ضد هذه التجارة.

وفي الجزء الجنوبي الأوسط من إيران، وعلى محاذاة شاطىء الخليج، توجد كثافة سكانية عربية. ويعيش العرب الذين يقطنون هذه المنطقة في بحبوحة اقتصادية. فخلال حكم الشاه محمد رضا بهلوي، قامت الحكومة ببناء موانىء عسكرية ضخمة في تلك المناطق، وذلك إضافة إلى ما أنشىء من مرافق نفطية عالية التقنية لتصدير النفط من المنطقة.

وربما تكون خوزستان الواقعة في الجنوب الغربي أهم منطقة بالنسبة للحكومة الإيرانية، لأن ٩٠٪ من الاحتياطيات النفطية الإيرانية تكمن في أرض خوزستان. وكانت هذه المنطقة مكتظة بالسكان العرب في الماضي، ولكن مع اكتشاف النفط فيها قدم إليها الكثير من التكنوقراطيين الإيرانيين من مختلف مناطق البلاد. لذلك تغير التكوين العرقي للسكان بشكل كبير. ومنذ ذلك الوقت جُرِّد العرب من حقوقهم السياسية، وحرموا من حق تنظيم أنفسهم سياسياً. ولا تزال سيطرة الحكومة الإيرانية على المنطقة تامة. وخلال الحرب العراقية ـ الإيرانية التي استمرت من ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨

حاولت الحكومة العراقية استمالة عرب خوزستان للثورة ضد الحكومة الإيرانية، وإنشاء جمهورية عربستان. ولكن تلك المحاولة باءت بالفشل، كما فشلت في الماضي دعوات الحكومة الإيرانية للشيعة العراقيين للثورة ضد بغداد. ويوضح ذلك الفشل أن الدولة القومية لم تنقرض بعد رغم هشاشتها.

أما بالنسبة إلى منطقة كردستان الإيرانية الواقعة في الشمال الأوسط من إيران، فقد خلقت تحديات جدية دائمة لسيطرة الحكومة المركزية الإيرانية. وكردستان منطقة جبلية يقطنها حوالي ٥ ملايين كردي، يعيشون على اقتصاد زراعي ريفي. ويرتبط الأكراد الإيرانيون بعلاقات وثيقة مع أكراد العراق، وتربطهم أيضاً علاقات، وإن كانت أقل قوة، مع الأكراد الأتراك والسوريين.

يوجد في إيران حزبان سياسيان كرديان مسيطران هما الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب كومالا. ويعتبر الحزب الديمقراطي الكردستاني أقوى الأحزاب الكردية في إيران. وهو حزب يقوم على القومية الكردية. ويرفع هذا الحزب شعار: «الحكم الذاتي لكردستان والاستقلال لإيران». وتستمر الحكومة المركزية في تجاهل المطلب الأول للحزب ومقاومته.

أما حزب كومالا، وهو حزب ذو توجه ماركسي ويساري، فقد انضم إلى تنظيمات أخرى صغيرة مكوناً معها الحزب الشيوعي. وتقاتل مع الحزب الديمقراطي الكردستاني بسبب تفاوض الأخير مع الحكومة المركزية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن كومالا يتمسك بشدة بحق تقرير المصير.

في أعقاب ثورة عام ١٩٧٩، طرح الأكراد قضية الاستقلال الذاتي على الفور. وأوضحوا قضيتهم أمام أنصار الخميني قائلين: «لقد اضطهدنا من قبل الشاه وهذا ما تعرضتم له أنتم أيضاً؛ أنتم تريدون جمهورية إسلامية ونحن نريد الحكم الذاتي». وشعر نظام الخميني بأنه مهدّد لأن معظم اليسار كان مؤيداً للأكراد. وإضافة إلى ذلك، وبسبب كون المنطقة معروفة بمعارضتها للحكومة المركزية، قامت فئات المعارضة الأخرى بنقل مراكز قياداتها إلى المنطقة الكردية. وكان رد فعل الخميني على ذلك التحدي دموياً ووحشياً. ونتيجة لذلك كان على الحزب الديمقراطي الكردستاني أن ينسحب إلى الجبال. ومنذ اندلاع الثورة لم تشهد كردستان كثيراً من السلام. وفي الوقت نفسه سعى الحزب الديمقراطي الكردستاني للحصول على معونة الحكومة العراقية مما أثار حفيظة الأكراد العراقيين ضده. لقد دأبت كل من إيران والعراق تقليدياً على استغلال الأكراد في سبيل تحقيق مصالحهما الذاتية.

وأخيراً، يعيش في الهضبة الوسطى من إيران قوم يسمون بـ «اللوريين» أو «اللور». ولا يتمتع هؤلاء بالتأثير القوي الذي يحظى به التركمان أو الأكراد في إيران. فالتضاريس الجغرافية للهضبة الوسطى تجعل من الصعب على اللوريين القيام بنشاطات ثورية ضد الحكومة المركزية.

لقد اشتدت حدة النزعة العرقية بإيران في القرن العشرين عندما بدأ رضا شاه عملية الدمج القومي في منتصف العشرينيات. وبقيامه بذلك، فإن رضا شاه كان يحاول أن يترسم خطى مصطفى كمال في تركيا. غير أنه عندما كانت تلوح فرص المقاومة، كانت القبائل تثور ضد السلطة المركزية، بغض النظر عمن يوجد في السلطة. وكانت الحكومات الإيرانية تقوم بشكل مستمر بسحق تلك الانتفاضات دون رحمة أو هوادة. ومما يشكل مصدراً لقلق الحكومة هو تنامي الضغوط الانفصالية الآتية من الجمهوريات المستقلة التي قامت على أنقاض الاتحاد السوفيتي السابق. فقيام جمهورية أذربيجانية مستقلة، قد يولد أمراً مشابهاً في منطقة شمال غرب إيران، أو على الأقل قد يؤدي إلى المناداة بتسوية سياسية خاصة. وبالمثل قد يؤدي فك الارتباط بين موسكو وبين إحدى جمهوريات آسيا الوسطى أو عدد منها، كطاجكستان، إلى زعزعة الاستقرار في أفغانستان، حيث يستمر تمرد المجاهدين، كما قد ينعكس على الشعوب التركمانية المجاورة لها.

وبرغم أنه من الصعب تخيل تقطيع أوصال إيران أو تخيل حدوث عملية انفصال عنها، إلا أن المناداة بالحكم الذاتي ستتواصل، والصراعات العرقية ستستمر. ولا توجد دلائل على تغير في مواقف الحكومة من الصراعات العرقية.

القوقاز وآسيا الوسطى: مشكلات مستجدة

إن انهيار الاتحاد السوفيتي بنهاية عام ١٩٩١، وقيام مجموعة من الجمهوريات المستقلة في القوقاز وآسيا الوسطى (اثنتان منها مسيحيتان وست مسلمة) سيكون له على الأرجح تأثير عميق ـ لا يمكن التنبؤ به الآن ـ في السياسات العرقية وحتى المذهبية في المنطقة. أما بالنسبة إلى موسكو فقد أعقب التفكك خسارة الإمبراطورية، ويعني ذلك للروس عموماً خسارة الهوية. فالزحف الإمبريالي الروسي، المتجه إلى الجنوب، قد تقهقر بعد ما يزيد على قرن ونصف من الكفاح الإسلامي ضد الهيمنة السلافية.

ويوجد لهذا الكفاح جذور عميقة في المناطق الإسلامية إلى الجنوب. فمقاومة السكان المسلمين ـ من التركمان القاطنين في آسيا الوسطى والقوقاز ـ ضد الروس بدأت منذ عام ١٨٣٠ في مناطق القوقاز واستمرت حتى عام ١٨٦٠. وخلال الجزء الأخير من القرن التاسع عشر قامت حركة مقاومة أخرى ضد التغلغل الروسي في قازان بمنطقة القرم. وفي القرن العشرين لجأ الباسماكيون في تركستان السوفيتية إلى حمل السلاح ضد السوفييت وذلك بين الأعوام ١٩١٧ و١٩٢٥. وكان رد الفعل السوفيتي وحشياً. فقد قُمعت الحركة الباسماكية، وقام السوفييت بتغيير الحروف من الأبجدية العربية المستخدمة في جنوب تركستان إلى الأبجدية السيريلية. غير أن موسكو سمحت للمسلمين ابتداءً من العام ١٩٦٠ بتأدية فريضة الحج إلى الديار المقدسة.

وبرغم اغترابها الثقافي عن موسكو، فقد صُدمت الشعوب المسلمة التي تقطن في أذربيجان وجمهوريات آسيا الوسطى الخمس بسبب انهيار الاتحاد السوفيتي. فهي لم تكن مستعدة سلفاً للاستقلال. فقد كانت موسكو تسيطر على مؤسسات الحكومة المحلية، وكان من الضروري استبدال القادة الشيوعيين الذين فقدوا الثقة الشعبية بهم، أو أنه كان من الضروري تغيير ما يحملونه من أفكار لكي تتماشى مع التوجهات القومية. ومع تبخر الدعم السوفيتي المالي، كان لزاماً على قيادة الجمهوريات الجديدة أن تبحث في مكان آخر عن الروابط الاقتصادية، وعن المساعدة الضرورية اللازمة لخلق بنى وأنظمة اقتصادية جديدة.

إن المسائل الحدودية التي لها علاقة مباشرة بالسياسات العرقية تعتبر بالغة الأهمية. فالحدود الإقليمية السابقة، التي ورثت عن سياسات الاتحاد السوفيتي، المعتمدة على شعار «فرّق تسد»، وُضعت لكي تمنع تضامن السكان المسلمين. ونتيجة لذلك فإن الدول الجديدة تحتوي على جماعات متعددة الأعراق والأجناس، مع ما تحمله تلك الجماعات من ولاءات سياسية متفاوتة. وكثير منهم يسعون لتحقيق شكل من أشكال الانفصال السياسي، ولذلك فإن الحدود الجغرافية للدول الجديدة قابلة للتغير إلى حد كبير. وينطبق الشيء نفسه على حدود الاعتماد العسكري المتبادل مع موسكو التي يجب عليها تحاشي مظهر إخضاع الآخرين، إن لم يكن جوهره. ولا شك في أن هذه المشاكل سوف تمتص الجزء الأكبر من جهود الجمهوريات الجديدة ومواردها.

ومن الأمور الأكثر خطورة التداخل العرقي والديني والثقافي المتعلق بإيران وتركيا وأفغانستان (انظر خارطة شمال الشرق الأوسط). وتثير تلك التداخلات عدة أسئلة لصانعي القرار الاستراتيجي والسياسي. فهذه النماذج من الدول المستقلة حديثاً،

والمرتكزة على أسس عرقية، هل ستحرك الرغبة الانفصالية لدى الجماعات المشابهة في إيران وأفغانستان؟ وهل ستستشري الصراعات بين الجماعات العرقية والمذهبية داخل هذه الدول لكي تنتقل عبر الحدود إلى كل من تركيا وإيران وأفغانستان، خالقة بذلك منطقة عدم استقرار على طول الجانب الشمالي لجنوب غرب آسيا؟ وهل تُدفع تركيا «العلمانية» وإيران «الإسلامية» إلى ساحة الأحداث في تلك الدول في إطار بحثها عن نماذج للتنمية ومصادر للهوية؟

تتضح قابلية تلك المشاكل للانفجار من حجم الكثافة السكانية المسلمة الموجودة في روسيا الوسطى. فالجمهوريات الخمس الكبرى الواقعة على الجانب الشرقي من بحر قزوين، وهي كازاخستان وقرغيزستان وطاجكستان وتركمانستان وأوزبكستان تضم ٧٠ مليون نسمة تقريباً، وتغطي مساحة يقدر حجمها بحجم روسيا الأوربية. وتوجد في العديد من هذه الجمهوريات أسلحة نووية ومراكز بحث وتنمية مرتبطة بها. ومما يثير القلق بشكل أكبر أن المعرفة المستخدمة في صنع الأسلحة النووية المتقدمة قد تصبح متاحة للأطراف الراغبة في امتلاكها، سواء في الشرق الأوسط أو أي مكان آخر. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تؤدي موارد الطاقة في بعض هذه الجمهوريات، ورغبتها في الحصول على منافذ على البحر، إلى الارتباط اقتصادياً بإيران، أو في حالة أذربيجان بتركيا، وبمجتمع البحر الأسود الذي تحاول تركيا تأسيسه. وتسعى كل من تركيا وإيران إلى التأثير في السياسات الحكومية في تلك الجمهوريات وتوجيهها، كما تسعى إلى ذلك السعودية وباكستان وأطراف أخرى. والفرص هنا كبيرة جداً فيما يتعلق بالحصول على النفط والأسواق المحلية، وإمكانية توافر العتاد العسكري، والاضطلاع بدور أكبر على المسرح العالمي.

يوجد لدى كل من تركيا وإيران روابط عرقية وثقافية قديمة مع شعوب تلك الجمهوريات. ففي أواخر القرن التاسع عشر نظر المثقفون المسلمون التركمان إلى أنفسهم على أنهم أتراك، وقاموا بإعادة إحياء ثقافتهم التركية. واستجاب التركمان المسلمون لثورة تركيا الفتاة عام ١٩٠٨، واضعين أنفسهم في صف القومية التركية. وفي منتصف العشرينيات أخذ رد الفعل السوفيتي صيغة المقاومة العنيفة ضدهم في جنوب تركستان. وخلال فترة ما بين الحربين استجاب التركمان المسلمون لدعوات القومية التركية، واستمر ذلك إلى الخمسينيات عندما تراجعت القومية التركية. وفي الوقت الراهن يُذكِّر المسلمون في الاتحاد السوفيتي السابق تركيا بعلاقتهم الوثيقة بها، وخاصة في أذربيجان، للحصول على الدعم التركي في صراعهم ضد جيرانهم.

وبرغم أن الحكومة في أنقرة استجابت بحذر لتلك الطلبات، إلا أن الضغط الآتي من داخل تركيا ومن خارجها ربما يجر تركيا إلى المزيد من التورط في السياسات العرقية.

حاولت إيران في البداية، كأي دولة أخرى شهدت حدوث ثورة، أن تصدر أفكارها الإسلامية. أما الآن فتوجد مشاكل أخطر داخل إيران، تسيطر على اهتمامات الحكومة الثورية. وفوق كل ذلك يشارك الإيرانيون الآن موسكو الرغبة في إبقاء الحدود الحالية على حالها، خوفاً من أن يتأثر مجتمعهم بطريقة لا يريدونها. وفي هذا السياق حاول الإيرانيون التوسط في النزاع بين أرمينيا وأذربيجان، في خطوة تستهدف الإبقاء على علاقات طيبة مع الطرفين. وبرغم ذلك، تقوم إيران بمد نفوذها إلى الشمال، وخاصة في أذربيجان (الشيعية)، وفي تركمانستان (التي توجد فيها أغلبية تركية)، وفي طاجكستان (التي تتحدث بالفارسية).

وبغض النظر عن النتائج التي ستتمخض عنها هذه المنافسة على النفوذ في آسيا الوسطى والقوقاز، فإن أكبر نتائج انهيار الاتحاد السوفيتي ربما تكون تفكك الولاءات المحلية ونقل عدم الاستقرار الناشىء عن ذلك إلى مناطق الشرق الأوسط المجاورة.

الانعكاسات على السياسات الأمنية الأمريكية

تمخضت حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ عن انتصار الحكومات وهزيمة الشعوب في الشرق الأوسط. وسوف تشهد التضاريس السياسية للشرق الأوسط تغيراً رئيسياً في أعقاب تلك الحرب. وسيكون للقوى العالمية، إضافة إلى المحلية، تأثير متنام في المنطقة. ويبدو أن موجة التحول الديمقراطي التي اجتاحت أوربا وآسيا خلال الثمانينيات قد تجاوزت الشرق الأوسط. وفي الوقت الراهن ستقوم جميع حكومات الشرق الأوسط بطلب تأييد أوسع من شعوبها. ولن يكون هناك أمن لدول الخليج العربية أو للديكتاتوريات العسكرية حولها. وستُسلط الأضواء على الشرق الأوسط لعدة سنوات قادمة.

لقد خلقت حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ حقائق سياسية جديدة للفئات العرقية في المنطقة. وربما تعطي تلك الحرب شعوراً جديداً بوجود هدف وفرصة للأقليات العرقية في المنطقة، وتبعث فيها روحاً جديدة للنهوض واستئناف سعيها نحو الحكم الذاتي والحرية. فمن الصراع الإسرائيلي ـ العربي الفلسطيني إلى مأساة الشعب الكردي، ظهرت إمكانية إعادة صياغة المشاريع الإقليمية للإصلاح السياسي والمسائل المتعلقة

بالعرقية والمذهبية. غير أن الحرب الأخيرة في الخليج لم تخلق حلولاً حقيقية لهذه الصراعات.

لقد أصبحت النزعة العرقية والمذهبية عاملاً محتملاً لزعزعة الاستقرار في شمال أفريقيا، وخاصة في الجزائر والمغرب، حيث بدأت الأقلية البربرية المستاءة من أداء الحكومات الوطنية التحدث بصوت عالٍ عن المحافظة على لغتها وثقافتها التقليدية في مواجهة اللغة العربية والتعريب الشامل. وفي تونس والجزائر تتحرك الحركات الإسلامية سعياً لانتزاع السلطة من الحكومات التي ترى أنها علمانية. وفي السودان يقاوم النيليون الحاميون بضراوة جهود النظام العربي الحاكم في الخرطوم لفرض الشريعة الإسلامية والعادات العربية عليهم؛ ويتسبب ذلك النزاع العرقي الدائر في تفكك الدولة. وقامت الحكومة الإسلامية الجديدة في الخرطوم بالكثير لإعادة الاستقرار إلى الجنوب، إلا أنها لم تتمكن من هزيمة الانفصاليين هناك هزيمة كاملة، ولم ينته التمرد، ولا يبدو أن السلام في متناول اليد. ويتوقف استتباب الوضع كثيراً على التسامح الذي تبديه حكومة الفريق عمر البشير الإسلامية تجاه السكان غير المسلمين في الجنوب. وفي منطقة القرن الأفريقي أخذت الإمبراطورية الإثيوبية تتفكك في أعقاب انهيار نظام منجستو.

لقد أدى الانشقاق المتمثل في العنف العرقي والمذهبي إلى ظهور أعداد ضخمة من تجمعات اللاجئين. ويقدر المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أعداد اللاجئين، في مناطق شمال أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا الذين يعيشون في المخيمات عام ١٩٩١، بخمسة ملايين نسمة. وكما تشير التجارب السابقة، فإن هذه المخيمات معين لا ينضب للمجندين الجدد في حركات التمرد والمنظمات الإرهابية، مما يضيف بدوره عبئاً آخر على المشاكل الأمنية.

إن العديد من الحكومات في تلك المناطق هي بحد ذاتها أنظمة أقلية. فالعلويون، وهم أقلية دينية، يحكمون سوريا؛ وتنحدر القيادة العراقية أساساً من منطقة تكريت؛ وتنتمي الأسرة الحاكمة في السعودية إلى المذهب الوهابي؛ وتنتمي الأسرة الحاكمة العمانية إلى المذهب الإباضي. وتمارس الحكومات في دول الخليج العربية سلطتها على أغلبيات دينية أو وافدة. وتعتبر حكومات مصر وتونس والجزائر من النخب العسكرية العلمانية، التي تحكم مجتمعات تعتنق الغالبية العظمى من أفرادها الإسلام.

لقد قامت عدة حكومات في المناطق الثلاث المشار إليها بالرد على الانشقاق العرقي

باستخدام القوة. فاستخدم العراق الأسلحة الكيماوية، وبرامج إعادة التوطين للسيطرة على ثورة الأكراد. وتطوق سوريا أكرادها برجال القبائل العربية. وكانت جهود الحكومات السودانية المتعاقبة أقل نجاحاً في قمع التمرد النيلي ـ الحامي في الجنوب. ويواجه السودان، كما هو الحال في لبنان، فترة مطولة من الشكوك في قدراتهما على خلق دولة قومية موحدة. فالنظرة إلى كلا البلدين تعطينا انطباعاً يدعو للقلق، على أقل تقدير.

وفيما لو فشلت تلك الحكومات في جهودها الرامية إلى تهدئة الاضطرابات، وإلى حل الصراعات العرقية والمذهبية فإننا سنستمر في مشاهدة تأثيرات مضاعفة في المناطق المجاورة. وستزداد الإغراءات لدى الجيران بالتدخل كما هو الحال مثلاً بالنسبة لدور سوريا في «حفظ السلام»، ودور إسرائيل في «إحلال السلام» في لبنان، والدعم الإيراني للشيعة في العراق، في أعقاب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، وهجوم تركيا العسكري على الأكراد في الفترة نفسها.

تنذر الصراعات العرقية في الشرق الأوسط بتعقيد تنفيذ سياسة الأمن القومي الخاصة بالولايات المتحدة هناك. فتراجع جدوى القوة العسكرية والتحالفات ومجالات النفوذ، ستجبرها على البحث عن أدوات جديدة للقوة. وقد تشمل تلك الأدوات مؤسسات وتحالفات دولية وإقليمية ومتعددة القوميات لتسوية تلك الصراعات. ويشكل العراق أبلغ مثال على ذلك. فهناك تواجه الولايات المتحدة وحلفاؤها معضلة سياسية خارجية تقليدية، من شأنها أن تضع المصالح الأمنية في مواجهة القيم الديمقراطية التي تلقى تأييداً واسعاً.

الأزمة العراقية

ترافقت هزيمة القوات العراقية في حرب الخليج الثانية، وتقهقرها غير المنظم من الكويت مع انتفاضة شعبية في المنطقة المأهولة بالأكراد في شمال العراق، ومع ثورات المتمردين الشيعة في الجنوب. وكانت كلتا الفئتين تعبران في البداية عن رفضهما لحكومة قمعية غير شعبية، وليس عن نزعة انفصالية عرقية ومذهبية. ويمثل الشيعة ٥٥٪ من السكان، والأكراد حوالي ٢٣٪. وقد ردت الحكومة في بغداد، والتي تسيطر عليها أقلية سنية عربية، على تلك الحركات باستخدام الوسائل الوحشية التي أعادت توطيد سيطرة الحكومة على كلتا المنطقتين. وفي سياق ذلك، فر مئات الآلاف من

اللاجئين الأكراد إلى تركيا وإيران، وذهب عدد أقل من الشيعة إلى إيران. وقد تشرد نحو نصف السكان الأكراد في مناطق جبلية في ظروف الشتاء القاسية التي تهدد حياتهم.

وتحركت الأمم المتحدة بتأثير من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة لحماية الأقلية الكردية. وقد تم ذلك التحرك بعد أن رأت الأمم المتحدة أن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان هي من النوع الذي عرّفه قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٨٨، الذي يجبر العراق على معاملة مواطنيه وفقاً لمعايير السلوك المقبولة عالمياً. وقد قامت تركيا بدعم ذلك خوفاً من اندفاع أعداد كبيرة من الأكراد العراقيين إلى داخل منطقة يقوم فيها الأكراد الأتراك بثورة منذ أمد طويل. وتحت مظلة الأمم المتحدة أنشأت القوات المسلحة لكل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وهولندا «منطقة آمنة» في شمال العراق؛ وتحت إشراف الأطراف نفسها عاد معظم اللاجئين الأكراد بالتدريج إلى منازلهم. وفي الوقت نفسه مُنع سلاح الجو العراقي من التحليق شمال خط العرض ٣٦، ومنعت القوات العراقية من دخول أجزاء واسعة من الأراضي المأهولة بالأكراد في الشمال.

وتحت تلك الظروف المشجعة أجرت الفئات السياسية الكردية المختلفة انتخابات في بداية عام ١٩٩٢ في المناطق التي تقع تحت سيطرتها، ودشنت بذلك تجربة أصيلة للحكم الذاتي الكردي. ورغم أن تلك الاجراءات وفت بمتطلبات حقوق الإنسان، إلا أن الظروف الجديدة في شمال العراق أدت، على أقل تقدير، إلى إضعاف السيادة العراقية. وأعطت التجربة الديمقراطية أيضاً دفعة قوية للمطالبة المتزايدة بحق تقرير المصير ليس في العراق فقط، بل وعبر الحدود في تركيا. ووجدت الحكومة التركية، التي تواجه تآكل سيطرتها على الأجزاء الشرقية من البلاد، وجدت نفسها تحت ضغط داخلي متزايد لإلغاء تعاونها مع القوات المتحالفة (الأمم المتحدة) في شمال العراق، بغض النظر عما سيجلبه ذلك من امتعاض دولي.

وبينما كان الأكراد يؤسسون إدارة أمر واقع في شمال العراق، كان المنشقون الشيعة في مناطق الأهوار في جنوب العراق، المجاورة لإيران، والتي يصعب الوصول إليها، يقومون بتمرد مسلح ضد القوات العراقية. ومع منتصف عام ١٩٩٢ جلب الهجوم المضاد الذي قامت به قوات الحكومة العراقية ضد الشيعة الاهتمام الدولي، وقامت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بإقامة منطقة حظر جوي على جنوب

العراق مانعة بذلك الطيران العراقي من التحليق جنوب خط العرض ٣٢. ومرة أخرى قامت تلك الأطراف باستخدام قرار الأمم المتحدة رقم ٦٨٨ لتبرير تصرفاتها. وأدى إنشاء هذه المنطقة المحظورة إلى تعميق المخاوف في العالم العربي، وفي أماكن أخرى، من تآكل السيادة العراقية على أراضيها، ومن تزايد زخم النزعة الانفصالية العرقية والمذهبية، وخاصة في أوساط الشيعة. وفي الخليج كانت هناك مخاوف من أن انتقاء قسم من السكان الشيعة في العراق لحمايتهم قد يشجع الدعوات المطالبة بحقوق الشيعة في بعض دول المنطقة كالبحرين، حيث يشكل الشيعة أغلبية، وفي الكويت التي توجد فيها أقلية شيعية مهمة.

وتحمل إجراءات الحماية تلك نتائج لا يمكن رؤيتها مسبقاً أو التنبؤ بها. فبرغم أنها موجهة إلى حكومة معروفة بانتهاكاتها لحقوق الإنسان، إلا أنها لو بلغت أقصاها قد تؤدي إلى استمرار إضعاف الدولة العراقية، وربما إلى انهيارها. وهذا بدوره يهدد الاستقرار والأمن في منطقة الخليج والشرق الأوسط برمته، تاركاً إيران القوة الرئيسية في الخليج. وربما تصبح تركيا مهددة، علماً بأنها البلد الذي يؤدي دوراً يساعد في استقرار حوض البحر المتوسط، وربما يؤدي دوراً مشابهاً في جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية الفتية. وقد يغري وجود عراق ضعيف كلاً من سوريا وتركيا وإيران بالتدخل في شؤونه الداخلية، مما سيؤدي بدوره إلى تقويض النظام الهش لدول الشرق الأوسط.

وهكذا فإن الأزمة العراقية تعتبر محكاً لسياسة الولايات المتحدة والغرب، فهي أزمة تتعلق بمبدأين من المرجح أن يكونا ذَوَيْ أهمية خاصة في العقدين القادمين. الأول يتعلق بالضرورة الجيوستراتيجية للسيادة الوطنية والاعتراف بسلامة الأراضي ـ وبالحدود التي تتماشى معها ـ كأساس للنظام الدولي. وربما يصعب الحفاظ على ذلك في منطقة تكافح فيها الفئات العرقية والمذهبية لإثبات هويتها الخاصة عبر تلك الحدود. ويتركّز الآخر في الالتزام العميق بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، والقيم المرتبطة بالأنظمة السياسية الأكثر انفتاحاً وديمقراطية. وبرغم أن الأمم المتحدة تجاوزت في حالة العراق الحدود السابقة كثيراً بموافقتها على القرارات المتعلقة بحقوق الإنسان التي تحدّ من سيادة العراق، إلا أنه لا يبدو بأي حال من الأحوال أنها ستشجع الإضعاف الدائم أو الانهيار لدولة عضو فيها.

إن سياسة الولايات المتحدة الخارجية ستزداد تعقيداً بسبب «التناقض الظاهر للاعتماد المتبادل»، أي أنه على الرغم مما يوفره الاعتماد المتبادل من نقاط قوة لأية دولة

عظمى في إطار علاقة القوة العظمى بالقوة الصغرى، فإنه يزيد من التكاليف المترتبة على ممارسة النفوذ ويحد من حرية التصرف لكل طرف.

وثمة أمر يثير السخرية بالنسبة للولايات المتحدة، وهو أن الاعتماد المتبادل يضع حدوداً على ممارسة القوة الشاملة أيضاً. فاستخدام القوة بصورة عشوائية أو دون الاستناد إلى معرفة كافية، وخاصة القوة العسكرية في ظروف من هذا القبيل، قد يؤدي ببساطة إلى عكس المقصود. ويتطلب توجيه سياسة الأمن القومي حنكة عالية، ومعلومات وافرة وخبرة، إذا ما أريد للقوة أن تستخدم بفعالية في بيئة معقدة تشكّل تحدياً متزايداً.

وقد يكون ميثاق الأمم المتحدة مفيداً في هذا المجال، وذلك عندما تحاول دولة أو أمة الحصول على اعتراف بحقها في تقرير المصير. ففي إعلان تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٠ ـ ويوضح كيفية ممارسة ذلك الحق ـ أوضحت الأمم المتحدة بالتحديد أنه يجب أن لا يطبق على نحو يعرّض للخطر سلامة أراضي الدول المتعددة الأعراق: (١) إذا كانت تلك الدول قائمة على المبادىء الديمقراطية، وتحترم حقوق الإنسان. (٢) إذا قدمت تلك الدولة ما يفيد بأنها تسمح بتطوير تلك الحقوق وتأكيدها لمواطنيها. وكما أوضحنا سابقاً، فإن نتائج حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ أثارت قضايا إنسانية جديدة لا تلقى ترحيباً لدى بعض الحكومات الأعضاء في الأمم المتحدة. وربما تكون مسألة تدخل القوى الغربية لإيجاد «مناطق آمنة» لحماية أكراد العراق والأقليات الأخرى قد أرست سابقة لها نتائج بعيدة المدى بالنسبة للمفاهيم التقليدية لسيادة الدولة.

إن الانعكاسات السياسية لهذا النوع من الأوضاع بالنسبة للمصالح الأمنية الأمريكية تختلف من منطقة لأخرى، ومن دولة لأخرى. فمن الواضح جداً أن للصراعات العرقية في السودان وإثيوبيا تأثيراً مباشراً في مصالح الولايات المتحدة أقل من التأثير الذي تحدثه الصراعات في جنوب غرب آسيا. وفي بعض الحالات، قد ترغب الولايات المتحدة في تبني مواقف متحفظة في المرحلة التي تبدأ فيها القوى المحلية في ترتيب أمورها. وفي أماكن أخرى ربما ترغب الولايات المتحدة في تشجيع المنظمات الإقليمية أو الأمم المتحدة على العمل كوسيط، أو القيام بدور حفظ السلام. ويجب على واشنطن ألا تتدخل عندما يكتسب الصراع العرقي صبغة دينية. وتنطبق هذه الملاحظة التحذيرية بقوة حينما تتشابك حركات الصحوة الإسلامية مع المنظمات والفئات العرقية.

إن قوى التغيير ستلقي أعباء متزايدة على الحكومات في الشرق الأوسط لكي تحافظ على التلاحم الوطني والاستقرار. وحينما تفشل حكومات المنطقة في توفير الفرص للفئات العرقية للوقوف إلى جانب المؤسسات والسياسات الوطنية، فإن المنطقة ستشهد تفككاً في الحياة السياسية، ولجوء الحكومات بشكل متزايد لاستخدام الإجراءات الأمنية الوحشية، كما تشهد تحدياً لنظام الدولة القومية. وسوف يشعر أصدقاء الولايات المتحدة وحلفاؤها بالإغراء لملء الفراغ المتزايد، وهو ما يزيد من العداوات والتوترات القائمة في بعض الحالات. وستطرح هذه التوقعات، المحتمل حدوثها خلال عقد التسعينيات وما يليه، خيارات سياسية مؤلمة أمام حكومة الولايات المتحدة. وكما ذكرنا سابقاً، فإن جدوى استعمال القوة العسكرية (وخاصة من قبل قوة خارجية هي الولايات المتحدة) أخذت تتراجع في مواجهة التحديات.

وتنظر الولايات المتحدة تقليدياً إلى الاستقرار الإقليمي على أنه أحد أهدافها الأولية. ويعتبر الشرق الأوسط منطقة سياسية مضطربة، وربما لا يمكن فيها تجنب قدر من عدم الاستقرار. وقد تفاقمت هذه الحالة كثيراً بسبب مفاهيم أبناء الشرق الأوسط عن النوايا الفعلية أو المتخيلة للولايات المتحدة في المنطقة. ويكمن التحدي الذي يواجه الولايات المتحدة في تشجيع عملية التغيير لكي تمضي قدماً بأقل قدر ممكن من العنف. ففي الماضي كانت الولايات المتحدة تجد نفسها في الغالب داعمة لقوى الأمر الواقع.

ويجب أن نضع في الحسبان وصفات سياسية أخرى لأغراض التخطيط الاستراتيجي، وفيما يلي أبرز تلك الوصفات.

- عندما تتقاطع الطبقة الاجتماعية والتعاطف الديني مع الولاء العرقي، فمن شأن ذلك أن يكبت الصراع أو يخففه، ويحقق المرونة والقدرة على الاستمرار، وهذه هي حالة دول الخليج العربية. فالشيعة، الذين ليسوا في السلطة، موجودون في سلسلة من الطبقات الاقتصادية. لكن عندما تتوافق الطبقة الاجتماعية مع الانتماء الديني، فإن النظام يصبح هشاً، وغالباً ما يؤدي ذلك إلى العنف الشديد. ويعتبر لبنان مثالاً جيداً على ذلك، حيث يوجد معظم المسيحيين في الطبقات الاقتصادية العليا، في حين يوجد الشيعة في الطبقات السفلى.

- إن التحديث والتنمية الاقتصادية التي يثنى عليها باعتبارها أهدافاً شاملة،

يمكن أن تكون عمليات غير متكافئة للتطور، وقد تزيد من الاحتكاك والخصومة بين الفئات المتنافسة.

- قد تأخذ التنمية، من حيث كونها هدفاً اقتصادياً، أبعاداً سياسية. فالقضايا المتعلقة بتنمية الناتج القومي الإجمالي وزيادة دخل الفرد، في أولويات البرامج الوطنية، قد تحل محلها قضايا أخرى تدور حول الاعتماد على مصادر المساعدة الخارجية، والانتقاص من السيادة الوطنية. ويعتبر هذا الأسلوب صيغة من صيغ «البحث عن كبش فداء» في المنطقة.

- قد تحجب القضايا المتعلقة بالبقاء الوطني الاعتبارات الإنسانية. ومن الممكن أن تشكل تلك المسألة مآزق مؤلمة لصانعي القرار في الولايات المتحدة تشتمل على الشجب الدبلوماسي والعقوبات من جانب، وتقديم المساعدة الإنسانية من جانب آخر.

- ربما تثير القضايا المتعلقة بشحنات الأسلحة ومبيعات معدات مكافحة الشغب أسئلة تصب في السياق نفسه. ومرة أخرى، على الولايات المتحدة هنا أن توازن بحرص شديد بين الروابط مع الأصدقاء والحلفاء التقليديين، وبين التكاليف التي قد يسببها الانهيار والتفكك الوطني؛ والآثار الضمنية لمثل هذا الانهيار على الاستقرار الشامل للمنطقة.

- يجب أن تتضمن الصياغة المستقبلية لمصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ومتابعتها، التطلعات المشروعة لشعوب المنطقة. وعلى الولايات المتحدة أن تلعب دوراً إيجابياً في شؤون المنطقة. وفي إطار جهد يرمي إلى تسهيل عملية بلورة الأهداف الاجتماعية والسياسية، تستطيع الولايات المتحدة مساعدة أبناء الشرق الأوسط في إعادة تعريف الصيغ الديمقراطية المناسبة لكل قطر من أقطارهم؛ وإعادة اكتشاف الجانب الذي يشدّد على الحياة في تعاليم الإسلام؛ وتنمية النماذج الاقتصادية والتكنولوجية التي تخدم الاحتياجات الإنسانية، وتعزز مجتمع الغد وثقافته.

مع انتهاء الحرب الباردة، أصبحت سياسة الولايات المتحدة الخارجية في أمسّ الحاجة إلى توجهات وأهداف جديدة، لا تستطيع الأيديولوجيا منفردة إملاءها. وبالفعل فإن الواقع يشير إلى أن سياسة الولايات المتحدة الخارجية وقعت بالماضي في خطأ جسيم تمثل في ميلها إلى العالمية. وربما تأتي ظروف ترغب فيها الولايات المتحدة

في مؤازرة العقوبات الدولية ضد الأنظمة التي تمارس الإبادة الجماعية، أو تقديم عون مادي بدافع إنساني، إلى الفئات العرقية التي عوملت بقسوة. ولكن لا بد من توخي الحذر حيال الصيحات المنادية بالديمقراطية أو بحق تقرير المصير، عندما تكون النتيجة المترتبة على ذلك زعزعة الاستقرار الإقليمي أو انعدام النظام المحلي. ولا نقصد بهذا مخالفة سياسة خارجية تشدّد، في حالات منتقاة، على «تحقيق الديمقراطية» كمعيار للحصول على مساعدات الولايات المتحدة. ويتطابق ذلك مع تشديد البنك الدولي على إصلاح «الحكم»، رغم أن الأخير أكثر اعتدالاً في هدفه ووصفته الإصلاحية.

وعلى الولايات المتحدة أن تصدر أحكاماً، حول حقوق الإنسان وتقييم الأداء السياسي، تراعي الحساسيات الدبلوماسية، تماماً كما حدث أثناء صياغة سياسات الولايات المتحدة في أعقاب مذابح ميدان تيانانمن منتصف عام ١٩٨٩. فالمساعدة المرتكزة على معيار الديمقراطية قد ينظر إليها، من جانب، على أنها تأديبية، أو ربما تقلل من حرية الولايات المتحدة على الحركة، أو قد تؤدي إلى تضييق الحوار مع الحكومات الأخرى. ومن جانب آخر، ربما يؤدي التردد في قطع المعونة أو إلغاء وضع الدولة الأكثر رعاية إلى إضعاف مصداقية الولايات المتحدة. ورغم أن للأحكام الأخلاقية تأثيراً «يُشعر المرء بالرضى»، فإنها قد تصبح ذات مردود عكسي على الأهداف النهائية للسياسة الخارجية.

هوامش الفصل السابع

(١) القسم النظري من هذا الفصل مأخوذ من Abdul Aziz Said and Luis R. Simmons, «The Ethnic Factor in World Politics,» in Abdul Aziz Said and Luis R. Simmons, eds., *Ethnicity in an International Context* (New Brunswick, N.J.: Rutgers Press, 1976), pp. 15-17.

وقد جرى توسيع البحث حول تركيا عبر مقابلة أجريت مع أستاذ الدراسات الإسلامية في الجامعة الأمريكية. فقد قدم مهرزاد بوروجردي، وهو مرشح للحصول على شهادة الدكتوراه من الجامعة الأمريكية أفكاراً قيمة حول السياسات العرقية والمذهبية في إيران.

(٢) Milton Esman and Itamar Rabinovich, «Ethnic Politics in the Middle East,» in Milton J. Esman and Itamar Rabinovich, eds., *Ethnicity and the State in the Middle East* (Ithaca: Cornel University Press, 1988), pp. 12-23.

(٣) Clifford Geertz, «The Integrative Revolution: Primordial Sentiments,» in Clifford Geertz, ed., *Old Societies and New States* (New York: Free Press, 1963).

(٤) Francis Hsu, «Psychosocial Homeostases and Jen,» *American Anthropologist* 18, no. 2 (Fall 1971), p. 24.

قراءات مقترحة

Esman, Milton, and Rabinovich, Itamar, eds., *Ethnicity and State in the Middle East,* Ithaca: Cornell University Press, 1988.

Geertz, Clifford, ed., «The Integrative Revolution: Primordial Sentiments,» in *Old Societies and New States,* New York: Free Press, 1963.

Goble, Paul A., «Coping with the Nagorno-Karabakh Crisis,» *The Fletcher Forum of World Affairs,* 16, no. 2 (Summer 1992), pp. 19-26.

Gunter, Michael, *The Kurds in Turkey: A Political Dilemma,* Boulder, Colo.: Westview Press, 1990.

Gurr, Ted Robert, «Ethnic and Religious Minorities,» in *Conflict Resolution in the Post-Cold War Third World,* Washington, D.C.: U.S. Institute of Peace Conference, October 3-5, 1990.

Held, Colbert C., *Middle East Patterns: Places, People and Politics,* Boulder; Colo.: Westview Press, 1989.

Lewis, Bernard, *Race and Slavery in the Middle East,* New York: Oxford University Press, 1991.

Montville, Joseph V., ed., *Conflict and Peacemaking in Multiethnic Societies,* Lexington, Mass.: Lexington Books, 1990.

Norton, Augustus R., *Amal and the Shia of Lebanon,* Ithaca: cornell University Press, 1987.

Pinto-Dobering, R., *North-South Migration: The Challenge of the 1990s,* Occasional Paper no. 2/1991, Geneva: Graduate Institute of International Studies, 1991.

Said, Abdul Aziz, and Simmons, Luis R. eds., *Ethnicity in an International Context,* New Brunswick, N.J.: Rutgers Press, 1976.

Tapper, Richard, *The Conflict of Tribe and State in Iran and Afghanistan,* New York: St. Martin's Press, 1983.

الفصل الثامن

الحركات الإسلامية، وتحقيق الديمقراطية، وسياسة الولايات المتحدة الخارجية

جون إل. إسبوزيتو John L. Esposito

لقد اعتُبر شبح الأصولية الإسلامية الإسلامية لأكثر من عقد من الزمن، تهديداً للاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط ولمصالح الولايات المتحدة في المنطقة. وخلال التسعينيات، ظل الإسلام نشطاً في الساحة السياسية العالمية وفي العلاقات الدولية. فمن شمال أفريقيا إلى جنوب شرق آسيا، شارك الناس الذين ينتمون إلى الحركات الإسلامية في الانتخابات البرلمانية، وتبوأوا المناصب الوزارية، وتحدوا الحكومات وواجهوها. وفوق ذلك، جمع صدام حسين أثناء حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ ما بين الشعارات الإسلامية والقومية العربية لكسب الدعم الشعبي في العالم الإسلامي. ويتطلب تقييم أهمية الحركات الإسلامية ـ شأنه شأن تفهم طبيعتها ونشاطاتها ـ التفريق الدقيق بين الخرافة والحقيقة[١]. وتبقى الحاجة إلى حسن التمييز والبصيرة قائمة، وذلك لأن الإسلام سيستمر كقوة أيديولوجية سياسية مهمة خلال ما تبقى من هذا العقد.

وفي السنوات الأخيرة، أصبح المد الإسلامي عالمياً يشمل معظم العالم الإسلامي من السودان إلى إندونيسيا[٢]. وقد أدت الأحداث التي جرت في الجمهوريات المسلمة في الاتحاد السوفيتي السابق، وفي كوسوفو والبوسنة والهرسك وكشمير والأردن والجزائر وتونس، وفي حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، إلى تعزيز الأهمية الواسعة للدين في السياسات الإسلامية. فتأثير الإسلام على مر الأزمان كان قوياً، وخاصة في الأوقات العصيبة في الشرق الأوسط. وإذا كانت الخمسينيات والستينيات قد شهدتا هيمنة القومية العربية والاشتراكية، فإن ظهور الصحوة الإسلامية في السبعينيات قد

شكّل تحدياً لكل من الأيديولوجيات العلمانية وحكومات الدول الإسلامية عبر استخدام الأيديولوجية الإسلامية ورموزها وشعاراتها: «فالأصولية الإسلامية التي صيغت في مقولات أخلاقية وأخرى سياسية مقابلة لها، تعبر عن العاطفة الشعبية والإيمان بطريقة لم تستطع أية أيديولوجية قومية أو اشتراكية التعبير عنها حتى الآن»[٣].

وعاد الإسلام مرة أخرى كقوة مهيمنة في الساحة السياسية الإقليمية خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات. فرؤساء حكومات الدول الإسلامية، إضافة إلى فئات المعارضة تحتكم إلى الإسلام بشكل متزايد، لكسب الشرعية وحشد التأييد الشعبي. وتعد الحكومات ذات التوجه الإسلامي (المملكة العربية السعودية وباكستان) من بين أخلص حلفاء الولايات المتحدة، ومن بين أشد أعدائها (ليبيا وإيران). غير أن بعض صانعي القرار الأمريكي، على غرار وسائل الإعلام، درجوا على النظر إلى العالم الإسلامي، وإلى الحركات الإسلامية من خلال منظور التطرف والإرهاب. وبرغم أنه يمكن فهم تلك النظرة في ضوء ما يحدث في إيران ولبنان، إلا أنها تفشل في إنصاف الحقيقة المعقدة للصحوة الإسلامية، وربما تؤدي إلى تقويض مصالح الولايات المتحدة في المنطقة. ومن المهم في التسعينيات ألا يُملأ الفراغ، الذي نشأ عن تراجع التهديد الموجه إلى المنطقة من الاتحاد السوفيتي السابق، بالمخاوف المبالغ فيها من الإسلام باعتباره التهديد الأيديولوجي الرئيسي الجديد للاستقرار في الشرق الأوسط، ولمصالح الولايات المتحدة. فالعناوين الرئيسية التي يتم تداولها في الإعلام الغربي من قبيل «الهلال الجديد في أزمة: الانتفاضة العالمية» و«الإسلام الصاعد قد يكتسح الغرب» تثير الانتباه، ولكنها تضخم الواقع السياسي وتشوهه[٤]. فربما تشكل الحركات الإسلامية تحدياً أيديولوجياً، وتهديداً محتملاً لاستقرار المنطقة، غير أنها لا تشكل تهديداً تلقائياً للمصالح الأمريكية. ويجب على الولايات المتحدة التفريق بين الحركات التي تتخذ مواقف معادية لأمريكا على طول الخط وتلك التي لا تتخذ مواقف من هذا القبيل.

وفي هذا الفصل سنستعرض النظرة العالمية إلى الحركات الإسلامية المعاصرة وتنظيمها، متطرقين إلى مواطن قوتها الحالية وإلى برامجها. وسنقيّم تحدياتها الأيديولوجية، وآراءها حول الحرية السياسية والتحول الديمقراطي، وتأثير كل ذلك على سياسة الولايات المتحدة الخارجية.

تنوع الإسلام السياسي

إن التحدي الأيديولوجي الإسلامي ليس حقيقة أحادية، وإنما يتنوع بتنوع الدول التي ينشأ فيها. فهو يمتد عبر الخارطة السياسية والأيديولوجية متأثراً كثيراً بالظروف المحلية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما يتأثر بالإيمان الديني. ويستمر اليوم تنوع السياسات الإسلامية في بعض المناطق كالضفة الغربية وغزة، والخليج العربي وكشمير، وفي بعض الدول مثل الجزائر ولبنان وتونس ومصر والسودان والأردن وإيران والعراق وأفغانستان وباكستان. وفي كثير من تلك الأمم والمناطق تشكل الأطراف والمنظمات الإسلامية قوى سياسية معارضة ذات تيارات سياسية قوية قادرة على حشد التأييد الشعبي. غير أن كثيراً من الناشطين اليوم، قياساً بجيل سابق، يضغطون لإحداث التغيير باسم التحرر السياسي وتحقيق الديمقراطية.

لقد حدثت بالفعل ثورة إسلامية وأثرت في سياسات الدول الإسلامية، ولكن مسبباتها وتجلياتها متنوعة وواسعة الانتشار. ويعد الاعتراف بهذه الحقيقة المعقدة والمتعددة الوجوه، أيديولوجياً وتنظيمياً، أمراً مهماً جداً لسياسة الولايات المتحدة في العقد القادم.

الرؤية الأيديولوجية العالمية

تتضمن الرؤية العالمية للحركات الإسلامية المعاصرة تأكيداً على وجود بديل أيديولوجي إسلامي للعلمانية والقومية والرأسمالة الغربية والماركسية السوفيتية. وهناك بعض المبادىء الأيديولوجية العامة المشتركة بين الحركات الإسلامية، برغم الاختلافات الكبيرة في وسائل وبرامج كل منها. أولاً الإسلام طريقة شاملة للحياة، فهو مخطط شامل للحياة الشخصية فضلاً عن الدولة والمجتمع. ثانياً، يعتبر التغريب ـ أو تبني نماذج التنمية العلمانية الغربية دون تبصر (فصل الدين عن الدولة، والرأسمالية أو المادية المتحررة، والفردية المتطرفة) ـ سبب الآفات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المسلم.

بالرغم من الأشكال البرلمانية الليبرالية لبعض حكومات الدول الإسلامية، والفجوة الآخذة في الاتساع بين الأغنياء والفقراء، وفشل الكثير من الحكومات في محو الأمية والقضاء على الفقر، والتأثير السلبي للتحديث والتمدن في القيم العائلية والاجتماعية، والعجز العسكري العربي في المواجهة مع إسرائيل، فقد فشل الحكام

المسلمون فشلاً ذريعاً في تحسين أوضاع مجتمعاتهم. وبرغم أن عقود الاستقلال والتحديث والتغريب والعلمنة أدت إلى حدوث تحولات، إلا أن ذلك لم يخفف من المشاكل، ولم يغير من الطبيعة الاستبدادية لكثير من حكام الدول الإسلامية. وعلاوة على ذلك، يُقابَل تغريب المجتمعات الاسلامية بالاستنكار باعتباره شكلاً جديداً من أشكال الاستعمار الذي غالباً ما جعلها تعتمد على الغرب سياسياً واقتصادياً وثقافياً (كما في لبنان ومصر وباكستان وإيران إبان حكم الشاه). وعلى الرغم من أن التغريب والعلمنة مدانان، إلا أن الأمر بالنسبة للتحديث ليس كذلك، فالعلم والتكنولوجيا أمران مقبولان، إلا أن سرعة التغيير واتجاهه ومداه يجب أن يكون خاضعاً للقيم والمعتقدات الإسلامية.

وثالثاً، تعتقد الحركات الإسلامية أن استعادة السلطة والنجاح يتطلبان عودة إلى صراط الإسلام المستقيم، وهو البديل الإلهي لكل من الرأسمالية والماركسية. رابعاً، إن إعادة تطبيق الشريعة الإسلامية كمنهاج مقدس للمجتمع سوف يؤدي إلى نشوء مجتمع أكثر أخلاقية وعدالة. وأخيراً، تؤمن هذه الحركات بأن من واجب جميع المسلمين التضحية والجهاد، والمعاناة والاستشهاد في سبيل الله عند الضرورة، أياً كان حجم القوى التي تتألب عليهم.

لقد ذهبت الحركات الإسلامية المتطرفة (كالجماعة الإسلامية والجهاد وحزب الله وجند الله) إلى أبعد من تلك المبادىء. فترى هذه الحركات أن الإسلام والغرب مشتبكان في معركة تاريخية مستمرة، تشمل الحروب الصليبية والاستعمار الأوربي، فالاستعمار الأمريكي والروسي الجديد والصهيونية. ويُلام الغرب (بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة بوجه خاص) على تأييده للأنظمة الظالمة غير الإسلامية (نظام الشاه في إيران، ونظام لبنان، ومصر، والسودان خلال حكم النميري، وتونس خلال عهد الحبيب بورقيبة) ودعمه غير المتوازن لإسرائيل. فالعنف ضد الحكام غير الإسلاميين والحكومات التي تؤيدهم واجب مقدس. إنه الدفاع المشروع عن الإسلام، وهو واجب على جميع المؤمنين.

العضوية والتنظيم

تتفاوت المنظمات الإسلامية، مثلها مثل الحكومات ذات التوجهات الإسلامية، بشكل واسع فيما يتعلق بالأيديولوجية والأساليب. ويتراوح ذلك التفاوت بين الاعتدال والتطرف، وبين النزعة التقليدية والإصلاح. وتنتمي قيادات الجماعات

المعتدلة والمتطرفة على حد سواء إلى الطبقة المتوسطة الدنيا والطبقة المتوسطة، المنحدرة من المدن والأرياف، وهم متدينون وذوو دوافع سامية. ويتم تجنيد الكثير من الأتباع في المدارس والجامعات والمساجد. وينصب تحدي الحركات الإسلامية لسيادة المؤسسات القائمة وشرعيتها على الدعوة إلى التحول الأخلاقي للمجتمع. وغالباً ما تلقى الدعوة لحشد الدعم الشعبي للمحافظة على جوهر مجتمعاتها آذاناً صاغية في أوساط الجيل الشاب من الطلاب وأصحاب المهن.

ويجمع كثير من النشطين بين الخلفيات التقليدية والتعليم الحديث في مراكز التعليم الرئيسية في العالم الإسلامي وفي الغرب. ومقارنة بالتوقعات الشائعة، فإن معظمهم أناس عاديون وليسوا رجال دين، وهم خريجو كليات الحقوق والعلوم والطب والتربية والهندسة والزراعة والاقتصاد، وليس الكليات الدينية. وخلافاً لكثير من أقرانهم ذوي التوجهات العلمانية، فإن النشطين الإسلاميين أكثر انتقاداً لتغريب المجتمعات الإسلامية ولإخفاقات التحديث المستند إلى الغرب وتجاوزاته على الأصعدة السياسية والاقتصادية والدينية والثقافية. وهم يتبنون توجهاً إسلامياً له جذور محلية كبديل للأشكال الغربية السائدة للتحديث. وصار بعضهم يشعر بالغربة أو العزلة الشديدة بحيث لجأ إلى العنف والثورة المسلحة.

السياسات المعاصرة: ماذا تخبىء التسعينيات؟

تستمر الصحوة في النمو كحركة دينية اجتماعية ذات قاعدة عريضة تدعو إلى الإسلام، وتعمل حالياً عبر الحدود في كل بلد إسلامي. وهي حركة ناشطة ذات أوجه متعددة ستجسد التأثير الرئيسي للصحوة الإسلامية على المدى القريب. وهدفها هو تغيير المجتمع عبر تغيير الأفراد على مستوى القاعدة. وتعمل المنظمات والجمعيات الإسلامية في التعليم (المدارس ومراكز العناية بالأطفال ومخيمات الشبيبة) والنشر والبث الإذاعي الديني والمشروعات الاقتصادية (البنوك الإسلامية، وبيوت الاستثمار وشركات التأمين) والخدمات الاجتماعية (المستشفيات والمستوصفات وجمعيات المساعدة القانونية)، وتوجه برامجها المشتركة العامة إلى الصغار والكبار على حد سواء.

وتمثل حركات الشبيبة بؤرة تركيز المنظمات الإسلامية. فاتحادات الطلاب المسلمين توجد في كل دولة. ولأنها تنشط في المدارس والجامعات، فقد أنجبت جيلاً جديداً من القادة في الحكومة والإدارة والمهن الحرة والجيش، فهو جيل عصري ومتعلم ذو توجهات إسلامية لاعلمانية. ويمكن أن نجد هذا الجيل الجديد في مصر والسودان

وتونس والأردن والكويت وإيران والسعودية وباكستان. ونتيجة لذلك فقد أصبحت الأيديولوجية والحركات الإسلامية جزءاً لا يجتزأ من التيار الفكري للإسلام والمجتمع، وليس ظاهرة هامشية مقتصرة على فئات أو منظمات متطرفة صغيرة.

وتنعكس قوة وصلابة الحركات الإسلامية السياسية وتأثيراتها الأيديولوجية في العديد من الأوجه. فقد فرضت تغييرات حكومية وخاضت الانتخابات بنجاح، حيث سُمح لها بذلك. وأصبح الحكام من المغرب إلى ماليزيا أكثر حساسية من الناحية الإسلامية وسعوا إلى التوافق مع الدين، لا إلى قمع المنظمات الإسلامية. وقام الكثير بتوظيف الخطاب والرموز الإسلامية بشكل متزايد، وتوسعوا في دعم المؤسسات الإسلامية (كالمساجد والمدارس) وزادوا البرامج الدينية في وسائل الإعلام، وازدادوا حرصاً على مراعاة التقاليد الدينية العامة كصيام رمضان أو فرض قيود على المشروبات الروحية والمقامرة.

لقد عمل المرشحون الإسلاميون والمنظمات الإسلامية، عندما لم يكونوا يتعرضون للقمع الحكومي، في إطار النظام السياسي، فشاركوا في الانتخابات في كل من تونس والجزائر وتركيا والأردن والسودان ومصر والكويت وباكستان. كما أن النشطين منهم احتلوا مناصب وزارية أيضاً في الأردن والسودان وباكستان. وفي دول مثل الجزائر وتونس ومصر والأردن وباكستان، شكلت المنظمات الإسلامية بعض أفضل وأبرز قوى المعارضة المنظمة، وغالباً ما كانت مستعدة لتشكيل التحالفات أو التعاون مع الأحزاب السياسة والنقابات المهنية والجمعيات التطوعية في سبيل تحقيق الإصلاحات السياسية والاجتماعية ـ الاقتصادية المشتركة. وغالباً ما نجحت المنظمات الطلابية الإسلامية في الانتخابات الطلابية في الجامعات.

وفي مصر توفر آلاف المنظمات الإسلامية والجمعيات التطوعية عيادات ومستشفيات ومراكز تعليمية واجتماعية فعالة ومنخفضة التكاليف. وتخدم المساجد المحلية كأماكن تعليمية بديلة، وتقوم بتدريس الطلاب الذين يكافحون لتدبير أمورهم في المدارس والجامعات المصرية المكتظة. وتقدم المنظمات الإسلامية التطوعية بنية تحتية اجتماعية غير حكومية موازية للمؤسسات الحكومية، وذلك بديل يمكن النظر إليه على أنه اتهام ضمني وانتقاد لحكومة فشلت في سد الاحتياجات الاجتماعية ـ الاقتصادية لمجتمعها.

وفي الوقت نفسه، فإن المنظمات الإسلامية السرية المتطرفة التي تمارس العنف

للاستيلاء على السلطة وتأسيس دولة إسلامية كانت، وما زالت، نشطة جداً. ففي لبنان لعبت الفئات الشيعية الموالية لإيران كحزب الله والجهاد دوراً بارزاً في الحرب الأهلية اللبنانية، فقد قاتلت فئات شيعية أخرى مثل «أمل» بزعامة نبيه بري، فضلاً عن مقاتلة المليشيات المسيحية واحتجاز رهائن أجانب. لقد حاربت مصر الفئات الإسلامية المتطرفة، وخلال العام ١٩٨٩-١٩٩٠ قامت السلطات هناك باعتقال الآلاف من المتطرفين الإسلاميين الذين كانوا ينادون بتطبيق الشريعة[٥]. ويواصل المسؤولون المصريون اتخاذ إجراءات صارمة إزاء من يرون أنهم «متشددون إسلاميون»، وخاصة الفئات التى تعمل سراً في القاهرة وأسيوط. وقد قاموا بمداهمة وإغلاق المساجد التي استغلت كمراكز قيادة للمنظمات الإسلامية، وأطلقوا النار على المتظاهرين الذين يحتجون في الغالب على الأوضاع الاقتصادية، وينادون بتطبيق المعايير الإسلامية للباس والسلوك[٦].

الإسلام وحرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠ - ١٩٩١

أدت أزمة الخليج الثانية عام ١٩٩٠ - ١٩٩١ إلى انقسام العرب وكذلك العالم الإسلامي[٧]. وبالمثل فقد دفعت القادة السياسيين والدينيين المسلمين من طرفي النزاع إلى استخدام الإسلام لإضفاء الشرعية على مواقفهم، كما أن الأزمة وضعت على المحك الأيديولوجية التي تعتنقها الحركات الإسلامية والتحالفات التي ترتبط بها[٨]. وليس هناك ما يثير الدهشة أكثر من قيام صدام حسين، رئيس النظام العلماني الذي قام بقمع الصحوة الإسلامية داخل العراق وخارجه بقسوة متناهية، بالتستر وراء عباءة الإسلام والدعوة إلى الجهاد. لقد حاول صدام حسين ملء فراغ الزعامة في العالم العربي. وبرغم أنه لم يكن قائداً كاريزمياً، إلا أنه استطاع أن يخلق لنفسه شخصية شعبية عن طريق التلاعب بمشاعر القومية العربية والإسلام لدى الناس، واستغلال قضايا شعبية عميقة الجذور بذكاء: فشل الحكومات والمجتمعات العربية (الفقر والفساد وسوء توزيع الثروة) ومحنة الفلسطينيين، والتدخل الأجنبي الذي أدى إلى التبعية العربية. وشأنه شأن آية الله الخميني، استخدم صدام الإسلام لتعزيز صورته كنصير للفقراء والمستضعفين، ومحرر للأماكن المقدسة، فضلاً عن إضفاء شرعية على دعوته لخوض حرب مقدسة ضد الولايات المتحدة، وللإطاحة بالأنظمة العربية التي تقف في وجهه.

انعكست الانقسامات العميقة في العالم الإسلامي في التنافس على استخدام الإسلام والمطالبة بالجهاد. فقد قامت القيادات الدينية في السعودية ومصر بإضفاء

الشرعية على تواجد القوات الأجنبية في السعودية، أرض المقدسات والمدن الإسلامية (مكة والمدينة) التي يحرم دخولها على غير المسلمين. وفي الوقت نفسه دعا صدام حسين، وإيران الخميني، وعلماء الدين الأردنيون والإخوان المسلمون إلى الجهاد ضد التدخل الأجنبي[٩].

لقد انجذبت الحركات الإسلامية، التي تعكس توجهات مجتمعاتها، في عدة اتجاهات لدعوة صدام مبدئياً. وفي البداية، قام معظمها بإدانة صدام حسين، ذلك الجلاد العلماني للحركات الإسلامية، وشجبت غزوه للكويت. وكان كثير من تلك الحركات يتمتع بالدعم المالي السعودي. غير أنه مع انتشار أعداد ضخمة من القوات الأجنبية في الخليج، انحسر رفضهم بفعل دعم شعبي قومي عربي أكبر لصدام حسين ومعاد للإمبريالية، يشجب التدخل الأجنبي واحتلال السعودية مهد الإسلام. وكان الحافز الرئيسي لهذا الدعم هو الحشد العسكري الغربي الضخم (خاصة للولايات المتحدة) في المنطقة، والتهديد بعمل عسكري ووجود غربي دائم في الخليج.

أدت حشود القوات الأجنبية، التي أعلن عنها في أعقاب الانتخابات التي جرت في الولايات المتحدة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠، بالنسبة إلى الكثيرين في العالم الإسلامي، إلى تغيير طبيعة الصراع من عملية دفاعية إلى عملية هجومية. وتحولت «عاصفة الصحراء» إلى «سيف الصحراء»، ولم يعد الدفاع عن السعودية وتحرير الكويت حرباً ضد صدام فقط، بل محاولة بكل الوسائل لتحطيم العراق سياسياً وعسكرياً. فمن هو المستفيد الأكبر من فراغ القوة الناتج؟ كانت الإجابة الشائعة هي الولايات المتحدة وحليفتها إسرائيل.

لقد أدت الضغوط السياسية الداخلية إلى عدم اتخاذ موقف معاكس للعاطفة الشعبية، بالقدر ذاته الذي أثرت فيه القناعات والأيديولوجية الدينية في النشطين الإسلاميين لحشد التأييد لصدام حسين ودعوته إلى الجهاد. فتظاهر في البداية آلاف النشطين الإسلاميين في الجزائر ضد غزو العراق للكويت، وفي أعقاب ذلك، صرح علي عباسي مدني زعيم جبهة الإنقاذ الإسلامية الجزائرية بعد زيارة له إلى بغداد بأن: «أي عمل عدواني ضد العراق سيواجه من قبل المسلمين في كل مكان»[١٠]. وفي الأردن، شجب الإخوان المسلمون في البداية الاجتياح العراقي للكويت. وبعد نشر القوات الأمريكية طالبوا بإعلان الجهاد ضد «الصليبيين الجدد، دفاعاً عن العراق والعالم الإسلامي». وكما لاحظ مراقب أمريكي مسلم: «نسي الناس سجل صدام حسين

وركزوا على أمريكا، قد يكون صدام حسين مخطئاً، ولكن يجب ألا تكون أمريكا هي التي تعاقبه»[١١]. بل إنه في الدول التي أرسلت قوات لمساندة التحالف الدولي ضد صدام حسين، كانت وجهة النظر الشعبية تختلف في الغالب عن تلك التي تبنتها الحكومة. ففي استطلاع أجرته مجلة هيرالد الباكستانية (عارضت الأغلبية في باكستان ضم الكويت)، أجاب ٨٦,٦٪ سلباً عن السؤال: «هل يجب أن تقوم قوات الولايات المتحدة بحماية الأماكن المقدسة الإسلامية في السعودية؟»[١٢].

لقد كان هناك رابحون وخاسرون بين المشاركين في حرب الخليج الثانية. غير أن مصداقية أطراف التحالف ومبرراتهم الأخلاقية للأسباب التى دعتهم إلى المشاركة تبقى محل شك، إلى أن يثبت صوابها عن طريق تصرفاتهم وسياساتهم في مرحلة ما بعد الحرب. فعدم التحرك نحو إيجاد حل للمشكلة الفلسطينية، وسد الثغرة الآخذة في الاتساع بين الأغنياء والفقراء، والاستجابة للمطالب والتطلعات المتنامية نحو مزيد من الحرية السياسية، ستعزز حجة المشككين الذين يرون أن الغرب استطاع تعزيز أمنه النفطي، وزيادة حضوره العسكري في الخليج وسهولة الوصول إليه، وتقوية الأوتوقراطيين العرب، وتوطيد دعائم الاستقرار في الشرق الأوسط من منطلق الاعتماد على القوى الخارجية وشركائها الإقليميين، لا على ميزان القوى الإقليمي الداخلي.

لقد أعاقت أزمة الخليج الثانية عام ١٩٩١ المسيرة الليبرالية في الكثير من الدول العربية والإسلامية التي غالباً ما يلعب فيها النشطون الإسلاميون أدواراً بارزة، وفي بعض الحالات أصبحت عذراً للتضييق عليها. وفي هذا السياق أجلت الجزائر انتخابات وطنية كان من المقرر إجراؤها؛ وصعدت تونس بهدوء من عملية قمع المعارضة الإسلامية فيها؛ وحدّت مصر من نشاطات الأحزاب المعارضة. ومع عودة السلام تساءل الكثيرون عما إذا كان «النظام العالمي الجديد» سيشهد حكومات كتلك القائمة في مصر والسعودية والكويت، أو أنظمة كتلك القائمة في الجزائر وتونس والمغرب، حيث أحست بقوة التظاهرات الشعبية والمسيرات والإضرابات، فاستجابت لرياح التغيير، أو تراجعت لكي تنتهج أنماطاً قديمة من الحكم السلطوي.

تحقيق الديمقراطية

تباطأت الديمقراطية في الوصول إلى الشرق الأوسط. فبالرغم من النفوذ الغربي والمظهر الخادع لأنظمة الحكم البرلماني في بعض الدول، إلا أن الحقيقة السياسية تمثلت

في معظم الأحيان في صيغة الحكم السلطوي. فالأحزاب السياسية ممنوعة، أو مقيدة إلى درجة كبيرة، وغالباً ما يتم التلاعب بالانتخابات فيها. ومن بين أكثر من سبع عشرة دولة في الشرق الأوسط، هناك ست دول ملكية، وسبع ديكتاتورية؛ ولطالما هيمن حزب واحد على الجزائر ومصر وتونس. وفيما اجتاحت موجة الديمقراطية الاتحاد السوفيتي وأوربا الشرقية عام ١٩٨٩ـ١٩٩٠، أبدى الشرق الأوسط علامات على حدوث تغيير طفيف انعكس في الانتخابات البرلمانية الحرة نسبياً في مصر وتونس والأردن، وتحرك الجزائر نحو نظام التعددية الحزبية والانتخابات الحرة في حزيران/ يونيو ١٩٩٠. ولكن تلك المكاسب تبقى متواضعة جداً في دول يستمر حكامها في التمتع بسلطات واسعة جداً. إن المثل الذي ضربته القوميات المسلمة في الاتحاد السوفيتي السابق التي استغلت الحريات الجديدة التي وفرتها سياسة المكاشفة (غلاسنوست) للاحتجاج على المظالم الاجتماعية ـ الاقتصادية، فضلاً عن تأكيد مطالبها في الحصول على استقلال ذاتي أكبر وأولوية هوياتها القومية الإسلامية ولغاتها وتأييدها الانتفاضة الفلسطينية، والمطالب الكشميرية في الاستقلال، كل ذلك لفت انتباه الكثيرين من مسلمي العالم. وقد ضغطت المنظمات والأحزاب السياسية العلمانية والإسلامية على حد سواء لتحقيق المزيد من الإصلاحات السياسية.

أدى تصاعد المطالبة الشعبية بالديمقراطية إلى ردود فعل عصبية من قبل الحكومات، بما في ذلك تعاظم التحرر في بعض الدول والقمع الحكومي في البعض الآخر. فحكام سوريا والعراق الذين راعهم التحول الديمقراطي في موسكو وأوربا الشرقية (حلفاؤهم القدامى)، أرسلوا تحذيرات واضحة بأنهم لن يتسامحوا مع مثل هذه الحركات في بلديهم، كما أنهم واجهوا الدعوات إلى التحرر بردود فعل سياسية جديدة. فكلا النظامين شهد حركة معارضة إسلامية داخلية. ففي أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات نجح صدام حسين في السيطرة على خطر التشدد الإسلامي الشيعي في العراق عبر سياسة تجمع بين الترهيب والترغيب. فمن جهة قام بنفي قادة المعارضة الشيعية أو إعدامهم، ومن جهة اخرى، قام بضخ المساعدة الاقتصادية إلى مناطق الشيعة، وأوصل الشيعة إلى المناصب الحكومية العليا. وفي النهاية، قدّم غالبية الشيعة العراقيين ـ بروح وطنية ـ المشاعر الذاتية القومية على التعاطف المذهبي، برغم النداءات الدينية الإيرانية خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية[١٣]. لكن صدام حسين، بدلاً من التوجه إلى مسائل التعددية السياسية، قام بالتركيز على بناء قدرات العراق العسكرية، والتأكيد على دوره كناطق رسمي يتحدث باسم العرب جميعاً، فدعا إلى رد عربي متشدد

على إسرائيل وهدد بتدمير نصفها إذا ما تجرأ الإسرائيليون على مهاجمة العراق[١٤]. وأثبتت تلك التهديدات أنها لم تكن سوى الخطوات الأولى التي بلغت أوجها في الغزو العراقي للكويت واحتلالها في آب/ أغسطس عام ١٩٩٠.

وللرئيس السوري حافظ الأسد تاريخ في استعمال القوة الوحشية ضد الحركات الإسلامية، كما تجلى في القمع الدموي الذي تعرضت له انتفاضة الإخوان المسلمين في حماة عام ١٩٨٢. إلا أن الزعيم السوري الذي شعر بالضعف اتخذ موقفاً توفيقياً في السياسات العربية: حيث أصلح العلاقات مع القيادة المصرية، وقبل اتفاق الطائف حول لبنان، والذي أبرم بوساطة سعودية، وأخيراً انضم إلى التحالف ضد صدام حسين. وقد وردت تقارير مفادها أن الأسد سوف يسمح بوجود أحزاب معارضة سياسية جديدة، بما فيها حزب إصلاحي إسلامي معتدل[١٥].

أدخلت كل من مصر والأردن، اللتين طالما اعتبرتا دولتين معتدلتين مؤيدتين للغرب، إصلاحات سياسية متحررة وذلك للتخفيف من الضغوط المكبوتة، والمعارضة السياسية المتنامية التي تسببها الأوضاع الاقتصادية المتردية وارتفاع البطالة، ولنزع فتيل الخطر المتمثل بـ «الصحوة» الإسلامية. وقد حاولت كلتاهما إبعاد المعتدلين الإسلاميين عن «المتشددين» وتجنب تحولهم إلى أصوليين. واتبع حسني مبارك مساراً يميز بوضوح بين المعارضة السياسية والتحدي المباشر لسلطة الدولة أكثر مما فعل سلفه أنور السادات. فقد سمح لفئات إسلامية كالإخوان المسلمين بالمشاركة في الانتخابات البرلمانية (رغم أن مشاركتهم لم تكن كحزب سياسي)، وبإصدار الصحف، والظهور في وسائل الإعلام، وإدارة المدارس والمستوصفات والمؤسسات المالية، وفي الوقت نفسه تحرك مبارك بحزم ضد الجماعات الإسلامية المتطرفة المناهضة للحكومة.

وفي الأردن باشر الملك حسين عملية للتحرر السياسي عام ١٩٨٩، فدعا لانتخابات برلمانية لأول مرة خلال اثنين وعشرين عاماً، وذلك في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩. وعلى الرغم من تحذير الملك حسين للناخبين قبل الانتخابات بعدم الخلط بين الدين والسياسة، إلا أن المرشحين الإسلاميين الذين كانوا يشنون حملاتهم الانتخابية باستخدام شعارات مثل «القرآن دستورنا» و«الإسلام هو الحل»، حققوا انقلاباً في الانتخابات الأردنية، محرزين ٣٢ مقعداً من أصل ٨٠ مقعداً برلمانياً. وأحرز الإخوان المسلمون ٢٠ مقعداً، في حين ذهب الاثني عشر مقعداً المتبقية إلى مرشحين إسلاميين آخرين. وفي كانون الثاني/ يناير عام ١٩٩١ حصل الإخوان على ٥ حقائب وزارية، وتلا ذلك انتخاب أحد نواب الإخوان المسلمين رئيساً للبرلمان[١٦]. لكن

عندما أيد الملك حسين مؤتمر مدريد للسلام (بين العرب والإسرائيليين) امتنع الإخوان عن المشاركة في الوزارة.

خلال الثمانينيات انضمت المنظمات الإسلامية في الجزائر وتونس إلى مواطنيها في الضغط على حكومتيهما للقيام بالإصلاح السياسي، بما في ذلك إنشاء نظام متعدد الأحزاب وانتخابات نيابية. ولكل من الجزائر وتونس سجل حافل من السيطرة الصارمة على الحركات الإسلامية وقمعها. لقد سمحت دولة الحزب الواحد الاشتراكية في الجزائر، إبان حكم الرئيس الأسبق الشاذلي بن جديد بوجود معارضة متواضعة. وقام الزعيم التونسي السابق الحبيب بورقيبة بسجن قادة حركة الاتجاه الاسلامي والتهديد بإعدامهم في الثمانينيات[١٧]. وقام زين العابدين بن علي بعد أن تسلم السلطة من الحبيب بورقيبة عام ١٩٨٧، ووعد بإدخال الديمقراطية، بإجراء انتخابات برلمانية في نيسان/أبريل عام ١٩٨٩. ورغم ان الحكومة لم تسمح لحركة الاتجاه الإسلامي بالمشاركة كحزب سياسي قانوني، إلا أن المرشحين الإسلاميين نالوا ١٤,٥٪ من الأصوات على مستوى الدولة ككل، و٣٠٪ في مدن مثل تونس وقابس وسوسة، وبرزوا في مقدمة المعارضة السياسية. وقامت حركة الاتجاه الاسلامي بتغيير اسمها إلى حزب النهضة كشرط مسبق للاعتراف بها كحزب سياسي شرعي. غير أن بن علي، خلافاً للإشارات والتوقعات السابقة، أخلف وعوده السابقة بالاعتراف بحركة النهضة كحزب سياسي.

وخلال حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، انتهج بن علي سياسة مضايقة واعتقال موجهة ضد المعارضة الإسلامية، وهي سياسة تصاعدت بعد الحرب في محاولة لسحق الحركة. وقد عبرت الحكومات الغربية ومنظمات حقوق الإنسان الدولية عن قلقها بشأن الاتهامات بالاعتقال والتعذيب الجماعي، بالإضافة إلى وفاة عدد من أعضاء حزب النهضة في السجن.

أدى القمع الذي مورس ضد حزب النهضة إلى وقوع هجوم على مقر قيادة الحزب الحاكم. وقد رُبط هذا العمل لاحقاً بادعاء الحكومة بوجود مؤامرة أعد لها حزب النهضة (جاء الاتهام على لسان الحزب الحاكم وتضمن أعضاء في المؤسسة العسكرية التونسية) للإطاحة ببن علي في حزيران/يونيو ١٩٩١. وفي تموز/يوليو، وآب/أغسطس ١٩٩٢ أجرت الحكومة التونسية محاكمات واسعة شملت ٢٧٩ من أعضاء حزب النهضة أمام محكمة عسكرية. إن الاتهامات بوجود إجراءات قانونية خاطئة، واعترافات قسرية وتعذيب، وعدم السماح للمحامين بالوصول إلى موكليهم، دفعت

منظمات حقوق الإنسان الدولية وغيرها إلى ترديد الخلاصة التي توصلت إليها لجنة المحامين للدفاع عن حقوق الإنسان التي وجدت «مخالفات خطيرة للأصول المرعية» في إجراءات المحاكمة وفي معاملة المتهمين خلالها[١٨].

لم يكن تشدد الحكومة التونسية في التعامل مع النشطين الإسلاميين، نتيجةً للانتخابات التونسية فحسب، بل أيضاً بسبب الأحداث الجارية في الجزائر المجاورة. ففي الجزائر، التي طالما اعتُبرت واحدة من أكثر أنظمة الحزب الواحد تماسكاً في العالم العربي (بقيادة جبهة التحرير الوطني)، قام الشاذلي بن جديد بإدخال تعددية سياسية أوسع باعترافه بنظام التعددية الحزبية الذي شمل جبهة الإنقاذ الإسلامية التي يقودها علي عباسي مدني[١٩]. وكانت الجماعات الإسلامية قد ازدهرت في السنوات الأخيرة في الجزائر مع فشل اشتراكية الدولة في حل المشكلات الاجتماعية ـ الاقتصادية التي أشعلت الاضطرابات عام ١٩٨٨. وبرزت جبهة الإنقاذ، أكبر الجماعات الإسلامية في الجزائر، كأقوى حزب معارض في الانتخابات البلدية التي أجريت في حزيران/ يونيو ١٩٩٠ حيث نالت ٥٤٪ من الأصوات.

وفي مواجهة المعارك المتفاقمة في الشوارع، ونداءات جبهة الانقاذ لتأسيس دولة إسلامية، أعلن الرئيس الشاذلي بن جديد حالة الطوارئ في ٥ حزيران/ يونيو ١٩٩١. واستمر النظام العام في التدهور نتيجة للمعارك الضارية التي دارت بين قوات الحكومة وأنصار جبهة الإنقاذ، وتزايدت المخاوف من قيام تمرد. وعندما هدد مدني بالدعوة إلى حرب مقدسة إذا لم تُرفع حالة الطوارىء، تدخلت القوات المسلحة واعتقلت العديد من كبار قادة جبهة الإنقاذ في ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٩١ متهمة إياهم بالتآمر ضد الدولة، وزجت بحوالي خمسة آلاف شخص من أعضائها في السجن[٢٠].

إضافة إلى ذلك، فإنه على الرغم من سجن الزعيمين الرئيسيين لجبهة الإنقاذ الإسلامية، عباسي مدني وعلي بلحاج، وقيام الحكومة بإعادة توزيع الدوائر الانتخابية لصالح جبهة التحرير الوطني الجزائرية، إلا أن جبهة الإنقاذ تمكنت في الجولة الأولى من الانتخابات البرلمانية التى جرت في ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ من اكتساح جبهة التحرير الوطني وتحقيق انتصار ساحق حيث فازت بـ ١٨٨ مقعداً من مجموع مقاعد البرلمان البالغ عددها ٢٠٢ مقعداً. وبرغم أن الرئيس بن جديد بدا راغباً في التوصل إلى تسوية مع جبهة الإنقاذ والعمل معها، إلا أن الجيش الجزائري تدخل وأجبر بن جديد على التنحي بعد أن قام بحل البرلمان المنتخب بمرسوم سري صدر في ٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣، وحل محله مجلس الأمن الأعلى. وفي كانون الثاني/ يناير

١٩٩٣ عاد محمد بوضياف من المنفى الذي قضى فيه ٢٨ سنة، وعين رئيساً للجزائر على رأس مجلس للدولة معين من قبل الجيش. واتخذت الحكومة إجراءات صارمة ضد جبهة الإنقاذ، فاعتقلت ما يزيد على ٥٠٠ من قادتها، وسجنت ما بين ٧٠٠٠ و١٥٠٠٠ شخص من أعضائها في معسكرات صحراوية، وقدمت قادة جبهة الإنقاذ للمحاكمة. وبرغم أن قادة الجبهة دعوا في البداية إلى التزام الهدوء، وتجنبوا الدعوة الى العنف، وتعهدوا بأن تظل الجبهة الإسلامية للإنقاذ ضمن الإطار القانوني دون أن تتخلى عن خطتها الهادفة إلى إنشاء دولة إسلامية، إلا أن مقاومة عمليات قوات الأمن تصاعدت[٢١]. واقترنت حركة الحكومة التي كان يقودها الجيش لقمع المعارضة بصدامات مسلحة بين جبهة الإنقاذ وقوات الحكومة. واندلع العنف في كثير من الأحياء «في خضم حملة استمرت سبعة أشهر وتخللتها أعمال القمع والرقابة على الصحافة والاعتقالات الجماعية للأصوليين وأحكام السجن القاسية»[٢٢]. وقد لاحظ جون إنتيليز(Entelis) وليزا آرون (Arone) أن «القتال الضاري بين الجيش والمؤيدين للحركة الإسلامية يشير إلى أن الصراع لا يكمن في التنافس بين أنصار جبهة التحرير الوطني وجبهة الإنقاذ الإسلامية، بقدر ما يكمن في طبيعة البنية السلطوية للدولة وشرعيتها في عيون الشعب»[٢٣]. وبرغم الأسئلة المبدئية التي تدور حول الطابع الحقيقي لجبهة الإنقاذ الإسلامية، في توجهها نحو الديمقراطية، إلا أن رد فعل المؤسسة العسكرية والحكومة الجزائرية يطرح السؤال الآتي: «من الذي اختطف الديمقراطية في الجزائر؟».

أما بالنسبة إلى الحكومات في الخليج، فقد تعقد رد الفعل على قوة النشاط السياسي الإسلامي وتهديده، بسبب وجود مجموعات لا بأس بها من الأقليات الشيعية، إضافة إلى أن الحكام السنّة في العراق والبحرين يحكمون أغلبية شيعية. وبرغم الاضطرابات الأولية التي قامت بها المجموعات الشيعية في بداية الثمانينيات فضلاً عن المعارضة القوية من جانب النشطين السنّة، إلا أن حكومات الخليج تمكنت من تهدئة الأوضاع عن طريق تنفيذ سياسات انطوت على مراعاة المشاعر الإسلامية بشكل أكبر وإظهار موقف حازم في وجه المتشددين.

في الكويت طالبت مجموعة من الفئات السياسية بمن فيهم السلفيون الإسلاميون بإعادة مجلس الأمة المنتخب الذي حله أمير الكويت عام ١٩٨٦. وتمثل رد فعل الحكومة باتخاذ إجراءات صارمة في أيار/ مايو ١٩٩٠ ضد القادة المنادين بالديمقراطية. وقد أدانت أحزاب عديدة الانتخابات التي تدخلت فيها الحكومة[٢٤]. وتحاشى

السعوديون لفترة طويلة تأسيس برلمان، برغم أنهم في أوقات الأزمات أنشأوا لجاناً لبحث المسألة. إن الحساسية تجاه انتقادات الإسلاميين الذين يرون أن الملكية تتناقض مع الإسلام، والقلق من تنامي الصحوة الإسلامية في صفوف طلبة الجامعات المحلية، وبين الطلاب الذين يدرسون في الخارج، جعلت الأنظمة الحاكمة في المنطقة تشعر بالقلق من المقترحات التي تنادي بمساواة المفاهيم الإسلامية والمؤسسات الإسلامية التقليدية، كالشورى، بالديمقراطية والمشاركة السياسية الأوسع. غير أنه في الفترة التي تلت حرب الخليج الثانية، اضطرت دول المنطقة إلى التعامل مع الضغط الشعبي المتزايد والمطالب المنادية بالتحرر والديمقراطية.

وفي الأول من آذار/مارس ١٩٩٢، قام الملك فهد، في إطار رده على عريضة رفعها مثقفون بارزون ورجال أعمال وموظفون حكوميون، وأخرى رفعها كبار رجال الدين، بإدخال بعض الإصلاحات التي شملت تشكيل مجلس استشاري يقوم الملك بتعيين جميع أعضائه. وقد استبعدت الانتخابات، وتم التأكيد على أن القرآن والشريعة الإسلامية هما دستور السعودية والمصدر الأول للتشريع، موضحين بذلك أن المملكة تؤمن بأن الممارسات الديمقراطية الغربية لا تتناسب مع المجتمعات العربية التقليدية في الخليج العربي. وفي تعليق الملك فهد على العلاقة بين الإسلام والديمقراطية على النمط الغربي، أشار إلى أنه على الرغم من «أنه لا يضيرنا الاستفادة مما هو صالح، فإن طبيعة شعبنا مختلفة، والنظام الأساسي السائد في العالم لا يناسبنا في هذه المنطقة، فالإسلام هو قانوننا الاجتماعي والسياسي، إنه دستور كامل للقوانين الاجتماعية والاقتصادية ونظام للحكم والعدالة»[٢٥].

في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، أجرت الكويت انتخابات مجلس الأمة كما وعد أميرها. ونال المرشحون المعارضون ٣١ مقعداً من أصل ٥٠ مقعداً. غير أن حق الانتخاب كان محدوداً جداً. فلم يسمح للنساء بالتصويت، وحصر حق الانتخاب في الذكور المنحدرين من العائلات التي كانت تعيش في الكويت منذ عام ١٩٢٠. وبنهاية عام ١٩٩٢، لم يكن قد اتضح بعد مقدار السلطة التي سيتمكن مجلس الأمة من ممارستها عملياً.

الإسلام والديمقراطية

إن حركة التحول الديمقراطي في الشرق الأوسط، والنجاحات الانتخابية للحركات الإسلامية، تثير مسألة التوافق بين الإسلام والديمقراطية[٢٦]. وشأنها شأن

الأديان والأيديولوجيات الأخرى، فإن التقاليد الإسلامية قابلة للعديد من التفسيرات؛ فقد استخدمت تلك التقاليد لتأييد كل من الديمقراطية والديكتاتورية والجمهورية والملكية. وشهد القرن العشرون كل تلك الميول والأهداف.

ارتكزت أسلمة الديمقراطية في الغالب على عملية تفسير حديثة للمقولات الإسلامية التقليدية المتعلقة بالشورى، أو الإجماع، أو الاجتهاد، في سبيل تأييد الأفكار الديمقراطية البرلمانية والانتخابات التمثيلية والإصلاح الديني. وعلى الرغم من أن بعض الثوريين المتطرفين يرفضون أي صيغة من صيغ الديمقراطية البرلمانية، وينظرون إليها على أنها غريبة وغير إسلامية، إلا أن معظم النشطين الإسلاميين قاموا بأسلمة الديمقراطية البرلمانية، ونادوا بالديمقراطية في معارضتهم للأنظمة القائمة. وأيدت المنظمات الإسلامية المختلفة، كالإخوان المسلمين في مصر والسودان والأردن، والجماعة الإسلامية في باكستان وكشمير والهند وبنجلادش، بالإضافة الى جبهة الإنقاذ الإسلامية الجزائرية، وحزب النهضة التونسي، وجمعية الإصلاح في الكويت، كلهم أيدوا مبادىء الانتخابات الديمقراطية، وشاركوا في الانتخابات البرلمانية حيثما سُمح لهم.

ويغذي نجاح المرشحين الإسلاميين في الجزائر ومصر والأردن وتونس والسودان، مخاوف الحكام القلقين. وخلال فترة ما بعد عام ١٩٧٩، وفيما كانت معظم الحكومات تشعر بالهلع من شبح «الصحوة الإسلامية»، أعطى هذا الخوف، سواء أكان حقيقياً أم متخيلاً، مبرراً للحكومات للحد من عملية إدخال الديمقراطية. وفي الوقت نفسه ثمة قضية وعقبة رئيسية تواجه الحركات الإسلامية وتتعلق بقدرتها على السماح بالتعددية عندما تكون في السلطة. ويطرح سجل التجارب الإسلامية في باكستان وإيران والسودان أسئلة جدية حول حقوق المرأة والأقليات في ظل الحكومات ذات التوجه الإسلامي. فبدون إعادة تفسير للمبدأ القانوني الإسلامي التقليدي المتعلق بأهل الذمة، فإن أي دولة ذات توجه أيديولوجي إسلامي ستكون في أحسن الأحوال دولة محدودة الديمقراطية. وسيكون لتلك الدولة صيغة تعددية ضعيفة يشكل فيها التوجه الأيديولوجي عقبة أمام مشاركة غير المسلمين في المناصب الحكومية الرئيسية، وأمام وجود الأحزاب السياسية التي تمثل أيديولوجية أو توجهاً منافساً سواء أكان علمانياً أم شيوعياً أم اشتراكياً.

وتظل المواقف المتعددة والمتضاربة تجاه الديمقراطية قائمة. وبرغم أن علي عباسي مدني زعيم جبهة الإنقاذ الإسلامية الجزائرية أكد قبوله بالديمقراطية رداً على الانتقادات

التي وجهت إليه بأنه كان معارضاً للعملية الديمقراطية في الماضي، إلا أن بعض قادة الجبهة الأصغر سناً، كالخطيب الشعبي علي بلحاج، يرفضون الديمقراطية على أنها فكرة غير إسلامية[٢٧]. والوقت وحده كفيل بأن يخبرنا بما إذا كان اعتناق الكثير من الحركات الإسلامية المعاصرة للديمقراطية ومشاركتها في العملية الانتخابية هما مجرد وسيلة للوصول إلى السلطة، أم أنهما غاية أو هدف حقيقي، أي تغيير للتقليد ناجم عن عملية اجتهاد دينية منبعها الإيمان والتجربة. ولا بد من الإشارة هنا إلى أنه استناداً إلى السجل المتوافر لدينا إلى الآن، يستطيع المرء أن يتوقع بأنه عندما تصل الحركات الإسلامية إلى السلطة، مثلها في ذلك مثل الكثير من حكومات الشرق الأوسط، سواء أكانت علمانية أم إسلامية، فإن قضايا التعددية السياسية وحقوق الإنسان ستبقى مصدراً للتوتر والصراع إلى أن يسمح مرور الوقت والتجارب المكتسبة بتطوير تقاليد سياسية جديدة.

الصحوة الإسلامية والسياسة الخارجية للولايات المتحدة

تتحدى الحركات الإسلامية الولايات المتحدة لكي تعيد النظر في سياستها الخارجية. وفيما يلي ندرج مجموعة من المسائل الرئيسية التي يثيرها منتقدو سياسة الولايات المتحدة الخارجية:

١. خضوع سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط لعلاقتها الخاصة مع إسرائيل. وبرغم أن بعض الحركات الإسلامية تعارض بشدة أي تفاهم أو تسوية مع إسرائيل، أو أي اعتراف بها، إلا أن القضية بالنسبة للكثيرين في الشرق الأوسط ليست تأييد الولايات المتحدة لدولة إسرائيل، بل الحاجة إلى إيجاد سياسة أكثر توازناً، سياسة تحكم على جميع الأطراف بالمعايير نفسها، ومن ثم تعامل جميع الفرقاء بإنصاف وتساوٍ. وتتعلق المسائل التي يثيرها عادة منتقدو الولايات المتحدة، إسلاميين كانوا أم علمانيين، بسياسة إسرائيل الاستيطانية، وباحتلالها للضفة الغربية وغزة، وإحجام الولايات المتحدة في الماضي ـ حيث يجب ـ عن انتقاد إسرائيل علانية وشجب السياسة الإسرائيلية كما تفعل مع الدول الأخرى في الأمم المتحدة[٢٨].

٢. التأييد المطلق في الماضي للحكومات الموالية للغرب في السودان ولبنان وإيران وتونس، حتى عندما أصبحت تلك الحكومات استبدادية وفقدت التأييد الشعبي. وتطرح أوضاع كل من مصر والأردن وتونس والجزائر والمغرب

مشاكل مشابهة لسياسة الولايات المتحدة الخارجية في التسعينيات.

٣. الافتراض القائل أن مزج الدين بالسياسة يقود حتماً إلى التعصب والتطرف. فعدم التفريق بين الحركات الإسلامية المعتدلة وتلك الراديكالية أو العنيفة والمتطرفة، يقنع الكثير من المسلمين بأن الولايات المتحدة معادية للإسلام. ويشير النشطون الإسلاميون إلى أن حكومة الولايات المتحدة لا تساوي تصرفات قادة اليهود أو المسيحيين المتطرفين، باليهودية أو النصرانية ككل. ويتهمها الكثيرون بعدم وجود مستوى مماثل من التمييز عند التعامل مع الإسلام.

إن ربط الرئيس ريجان بين القذافي والأعمال الإرهابية الليبية والحركة الإسلامية الأصولية في بقاع الأرض عند إعلانه عن الغارة الجوية الأمريكية على ليبيا، يؤكد ما يعتبره الكثيرون بأنه منهج ثابت معاد للإسلام وموجه ضد العالم الإسلامي. وعلى نحو مشابه، كان المسلمون سريعين في ملاحظة تعليق دانفورت كويل نائب الرئيس، في كلمته التي ألقاها أمام خريجي الأكاديمية العسكرية الأمريكية في أيار/مايو ١٩٩٠ حين قال: «لا يزال العالم مكاناً خطراً، لقد أخذتنا الدهشة في هذا القرن المنصرم ببروز الشيوعية، والنازية، والأصولية الإسلامية»، وهي مشاعر قام كويل بترديدها في كلمته أمام مؤتمر السياسة السنوي الحادي والثلاثين للجنة الأمريكية ـ الإسرائيلية للشؤون العامة(ايباك) في حزيران/يونيو ١٩٩٠[٢٩].

هناك حاجة مستمرة لتجاوز الأقوال والأحكام السطحية المسبقة. وهناك حاجة إلى لغة سياسية وإلى سياسة تميز بين الصحوة الإسلامية المعتدلة والتطرف العنيف؛ بين النشطين السياسيين المعتدلين والثوريين الراديكاليين. وإذا ما استاء الأمريكيون من النعت التعميمي للولايات المتحدة بأنها «الشيطان الأكبر»، فإن عليهم أن يتجنبوا المزالق ذاتها تجاه الإسلام والحركات الإسلامية التي وقعوا فيها في الماضي القريب. فالنزعة إلى رؤية الحركات الإسلامية عبر منظور القذافي والخميني قد حجبت أغلب تجارب المسلمين التي لا تنتمي إلى السياسات الإسلامية المتطرفة. كما أن القوالب الجاهزة تصرف الانتباه عن معالجة القضية الأكثر حساسية وعمقاً، وهي الأسباب الجذرية للعداء المستحكم ضد الولايات المتحدة.

ولا يمكن ببساطة نعت المسلمين الذين يعارضون سياسة الولايات المتحدة ووسائل الإعلام فيها بأنهم «أصوليون متطرفون» أو غير عقلانيين. فانتقاداتهم تمثل وجهات نظر أو مصالح متنافسة وتطرح أسئلة تثير الاهتمام: فلماذا يوصف اللبنانيون الشيعة،

الذين يقاتلون في جنوب لبنان دفاعاً عن وطنهم، بأنهم مقاتلو حرب عصابات أو راديكاليون متطرفون، فيما ينظر إلى أفراد القوات الإسرائيلية على أنهم ليسوا جيش احتلال، بل جنود يدافعون عن منطقة أمنية؟ ولماذا فشلت إدارة الرئيس بوش في الاعتراف بوجود رابط بين تطبيقها لقرارات الأمم المتحدة ضد الغزو العراقي للكويت وضمها، وبين قرارات الأمم المتحدة ضد الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وغزة؟

وخلافاً لما نصح به البعض، فإنه يجب على الولايات المتحدة أن لا تعارض من حيث المبدأ تطبيق الشريعة الإسلامية أو مشاركة النشطين الإسلاميين في الحكم(٣٠). ويجب تقييم الفاعلين والفئات ذات التوجهات الإسلامية بالمعايير نفسها التي يقاس بها غيرهم من القادة المحتملين أو الحركات الشعبية أو الأحزاب المعارضة. وبرغم أن البعض منهم يميل إلى الرفض التام، إلا أن معظم القادة أو الحكومات ذات التوجه الإسلامي ستكون انتقادية وانتقائية في علاقاتها مع الولايات المتحدة. غير أنها ستتصرف عموماً انطلاقاً من مصالحها الوطنية، وستظهر مرونة براجماتية تعكس قبولها بالحقائق المتعلقة بالاعتماد العالمي المتبادل. وسوف تواجه الولايات المتحدة تحدياً لتثبت، قولاً وفعلاً، أن إيمانها بحق تقرير المصير والحكومات التمثيلية يشمل قبولها بالدول والمجتمعات ذات التوجه الإسلامي، إذا كان ذلك يعكس الرغبة الشعبية ولا يهدد مصالح الولايات المتحدة.

وبرغم أن المصالح الأمريكية قد تجعل وجود الولايات المتحدة ضرورياً ومرغوباً فيه، إلا أن على حكومتها تجنب ذلك الوجود الذي يُشتم منه الهيمنة السياسية أو الثقافية أو رائحة التدخل. غير أنه على السياسة الامريكية أن تخفف من التركيز على المساعدة العسكرية الواسعة، وأن تفرد مجالاً أوسع للمساعدات الزراعية والاجتماعية - الاقتصادية في مجالات كالإسكان والتعليم والخدمات الاجتماعية والأشغال العامة.

ومن دون تحول واضح في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، ستبقى الأنظمة السياسية الموالية للولايات المتحدة عرضة للخطر والإدانة باعتبارها دولاً تابعة، وخاصة في المناطق التي تحتفظ فيها الولايات المتحدة بوجود دبلوماسي وعسكري كبير، أو وجود متعدد الأطراف، وتقدم مساعدات ضخمة للحكومات المعنية. فانتقاد السياسة الأمريكية يصدر عن المعتدلين والراديكاليين على حد سواء. ولكن حتى لو حدث تحول رئيسي في السياسة الأمريكية الشرق أوسطية، فإن المشاكل بالنسبة للولايات المتحدة ستظل قائمة بسبب الإدراك الواسع بأنها تشكل أهم تهديد ثقافي للحياة التقليدية الإسلامية والقيم الإسلامية. فقد أثبتت الأفكار والآداب والملابس والموسيقى والأفلام

الغربية أنها بدائل مغرية للشباب المسلم والنخبة العصرية. ويُعتبر هذا التهديد الثقافي موجوداً ضمناً في الإصلاحات التي أدخلت على القوانين الحديثة وعلى الجوانب الاجتماعية والتعليمية، ويتجسد في وجود المستشارين والبنوك والمؤسسات الأمريكية.

ليس التحديث عبر تطبيق التكنولوجيا والعلوم الحديثة هو المرفوض، وإنما أيديولوجية المنافسة المتمثلة بالقيم والأفكار الغربية المنافسة. فالمشكلة لا تكمن في الراديو والتلفزيون، بل في محتوى برامجهما. والفجوة أو عدم التوافق أيديولوجي في أساسه، وليس تكنولوجياً أو اقتصادياً. فالكثير من المسلمين يدرسون العلوم ووسائل الاتصال الجماهيري. وعلى الولايات المتحدة أن تكون حريصة على عدم الظهور بمظهر من يتدخل في برامج الأسلمة التي تعدها الدولة، أو يعارض نشاطات المنظمات الإسلامية، ما دامت تلك البرامج والنشاطات لا تهدد مصالح الولايات المتحدة مباشرة. وباختصار يجب متابعة السياسة الأمريكية في إطار سياق يعترف بالفروق الأيديولوجية بين الغرب والإسلام، ويقبل بها، أو على الأقل يتسامح معها إلى أكبر حد ممكن.

ماذا عن المستقبل؟

سيزداد تأثير الإسلام والمنظمات الناشطة في التنمية الاجتماعية ـ السياسية في معظم المجتمعات الإسلامية بدلاً من أن يتناقص. ويمكن قيام المنظمات الإسلامية في العديد من الدول الإسلامية بتصعيد مطالبها حول إجراء تغييرات سياسية واجتماعية عبر تأييدها للدعوات المنادية بالمزيد من الليبرالية والمشاركة السياسية. وكما أوضحت السياسات الإسلامية في السنوات الأخيرة (في مصر والأردن وتونس والجزائر والسودان وباكستان وماليزيا) فقد نجح المرشحون الإسلاميون في الحصول على النفوذ والقوة السياسية عبر الانتخابات. وستستمر أغلبية المنظمات الإسلامية المعتدلة أو البراجماتية في مواصلة سياسة متدرجة تسعى من خلالها إلى إحداث التغيير من داخل النظام السياسي. ويمكن أن يدفع القمع الحكومي، الذي تؤيده القوى الغربية، بشكل مباشر أو غير مباشر، المعتدلين والبراجماتيين إلى التطرف، ويحوِّل الإصلاحيين إلى ثوريين عنيفين يستهدفون الحكومة وحلفاءها الأجانب. وكلما حالت الحكومات دون مشاركة الأحزاب المعارضة في الانتخابات وقيّدت حق تقرير المصير وزجت بالناشطين السياسيين في السجن، هيّأت الأجواء لاعتبار العنف والثورة دفاعاً مشروعاً عن النفس.

لقد أوضحت الأوضاع في الجزائر وتونس عام ١٩٩١ أن السياسات الإسلامية في التسعينيات محفوفة بالمخاطر وقابلة للانفجار. ورغم الإعلان عن مرحلة جديدة من الديمقراطية، إلا أن ملاحظات الكتّاب في مجلة الإيكونوميست (Economist) الصادرة في أيار/مايو ١٩٩١ بدت أكثر صحة عام ١٩٩٢ عندما أقدم الرئيس التونسي بن علي على قصم ظهر حزب النهضة.

«فتلاعب بالأصوات في الانتخابات العامة عام ١٩٨٩، واحتفظ بجميع مقاعد البرلمان. وبدلاً من إضفاء الشرعية على أكبر فئات المعارضة، وهو حزب النهضة، سعى الرئيس إلى سحقه. وقد اعتُقل المئات من أعضائه ووُجه اتهام إلى بعضهم بالقيام بعمليات إرهابية دون أن تكون هناك أدلة صحيحة على ذلك. وأغلقت صحيفة الحزب، وسُجن رئيس تحريرها لنشره مقالة يدعو فيها إلى إلغاء المحكمة العسكرية التي حكمت بسجنه. وحُظر نشاط اتحاد الطلبة التابع للحزب بعد أن قالت الشرطة إنها عثرت على معدات لصنع القنابل في مقره، ولقد خيّب بن علي الآمال المعقودة عليه، فليس هناك ديمقراطية حقيقية، ولا حرية صحافة»[٣١].

وبالمثل، فإن اعتقال الحكومة الجزائرية لقادة جبهة الإنقاذ الإسلامية، وتغييرها للقوانين الانتخابية للحد من النجاحات التي حققتها جبهة الإنقاذ في الانتخابات الوطنية، وتدخلها العسكري الذي تلا ذلك، والاعتقالات الجماعية، وتوقيف أعضاء الجبهة، والمواجهات الدموية بين الحكومة وأنصار جبهة الإنقاذ، وحظر نشاط جبهة الإنقاذ، وأخيراً اغتيال الرئيس محمد بوضياف، وسيطرة الحكومة على وسائل الإعلام، تظل كلها مؤشرات على التدهور المستمر في الجزائر.

لقد استخدمت الحكومتان التونسية والجزائرية تحدي المعارضة الإسلامية لهما والتهديد المزعوم بالإطاحة بالحكومة عن طريق العنف وفرض الدولة الإسلامية، لحظر نشاط حزب النهضة في تونس وجبهة الإنقاذ الإسلامية في الجزائر، وحشد التأييد الداخلي والخارجي للقمع الذي تمارسه الحكومتان. وفي الوقت نفسه شهد كل من حزب النهضة وجبهة الإنقاذ الإسلامية انشقاقات وانقسامات في صفوفهما. فقد قام الشيخ عبد الفتاح مورو، أحد مؤسسي حزب النهضة وقادته، وأعضاء آخرون في الحزب، بشجب العنف وتأسيس حزب سياسي جديد. وفي الجزائر، نأت مجموعة من الحركات الإسلامية الجديدة كحركة المقاومة الإسلامية «حماس» بنفسها عن تصرفات

علي عباسي مدني. وألقى قائد حماس باللائمة على عاتق مدني: «من الخطأ القول إن الجيش قد قصم ظهر جبهة الإنقاذ الإسلامية، لقد آذت نفسها بتصرفاتها. فقد كان إصرار مدني على تجاهل نصيحة القادة الإسلاميين الآخرين وفرضه آراءه الخاصة بمثابة الانتحار»[٣٢]. غير أنه بالمقارنة مع إجراءات الحكومة، لم يكن لتلك الانشقاقات تأثير كبير على قوة الحركات.

ستواصل قلة من التنظيمات التي تحمل أسماء كالجهاد، والناجون من النار، وجند الله، والجماعة الإسلامية، وجبهة التحرير الإسلامية، اللجوء إلى العنف والإرهاب. وستبقى هذه الجماعات صغيرة وهامشية ينحصر دورها في التشويش على الحكومات لا إسقاطها أو السيطرة على مجتمعاتها بشكل واسع. وكما أوضحت تجربة السنوات الأخيرة، فإن تحلي بعض حكومات الدول الإسلامية ـ كالأردن ومصر ـ بالمرونة، وتمييزها بين الاعتدال والتطرف أدى إلى تراجع أعمال العنف. ومن شأن التحولات الليبرالية أن تدق إسفيناً بين التيار الرئيسي المعتدل والاتجاه الهامشي المتطرف.

إن الصحوة الإسلامية ليست نزوة عابرة، فلها جذور تاريخية عميقة في التقاليد الإسلامية. ولقد كانت قوة مسيطرة في سبعينيات وثمانينيات هذا القرن؛ وسيتيح لها عدم حدوث تغييرات جوهرية، في الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي، المجال لكي تستمر كقوة ديناميكية في الشرق الأوسط خلال التسعينيات. ويستطيع المرء أن يتوقع النمو المتواصل للحركات الإسلامية الاجتماعية والسياسية. لكن تلك الحركات ستستمر في اتخاذ أشكال متعددة، لأنها تتأثر أساساً بالظروف القومية والمحلية، ولأنها داخلية التوجه، أي تعنى أولاً بالمسائل الداخلية، وثانياً بالشؤون الدولية. فعلى سبيل المثال، أبدى الناشطون الإسلاميون اهتماماً متعاظماً ومركزاً بالحصول على مناصب وزارية في وزارات التعليم والعدل والشؤون الدينية والإعلام بدلاً من وزارات كالخارجية والدفاع.

وتواجه الحركات الإسلامية مشاكل وتحديات شبيهة بتلك التي يواجهها أقرانها من الحركات العلمانية. فبرغم تمكنها دائماً من تحديد العدو أو الخطر المشترك وحشد المعارضة ضده، إلا أنها ما أن تنجح حتى تنشب الصراعات الداخلية على السلطة والمشاكل حول تعريف النظام الإسلامي للحكومة وتطبيقه. فالسياسات الإسلامية، على غرار السياسات العلمانية، تتأثر بالفئوية والحزبية الناشئة من تنوع التفسيرات الأيديولوجية أو التصورات الإسلامية، والصراعات الداخلية على الزعامة؛ وتأثير

الروابط العائلية أو العرقية أو القبلية أو الإقليمية؛ وتُقيدها المطالب والتسويات البراجماتية في بيئة الاعتماد الدولي المتبادل.

إذا أخذنا بالحسبان الضغط الشعبي الهادف إلى إدخال الليبرالية السياسية والإصلاحات الديمقراطية خلال التسعينيات، فإن الولايات المتحدة ستحتاج إلى استعمال الإقناع والضغط مع حلفائها في الشرق الأوسط من أجل تحقيق الديمقراطية. وعلى الرغم من أن البعض سيظل متصلباً، إلا أن حكام الشرق الأوسط سيحاولون الموازنة بين بعض التحرر في العملية السياسية والاحتفاظ بنصيب الأسد من السلطة. وبالنظر إلى طبيعة معظم الحكومات وسلطتها، فإن جل ما ترضى بتقديمه لشعوبها سيكون نمطاً من «الديمقراطية المحدودة». ويجب الموازنة بين الخوف من أن تقوم الحركات الإسلامية «بخطف الديمقراطية»، أي استعمال العملية السياسية للوصول إلى السلطة، وبين الاعتراف بأن الغالبية العظمى من الحكومات مستعدة في أحسن الأحوال لإدخال «ديمقراطية لا تشكل خطراً عليها». ويوضح سجل الحكومات في الشرق الأوسط بأنها لن تتسامح مع التحرر السياسي الذي يهدد سلطتها. ولن تسمح بمعارضة علمانية قوية ولا بمعارضة إسلامية قوية.

وسيستمر التحدي قائماً في وجه الولايات المتحدة بالنسبة لقدرتها على التوفيق بين تأييد الأصدقاء القدامى والانفتاح على القوى المنافسة الجديدة والشعبية، والانفتاح على فئات المعارضة، علمانية كانت أم إسلامية والحوار معها. وهناك حاجة لتحقيق التوازن الدقيق بين الحفاظ على رصيد إيجابي لدى بعض الحكام أو الحلفاء، ومسألة الاستقرار والمحافظة على الأمر الواقع، وبين عدم الإضرار بالمصالح الطويلة الأمد، وبالاستقرار الإقليمي. ويتوقف كلا الأمرين الأخيرين على العلاقات مع القادة الجدد المحتمل وصولهم إلى السلطة ومع الحركات الشعبية الأصيلة، بما في ذلك الأحزاب والمرشحون الإسلاميون الذين انتخبوا بطريقة ديمقراطية، إضافة إلى توقفهما على احتواء العداوة للولايات المتحدة.

هناك عاطفة مستمرة معادية للغرب، وبخاصة للولايات المتحدة، في أوساط الكثير من المعتدلين، فضلاً عن بعض الراديكاليين سواء أكانوا علمانيين أم إسلاميين. ويتجلى ذلك في النزعة إلى اعتبار الولايات المتحدة معادية للإسلام والعرب، ومناصرة لإسرائيل دون تمييز؛ وفي النزعة إلى تحميل أمراض المجتمعات الإسلامية إلى النفوذ

السياسي والاقتصادي والاجتماعي ـ الثقافي الغربي. وسوف تُحترم مصالح الولايات المتحدة بشكل أفضل إذا تبنت سياسات تتكون من تعاون انتقائي وحذر مع حكومات مسلمة صديقة، إضافة إلى سياسة عامة واضحة وثابتة تتعلق بحقوق المواطنين في تقرير مستقبلهم بالوسائل الديمقراطية. إذ إن الوجود الأمريكي والسياسة الأمريكية، لا الكره الوراثي للأمريكيين، هما في الغالب القوتان الدافعتان وراء الأفعال المناهضة للمصالح الحكومية والتجارية والعسكرية الأمريكية. و«مما يؤسف له أن معظم أبناء الشرق الأوسط، بمن فيهم الإسلاميون، ما عادوا ينظرون إلى الولايات المتحدة، على أنها رمز للتحرر من الاستعمار، وحق تقرير المصير، وحقوق الإنسان، والحرية، الخ. بل ينظرون إليها على أنها وريث للإمبريالية البريطانية والفرنسية، وعلى أنها تتدخل في السياسات الداخلية»[٣٣].

إن التحدي الماثل أمام الناشطين الإسلاميين اليوم هو تحدٍّ متعلق بالكوادر والمصادر، وبالأيديولوجية والتعددية. وقد أثبت الإسلام في تاريخه الطويل أنه قوة فعالة لتحريك المعارضة للحكومة، كما حدث في إيران وباكستان وأفغانستان. أما بالنسبة للمستقبل، فسيكون الاختبار الحقيقي في تشكيل حكومات تمثيلية فعالة، وإعداد برامج مناسبة للتغيير الاجتماعي ـ السياسي.

وتستمر الحركات الإسلامية في مواجهة الحاجة إلى تجاوز الشعارات والوعود الغامضة وصولاً إلى البرامج الاجتماعية ـ الاقتصادية الراسخة. فهي بحاجة إلى سد الفجوة بين المعتقدات والمؤسسات الإسلامية التقليدية، والحقائق الاجتماعية ـ السياسية للعالم المعاصر، وإلى إظهار قدرتها على تسوية المشاكل بكفاءة، بحيث تستطيع تحويل التزامها الأيديولوجي إلى سياسات وبرامج ملموسة تستجيب للاهتمامات القومية والمحلية في أطر التنوع الاجتماعي السياسي. ويجب عليها أن تقوم بذلك من منطلق التعددية التي تتيح لها أن تحظى بتأييد القاعدة الانتخابية الواسعة، والرفاق الناشطين، والعلمانيين، والأقليات الدينية والعرقية، والأغلبية الواسعة من المسلمين الذين يريدون أن يكونوا مسلمين صالحين، إلا أنهم لا يريدون أن يتعرض استقرار مجتمعاتهم وحياتهم للاضطراب. فنماذج الأنظمة الاستبدادية التي تحظى بالشرعية الإسلامية في إيران وباكستان وليبيا والسودان، فضلاً عن الممارسات المتطرفة للجماعات الراديكالية في مصر ولبنان، تشكل عقبات هائلة. كذلك فإن أثر الأسلمة على وضع المرأة في إيران وباكستان، والصدامات بين المسلمين والأقباط في مصر، والتمييز ضد البهائيين في إيران، والأحمدية في باكستان، وتطبيق القوانين الإسلامية على غير المسلمين في

السودان، تثير مخاوف عميقة حول حقوق الأقليات في الدول ذات التوجهات الإسلامية. وتبقى هناك أسئلة جدية حول ما إذا كان أعضاء الحركات الإسلامية، الذين يصرون على أن حقوقهم الديمقراطية وحق تقرير المصير هي حقوق إنسانية أساسية، سيمنحون تلك الحقوق أم لا لجميع المواطنين، إذا ما تسلّموا مقاليد السلطة.

سيستمر الإسلام قوة ذات شأن على الساحة السياسية في العالم الإسلامي، ولذلك فإنه سيشكل بديلاً أيديولوجياً للأنظمة الحاكمة في الشرق الأوسط وللحكومات الغربية وتحدياً لها جميعاً. وعندما يصل الأمر بالحكومات في البلاد ذات الأغلبية الإسلامية إلى أن (١) تفشل في سد الاحتياجات الاجتماعية الاقتصادية في مجتمعاتها أو (٢) تمنع الدعوات إلى التحرر بتقييدها للمشاركة السياسية أو (٣) تثبت أنها لا تكترث للحاجة إلى جعل الإسلام جزءاً فعالاً من هويتها الوطنية أو الأيديولوجية، أو (٤) تبدو معتمدة بشكل كبير على الغرب؛ فإن ذلك كله سيساهم في زيادة جاذبية الإسلام كبديل سياسي. وستضع أحداث التسعينيات على المحك قدرة المحللين السياسيين وصانعي القرار على التمييز بين الحركات الإسلامية التي تشكل تهديداً، وتلك التي تمثل محاولات شرعية داخلية لإصلاح مجتمعاتها وإعادة توجيهها.

هوامش الفصل الثامن

(١) انظر John L. Esposito, *The Islamic Threat: Myth or Reality?* (New York: Oxford University Press, 1992) الذي استقيت منه قسماً من هذا البحث.

(٢) انظر John L. Esposito, *Islam and Politics* 3d rev. ed. (Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 1991); James P. Piscatori, ed., *Islam in the Political Process* (Cambridge: Cambridge University Press, 1983); John L. Esposito, ed., *Islam in Asia: Religion, Politics and Society* (New York: Oxford University Press, 1987); Shireen T. Hunter, ed., *The Politics of Islamic Revivalism* (Bloomington, Ind.: University of Indiana Press, 1988); «Islam and Politics,» *Third World Quarterly* 10, no. 2 (April 1988).

(٣) Hisham Sharabi, *Neopatriarchy: A Theory of Distorted Change in Arab Society* (New York: Oxford University Press, 1988), p. 136.

(٤) Charles Krauthammer, «The New Crescent of Crisis: Global Intifada,» *Washington Post*, February 16, 1990; and Patrick J. Buchanan, «Rising Islam May Overwhelm the West,» *New Hampshire Sunday News*, August 20, 1989.

(٥) *New York Times*, august 21, 1989.

(٦) *New York Times*, January 25, 1990.

(٧) انظر John L. Esposito, «Jihad in a World of Shattered Dreams: Islam, Arab Politics, and the Gulf Crisis,» *The World & I* (February 1991), pp. 68-74.

(٨) James Piscatori, ed., *Islamic Fundamentalism and the Gulf Crisis* (Chicago: American Academy of Arts and Sciences, 1991).

(٩) شهدت الدول الموجودة في شمال أفريقيا (الجزائر والمغرب وتونس وموريتانيا والسودان) تظاهرات واسعة. *Los Angeles Times*, September 22, 1990.

(١٠) Madani quoted in «Islam Divided,» *The Economist* (September 22, 1990), p. 47.

(١١) Abdurrahman Alamoudi in *The Washington Report on Middle East Affairs* (October 1990), p. 69.

(١٢) استطلاع لمجلة باكستانية. *Herald*, September 1990, p. 30.

(١٣) Philip Robins, «Iraq: Revolutionary Threats and Regime Responses,» *The Iranian Revolution: Its Global Impact* (Miami: University of Florida Press, 1990), esp. pp. 90 ff.

(١٤) Alan Cowell, «Iraq Raises Its Volume, and Arab Hopes,» *New York Times*, April 4, 1990.

(١٥) *Message International* (April 1990), p. 35.

(١٦) Wafa Amr, «Jordan Welcomes New Government, Political Freedoms,» *Middle East Times*, July 9-15, 1990, p. 4.

(١٧) لبحث الأحداث التي حصلت خلال تلك الفترة، انظر Susan Waltz, «Islamist Appeal in Tunisia,» *Middle East Journal* 41 (Autumn 1986); Marion Boulbi, «The Islamic Challenge: Tunisia Since Independence,» *Third World Quarterly* 10, no. 2 (April 1988); and Dirk Vanderwalle, «From the New State to the New Era,» *Middle East Journal* 42 (Autumn 1988).

(١٨) «The Mass Trial of Islamists Before Military courts in Tunisia» (New York: Lawyers Committee for Human Rights, 1992), Introduction.

(١٩) للاطلاع على تحليل عن السياسات الإسلامية في الجزائر المعاصرة، انظر Robert Mortimer, «Islam and Multiparty Politics in Algeria, *Middle East Journal* 45, no. 4(Autumn 1991), pp. 241-256; and John P. Entelis and Lisa Arone, «Algeria in Turmoil: Islam, Democracy and State,» *Middle East Policy* 1, no.2 (1992), pp. 140-156.

(٢٠) *New York Times*, July 26, 1991.

(٢١) «Human Rights in Algeria since the Halt of the Electoral Process,» *Middle East Watch* 4, no. 2 (February 1992), p.5-6.

(٢٢) *New York Times*, August 20, 1992, p. A5.

(٢٣) Entelis and Arone, «Algeria,» p. 34.

(٢٤) *New York Times*, May 20, 1992.

(٢٥) *New Tork Times*, March 30, 1992.

(٢٦) للاطلاع على تحليل عن هذه المسألة، انظر John L. Esposito and James P. Piscatori, «Democratization and Islam,» *Middle East Journal* 45 (Summer 1991), pp. 78-91.

(٢٧) *Middle East Times*, June 19-25, 1990.

(٢٨) للحصول على مثال عن أن انتقاد السياسة الأمريكية يتجاوز الشرق الأوسط إلى ماليزيا، انظر «Exposing U.S. Motives,» *Aliran* 10, no. 11 (1990), p.40.

(٢٩) «Text of Remarks by the Vice President: Commencement Address, Graduation and Commissioning Ceremony for the Class of 1990,» pp. 5-6; «Remarks Delivered to AIPAC by the Vice President of the United State,» *American Arab Affairs* 33 (Summer 1990), p. 168.

(٣٠) Daniel Pipes, «Fundamentalist Muslims,» *Foreign Affairs* 69, no. 3 (Summer 1986), p. 958.

(٣١) *The Economist*, May 18, 1991, pp. 47-48.

(٣٢) *New York times*, July 26, 1991.

(٣٣) U.S. Congress. House. Hermann F. Eilts, «Prepared Statement Before the House Subcommittee on Europe and the Middle East,» in *Islamic Fundamentalism and Islamic Radicalism* (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1985), p. 41.

قراءات مقترحة

Ayubi, Nazih, *Political Islam: Religion and Politics in the Arab World*, London: Routledge, 1991.

Esposito, John L., *Islam: The Straight Path* 2d ed., New York: Oxford University Press, 1991.

Esposito, John L., ed., *The Iranian Revolution: Its Global Impact*, Miami: Florida International University Press, 1990.

Hunter, Shireen T., ed., *The Politics of Islamic Revivalism: Diversity and Unity*, Bloomington: Indiana University Press, 1988.

Hudson, Michael,«After the Gulf War: Prospects for Democratization in the Arab World,» *Middle East Journal* 45, no. 3, pp. 407-426.

National Democratic Institute for International Affairs, *Democracies in Regions of Crisis,* Washington, D.C., National Democratic Institute for International Affairs, 1990.

Rustow, Dankwart A., «Democracy: A Global Revolution,» *Foreign Affairs* 69, no. 4, pp. 75-91.

Sonn, Tamara, *Between Quran and Crown,* Boulder, Colo.: Westview Press, 1990. Voll, John Voll, John Obert, *Islam, Continuity and Change in the Modern World 2d* ed., Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 1994.

الفصل التاسع

استراتيجيات لحقبة محاطة بالشكوك
برنامج عمل السياسة الأمريكية

فيبي مار Phebe Marr

تغيرت البيئة العالمية في عقد التسعينيات تغيراً جذرياً بسقوط الاتحاد السوفيتي، وقيام عدد من الدول المستقلة المرتبطة شكلياً. وبينما تحاول تلك الدول إنقاذ اقتصادياتها وإعادة تشكيل مستقبلها السياسي، فإنها لا تملك القدرة ولا الرغبة في تحدي الولايات المتحدة للحصول على موقع دائم في الشرق الأوسط، وتأتي على رأس تلك الدول روسيا التي ورثت نصيب الأسد من القوة العسكرية للاتحاد السوفيتي. وبالفعل فقد بدأت تلك التطورات في إعادة تشكيل البيئة الجيوستراتيجية في الشرق الأوسط بشكل يتناسب أكثر مع مصالح الولايات المتحدة.

وفي الوقت نفسه، خلق انهيار الاتحاد السوفيتي مناخاً دولياً أكثر تعقيداً. وفي هذا السياق يتوقع أن تتنافس الدول الجديدة في الاتحاد السوفيتي السابق بعضها مع بعض على النفوذ أو الحظوة في أوربا الغربية ودول الشرق الأوسط، وفي بعض الحالات الولايات المتحدة. وتقوم أوربا الغربية والتكتلات الإقليمية الجديدة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بإعداد برامجها بشكل مستقل عن تلك الخاصة بالولايات المتحدة ومختلفة عنها[1]. وربما تبدو مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط أقل حيلة إزاء المشاكل المتعلقة ببعض أجزائه، مثل شمال أفريقيا والسودان، على حين أن مناطق ودولاً أخرى، وبالتحديد الخليج وتركيا ومصر، قد ترى أنها ستظل معتمدة على قوة الولايات المتحدة.

ومن المفارقة أن المزايا التي حققها النصر الذي قادته الولايات المتحدة في الحرب الباردة يجب أن تقاس في مقابل عامل موازن على هذا الجانب من المحيط الأطلسي. إذ إن الولايات المتحدة، بوصفها القوة العظمى الوحيدة المتبقية، ربما لا تكون قادرة على الاستفادة من وضعها المتفوق بسبب الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية، وبسبب تململ الرأي العام وعدم استعداده لتأييد سياسة نشطة في الشرق الأوسط، وهي سياسة تتطلب الوقت والطاقة والتحويلات الضخمة للموارد الاقتصادية. فعجز الموازنة المؤلم، والميزان التجاري غير المؤاتي، والبنية التحتية المتدهورة، والمشاكل الاجتماعية الآخذة في الاتساع، كلها قضايا محلية تواجه الولايات المتحدة بتحديات داخلية لا تقل قوة عن مشاغل الشؤون الخارجية. وفي الشرق الأوسط، كما هو الحال في كل مكان آخر، تجد الولايات المتحدة نفسها مجبرة على إعادة النظر في مصالحها وأهدافها، وتقييم تلك المصالح والأهداف في مقابل الموارد المتاحة ـ سواء كانت تلك الموارد مالية أم بشرية ـ وتطوير استراتيجيات جديدة تعكس الأولويات التي يتم تحديدها بعناية[٢].

بالنظر إلى هذه القيود الداخلية، فإن على الولايات المتحدة أن تنتهج نهجاً براجماتياً في صياغة أهدافها المستقبلية. فغياب منافس عالمي قادر على الإضرار بالمصالح الحيوية الأمريكية، يُمكّن الولايات المتحدة من أن تكون انتقائية في تدخلاتها المستقبلية. وبالتأكيد لن تضطلع الولايات المتحدة بدور الشرطي الوحيد في المنطقة الذي يحافظ على الاستقرار في كل بقعة منها[٣]. وستضطر واشنطن إلى التوضيح لحلفائها وأصدقائها بأن الولايات المتحدة لا تستطيع القيام بدور الحَكَم الدائم الوجود، أو حل جميع مشاكل الشرق الأوسط الكثيرة والمعقدة، وبأنها ستركز بشدة على حماية أهم المصالح القومية الأمريكية. وقد يشتمل ذلك على الابتعاد عن مشاكل بعض المناطق الجغرافية الفرعية. وبرغم أن الولايات المتحدة قد تستخدم القوة العسكرية باسم الجهود الإنسانية الدولية، كما فعلت في الصومال، إلا أنه من المرجح أن لا تصل هذه الأنشطة إلى حد الالتزام العسكري من جانب واحد. بحفظ النظام في تلك المناطق. وسيتم تشجيع أبناء الشرق الأوسط على تحمل مسؤولية أكبر في حل المصاعب التي تواجههم، ليعرفوا ثمن الفشل، ويستمتعوا بلذة النجاح، بدلاً من البقاء معتمدين على القوة العظمى الوحيدة المتبقية.

نظراً لتعقد أوجه أبعاد صراعات الشرق الأوسط وتعددها، إضافةً إلى مصالح الولايات المتحدة المهمة المتشعبة التي تتلاقى في المنطقة، بوسعنا القول إنه لا توجد

استراتيجية واحدة فعالة لضمان هذه المصالح. وبدلاً من وضع مخطط شامل، على الولايات المتحدة أن تبتكر سياسات مخصصة لمعالجة مشاكل وقضايا محددة بعينها. وبرغم أنه لا يمكن صياغة مثل هذا المخطط الشامل للعقد القادم، إلا أن هذا الفصل يرمي إلى تحديد أهم التحديات والفرص التي تواجه الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، ورسم الخطوط العريضة لأهداف الولايات المتحدة وأولوياتها واقتراح استراتيجيات للتعامل مع التحديات التي تواجهها.

التحديات والفرص في التسعينيات

نهاية الحرب الباردة

من بين جميع التطورات التي أشار اليها المساهمون في هذا الكتاب، لا يوجد أمر أكثر أهمية من انهيار الإمبراطورية السوفيتية. فقد حول انهيار حلف وارسو، وانفجار الدولة السوفيتية من الداخل، الميزان الدولي لصالح الغرب وقيمه ومؤسساته وأنظمته السياسية ـ الاقتصادية. وعلى مدى السنوات القادمة تستطيع الولايات المتحدة أن تتوقع بشكل معقول بعض التعاون من روسيا ومن بعض جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق حول أمور تتعلق بالمصلحة المشتركة في الشرق الأوسط. لقد عاد هذا الجو الجديد بالفوائد، كتأييد مبادرة السلام العربي ـ الإسرائيلي التي أطلقتها الولايات المتحدة، والقبول الضمني بعملية عاصفة الصحراء التي قادتها الولايات المتحدة في الخليج. وفيما تواجه جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق الجديدة صعوبات اقتصادية هائلة، فإنها سوف تكون مجبرة على موازنة التعارض المحتمل للمصالح في الشرق الأوسط (وفي كل مكان آخر) بالمساعدة المطلوبة من الغرب. ولا يعني هذا أن روسيا والجمهوريات الأخرى ستتخلى عن مصالحها الحيوية في الشرق الأوسط، ولكن قد يكون لزاماً عليها وضع بعض تلك المصالح جانباً في الوقت الراهن مقابل المتطلبات الاقتصادية والتكنولوجية الملحة التي لا يمكن الحصول عليها إلا من مانحيها الغربيين. وكما يذكر ملفين جودمان، فإن على الولايات المتحدة أن تكون حريصة على أن لا تغالي في تقدير حسن موقفها. فقد يستطيع الكثير من المحافظين الروس المستائين من فقدان الإمبراطورية توليد ردة فعل ضد هذا التعاون. وربما يكون التوافق قد بلغ ذروته أصلاً وستبدأ عملية التراجع.

وفي مواجهة تلك المزايا التي تحققت حديثاً، يوجد ثلاثة ميادين يمكن أن يؤثر بها

سقوط الاتحاد السوفيتي سلباً في مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. الأول والأكثر فورية، أن الانهيار يمكن أن يخلق سلسلة جديدة من الاضطرابات السياسية على طول التخوم الشمالية لمنطقة جنوب غرب آسيا. وستحتاج جمهوريات القوقاز وآسيا الوسطى المستقلة إلى قيادة قوية ومساعدة اقتصادية من الغرب واليابان لتتجنب الركود الاقتصادي. ومن المرجح أن تصبح الجمهوريات المسلمة في تلك المناطق محط منافسة شديدة على النفوذ بين تركيا وإيران وباكستان، والسعودية. ولكل طرف من الأطراف المذكورة مخططاته الخاصة. كما أن المشاعر العرقية والقومية المتنامية التي تثير النزعة إلى الانفصال تهدد بتخطي الحدود الدولية، مغذية التشرذم العرقي والديني في تركيا وإيران وأفغانستان وباكستان. وقد أعطى النزاع العرقي داخل جمهوريات آسيا الوسطى، مقروناً بوجود القوات الروسية المشاركة في بعض الحالات في عمليات حفظ السلام، أعطى الفرصة لصدور الاتهامات عن الدول المستقلة حديثاً بانبعاث الإمبريالية الروسية من جديد.

ثانياً، قد تسفر السياسات الاقتصادية الفاشلة عن انتشار أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية المتطورة في الشرق الأوسط. فبعض الجمهوريات المستقلة حديثاً التي تحتاج إلى العملات الصعبة، تشعر بأنها مجبرة على التنافس للحصول على حصة من مبيعات سوق السلاح، فيما يهدد العلماء والمهندسون والتقنيون العاطلون عن العمل ببيع خدماتهم لحكومات الشرق الأوسط الراغبة في الحصول على المساعدة في جهودها الرامية إلى بناء أنظمة أسلحة محلية. ومن الممكن أن تكون السيطرة المركزية على مبيعات الأسلحة قد فقدت، ولو مؤقتاً على الأقل. فالمعدات العسكرية تباع في بعض الأحيان من قبل مديري المصانع في سبيل الحصول على العملة الصعبة دون معرفة موسكو أو موافقتها.

ثالثاً، بغض النظر عن النظام السياسي الذي وطد أركانه أخيراً في موسكو، فإن أي قيادة روسية لا تستطيع أن تقف موقف المتفرج على القوى التي تنهض في إيران. ومن المرجح أن تبقى الروابط الاقتصادية والسياسية والعسكرية المستمرة محط اهتمام كبير في موسكو. وليس من المرجح أن توافق أية حكومة في موسكو على سقوط إيران مرة أخرى في شرك التبعية للولايات المتحدة، برغم أن ذلك يبدو مستبعداً جداً خلال هذا العقد. وفي الوقت نفسه، ستخاف موسكو من انتشار الإسلام الثوري باتجاه الجمهوريات الواقعة على حدودها الجنوبية.

انتشار الأسلحة وميزان القوى

أزال انتهاء الحرب الباردة، وتفكك الاتحاد السوفيتي تهديداً رئيسياً لمصالح الولايات المتحدة الإقليمية، ولكن تحدياً جديداً ظهر وهو انتشار أسلحة الدمار الشامل. وكما يشير وليم لويس، فإن انتشار الأسلحة ربما يتسع خلال العقد بالرغم من الجهود المكثفة التي تبذلها الولايات المتحدة لمنعه. ويحفز هذا الاتجاه استمرار الشعور الإقليمي بعدم الأمان، والنجاح الكبير الذي أظهرته الأسلحة التكنولوجية المتطورة التي استخدمتها الولايات المتحدة في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١. ومن المرجح أيضاً أن تزداد مبيعات الأسلحة التقليدية المتطورة، وأنظمة الإطلاق بعيدة المدى. وبالفعل فإن الفرق بين النوعين من الأسلحة سيصبح أقل وضوحاً في غضون هذا العقد، مما سيزيد باستمرار من صعوبة التمييز بينهما لأغراض الحد من التسلح. وبرغم أنه يمكن القيام بالجهود الرامية إلى تقييد تدفق ذلك النوع من الأسلحة إلى الشرق الأوسط، بل يجب القيام بذلك، إلا أن أقصى ما يمكن تحقيقه في هذا المجال هو إبطاء سرعة تدفق شحنات الأسلحة لا وقفها.

إن الانتشار المستمر للأسلحة الكيماوية والبيولوجية والنووية سوف يؤثر في مصالح الولايات المتحدة بطرق متعددة. فهو سيجعل الصراعات العسكرية في المستقبل أشد فتكاً، وسيزيد من احتمال تجاوز العداوات ساحات القتال لضرب المراكز المدنية الآهلة بالسكان. وستتضاعف التكلفة البشرية لهذا النوع من الحروب، حتى القصيرة منها، بشكل دراماتيكي بالنسبة للمنتصر والمهزوم على حد سواء. وسيساهم انتشار تلك الأسلحة أيضاً في الإخلال بالتوازن الاستراتيجي في المنطقة. وعندما تصبح الأسلحة المتطورة تكنولوجياً أكثر انتشاراً، يتصاعد احتمال التهديد. وفي الوقت ذاته ستزداد صعوبة تقدير تكاليف تورط الولايات المتحدة في الصراعات الإقليمية. ومن دون الجهود الدبلوماسية الأمريكية الدؤوبة لوضع آليات الردع وبناء الثقة، فقد تأخذ الصراعات والأزمات في الشرق الأوسط منحىً خطيراً، وبشكل متزايد.

الصراعات الإقليمية

إن الشكل الآخر للتحديات التي تواجه الولايات المتحدة في الشرق الأوسط يُعنى بالصراعات المزمنة بين دول المنطقة. ومن المستبعد أن تؤدي بعض تلك الصراعات إلى

إلغاء الترتيبات الأمنية الإقليمية التي ظهرت حديثاً، ولكن قد تتعرض مصالح الولايات المتحدة إلى التآكل على صعيدين، إذا لم يتم احتواء تلك الصراعات أو حلها. الصعيد الأول هو الصراع العربي ـ الإسرائيلي المعقد، والثاني هو الخليج العربي. ولا يمثل أي منهما تحدياً جديداً، ولكن ثوابت كل منهما قد تغيرت.

الصراع العربي ـ الإسرائيلي

يخلص وليم كوانت في الفصل الذي كتبه إلى أن توقعات التوصل إلى حل قد زادت، رغم استمرار الصراع العربي ـ الإسرائيلي. فبدء مفاوضات السلام بين دول المواجهة والفلسطينيين من جانب، وإسرائيل من جانب آخر في أعقاب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، وانتخاب حكومة عمالية إسرائيلية أكثر ميلاً إلى التفاهم والصلح، ومشاركة الولايات المتحدة بشكل كامل في عملية السلام، تشير جميعاً إلى وجود بيئة أفضل للتسوية. وعلاوة على ذلك، فإن نشوب قتال مكشوف بين العرب والإسرائيليين أصبح أقل احتمالاً، برغم أنه يظل وارداً. وقد أزاحت حرب الخليج الأخيرة أكثر أعداء إسرائيل خطورة، وهو العراق، من ساحة المعركة. وتبدو مصر ملتزمة بثبات بمعاهدتها السلمية مع إسرائيل. وخسرت سوريا القوة العظمى الحليفة لها سابقاً، وليس من المرجح أن تبدأ صراعاً مع دولة تتفوق عليها تكنولوجيا وعسكرياً.

وبرغم أن مخاطر اندلاع حريق هائل في المنطقة قد تراجعت كما يذكر كوانت، إلا أن غياب الحرب لا يعتبر سبباً للتواكل. فإذا لم يتم، من جانب، تحقيق تقدم ملموس على صعيد المشكلة العربية ـ الإسرائيلية في السنوات القليلة القادمة، فإنه من المحتمل أن تتأثر مجموعة واسعة من مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. فعلى سبيل المثال، ستجد الولايات المتحدة، وبشكل متزايد، أنه من الصعب عليها عزل علاقاتها مع إسرائيل عن تعاملاتها مع بقية العالم العربي، وخاصة دول الخليج العربية. وفي أعقاب أي فشل على طاولة المفاوضات، قد تتسبب الإجراءات التي تتخذها إسرائيل أو سوريا أو الفلسطينيين في تدهور العلاقات الأمنية الإقليمية أو انهيارها تماماً. وسوف تتردد مصر، التي تهددها المشاكل الاقتصادية المتفاقمة، وحركة إسلامية مهمة داخلياً، في الاحتفاظ بعلاقات تعاون مع إسرائيل، وبروابط وثيقة مع الولايات المتحدة. وقد توسّع القوى المتطرفة، خاصة تلك التي تشكل جزءاً لا يجتزأ من الحركات الإسلامية، من نطاق الدعم الشعبي لها في المنطقة برمتها، فتحول مناخ الرأي العام في اتجاه معاد للغرب تماماً.

من جانب آخر، إذا ما تحرك الصراع باتجاه الحل، فإن المخاطر المهددة لمصالح الولايات المتحدة ستقل، وسيصبح المناخ مؤاتياً للإصلاح الاقتصادي والتحرر السياسي. كما أن إيجاد حل للصراع العربي ـ الإسرائيلي عنصر هام في الحد من انتشار الأسلحة في المنطقة. ولهذه الأسباب مجتمعة، فإن على الولايات المتحدة أن ترمي بثقلها لتسوية مشكلة الشرق الأوسط المزمنة.

صراعات الخليج

تطرح الصراعات في الخليج أمام الولايات المتحدة تحدياً ذا طبيعة مختلفة. وكما تشير مار، فإن وضع الخليج معقد بدرجة أكبر مما هو عليه الوضع في شرق البحر المتوسط، وذلك بسبب وجود صراعات متزامنة ومتداخلة. وتشمل تلك الصراعات المنافسة التاريخية والجغرافية والثقافية بين الجانبين العربي والفارسي في الخليج، والخلافات الحدودية النابعة من الحدود السياسية التي رسمتها القوى الاستعمارية، والخلافات الأيديولوجية، والمنافسة على توزيع حصص الأسواق والمنافع الأخرى الناشئة من الموارد البترولية. وقد يؤدي نشوب صراع مسلح أو حدوث تحول ملموس في الميزان العسكري أو الاقتصادي في المنطقة إلى التأثير في حصول الغرب على النفط بأسعار مستقرة ومعقولة، وذلك من المصالح الأمريكية الرئيسية القديمة. وتخلص مار إلى نتيجة مفادها أنه من غير المرجح أن تتجدد الحرب في الخليج في السنوات القليلة القادمة. ويعود السبب في ذلك أساساً إلى أن اثنين من المتنافسين الرئيسيين، العراق وإيران، استنزفا اقتصادياً وأرهقتهما الحرب. كما أن دول الخليج انخفضت ثرواتها بسبب التكاليف التي تحملتها في حربين مدمرتين، وتحتاج إلى فترة لالتقاط أنفاسها وتحسين أوضاعها الاقتصادية. غير أن أسباب الصراع الكامنة لا زالت موجودة وقد تنفجر في أية لحظة إلى عنف يؤدي إلى الإخلال بالميزان القائم مرة أخرى خلال هذا العقد.

لدى العراق أكبر قدرة على زعزعة الاستقرار في المنطقة. ونتيجة للدمار الشديد الذي أصابه من حربين متتاليتين، فإنه يحتاج إلى الوقت لإعادة البناء قبل أن يتمكن من التفكير ثانية في القيام بمغامرة عسكرية جديدة، ولكنه يواجه مستقبلاً سياسياً داخلياً غير واضح المعالم. وإذا ما بقي صدام حسين في السلطة فإنه من غير المرجح أن يتلقى العراق الدعم المالي والتكنولوجي الذي يحتاجه لكي يتعافى. وقد يؤدي أي تغيير

للحكومة في بغداد إلى إحياء الأمل بمستقبل العراق على المدى البعيد، ولكنه قد يعجل أيضاً بمروره في فترة من عدم الاستقرار السياسي، والأسوأ من ذلك أن انهيار السلطة في المركز يمكن أن يؤدي إلى التفكك القومي وما يصاحبه من فوضى، ومن شأن مثل هذه النتيجة المحتملة أن تجعل إيران الدولة المهيمنة على منطقة الخليج.

لقد واجهت إيران، صاحبة أكبر قوة كامنة بين المتنافسين في الخليج، من حيث عدد سكانها، محناً شديدة نتيجة لثورتها في الثمانينيات والحرب ضد العراق التي استمرت لمدة ثماني سنوات متواصلة. ونتيجة لذلك فإن على طهران أن توجه طاقاتها باتجاه الانتعاش الاقتصادي. ولكي يحقق هذا الهدف، فإنها تحتاج إلى التكنولوجيا والمساعدة من الدول الصناعية الغربية، وهو عامل يجب أن يدفعها إلى انتهاج خط براجماتي. ولكن إيران ما تزال تتطلع إلى الهيمنة على الخليج، وتسعى إلى توسيع نفوذها في آسيا الوسطى، وفي كل مكان آخر. وهي تعيد تسليح نفسها الآن بمساعدة روسية وصينية وكورية شمالية، وبنهاية العقد الحالي ربما تصبح في وضع يمكنها من تغيير ميزان القوى القائم. وإلى أن يتضح التوجه المستقبلي للبلدين الخليجيين الشماليين، فإنه سيكون من الصعب حل الصراعات المزمنة بينهما. ونتيجة لذلك فإنه ربما يجب على الولايات المتحدة أن توجه قدراً أكبر من اهتمامها إلى السيطرة على الصراعات الخليجية، وإلى احتواء السلوك العدواني، بدلاً من الاهتمام بالمشاكل الكامنة ذاتها، برغم أن ذلك يجب ألا يعيق المحاولات الهادفة إلى الحد من التوترات كلما كان ذلك ممكناً.

يفتقد مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى العنصر البشري الكافي، وإلى القدرة العسكرية اللازمة لحماية نفسه، ويحتاج دائماً إلى المساعدة غير الخليجية. وستحتاج دول الخليج العربية إلى الحماية العسكرية المستمرة من الولايات المتحدة والغرب للتصدي لجاريها الأكبر قوة بكثير. وإضافة إلى ذلك، فإن على جميع تلك الدول أن توازن بين الضغوط الداخلية الداعية إلى التحديث، وبين مطالب القوى الإسلامية المنادية بالحد من النفوذ الغربي فيها.

وسيكون التحدي الذي يواجه الولايات المتحدة ـ بوصفها قوة خارجية ـ إيجاد ترتيبات أمنية كافية لحماية دول الخليج العربية، والمحافظة على التوازن دون أن تصبح متطفلة ودون أن تعرض الاستقرار الداخلي للخطر. وسيصبح الإيفاء بمتطلبات هذا التحدي أمراً لا مفر منه للولايات المتحدة، وذلك لأنه يتوقع أن ينمو الاعتماد المتبادل بينها وبين اقتصاديات الخليج على امتداد العقد الحالي[٤].

عدم الاستقرار الإقليمي

وسيكون التحدي الرئيسي الإضافي الذي يواجه الولايات المتحدة هو عدم الاستقرار الإقليمي بكافة أشكاله. ومن المرجح أن يكون لتلك الأشكال من عدم الاستقرار آثار متفاوتة على مصالح الولايات المتحدة، تبعاً للرقعة الجغرافية التي تحدث فيها، وتأثيرها في المناطق المحيطة. وربما لا تتمكن الولايات المتحدة والقوى الخارجية الأخرى من فعل الكثير للتأثير في تلك المتغيرات، وخاصة تلك التي تحدث في إطار الساحة السياسية الداخلية. غير أن ذلك لا يعني أن تهمل الولايات المتحدة الاستقرار أو أسبابه الجوهرية. فهي تستطيع أن تساعد في تشكيل بيئة دولية تشجع على حل المشكلات بالطرق السلمية، وإذا ما فشل ذلك، فربما تتمكن من لعب دور بنّاء في الحد من الأضرار بالتطبيق الفعال للوسائل الدبلوماسية. وفي حالات أخرى، يمكن أن تنضم الولايات المتحدة إلى المجموعة الدولية في القيام بجهود لإزالة بعض المظالم الجذرية التي تسبب عدم الاستقرار، ولكن عليها في هذا السياق أن تتبنى موقفاً متبصراً فتحرص على أن تقيم توازناً بين التدخل غير المثمر والإهمال المضر.

لقد قام مؤلفو هذا الكتاب بتعريف ثلاثة اتجاهات عريضة من المرجح أن تسبب الاضطراب خلال العقد القادم. الأول، كما أشار الفصل الذي كتبه عبد العزيز سعيد، هو العداوات العرقية والمذهبية التي يحتمل أن تغدو مصدراً رئيسياً لعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، وفي أماكن أخرى. وقد تضعف تلك الخلافات بنية بعض الدول، فتهدد بتفكيك دول قائمة وتوليد عدم استقرار إقليمي. فتركيا وإيران والعراق عرضة لتهديد التطلعات والطموحات الكردية إلى الاستقلال؛ وسيستمر الشعور المذهبي الشيعي في التأثير على لبنان والعراق وبعض دول الخليج العربية. ويمكن أن يشكل مثال الجمهوريات المسلمة المستقلة حديثاً في القوقاز وآسيا الوسطى حافزاً للاتجاهات الانفصالية في المنطقة، ويمكن أن يمتد تأثير ذلك إلى إيران وتركيا وباكستان. وستكون الولايات المتحدة مجبرة على مراقبة التطورات عن كثب في تركيا وباكستان وذلك بسبب مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية فيهما.

والاتجاه الثاني، المتعلق بشح الموارد الاقتصادية وسوء توزيعها داخل دول الشرق الأوسط وفيما بينها، سوف يغذي التوترات الإقليمية أيضاً، ويساهم في عدم الاستقرار. وكما أوضحت أزمة الخليج الثانية عام ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ فإن هناك امتعاضاً عظيماً من ثروة دول الخليج في أوساط سكان الدول الفقيرة الواقعة على حوض البحر

المتوسط كمصر والأردن وسوريا وإسرائيل وتركيا. وتواجه تلك الدول أيضاً انفجاراً ديمغرافيا سيضاعف من أعداد سكانها مع حلول عام ٢٠١٠. وفي الوقت نفسه يجب عليها أيضاً تحمل عبء الديون والتضخم، ومشاكل البنى الاقتصادية سيئة التنظيم.

وعلاوة على ذلك، كما يشير توماس ناف في هذا الكتاب، فإنه من المرجح أن تصبح ندرة المياه مسألة حادة في بعض الأقطار في غضون هذا العقد (وبالتحديد في الأردن وإسرائيل) أو تصبح مصدر نزاع بين الجيران الآخرين (كتركيا وسوريا والعراق). وهذه الدول المتوسطية المُعسرة مهمة للولايات المتحدة، لأنها تسيطر على ممرات مائية استراتيجية (في مصر وتركيا)، كما أنها تساعد، باستثناء سوريا، في توفير توازن للقوى لصالح الولايات المتحدة في المنطقة. وفي بعض الحالات، تقيم الدول المشار إليها تعاوناً عسكرياً مع الولايات المتحدة. لذلك فإن الإخلال باستقرار تلك الدول أو استبدال قادة معادين للغرب بأنظمة الحكم الصديقة فيها، قد يزيد من صعوبة تحقيق أهداف الولايات المتحدة في المنطقة.

والاتجاه الأخير الذي يحدده مؤلفو هذا الكتاب هو الاضطراب، الذي قد يحدث بسبب الأيديولوجيات الشعبية التي تستغل المظالم الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن أن تغذي مشاعر الكراهية للنفوذ الغربي والأنظمة المؤيدة للوجود الغربي. ومن أهم تلك القوى المحركة منظمات الصحوة الإسلامية المختلفة. ورغم أن البعض منها يتبع سياسة المجابهة، كما يشير جون إسبوزيتو، إلا أنه يجب على الولايات المتحدة أن تحذر من التعامل مع الصحوة الإسلامية على أنها ظاهرة متجانسة، فهي ليست كذلك. فالحركات الإسلامية تستجيب لأوضاع متباينة في دولها. وبعض أكثر الحركات تشدداً تركز على تقليص النفوذ الغربي في بلادها أو استئصاله منها، وقد تبنت العنف كصيغة مشروعة للمعارضة السياسية. وتشكل مثل هذه الحركات تحدياً لنفوذ الولايات المتحدة ولاستمرارية الأنظمة الصديقة في بلدان رئيسية.

وتبرز في المنطقة أيضاً حركات تدعو إلى قيام حكومات أكثر انفتاحاً وتمثيلاً وخضوعاً للمساءلة. وقد تشكل أهداف هذه المنظمات تحدياً لمصالح الولايات المتحدة الأمنية، رغم أنها متطابقة مع أهداف الأخيرة. فربما يقترن الانتقال من الحكم المتسلط إلى نظام سياسي أكثر انفتاحاً في المنطقة باضطراب داخلي، وربما يجلب ذلك الانتقال إلى السلطة قوى معادية لنفوذ الولايات المتحدة في المنطقة.

وستشكل تلك القوى، غير محددة الشكل، التحدي الحقيقي للولايات المتحدة

خلال التسعينيات. فالصراعات ومظاهر عدم الاستقرار الإقليمية، وهي ذات طبيعة معقدة في الغالب، ربما تستعصي على الحلول العسكرية. وتتطلب بدلا من ذلك استخدام دبلوماسية متبصرة، بما في ذلك القدرة على التصرف باستخدام استراتيجيات معقدة، وأدوات غير عسكرية. والأهم من ذلك كله، في ظل الأوضاع الاقتصادية المتردية في الولايات المتحدة، يجب التوفيق بين التزامات الولايات المتحدة والموارد المتاحة. وعلى الولايات المتحدة أن تحدد مصالحها في المنطقة بطريقة اقتصادية، وأن ترتب أهميتها مع أخذ المخاوف والمواقف المحلية بعين الاعتبار.

مصالح الولايات المتحدة وأولوياتها

برنامج سياسة للتسعينيات

إذا أخذنا بالحسبان الاتجاهات الإقليمية والعالمية التي سبق ذكرها، يمكننا أن نطرح الأسئلة الآتية: ما هي المصالح الأساسية للولايات المتحدة؟ وما هي المصالح الباقية منها والقابلة للتحقيق؟ وما إذا كانت الولايات المتحدة لا تستطيع متابعة تلك المصالح دون تمييز، فأين تكمن أولوياتها؟ لقد جرى الإيحاء هنا بأن مسألة احتواء النفوذ السوفيتي في الشرق الأوسط، التي شكلت لمدة طويلة الهاجس الأول للولايات المتحدة، يمكن أن توضع جانباً دون أن يترتب على ذلك أي ضرر. وتتطلب بيئة ما بعد الحرب الباردة التي تتغير بسرعة الآن وضع برنامج جديد.

وبرغم بقاء بعض مصالح الولايات المتحدة التقليدية في الشرق الأوسط، إلا أن أهمية تلك المصالح قد تناقصت في بعض الحالات. وفي الوقت نفسه، فإن بعض الاهتمامات الجديدة أخذت تحتل الواجهة. وتوحي الاتجاهات المشار إليها في هذا الكتاب بأن على الولايات المتحدة أن تركز على القضايا الآتية، المدرجة وفقاً لترتيب أهميتها: (١) مواصلة الحصول على النفط بأسعار مستقرة ومعقولة (٢) منع انتشار أسلحة الدمار الشامل (٣) حماية دولة إسرائيل ضمن حدود دولية معترف بها (٤) الحد من الضرر الذي يمكن أن ينشأ عن عدم الاستقرار (٥) تشجيع الإصلاح السياسي والاقتصادي.

وفي زمن يسوده التفاعل والتعقيد المتزايدان، ذلك الزمن الذي لا بد وأن يتم فيه خلق نوع من التوازن بين المصالح المتنافسة، لا توجد استراتيجية شاملة تستطيع تحقيق جميع تلك المصالح. والبديل الأكثر براجماتية هو تحديد مجموعة من الخيارات السياسية

المتاحة للولايات المتحدة للتعامل مع كل مسألة على حدة، وقياس كل من المخاطر والفوائد الكامنة في كل خيار. وسيخصص الجزء المتبقي من هذا الفصل لاستعراض دلالات هذا البرنامج بالنسبة لمصالح الولايات المتحدة الأمنية، وبعض الخيارات السياسية التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار.

الحصول على النفط

مع كسوف شمس التهديد السوفيتي لمصالح الولايات المتحدة الإقليمية، فإن أولوية برنامج العمل الأمريكي يجب أن تُعطى للنفط، وتحديداً حماية حرية تدفقه عبر منطقة الخليج. ولطالما كانت الأهمية الحيوية لنفط الخليج بالنسبة لاقتصاد الولايات المتحدة، ولاستقرار الاقتصاد العالمي، بمثابة عقيدة راسخة.

إن المنافسة الاقتصادية الدولية المتزايدة، والحاجة لنفخ الحياة في الاقتصاد الأمريكي، سوف تعطي وزناً جديداً لمصدر الطاقة هذا(٥). كما ستفعل ذلك أيضاً الاتجاهات الإقليمية التي وردت في هذا الكتاب. وقد أوضح وليم رامسي، في دراسته عن اتجاهات الطاقة، أن الولايات المتحدة وحلفاءها في أوربا واليابان ستجد نفسها في علاقة اعتماد اقتصادي متبادل مع دول الخليج فيما تبقى من هذا العقد. فالخليج هو المنطقة الوحيدة التي لديها إمكانات فائضة تستوعب الطلب العالمي المتزايد على الطاقة، ومن المرجح أن يبقى على هذه الحال طوال التسعينيات. ونتيجة لذلك، من المرجح أن تصبح الديمقراطيات الصناعية أكثر اعتماداً على شحنات نفط الخليج. وعلاوة على ذلك، فإنه من المحتمل أيضاً أن ينحصر إنتاج النفط العالمي أكثر فأكثر في أيدي خمسة منتجين، هم السعودية والعراق وإيران والكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة. وفي الوقت نفسه، فإن المنتجين الخليجيين يستثمرون أموالاً طائلة في مرافق تكرير النفط وتسويقه في الولايات المتحدة وأوربا، رابطين بذلك اقتصادياتهم بشكل أوثق باقتصاديات الغرب. وفي الولايات المتحدة، سيكون هناك حاجة لتدفقات رأس المال الاستثماري النفطي لتخفيض مستويات العجز القومي وتنشيط الاقتصاد بطيء النمو. وسوف يؤدي التدفق العكسي للسلع ـ خاصة المعدات العسكرية والتكنولوجيا ـ إلى ربط الولايات المتحدة بشكل أكبر بدول الخليج، وخاصة بالسعودية. وبرغم أن هذه التطورات تمنع أي اتجاه لدى دول الخليج المنتجة للنفط لقطع الشحنات النفطية، أو إحداث اضطراب في الأسواق النفطية، إلا أن الغرب لا يستطيع أن يعتمد فقط على أن العقلانية الاقتصادية ستسود. فالخطر الأكبر على أسعار النفط المستقرة هو التقلب

السياسي. ويشكل عدم الاستقرار السياسي الداخلي في دول الخليج، واحتمال تجدد الصراعات فيما بينها، الخطر الحقيقي على حرية الحصول على النفط واستقرار أسعاره. ولهذا السبب فإن الولايات المتحدة مجبرة على التركيز المستمر على الخليج. وإذا أخذنا بعين الاعتبار التحول العالمي من الاهتمامات العسكرية إلى الاهتمامات الاقتصادية كعنصر رئيسي للقوة الدولية، فربما يكون الوصول إلى نفط الخليج وبأسعار مستقرة ومعقولة، هو المصلحة الحيوية الوحيدة التي ستبقى للولايات المتحدة في الخليج مستقبلاً.

الخيارات السياسية

نظراً لأهمية نفط الخليج بالنسبة للاقتصاد العالمي وللولايات المتحدة، فإننا نتساءل عن نوع الخيارات السياسية المتاحة لتأمين تدفقه بحرية، والتقليل من احتمالات قطع إمداداته، والحماية المطلوبة ضد التقلب المفرط لأسعاره؟ وتندرج الاستراتيجيات المتاحة ضمن شقين، اقتصادي وسياسي. وعلى الولايات المتحدة أن تواجه التحدي المتمثل بتزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل فيما تحافظ على توازن سياسي معقول في منطقة الخليج.

السياسة الاقتصادية

تحتاج استراتيجيات الولايات المتحدة الخاصة بمنطقة الخليج إلى العمل بتناغم مع بعضها البعض على مستويات عدة. وبهذا الصدد نقترح اتخاذ التدابير الآتية: أولاً، يجب على الولايات المتحدة أن تتبنى برنامجاً فعالاً لحفظ الطاقة في الداخل، وتنويع المصادر التي تعتمد عليها في الخارج. وتم اقتراح العديد من تدابير حفظ الطاقة، ولعل أهم تلك التدابير فرض ضريبة على استهلاك وقود السيارات. وبرغم أن تدابير حفظ الطاقة ستساعد على تخفيض الاستهلاك، وأن الحكمة تملي اتخاذ تلك التدابير، إلا أنها لا يمكن أن تغير بشكل جوهري الاتجاه طويل المدى لتزايد الاعتماد الغربي على الإمدادات القادمة من منطقة الخليج. واعترافاً بتلك الحقيقة يجب على الولايات المتحدة أن تشجع عمليات استكشاف النفط في أمكنة أخرى لكي تنوع الاعتماد على مصادر التوريد. وفي هذا المجال، ربما تعطي الاستثمارات في إنتاج النفط والغاز في الاتحاد السوفيتي السابق أكثر النتائج الإيجابية الواعدة على المدى الطويل.

ثانياً، على الولايات المتحدة أن تقوي الاعتماد المتبادل البناء بين المنتجين

والمستهلكين. ولعل هذه الاستراتيجية يحتمها عدم وجود خيار آخر. وبدلاً من زيادة الحواجز الجمركية أو اتباع سياسات حمائية، فإن على الولايات المتحدة أن تسعى إلى تعزيز الفوائد المشتركة لكل من المستهلكين والمنتجين. فالثروة التي تتدفق إلى المنتجين الخليجيين ستخلق في المقابل فرص تصدير واستثمار في الولايات المتحدة، وستعيد تدفقات رأس المال المطلوب جداً إلى الولايات المتحدة. وفي المقابل ستساعد التكنولوجيا الأمريكية، والسلع الاستهلاكية والمساعدة العسكرية لدول الخليج في زيادة فرص العمل في الولايات المتحدة. ومن المفترض أن تساعد تلك الروابط أيضاً في خلق حوافز لاستقرار الأسعار وفي وضع القيود والضوابط أمام الإغراءات لاستخدام النفط كسلاح سياسي.

ثالثاً، على الولايات المتحدة أن تشجع الاستثمار الإقليمي للثروة النفطية. ويجب أن توازن الفائدة المشتركة للاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الولايات المتحدة ودول الخليج في مقابل الاعتبارات الموازية كالاستياء الإقليمي من سوء توزيع الثروة والامتيازات في المنطقة. وسيؤدي الاعتماد المتبادل المشوه إلى صدور اتهامات من دول المنطقة بأن دول الخليج ليست سوى ولايات تابعة للولايات المتحدة، وأن المظلة الأمنية الأمريكية قد تم توسيعها لتأمين النفط الرخيص للغرب على حساب العالم العربي.

رابعاً، على الولايات المتحدة أن تطور استراتيجيات وقائية للحد من الضرر الناتج عن انقطاع التدفقات النفطية في حال حدوثه. ويجب تقوية العديد من الآليات الوقائية، التي وضع البعض منها في الاستخدام. وتشمل تلك الآليات الاحتياطي النفطي الاستراتيجي الذي يمكن أن يتم توسيعه، وآليات الرد السريع المتاحة لأوربا والتي يمكن توسيعها أيضاً[٦]. وتستطيع الولايات المتحدة تكثيف التخطيط الاقتصادي في الحالات الطارئة مع دول الخليج، بما في ذلك زيادة إنتاج النفط ومرافق التصدير في المنطقة لمواجهة الانقطاعات غير المتوقعة. فقدرة السعودية على زيادة طاقاتها الإنتاجية والتصديرية من النفط بسرعة خلال أزمة الخليج الأخيرة، حافظت على استقرار أسعار النفط تقريباً بعد أن شهدت ارتفاعاً مبدئياً قصيراً. وكانت تلك القدرة السعودية عاملاً مهماً جداً في نجاح التحالف.

إن تلك التدابير الاقتصادية لن تزيل العوامل السياسية التي هي أكثر المحفزات التي يُحتمل أن تتسبب بانقطاع النفط. ويجب معالجة مسألة هذه المحفزات في إطار الديناميكيات السياسية الخليجية، واحتمالات اندلاع أعمال العنف، وعدم الاستقرار، والحرب.

السياق السياسي: الخيارات السياسية ـ العسكرية

لقد دحرت حرب الخليج الأخيرة العدوان العراقي، وأعادت النزر اليسير من التوازن إلى المنطقة. ولكنها فشلت في حل الأسباب الحقيقية للصراع بين الدول الرئيسية. وقد تُفجر تلك الأسباب توترات جديدة واشتباكات مسلحة. فأولاً، ما زالت الحدود الواقعة في شمال الخليج بين العراق وإيران، وبين العراق والكويت تشكل معضلة وتعتبر مصدراً للنزاع المرير. ثانياً ما زالت أعداد كبيرة من المنفيين المهجرين يعيشون تحت وطأة ظروف صعبة في العديد من دول الخليج، مع احتمال إقدام الدول التي تستضيفهم على استخدامهم كدمى ضد جيرانها. وأخيراً، من المحتمل أن يصبح الإرث النفطي سبباً رئيسياً للنزاع. فالعراق لم يسحب مطالبه المتعلقة بامتلاكه أجزاءً من حقل الرميلة النفطي الذي يقع في الأراضي الكويتية (كما أنه لم يقبل بالترسيم الجديد الذي فرضته لجنة الأمم المتحدة في أعقاب الحرب). وإضافة إلى ذلك، فإن قضايا إنتاج النفط وتسعيره تنذر بإثارة الخلافات.

وتوضح تلك القضايا المزمنة أن تسوية الصراعات في الخليج لم تحن بعد. ويفضل قيام نظام أمن إقليمي تشارك فيه جميع دول الخليج بدلاً من وجود «سلم مسلح» تحافظ عليه الولايات المتحدة بالقوة، ولكن من المرجح ألاّ يتحقق ذلك إلا ببطء. وعلى الولايات المتحدة أن تعمل على التخفيف من حدة التوتر، وإنشاء آليات فعالة لاحتواء الأزمات والحد من الصراعات، وعلى استخدام وجودها العسكري في الخليج للمحافظة على الاستقرار والتوازن والسلام. ولكي تنجز ذلك على الولايات المتحدة أن تقوم بدمج ثلاثة عناصر متداخلة في سياستها الخليجية.

الأول يجب أن يخصص لحماية مجلس التعاون لدول الخليج العربية. فعلى مدى العقد السابق تطورت سياسة الولايات المتحدة إلى أن وصلت إلى الصيغة التي تمخضت عنها عملية عاصفة الصحراء الناجحة. ومع الاستثناء المعروف المتعلق بالحاجة إلى إيضاح مبدأ للردع، فإن السياسة كانت ناجحة في منع أية قوة منفردة من السيطرة على الخليج بطريقة يقصد منها عرقلة تدفق الشحنات النفطية إلى الغرب. وبينما لا يزال العراق وإيران يخضعان لسيطرة نظامين عدائيين يطمحان إلى الهيمنة على المنطقة، فربما يجب على الولايات المتحدة أن تلعب دوراً في الحفاظ على ميزان القوى في الخليج، أكثر فعالية مما فعلته في عقد الثمانينيات. ويجب المحافظة على الجوانب الآتية للسياسة القائمة:

١ ـ يجب أن تبقى مهمة الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج، حماية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من الاعتداء الخارجي. ويجب أن يكون جزء من دوره مخصصاً للحفاظ على مرونة السياسة الخارجية لمجلس التعاون، حتى يتاح لتلك الدول العربية استخدام ثقلها السياسي والدبلوماسي وفقاً للحاجة، للمحافظة على النظام والاستقرار في الخليج.

٢ ـ يجب أن يكون حجم الوجود العسكري الأمريكي مقبولاً من دول مجلس التعاون الخليجي. ويجب عليها أن تركز على استخدام أنظمة الإنذار المبكر، وعلى استخدام نظام استخبارات أفضل لمعرفة نوايا الطرفين الإقليميين الآخرين. ويجب أن تضم قواتها الأمامية عناصر كافية من البحرية والطيران حتى توفر ردعاً فعالاً ضد المعتدين المحتملين. ويجب أن يكون لديها وسائل نقل كافية للوصول بسرعة إلى المنطقة بقوات برية عند الضرورة.

٣ ـ يجب على الولايات المتحدة أن تتحاشى الوقوع في شرك خلافات مجلس التعاون الحدودية. ويجب ألا يُسمح بتفسير وجود الولايات المتحدة العسكري في المنطقة على أنه يهدف إلى المحافظة على الأنظمة المحلية أو الحدود القائمة.

٤ ـ يجب على الولايات المتحدة أن تمارس دبلوماسية مرنة، وأن تظهر حساسية في تعاملاتها مع دول مجلس التعاون حتى تتفادى التصور السائد في العالم العربي بأن وجودها العسكري يقتصر على تأمين النفط «للغرب»، والمحافظة على الأنظمة المحلية.

٥ ـ هناك مجال بحاجة إلى توضيح وهو الردع. فعلى الولايات المتحدة أن تكون مستعدة لإعطاء إشارة واضحة على أن لديها الرغبة في حماية مصالحها ومصالح أصدقائها، ولا يعوزها التصميم، وإلا فإن الفشل في ردع صدام حسين قد يتكرر.

والمكوّن الثاني لهذا الخيار السياسي، هو تشجيع البراجماتية الإيرانية. ففي ما بعد فترة الخميني، تحركت إيران في اتجاه أكثر براجماتية، ولكن ليس من الواضح ما إذا كان ذلك تغيراً حقيقياً أم أنه تغير بدافع المصلحة الآنية. فبحلول عام ١٩٩٢ اتخذت إيران

على ما يبدو موقفاً أكثر عدوانية، ودعمت الجماعات الثورية في الشرق الأوسط. ولذلك، فإن على الولايات المتحدة أن تكون مستعدة لوضع حدود لمحاولات إيران بسط هيمنتها على المنطقة، أو العودة إلى تشجيع القوى المتطرفة في الخليج. وعليها في الوقت ذاته أن تشجع البراجماتية التي بدأت في الظهور داخل إيران. وثمة مجموعة من الخطوات المفيدة.

١ ـ على الولايات المتحدة أن تسعى إلى كبح جهود إعادة التسلح الإيرانية، وحصرها بالاحتياجات الدفاعية المشروعة، وذلك في مقابل مساعدات تقدمها إلى إيران، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، عبر أوربا واليابان، لتطوير الاقتصاد المدني الإيراني. غير أنه يجب أن يكون أساس أية مقايضة من ذلك القبيل الرقابة الصارمة على تطوير إيران لأسلحة الدمار الشامل.

٢ ـ ولتحسين البيئة الأمنية في الخليج، يجب على الولايات المتحدة أن تحاول تخفيف حدة التوتر بين إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، من دون المساس باستقلال دول المجلس أو بأمنها.

٣ ـ على الولايات المتحدة أيضاً أن تشجع إشراك إيران في إطار أمني خليجي مقابل تغيير سلوكها العدواني. ليس هناك احتمال كبير بقبول إيران في مجلس التعاون لدول الخليج العربية في المستقبل المنظور، وذلك نظراً للشكوك التقليدية لدى دول المجلس من النوايا الإيرانية، ولكن التشاور غير الرسمي والحوار المستمر قد يخلق جواً أمنياً أقل تشنجاً.

٤ ـ يجب على الولايات المتحدة، بالتعاون مع شركائها الأوربيين واليابان، أن تصر على معايير سلوك صارمة فيما يتعلق بالإرهاب ومحاولات إيران زعزعة استقرار الأنظمة الأخرى. ويجب أن يتم ذلك قبل أن تعيد الولايات المتحدة علاقاتها الدبلوماسية العادية، واتصالاتها التجارية مع إيران. وفي هذا السياق، قد تستفيد العلاقات الإيرانية الأمريكية من وجود بعض الخطوط الحمراء للسلوك الإيراني كإشارات على ما يجب فعله لتحسين هذه العلاقات.

يرتكز العنصر الثالث في السياسة الأمريكية على العراق. فهذا البلد يشكل للولايات المتحدة التحدي المباشر الأول في الخليج. فوجود إطار أمني أفضل في

المنطقة يتوقف على تغيير الحكومة في بغداد، ولكن ليس لدى الولايات المتحدة إلا بضع أدوات فعالة لإسقاط النظام القمعي الحالي. وعلاوة على ذلك، فإن انهيار الحكومة في بغداد قد يزيد من مخاطر التفكك القومي، وهي آفة يمكن أن تستشري في المنطقة. وبرغم أن الولايات المتحدة تستطيع تشجيع تغيير النظام في بغداد، وتؤيد بديلاً قابلاً للحياة، إذا وُجد، إلا أن تغيراً من ذلك القبيل لا يتأتى إلا عن طريق عناصر سياسية ـ عسكرية من داخل المجتمع العراقي(٧)، غير أنه بغياب مثل هذا التغيير، فإن أهداف الولايات المتحدة يجب أن تتمثل في تشجيع أي تغيير في التصرفات العراقية، واحتواء طموحات العراق الإقليمية. وبهذا الصدد نقترح الأهداف بعيدة المدى الآتية:

١ ـ المحافظة على سلامة أراضي الدولة العراقية دون استبعاد التسوية الحدودية السلمية مع جيران العراق، وإعطاء درجة معقولة من الحكم الذاتي لأكراد العراق. وعلى الولايات المتحدة أن لا تسهم في انهيار السلطة المركزية في بغداد، برغم أنه يجب عليها أن تكون مستعدة لاحتواء الضرر السياسي الذي قد يعقب حدوث ذلك. فبدون وجود دولة عراقية موحدة، تستطيع إيران تحقيق هيمنتها على الخليج دون منازع. وفي ظل هذه الظروف، قد تشعر تركيا بأنها مجبرة، ولأسباب أمنية، على توسيع نفوذها إلى شمال العراق. غير أنه على الولايات المتحدة أن تميز بين تفكك الدولة وبين عدم الاستقرار الذي سينشأ في أعقاب تغير النظام والذي يمكن أن يؤدي في نهاية المطاف إلى أوضاع داخلية أكثر استقراراً.

٢ ـ يجب تشجيع تغيير النظام ولكن ذلك يجب ألا يكون الشغل السياسي الشاغل. فبغياب مثل هذا التغيير ينبغي على الولايات المتحدة أن تكون مستعدة لردع العراق عن القيام بتصرف عدواني عسكري جديد، والحد من قدرته على قمع مواطنيه، والاستمرار في الحد من قدرته العسكرية، ومن قدرته على لعب دور تخريبي في الخليج.

٣ ـ إن تعديل السلوك الحكومي، دولياً ومحلياً، يجب أن يكون هدفاً، ويفضل أن يتم ذلك عبر تطبيق قرارات الأمم المتحدة. فيجب أن تستمر مراقبة الأمم المتحدة عن طريق التدخل المباشر إلى أن يتم الانصياع العراقي الكامل لقرارات الأمم المتحدة الخاصة بالأسلحة

الكيماوية والبيولوجية والنووية ، والصواريخ بعيدة المدى، واتخاذ تدابير مرضية للمراقبة، والتثبت من عدم إحياء برامج الأسلحة تلك في المستقبل. ويجب الإبقاء على الحظر المفروض على شحنات الأسلحة ومبيعات قطع الغيار العسكرية الخاصة بتكنولوجيا الأسلحة المتطورة.

٤ ـ يجب على الولايات المتحدة أن تكون مستعدة، في حالة حدوث تغير ملائم في نظام الحكم، للسعي إلى تعبئة المجتمع الدولي لدعم إعادة بناء العراق عبر الرفع التدريجي للعقوبات الاقتصادية وخفض التعويضات أو إلغائها، وتطبيع العلاقات الدبلوماسية، وإعادة العراق إلى المجتمع الدولي، وذلك في مقابل تغيير سلوكه.

انتشار الأسلحة

البند الثاني المدرج على جدول أعمال السياسة الواجب اتباعها هو تكثيف الجهود لمنع انتشار الأسلحة في الشرق الأوسط. فهذا الانتشار قد يهدد مصالح الولايات المتحدة بطرق متعددة. فعندما تزيد الدول من ترساناتها ستكون لديها القدرة على تخويف جيرانها بمن فيهم أصدقاء الولايات المتحدة. ولو حققت مبتغاها فقد تخل بالتوازن العسكري في المنطقة. فإذا ما تمكنت إيران أو العراق من امتلاك الأسلحة النووية وأنظمة الصواريخ اللازمة لها فإن ميزان القوى في المنطقة سيتغير بطريقة مثيرة.

الخيارات السياسية

إن المفاهيم المختلفة للضرورات الأمنية بين الولايات المتحدة ودول الشرق الأوسط ستكون مسألة مثيرة للخلاف، فيما تسعى الولايات المتحدة لمنع تدفق الأسلحة إلى المنطقة. ولكي تكون فعالة، فإن عليها أن تنتهج استراتيجية متعددة الأوجه، تأخذ في حسبانها عوامل العرض والطلب، فضلاً عن إيلائها اهتماماً بالمشاغل الأمنية المحلية. ويجب أن تتقدم مبادرات الولايات المتحدة على مسارين: استراتيجيات للسيطرة على العرض، ودبلوماسية موجهة إلى كبح الطلب.

الجهود المتعلقة بجانب العرض

لقد حظيت هذه الجهود بالاهتمام البالغ من قبل صانعي القرار. وبالرغم من التشاؤم المتعلق بأنظمة ضبط السلاح، وغيرها من مبادرات الحد من الأسلحة، وخاصة تلك المتعلقة بصورايخ أرض ـ أرض وبالأسلحة الكيماوية والبيولوجية والنووية، إلا أن الولايات المتحدة وحلفاءها يستطيعون تحقيق مكاسب هامة عن طريق تشديد القيود الدولية وأنظمة المراقبة. وفي هذا السياق يجب اتخاذ الخطوات التالية: يجب أن تسعى الولايات المتحدة إلى تشديد أعمال التفتيش وتشجيع التدابير التأديبية ضد منتهكي الاتفاقيات الدولية. ويجب توسيع نطاق الاتفاقيات الخاصة بأنظمة ضبط التسلح في الشرق الأوسط، وخاصة نظام السيطرة على تكنولوجيا الصواريخ MTCR. والأهم من ذلك يجب إحكام عمليات التفتيش وجعلها أكثر شمولاً. وكما توضح الحالة العراقية، ربما تكون عملية التفتيش الآلية الوحيدة لضمان الرضوخ للاتفاقيات الدولية. وإضافة إلى ذلك يجب على المجتمع الدولي أن يشدد العقوبات الموجهة ضد الانتهاكات الخطيرة للاتفاقيات الدولية، بما في ذلك فرض العقوبات الاقتصادية، والحظر على الأسلحة وقطع الغيار ونقل التكنولوجيا. ويجب أن يصاحب التدابير التأديبية خطوات أكثر إيجابية لتشجيع دول الشرق الأوسط على المشاركة في قواعد الأنظمة الدولية والتقيد بها. ويجب السعي للحصول على تعاون تلك الدول في إقامة إطار من الضوابط التي تحد من انتشار الأسلحة.

وتستطيع الولايات المتحدة أيضاً أن تزيد من فعالية الجهود الدولية الرامية إلى الحد من التسلح عن طريق نشر أسماء الموردين الدوليين للتكنولوجيا المحظورة، مع وضع قيود تجارية مدروسة على المنتهكين.

وعلى الولايات المتحدة أن تشجع إعداد فريق من خبراء مراقبة التسلح ينتمي أعضاؤه إلى دول شرق أوسطية. فضم فريق من هذا القبيل إلى بيروقراطيات الشرق الأوسط، قد يخلق جماعة ضغط جديدة مؤيدة للحد من السلاح ومزودة ببعض المعرفة العملية في كيفية إنجاح عملية الحد من التسلح.

لجم الطلب

هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود المتعلقة بجانب الطلب من المعادلة. ومن المرجح أن يكون للاستراتيجيات المتعلقة بجانب الطلب تأثير هامشي ما لم يصاحبها

تغيير واسع في البيئة الأمنية في الشرق الأوسط. ولكي يحدث تغيير من هذا النوع، يجب أن يعالج جانب الطلب من المعادلة الأسباب التي تدفع إلى حيازة الأسلحة، بما في ذلك الافتراضات المتعلقة بوجود التهديد، والمبادىء التي تحكم استخدامها، وتدابير إدارة الصراعات قبل أن تؤدي إلى نشوب القتال. وهناك ثلاثة أنواع من المبادرات التي قد تثمر بمرور الوقت:

الأولى، يجب بذل المزيد لدفع النخب السياسية في الشرق الأوسط إلى استخدام مبادىء الردع بدلاً من استخدام مبادىء خوض الحروب. فالمواقف في المنطقة تركز الآن على استخدام الأسلحة فعلياً بدلاً من حيازتها للدفاع عن النفس فقط. ويجب تشجيع الحكومات على تطوير آليات وإجراءات لتعزيز الردع، ومن الممكن استعمال تجربة الولايات المتحدة ـ الاتحاد السوفيتي كدليل.

ثانياً، يجب تشجيع حكومات الشرق الأوسط على إيجاد وسائل تتعلق بالإنذار المبكر وإدارة الأزمة شبيهة باتفاقيات الخط الأحمر وتبادل المعلومات حول المناورات العسكرية المخطط لها والتدريبات واسعة النطاق. ويمكن لهذه الترتيبات أن تساعد في منع سوء الفهم، والعمليات الوقائية التي يسببها. وقد يؤدي ذلك النوع من التبادل إلى إقامة شبكة اتصالات يمكن أن تصبح إطاراً مؤسسياً لإدارة الأزمة(٨).

قبل كل ذلك، يجب على الولايات المتحدة أن تعمل على تحقيق توازنات عسكرية أكثر استقراراً داخل المنطقة. ويجب عليها أن تعترف بأنه لا يمكن تحقيق توازن شامل بالنظر إلى الصراعات المتعددة في المنطقة والتحالفات الدائمة التغير. وهناك ثلاثة أنواع هامة من تلك التوازنات: التوازن بين إسرائيل ومناوئيها المحتملين، والتوازن بين إيران وجيرانها من دول الخليج العربية، والتوازن بين الدول العربية ذاتها. وإذا لم تكن هناك قيود على إمدادات السلاح الخارجية، فإن المحافظة على تلك التوازنات ستصبح أكثر صعوبة. ويجب أن تتيح تلك التوازنات للحكومات المحلية تحقيق مصالحها القومية دون الخوف من التهديد، وأن تتيح الحرية للدول التي لديها الرغبة في التعاون مع الولايات المتحدة والقدرة على القيام بذلك.

حماية إسرائيل

ستبقى مسألة بقاء إسرائيل على رأس جدول أعمال السياسة الأمريكية، برغم أن قوة أعداء إسرائيل لا تستدعي من الولايات المتحدة تدخلاً عسكرياً لصالح إسرائيل. ولا يرتكز هذا الالتزام على ضرورة استراتيجية بقدر ارتكازه على أربعة عقود من

الروابط السياسية والثقافية. فقد قام كل رئيس وصل إلى السلطة في الولايات المتحدة منذ عام ١٩٤٨، بتأكيد الالتزام بأمن إسرائيل. ويبدو أن هذا الالتزام سيظل قائماً طوال العقد القادم.

غير أن طابع ذلك الالتزام وجوهره قد يكون آخذاً في التغير. فإسرائيل تواجه مشاكل اقتصادية عميقة، وخيارات صعبة، خاصة وأن المخاوف الأمنية مستمرة. وتمر علاقات إسرائيل المستقبلية بالولايات المتحدة ببعض التغييرات. ولذلك من المرجح أن يكون هناك تركيز على الروابط الاقتصادية عوضاً عن مسائل الأمن. وتغرق إسرائيل في عدد من المشاكل، كالإنفاق العسكري المتزايد، والأمن المائي، والبطالة، والبيروقراطية التي تخنق النمو الاقتصادي. وحتى من دون تدفق الأعداد الهائلة من المهاجرين من الاتحاد السوفيتي السابق، فإن على إسرائيل تركيز جهودها على معالجة تلك الصعوبات. ومع هذا النمط من مشاكل الهجرة، فإن إسرائيل ستواجه خيارات صعبة تتعلق بقضاياها الحدودية وزيادة ترسانتها العسكرية، والنهوض باقتصادها. وسيؤدي نجاح جهود الولايات المتحدة في حل الصراع العربي ـ الإسرائيلي إلى تعزيز الأمن الإسرائيلي بدرجة كبيرة، وسيجعل من حماية الولايات المتحدة لإسرائيل عبئاً أقل وطأة.

إن التوصل إلى سلام عربي ـ إسرائيلي، كما يشير وليم كوانت، يعتبر جوهرياً بالنسبة إلى مصالح الولايات المتحدة في المنطقة. فهذه المسألة مرتبطة بشكل وثيق بالجهود الرامية إلى منع انتشار الأسلحة وتمهيد الأجواء للإصلاح الاقتصادي والتحرر السياسي. وبالفعل فإنه ما لم يتحقق تقدم ملموس على صعيد المشكلة العربية ـ الإسرائيلية، فإن الولايات المتحدة ستجد صعوبة متزايدة في عزل علاقاتها مع إسرائيل عن بقية العالم العربي، خاصة في منطقة الخليج، حيث تعتمد الولايات المتحدة بشكل واضح على إمداداتها النفطية.

الخيارات السياسية

لهذه الأسباب، فإن متابعة عملية السلام العربية ـ الإسرائيلية يجب أن تكون في طليعة جهود الولايات المتحدة بالمنطقة. وفي أعقاب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، بدأ الرئيس بوش في نقل السياسة الأمريكية من إدارة الصراع إلى حل الصراع. وربما يعتمد نجاح هذا الجهد بقدر كبير على العوامل الداخلية في الولايات المتحدة أكثر من اعتماده على الوضع في الشرق الأوسط، وعلى ما إذا كان سيتوافر للإدارة الأمريكية

الوقت والطاقة والموارد المطلوبة للتدخل الفعال في هذه المشكلة على مدى فترة زمنية طويلة.

إن النقاط الرئيسية للحل النهائي، والتي طالما أقرت بها الإدارات الأمريكية، يجب أن تحتوي على صياغة معقولة للأمور الآتية: أولاً، أمن إسرائيل والاعتراف بها من قبل جميع الدول العربية، وقبولها التدريجي ضمن المنطقة ككيان شرعي، وحق تقرير المصير للفلسطينيين في أراضي الضفة الغربية وغزة، واتفاق على الحدود بين إسرائيل وجيرانها العرب بمن فيهم الأردن وسوريا ولبنان. ووقف سباق التسلح عبر الحد من التسلح، وإدخال وسائل فعالة لبناء الثقة المتبادلة.

ويبدو أن عملية السلام الجارية حالياً ترمي خصيصاً لتحقيق الأهداف التي ذكرناها أعلاه. ومن الضروري أن تثابر الولايات المتحدة وأن يستمر الإدراك في المنطقة، بأنها ستبقى على التزامها، برغم الضغوط الداخلية والعثرات والمطبّات المتوقعة في المفاوضات.

الحد من أضرار عدم الاستقرار

لقد أوضح الكتّاب المشاركون في هذا الكتاب، أن عدم الاستقرار سيخيم على بعض أجزاء الشرق الأوسط فيما تبقى من هذا العقد. وسيؤدي تغير الأنظمة، وظهور جيل جديد إلى بروز قادة جدد لهم قيمهم ومفاهيمهم المختلفة. وستشكل التوترات العرقية والمذهبية ضغطاً على الدول الهشة، وستضع المشاكل الاقتصادية، ونقص المياه، والنمو السكاني الهائل، عبئاً مالياً ثقيلاً على ميزانيات الكثيرين، وستعزز الحركات الأيديولوجية العداء للقيم والأهداف الغربية. فالقضية لا تتعلق بما إذا كان عدم الاستقرار سيحدث، بل أين سيحدث، وما هي تأثيراته، وكيف ستكون ردة فعل الولايات المتحدة إزاءه.

على الولايات المتحدة ألا تعتقد أن كل أشكال عدم الاستقرار تمثل تهديداً. فبعض التغيير قد يكون إيجابياً أو على الأقل محايداً في تأثيراته في المصالح الأمريكية. ولا يمكن تحقيق الإصلاح الاقتصادي والسياسي المطلوب دون حدوث شيء من عدم الاستقرار، وخاصة في المدى القصير. وستكون معضلة الولايات المتحدة احتواء الأضرار الناجمة عن عدم الاستقرار قصير الأمد الذي يمكن أن ينشأ من تبدل الأنظمة أو من التعبير الشعبي عن الاستياء، فيما تسعى لإيجاد طرق لتشجيع الأنظمة

الاقتصادية والمؤسسات السياسية البناءة.

ولا تستطيع الولايات المتحدة الاضطلاع بمهمة ضمان الاستقرار في جميع أرجاء المنطقة. فمع تدني الموارد يجب عليها ألا تسعى للاضطلاع بدور شرطي المنطقة. وهناك خطر من تكوّن قناعة لدى شعوب المنطقة بأن دور الولايات المتحدة في عاصفة الصحراء سابقة لاستعمال القوة كلما حدث اضطراب. ومن المرجح أن تفشل أية محاولة من هذا القبيل، وأن تكون مكلفة على صعيدي الوقت والجهد، وربما الأرواح. إضافة إلى ذلك، فمن المرجح أن تنظر الفئات المتبرمة من الأوضاع في الشرق الأوسط إلى تلك النشاطات على أنها محاولة للمحافظة على الأمر الواقع غير العادل، وربما تصب جام غضبها على الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة.

الخيارات السياسية

هناك القليل من الخيارات السياسية العامة التي يمكن أن تصاغ للمنطقة بأكملها فيما يتعلق بمسألة كيفية التعامل مع عدم الاستقرار. وعلى الولايات المتحدة أن تضع معايير للتدخل الانتقائي، فضلاً عن إيجاد وسائل للتعامل مع الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار. وفي ما بعد حقبة الحرب الباردة من المرجح أن ينشأ جدل يتعلق بسياسة الولايات المتحدة بين أولئك الذين يؤيدون نهجاً نشطاً يرمي للمساعدة في إعادة تشكيل النظام العالمي، وأولئك الذين يتطلعون إلى التقليل من دور الولايات المتحدة المبني على براجماتية تتمثل في النظر إلى كل حالة على حدة. وكما يذكر لورنس فريمان (Freeman): «إن محاولات جعل الاستقرار القيمة الاستراتيجية المركزية للحقبة الجديدة محكوم عليها بالفشل المستمر، فأي إطار مناسب يجب أن يعكس الفرص الخلاقة، فضلاً عن الأخطار الكامنة في عدم الاستقرار الدائم»[٩]. وتكمن الإجابة هنا في نهج تمييزي، يقوم بتعريف المصالح والأهداف الثابتة، ويُعد الاستراتيجيات الهادفة إلى تأمين حماية تلك المصالح والأهداف وتحقيقها.

عندما تحدد الولايات المتحدة الأولويات، يجب أن تضع استقرار عدة دول على رأس القائمة. ومن دون شك، فإن تلك الدول تشمل إسرائيل وتركيا ومصر ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأخرى. ويمكن أن تعزى أهمية تلك الدول إلى عدة عوامل. فالبعض منها يسيطر على موارد هامة لاقتصاد الولايات المتحدة (وبقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، والبعض الآخر يقع على ممرات مائية استراتيجية هامة للتجارة (كتركيا ومصر ودول مجلس التعاون). وتقدم جميعها عملياً

تسهيلات عسكرية مهمة جداً للوجود العسكري الأمريكي في المنطقة (تركيا وإسرائيل ومصر ودول مجلس التعاون). ولعل ما هو أكثر أهمية أن جميعها لديها قيادات براجماتية تساعد في تحديد لهجة الخطاب والتعاون مع الغرب في المنطقة. وبشكل عام، فإن النخب السياسية في تلك الدول درجت على أن تكون عالمية النظرة وتوفيقية الأسلوب. وهي حريصة على بناء إطار للاعتماد المتبادل، ولحماية المصالح المشتركة، ومستعدة لقبول التسويات[١٠]. وهذه هي التوجهات التي يجب على الولايات المتحدة تشجيعها في منطقة الشرق الأوسط المضطربة والكثيرة المشاكل. وذلك لا يعني أن على الولايات المتحدة أن تدعم دائماً الأنظمة القائمة في تلك الدول. غير أنه عليها استخدام نفوذها لدى قيادات تلك الدول، قدر الإمكان، لكي تجعل من بلدانها أمثلة نموذجية للتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.

إضافة إلى الدول التي ذكرناها، هناك بلدان آخران هامان لمصالح الولايات المتحدة هما إيران والعراق. وفي كل منهما الآن نظام سياسي معادٍ نسبياً للولايات المتحدة. وقد يكون التغيير في كليهما لصالح الولايات المتحدة، ولكن في الوقت نفسه، ربما تكون مخاطر عدم الاستقرار، خاصة بالنسبة للعراق، عالية جداً. وعلى الولايات المتحدة أن تتعامل مع حالات عدم الاستقرار في إطار يضع في الحسبان تلك المخاطر والاحتمالات.

ماذا عن سائر دول المنطقة التي تكتسي فيها مصالح الولايات المتحدة درجة أقل من الأهمية، ويمكن أن توجد فيها أشكال من عدم الاستقرار بدرجات متفاوتة من الشدة؟ هل يمكن للولايات المتحدة أن تتخلى عن التدخل هناك، وإلى أي درجة يمكنها ذلك؟ كيف تستطيع الولايات المتحدة المساعدة على تحديد التوترات التي يمكن أن تؤدي إلى زعزعة الاستقرار ونزع فتيلها دون التدخل على نحو يؤدي إلى تفاقمها؟ إن للولايات المتحدة عدداً من الخيارات في تلك المناطق.

ففي بعض تلك المناطق يوجد للحلفاء الأوربيين وغيرهم مواقع أفضل تمكنهم من أخذ زمام المبادرة. فعدم الاستقرار في شمال أفريقيا على سبيل المثال، يهم مباشرة فرنسا وإيطاليا وإسبانيا. فلتلك الدول روابط سياسية واقتصادية وثقافية تجعلها تهتم بشكل مباشر بشؤون تلك المنطقة. ويمكن للولايات المتحدة أن تلعب دور المساند. وربما ينطبق الأمر نفسه على دول مثل إيران والعراق، حيث يرجح أن تنمو الروابط التجارية بينهما وبين أوربا واليابان بطريقة أكثر تماسكاً من نموها مع الولايات المتحدة.

ويمكن لتلك الدول أن تساعد أيضاً على تشجيع حدوث التغيرات المؤاتية للغرب.

وتستطيع الولايات المتحدة أيضاً العمل من خلال الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى للتعامل مع عدم الاستقرار ونتائجه المحتملة. لقد أعادت عاصفة الصحراء وما تمخض عنها، توجيه جهود الأمم المتحدة، ووفرت عدداً من السوابق لنوع جديد من العمل المشترك. فعلى سبيل المثال، ربما تكون الأمم المتحدة في اتجاهات جديدة ووكالاتها مهيأة بشكل أفضل اليوم لكي تعمل كمؤسسات «إنذار مبكر» قادرة على تحديد الأوضاع التي يمكن لها أن تفجر الصراع المسلح. وضمن نظام الأمم المتحدة، يستطيع المجتمع الدولي أن يطور قدرات لمنع الصراعات أو إنهائها في وقت مبكر. وتستطيع الولايات المتحدة أن تتعاون ضمن إطار الأمم المتحدة في مجالات المساعدة الإنسانية ومساعدة اللاجئين، وعمليات حفظ السلام التي تم الالتزام بها جميعاً في أعقاب أزمة الخليج الثانية، وتستطيع تقديم السوابق لتطبيق تلك الإجراءات في جميع المناطق الأخرى.

تشجيع الإصلاح السياسي والاقتصادي

بالإضافة إلى المصالح القومية المحددة، يوجد لدى الولايات المتحدة أيضاً أهداف أيديولوجية واسعة تسعى واشنطن إلى دفعها قدماً. ويجمل بنا تكرار القول هنا إن للولايات المتحدة مصلحة في تشجيع التنمية الاقتصادية ضمن إطار اقتصاد السوق والإصلاح السياسي باتجاهات أكثر ديمقراطية. وتنسجم تلك الأهداف مع قيم المجتمع الأمريكي وأفكاره، وستستمر في تحديد السياسة الخارجية الأمريكية وتوجيهها، رغم أنه قد يتعذر تنفيذها أحياناً. ومن مصلحة الولايات المتحدة أن تشجع تلك الدول التي تربطها بها صلات وثيقة على التحرك في هذا الاتجاه. وكلما تبنت دول المنطقة وأنظمتها السياسية تلك الأهداف أو دنت منها، ازداد احتمال تحسن علاقاتها مع الولايات المتحدة وتعززت حماية المصالح الأمريكية. وعلاوة على ذلك، أوضحت التجربة أنه من المرجح أن تؤدي تلك الأهداف إلى الاستقرار على المدى الطويل برغم أن بعض عدم الاستقرار قد يكون مطلوباً على المدى القصير حتى تتحرك في ذلك الاتجاه.

وعلى الصعيد الاقتصادي ستواجه الولايات المتحدة عقبات حقيقية في مجال تحويل الموارد إلى المنطقة. وإضافة إلى ذلك، فإن التمويل الإقليمي اللازم للتخفيف من وطأة المشاكل سيكون شحيحاً أيضاً، ومن المرجح أن توجه المساعدات الأوروبية إلى أوربا

الشرقية وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق. ومع ذلك، فإن الولايات المتحدة تستطيع تشجيع المنطقة على اتخاذ خطوات في اتجاهات عدة يمكن أن تحسن من أوضاع دولها الاقتصادية. وتشمل تلك الخطوات:

١ ـ تشجيع التكامل الاقتصادي الإقليمي، وهو اتجاه تعرقل خلال حرب الخليج الثانية ويحتاج إلى وقت طويل لكي يعود إلى ما كان عليه سابقاً. وهناك حاجة لعودة بعض تدفقات رأس المال الاستثماري والعمالة بين الدول العربية، ولو بمستويات متدنية.

٢ ـ دعم الآليات الإقليمية كبنوك التنمية المصممة خصيصاً للتقليل من سوء توزيع الثروة. وهنا يجب التركيز بدرجة أقل على إعادة التوزيع، وبدرجة أكبر على الاستثمار في الإنتاجية وفي إعادة بناء الاقتصاديات غير المنتجة.

٣ ـ تشجيع اندماج دول الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي الجديد. وسيكون ذلك أسهل بالنسبة لإسرائيل ودول الخليج، فالأوضاع الاقتصادية متقدمة جداً، ولكن يجب الاستدراك هنا بأن عملية التكامل مهمة أيضاً لأقطار كتركيا ومصر أيضاً. وتنطوي المشاركة في اقتصاد السوق العالمي الناشىء على أفضل الفرص لنقل التكنولوجيا، وتنمية مؤسسات الاقتصاد الحديث وهياكله، ولرفع مستويات المعيشة. وستساعد أيضاً في تهيئة جماعات اقتصادية محترفة داخل الشرق الأوسط، لديها فهم أفضل للغرب، ومصلحة في قيام روابط تعاونية مفيدة بين الطرفين.

٤ ـ تشجيع التوصل إلى حلول إقليمية لمشاكل المياه. وفي حوض الأردن، حيث الوضع خطير جداً، يمكن للولايات المتحدة أن تقوم بدور الوسيط والدافع وكحلقة لتبادل البيانات. ويجب عليها أن تشجع تركيا على المبادرة إلى عقد اتفاقيات على مستوى حوضي نهري دجلة والفرات مع جيرانها في أسفل مجرى النهر، وهما سوريا والعراق.

وفي المجال السياسي يوجد للولايات المتحدة مصلحة عامة في تشجيع الإصلاح السياسي وحماية حقوق الإنسان في المنطقة، ويجب على الولايات المتحدة ـ كلما أمكن ـ تشجيع تحقيق الأمور التالية بشكل منظم:

- قيام حكومات لها سجل أفضل في مجال حقوق الإنسان.
- تأسيس وتقوية منظمات مدنية تستطيع حماية المجتمع ضد الأنظمة القمعية.
- المزيد من التسامح مع حرية التعبير.
- قيام حكومات تخضع لمزيد من المساءلة أمام الشعب.
- المشاركة الواسعة للشعب في شؤون الحكم.

وعلى أية حال، فإن تشجيع تلك التوجهات سيتطلب توازناً دقيقاً باستمرار بين التدخل غير الضروري في سياسات دول الشرق الأوسط الذي يمكن أن يسبب ردة فعل عكسية ويشجع العداء المتزايد للولايات المتحدة، وبين الحوافز الرامية إلى تبني سلوك أكثر انسجاماً مع قيم وأهداف سائدة على نطاق واسع في العالم الغربي. فعلى الولايات المتحدة، وبعض مناصري الإصلاح الديمقراطي المتحمسين، أن يتحركوا بحذر في فرض مفهومهم الخاص بالديمقراطية على منطقة لها قيمها التاريخية والثقافية والسياسية المختلفة، أو في فرض مؤسساتهم المتفردة عليها. وكل ما تستطيع الولايات المتحدة القيام به منطقياً هو تشجيع تلك التوجهات عندما تطفو على السطح، وتوجيه اللوم للفئات التي تتبنى ممارسات قمعية غير مقبولة[11].

الخاتمة

باختصار، يعني انهيار الاتحاد السوفيتي وقدراته العسكرية أن التحديات والتهديدات التي تواجه مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط على مدار العقد القادم ستكون إقليمية لا دولية. وقد تتضمن تلك التحديات والتهديدات الصراعات بين الدول، كالصراع بين إسرائيل والعرب، أو بين إيران ودول الخليج العربية، أو بين مختلف الدول العربية. ولكن ليس من المرجح أن تصبح تلك الصراعات حقيقة واقعة في المدى القريب على الأقل، وذلك بسبب القيود الاقتصادية ومحدودية الموارد. وتواجه الولايات المتحدة أيضاً تحدياً خطيراً لمصالحها من انتشار أسلحة الدمار الشامل، الأمر الذي قد يؤثر عكسياً في ميزان القوى الإقليمي، ويرعب أصدقاء الولايات المتحدة، أو يجعل تدخلها العسكري أكثر تكلفة، إن لم يحبطه. ومن المرجح أن ينشأ التحدي الرئيسي في هذا العقد على هيئة حالات من عدم الاستقرار المحلي سببها عوامل كثيرة ـ كسوء توزيع الثروة (بما في ذلك المياه) والتوترات العرقية والمذهبية، والضغوط الديمغرافية والأيديولوجيات الشعبية. غير أن مشكلة الأيديولوجيات لا

تحتاج إلى حلول عسكرية، بل تتطلب دبلوماسية بارعة ومراعية للحساسيات، وسلسلة من المبادرات السياسية والاقتصادية.

وتشير هذه الاتجاهات إلى الحاجة لبرنامج سياسي جديد مع مجموعة من الأولويات التي يعاد ترتيبها. وتظل هناك مصالح قائمة مثل الحصول على النفط وحماية إسرائيل. أما المصالح الأخرى، كمنع انتشار الأسلحة واحتواء الأضرار الناتجة عن عدم الاستقرار، وتشجيع الإصلاحات السياسية والاقتصادية، فسوف تكتسب أهمية جديدة. وكما هو الحال دائماً، فمن الصعب على الأرجح التوفيق بين بعض تلك المصالح. وأكثرها وضوحاً هو القلق المتعلق بصعوبة منح التأييد لإسرائيل في الوقت الذي تحتفظ فيه الولايات المتحدة بعلاقاتها مع العالم العربي وتنميها. وهذا ما يتطلب المثابرة على عملية السلام كأولوية عالية بالنسبة لصانعي القرار.

ويكمن المجال الثاني للمتطلبات المتنافسة في التضارب المحتمل بين الاحتياجات الأمنية والأهداف العامة للإصلاح الاقتصادي والسياسي. ومع ذلك، فمن دون قيام أنظمة سياسية تُرضي تطلعات مواطنيها، فإن احتمال استمرار عدم الاستقرار على المدى الطويل سيظل قائماً. والمجال الثالث للمنافسة المحتملة هو التوفيق بين الحاجة إلى الحد من انتشار الأسلحة، أو على الأقل تخفيض ذلك الانتشار، والمحافظة في الوقت ذاته على ميزان القوى الذي يمكن أن يردع العدوان. ويجب أن توازن الجهود المتعلقة بخفض الانتشار مع المخاوف الأمنية الإقليمية على أساس كل حالة على حدة.

ونظراً للاهتمامات الداخلية الأمريكية والحاجة إلى خفض الأعباء الضريبية، فإن الولايات المتحدة لن تكون لديها الموارد ـ الاقتصادية أو المالية ـ للعب دور الشرطي الإقليمي، كما أن هذا الدور غير مستحسن بسبب الحساسيات المحلية. وعوضاً عن ذلك، يجب على الولايات المتحدة أن تركز على المشاكل والدول المهمة جداً لمصالحها، في حين تقوم بدعم الجهود التي يبذلها الآخرون لتشجيع حل الصراعات في المناطق التي تقل أهميتها بالنسبة للتلاحم القومي للولايات المتحدة ورفاهيتها.

هوامش الفصل التاسع

(١) Tim Niblock, «Regional Cooperation and Security in the Middle East: The Role of the European Community». Unpublished paper, Middle East Studies Association Conference, Washington, D.C., November 1991.

(٢) Don Oberdorfer, «Opinion Builds for Smaller U.S. Role Abroad», *Washigton Post,* October 27, 1991, p. A20.

ولبحث ممتاز في هذه المسألة انظر: «America and the World, 1990-91», Foreign Affairs 71, no.1.

(٣) أظهر استفتاء أجرته مجلة تايم (Time) عام ١٩٩١ أن ٧٥٪ من الذين أجريت معهم مقابلات يعارضون لعب الولايات المتحدة لدور شرطي العالم.

David Gergen, «America's Missed Opportunities», *Foreign Affairs* 71, no.1, p.16.

(٤) لقد طرحت هذه الضرورات الاستراتيجية قبل الأزمة في William Olson, ed., *U.S. Strategic Interests in the Gulf Region* (Carlisle Barracks, Pa.: U.S. Army War College, 1986).

(٥) وفقاً لهنري شوكر «تملك منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا القدرة على السيطرة على تجارة النفط في المستقبل المنظور».

G. Henry Schuler, Unpublished paper, Center for Strategic and International Studies (CSIS), May 1991,p.4. استناداً إلى بعض التقديرات يمكن أن يؤدي انقطاع حاد للنفط ـ انخفاض مقداره ٥٠٪ على مدى عام ـ إلى خسارة في الدخل القومي الإجمالي الأمريكي تصل إلى ٥ ـ ٨٪، وذلك أسوأ مما يحصل في حالة الركود الاقتصادي الحاد؛ ـ Zalmy Khalilzad and Paul Davis, *Protecting Persian Gulf Oil After the Cold War* (Santa Monica, Calif.: Rand Corporation, May 1990), p.v.

(٦) Ibid., pp. 23-26.

(٧) إن درجة النشاط الأمريكي المطلوب للحض على تغيير الحكومة في العراق، هو موضع خلاف حاد بين المحللين السياسيين. للاطلاع على ذلك، انظر:

After the storm: *Challenges for America's Midlle East Policy* (Washington, D.C.: Washington Intitute for Near East Policy, 1991), p.45.

(٨) U.S. Institute for Peace, *Midlle East Arms Control After the Gulf War* (Washington, D.C.: Washington Institute for Peace, November 1991).

(٩) Lawrence G. Freedman, «Order and Disorder in the New World», *Foreign Affairs* 71, no. 1,p.43.

(١٠) Ann Lesch, «Notes... On the Palestine Question in the Context of the New International Regional Middle East Order». Unpublished paper, American Political Science Association Convention. Washington, D.C., August 21, 1991.

(١١) إن ميزان النشاط الأمريكي ودرجته في تشجيع الديمقراطية ضمن الدول ذات السيادة مثار خلاف بين الباحثين ومحللي السياسة. للتعرف على الآراء المختلفة، انظر:

Robert Rothstein, «Democracy and International Conflict», *The Washington Quarterly* 14, no. 2, 1991; John Waterbury, ed., «Toward New Orders in the Middle East: The Role of U.S. Policy». Report of a Workshop, Center for International Studies, Princeton

University, May 18-19, 1991; Dankwart A. Rustow, «Democracy: A Global Revolution», *Foreign Affairs* 9, no. 4, 1991, pp. 75-91.

يرى أحد علماء السياسة أن القادة الأميركيين يدركون أن لهم مصالح حيوية في الشرق الأوسط، ولكنهم سوف يجابهون منطقة يسكنها شعب ينظر إلى الولايات المتحدة على أنها قوة إمبريالية معادية، وأنها مسؤولة عن بقاء الأنظمة التي يعتبرونها غير شرعية.

Richard Herrman, «The Middle East and the New World Order: Rethinking U.S. Political Strategy After the Gulf War», *International Security* 16 (Fall 1991), pp. 42-75.

ـ قراءات مقترحة ـ

Arnett, Eric H., ed., *New Perspectives for a Changing World Order*, Washington, D.C.: American Association for the Advancement of Science, 1991.

Chace, James, *The Consequences of the Peace: The New Internationalism and American Foreign Policy*, New York: Oxford University Press, 1992.

Fuller, Graham E., *The Democracy Trap: The Perils of the Post-Cold War World*, New York: Dutton, 1991.

Hendrickson, David, «American Foreign Policy», *Foreign Affairs* 71, no. 2 (Spring 1992), pp. 48-63.

Institute for International and Strategic Studies, *New Dimensions in International Security*, parts 1 and 2 (Adelphi Papers, nos. 265, 266), London: Brassy's, Winter 1991/1992.

Nye, Joseph S., Jr., «What New World Order?» *Foreign Affairs* 71, no. 2 (Spring 1992), pp. 83-96.

Tucker, Robert W., and Hendrickson, David C., *The Imperial Temptation: The New World Order and America's Purpose*, New York: Council on Foreign Relations, 1992.

ثلاثة أحداث جوهرية تركت آثارها واضحة في الشرق الأوسط، وهي: انتهاء الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفيتي، وحرب الخليج الثانية. وقد ترتب على ذلك إضعاف دور القوى الأساسية الفاعلة في الشرق الأوسط وجنوب غربي آسيا، وكان من شأن ذلك أن أتيحت الفرصة أمام الولايات المتحدة الأمريكية للقيام بمبادرات سياسية في الشرق الأوسط. وهذا بدوره يفرض على الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة إعادة النظر في مصالحها في ضوء ظهور بيئة عالمية أكثر فوضوية وتعقيداً، والتركيز في المرحلة القادمة على صياغة السياسة الإقليمية في هذه المنطقة الحيوية.

ويعد هذا الكتاب ثمرة جهود مشتركة لمجموعة تضم نخبة من خبراء الأمن القومي العاملين في معهد الدراسات الاستراتيجية القومية، ومسؤولين حكوميين مكلفين بدراسة قضايا السياسة الدفاعية، فضلاً عن أكاديميين لديهم خبرة طويلة في شؤون الشرق الأوسط.

ISBN